

تحليل العلاقات الدولية

مؤلف : كارل دويتش
ترجمة : شعبان محمد محمود شعبان

مراجعة : د. محمد عبد الله

د. محمد عبد الله

د. محمد عبد الله

جامعة القاهرة



تحليل العلاقات الدولية

تأليف: كارل دويتش
ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان

مراجعة وتقديم
د. عز الدين فودة

استاذ كرسي المنظمات الدولية
بجامعة القاهرة



المكتبة العامة لوزارة الثقافة
الجمهورية العربية السورية

١٩٨٢

KARL W. DEUTSCH

The Analysis of International Relations

Foundations of Modern

Political Science Series

1968

تقديم بقلم د. عز الدين فوده

يمثل هذا الكتاب صورة مشرقة لما يجب أن تكون عليه الدراسات في ميدان العلوم السياسية عامة ، والعلاقات الدولية بصفة خاصة . فهو ليس بواحد من تلك الكتب التي عهدناها في حياتنا الثقافية والتي تتناول في سهولة ويسر عرضاً مبسطاً أو مبسطاً لمبادئ النشاط الانساني في العلاقات بين الأمم ، والتي عادة ما يوجزها الكتاب العرب فيما يسمى بأركان العلاقات الدولية ، أو ما يطلقون عليه عناصر وعوامل قوة الدولة بوصفها اللاعب الرئيسي في المباراة السياسية . فهذا الكتاب للعلامة كارل دويتش ، استاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية ، يوفى بنظرة علمية تحليلية ، تنطوي على نظرية شاملة جامعة بين أسلوب التحليل السياسي للعلاقات الداخلية في نشاط الأفراد والجماعات السياسية التي تضمها الدولة ، وبين التحليل السياسي للعلاقات بين الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي كالمنظمات الدولية والمؤسسات عبر القومية ، - لا فرق بين هذا وذاك في استخدام أساليب البحث التجريبي للروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أيا كان شأنها .

ولهذا ، فهو عندى كتاب في السياسة بمعناها العام ، وإن شئت فقل كتاب في التحليل السياسي عامة ، يقوم على أساس نظرية منهجية في وسائل هذا التحليل الذي يفترض - عند كارل دويتش - نوعاً من التصور الذهني والتجريد النظري لمفهوم السياسة بصفة عامة ، يستطيع عن طريقه أن يلمس الواقع السياسي في جانبيه : جانب السياسة الداخلية ، وجانب السياسة الخارجية والدولية ، على حد سواء .

وقد عرف العلامة كارل دويتش في افتراضه لهذا التصور ، ووسائل التحليل التى . تعكس حقيقته ، بصاحب نظرية الاتصال . فهو يسمى من خلال هذه النظرية الى إيضاح وسائل الاتصال التى تقوم طريقا لاتخاذ القرار الذى عن طريقه تستطيع الدول والحكومات أن تؤمن استراتيجياتها وخططها ومصالحها فى علاقاتها الخارجية . فمن ناحية ، تقوم عملية الاتصال على توافر شبكة معقدة من الأعلام والمواصلات والتجارة والعلاقات الاقتصادية . . الخ ، هى التى تتجمع عن طريقها حصيلة المعلومات التى توجه الى المسئولين وتوضع تحت بصريهم ، أو تكمن فى مخيلتهم لدى اتخاذ القرار .

ومن ناحية أخرى ، يؤدى تفاعل ونمو هذه العناصر على الصعيد الدولى الى بروز ظاهرتين فى مجال العلاقات الدولية : ظاهرة التكامل والاندماج ، وظاهرة الصراع . ويتحدد نجاح أى من الظاهرتين أو قيامها على نجاح أو اخفاق عملية الاتصال بأوسع معانيه ، ابتداء من أوجه الروتين الدبلوماسى العادى ، وانتهاء بقيام أواصر الوحدة السياسية .

وقد قامت فكرة التكامل بين جماعات المصلحة التى تجمعها خواص تعاونية مشتركة ، أو بين الوحدات السياسية ذات الاعتماد المتبادل ، كما قامت فكرة الصراع بين الجماعات التى تربط أعضاها (سواء فى ذلك الأفراد أو الجماعات أو الدول) علاقة يسودها تعارض المصالح ، أو العداء على اختلاف درجاته ، عند كارل دويتش على أساس فكر مدرستين : الميتافيزيقية الألمانية ، والماركسية . ولكن دويتش مالبت أن رفض فكر المدرستين ، لأنهما لا تعكسان الواقع فى قيام ظاهرتي الاندماج والصراع - التى يرى فيها نتيجة مباشرة لنجاح أو اخفاق عملية الاتصال ، ودورها فى اتخاذ القرار ، - وهى عملية جرد معقدة ودقيقة ، يميل فيها دويتش الى تجديد القدرة الذاتية على تنظيم الأجهزة العاملة فى هذا المضمار بصورة طبيعية . فالقدرة الذاتية على التنظيم لها تأثيرها الفعال على نشاط الوجه الإيجابى لعملية الاتصال ، بما ينطوى عليه ذلك من تقليل للتوترات المحتملة داخليا ودوليا ، واستبعاد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام التوازن . وبعبارة أصح أن القدرة الذاتية على التنظيم ، بما تنطوى عليه من تأثير على عملية الاتصال ، هى صاحبة التأثير على النضربات ، وصاحبة القدرة على تغيير الاحتمالات ، التى تتوقف عليها طبيعة العلاقات الدولية ، من حيث كونها علاقات تعاونية أم صراعية .

ولنضرب لذلك مثلا بوزارة الدفاع الأمريكية التى قد ترغب فى انشاء قواعد عسكرية ، برية أو جوية أو بحرية ، فى الخارج ضمنا لأمن حلف

الاطلنطى ، كاحدى خطط الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها الشاملة . هذا ، بينما تهتم وزارة الخارجية الأمريكية بالمخاطر السياسية التى قد ينطوى عليها إنشاء هذه القواعد ، وخاصة ما قد تنطوى عليه من ازدياد الشعور المادى للأمريكيين لدى أهالى تلك البلاد . كما قد تهتم وزارة الخزانة بجانب آخر للمسألة ، يتحصل فى تكاليف الانشاءات والصيانة للحمايات الأمريكية فى البلاد المتقدمة ذات العملات القوية ، وما تراها من وجوب استبدالها بقواعد أخرى فى البلاد النامية ذات الأنظمة الشمولية . وهكذا يصبح الأمر ولا معنى فيه عن وجوب تنظيم التوازن بين مختلف هذه المطالب التى تنشدها الأجهزة القائمة على تحديد القدرة الذاتية للتنظيم ، دون أن يتحول الهدف الأساسى للتنظيم الذاتى من دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية الليبرالية الى الوقوف فى صف الدكتاتوريات الفاسدة ، والحكم الرجعى المستبد فى البلاد المتخلفة عديدة الاستقرار ، وهكذا دواليك .

من ثم ، نرى دويتش يحدد نموذجاً للنظام القومى فى اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية ، يميل فيه الى اظهار مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة على اتخاذ هذا القرار ، على خمس مستويات :

١ - الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، وتشكل من ٢٪ الى ٣٪ من مجموع السكان ، وتملك أهم القوى الاقتصادية التى تسيطر على المجتمع الأمريكى .

٢ - الصفوة السياسية والحكومية التى تتكون من أعضاء الكونجرس والجهاز التنفيذى وأصحاب المناصب الكبرى ورجال الأحزاب . ويعتبر هؤلاء فى مجموعهم بمثابة طبقة ذات نفوذ سياسى .

٣ - وسائل الاتصال الجماهيرية ، وخاصة الصحف الكبرى والراديو والتليفزيون .

٤ - عليا القوم ، أو الأعيان ، ويمثلون من ٥٪ الى ١٠٪ من السكان ، ممن يتابعون العملية السياسية عن قرب ، ويقومون بمهمتهم كحلقة اتصال اجتماعية وسياسية بمن هم دونهم .

٥ - مجموع المواطنين المشاركين فى عملية الانتخاب .

فكل مستوى من هذه المستويات يوجه رسائله ، ويبارس عمله - ان لم نقل نفوذه - على المستويات الأخرى ، فى عملية دفع تنازلى من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى ، ومع ذلك فقد تنشأ أحيانا اتصالات مباشرة بين المستويات

الأدنى ، لا يتخللها الدفع التنازلى من جانب الصفوة الاجتماعية الاقتصادية أو الصفوة السياسية .

وأحيانا ما يكون الدفع التصاعدى ملحوظا من جانب المستويات الأدنى نحو المستويات الأعلى ، كما هو الحال فى الأمور التى تشهد انتباه الرأى العام .
وعلى كل يبقى كل مستوى مستقلا فى تقبل أو رفض أو تفسير الرسائل الموجهة اليه ، بحيث يتميز ذلك فى تشكيل النتائج الذاتية فى القدرة على التنظيم .
فالدافع الأصل الذى عادة ما يتم توجيه رسائله من جانب المستوى الأعلى يتم تصحيحه باستمرار تبعا للصدى الذى يثيره لدى المستويات الأخرى . فإذا كانت ردود الفعل سلبية أصبحت النتيجة تقليلا فى قوة هذا الدفع . أما إذا كان رد الفعل إيجابيا فإن الخط السياسى المرسوم قد يأخذ طريقه نحو الارتفاع الى ما هو أقوى وأبعد مدى . بل قد يتخذ صورة العمل القومى المشحون بالمطافة ، حتى ليغلت الزمام أحيانا من أيدي الحاكمين ، ويمثل الأمر صورة هى أبعد ما تكون عن الافتراض والتصور المسبق للمسئولين . ومثال ذلك الصورة التى دفعت الصراع فى قضية الشرق الأوسط (ولدى اغلاق مضيق تيران ، والمطالبة بسحب قوات الأمم المتحدة من جانب الحكومة المصرية) فى مايو - يونية سنة ١٩٦٧ ، الى عكس ما كان مرغوبا فيه فى بداية الأمر .

وعلى ضوء هذا التفكير فى اطار العلاقات الدولية ، أرسى دويتش دعائم نظريته فى التنظيم الدولى ، وهى النظرية التى تقوم على دراسة الظروف والشروط الضرورية للنشأة وتطور التكامل عبر الدول ، كما تعالج كيفية تشكيل مجتمع سياسى واسع النطاق يضم فى اطاره عددا من الدول القومية ذات السيادة .

فعند دويتش أن اجراءات هذا التكامل على الصعيد الدولى ، يتم تحليلها واختبار نماذجها على ضوء شبكات الاتصال التى توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتخزن الخبرات ، وتصبح مصدرا لاتخاذ القرار فى صدد نماذج التكامل التى اختبرت عبر التاريخ ، كما حدث فى صدد تكوين المملكة المتحدة وامبراطورية النمسا والمجر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والجمهورية العربية المتحدة .

فإذا ما قررت هذه الوحدات الاندماجية بغيرها من أشكال التنظيمات السياسية التى تستهدف الإبقاء على السيادة لكل دولة فى نطاق غير وثيق العرى ، أصبح لدينا نوعان من هذه المجتمعات السياسية التى ترسم اطار التنظيم الدولى المعاصر : المجتمعات الاندماجية التى تتراوح فى اطارها العناصر المؤسسة للدولة الواحدة ، والمجتمعات المتعددة العناصر التى تترك السلطة

السياسية الأمرة للوحدات المؤسسة ، ولكل من هذين النوعين سماته الخاصة ،
وأسلوبه المميز في معالجة نظام التكامل على الصعيد الدولي .

وهكذا أفرد دويتش جزءا هاما من تفكيره لمفهوم الصراع ، وجعله محورا
لنظريته في العلاقات الدولية وفي التنظيم الدولي ، بادئا بنقد الأفكار التقليدية
في عناصر القوة السياسية ، والمتمثلة في أركان العلاقات الدولية كما عرفها
كتاب السياسة التقليديون من شروح تقوم على أساس العناصر الجغرافية والبشرية
والاقتصادية ، أو تفسيرات لأحكام التنظيمات الدولية وقواعد عمل أجهزتها
الرئيسية .

وقد استفاد آخرون من المنظرين من أفكار دويتش في نظرية الاتصال
لإرساء قواعد نظرياتهم ، كما هو الحال عند كابلان وهاس في النظرية الوظيفية .
بل يعتبر كابلان أحد علماء السياسة المشاهير الذين شاركوا دويتش الاهتمام
ببناء عملية الاتصال كأساس لتحديد اتجاه نحو فهم العلاقات الدولية ، ذلك
أن مفهوم نظرية كابلان في النظام الدولي مثلا يقوم على أساس وجود اتصال بين
جوهر نظم الواقعية والافتراضية في إطار العلاقات الدولية . أو داخل النظم
الفرعية المشكلة للوحدات والتنظيمات الدولية .

فبدون نظرية دويتش في الاتصال لم يكن يقدر لكابلان وهاس من بعده
بناء فروضهما في النظرية الوظيفية ، حيث يقومان بتحليل أفكارهما على أساس
فكرة الاتصال النابعة من نظرية دويتش .

وأخيرا ، وعلى ضوء ما تقدم ، تبدو أهمية هذا الكتاب في تقديم نظرية
واضحة المعالم لتحديد إطار العلاقات الدولية ، وأساليب سعيها ، في العصر
الحديث . وهو الكتاب الذي يدرس لطلاب العلوم السياسية في مشاهير
الجامعات الأمريكية ، ويعتمد عليه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث كمرجع
رئيسي في الدورات التي يعقدها للدبلوماسيين من شتى أنحاء العالم ، علاوة على
أنه قد ترجم إلى عدد من اللغات الحية باعتباره مرجعا قيما في العلاقات الدولية .
ولهذا بدت الحاجة ماسة إلى نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، الأمر الذي
اضطلع به مشكور الأستاذ شعبان محمد محمود شعبان ، السكرتير الأول
بوزارة الخارجية المصرية .

والواقع أن أسلوب كارل دويتش - الألماني الأصل - وما يتميز به من دقة
أحيانا ، واطناب في التمثيل أحيانا أخرى ، فضلا عن الإغراق في تحديد المعاني
والمصطلحات ، ضمن عبارة طويلة قد تحمل عدیدا من الأفكار والآراء ، التي
تنساق أحيانا أو تتعاون في حالات أخرى ، قد جعل مهمة الترجمة والتعريب

عن الأصل الانجليزى مهمة شاقة غير ميسورة فى كثير من الأحيان . لهذا أرى
لزاما على أن أتوجه بالشكر والامتنان الى الأستاذ المترجم على صبره وطول أناته
فى الحرص على نقل أفكار المؤلف وسسياق عباراته وكلماته الى عبارة مستوية
من اللغة العربية .

. دكتور عز الدين فوده .

أستاذ كرس المنظمات الدولية

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة المؤلف

تعد هذه المقدمة لدراسة العلاقات الدولية في العصر الحاضر بمثابة التقديم لفن وعلم بقاء الجنس البشرى . فلو حدث أن تم القضاء على الحضارة والمدنية خلال الثلاثين عاما القادمة ، فلن يكون السبب هو المجاعة أو الوباء ، ولكن سيعود ذلك الى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . فنحن نستطيع أن نعالج الجوع والأوبئة ، ولكننا لا نستطيع حتى الآن أن نعالج قوة أسلحتنا وسلوكنا كدول قومية .

ونظرا لملك هذه الدول لوسائل لم يسبق لها مثيل في مجال العمل القومى على هيئة أيديولوجيات وأسلحة ، فقد أصبحت كمركات للصراع الدولى تتعاطف خطورتها بأطراف ، حاملة طاقة تصعيد هذا الصراع الدولى الى حد التخريب المتبادل والفناء التام . فهذه الدول إذ تمتلك القوة للسيطرة على معظم الأحداث التى تجرى داخل حدودها ، الا أنها لا تستطيع التحكم فيما وراء الحدود ، الا فى عدد قليل من الحالات . بل قد لا تستطيع التحكم حتى فى حركتها خارج هذه الحدود .

والعلاقات الدولية هى تلك المنطقة من ميدان العمل الانسانى التى يلتقى فيها الاعتماد المتبادل الذى لا مناص منه بالسيطرة غير الكاملة . فنحن لا نستطيع الهروب من المسائل الدولية ، كما لا نستطيع تشكيلها كلية وفق إرادتنا . وكل ما نستطيعه هو مجرد محاولة تكييف العالم ، بينما نكيف نحن أنفسنا تجاهه . وفى داخل هذا الاطار المحدود ، يجب علينا أن نحتفظ قدر الامكان بالقيم الأكثر ترسخا وأن نعمل على تعزيزها .

وحيث أن ممارسة العلاقات الدولية أصبحت أكثر صعوبة وحسنا عن

ذى قبل ، فقد سايرتها دراسة العلاقات الدولية لتواكب هذه التطورات .
فالتقدم المثير الذى طرأ على هذا المجال خلال الثلاثين عاما الأخيرة قد تضمن
تغييرات فى المفاهيم والنظريات الأساسية . ودفع الى هذه التغييرات تلاقى العلوم
السلوكية الحديثة - كعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الاجناس - مع النظم
الثابتة للعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاقتصاد . ومن الناحية النظرية ،
صاحبت هذه التغييرات نشأة طرق جديدة فى البحث ، واستخدام الوسائل
الاحصائية فى التحليل ، وامكانية الحصول على بيانات مبنية على التجربة
والملاحظة .

وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم للقارى أحدث النماذج لهذا النوع
من البحث والتحليل ، خاصة وقد أدت هذه التغييرات الى جعل دراسة العلاقات
الدولية أكثر تخصصا عن ذى قبل ، كما جعلت كثيرا من الكتب السابقة
- وليس كلها - فى حكم المهجور .

ولكن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أهم من أن تترك للمتخصصين
وجدهم . فقد كان كثير من الشباب يعتقد أن المسائل الدولية لا تهمه ، حتى
يسرت لهم قوائم التجنيد معرفة ما يخالف ذلك . وإذا كانت حياتنا تتأثر
عميقا بالمسائل الدولية ، واستجاباتنا لذلك قد أصبحت ضرورية ، وجب
علينا إذا أن نزيد من قدرتنا على الفهم واتخاذ القرارات والعمل .

إن المعرفة تختلف عن القيم . فالقيم هى التى تدفع للبحث عن المعرفة
وتجعل بعض نتائجها أكثر وضوحا لنا من البعض الآخر . أما المعرفة فهى التى
تغيرنا عن أى القيم يمكن أن تتعارض ، وأين ومتى تبدأ وسائلنا فى ابداء أو
تدمير غاياتنا ، بدلا من أن تقوم على خدمتها .

لقد أوضحت قيسى الشخصية فى هذا الكتاب ، وهى قيم قد تشتركنى
إياها أو ترفضها ، أو تختار لنفسك من بينها ما تشاء . كذلك حاولت تأييد
كل الأحكام دون أن أدع ما أفضله شخصيا يتولانى بالخداع . وهكذا ، تستطيع
أن تقرر بنفسك الى أى حد فشلت أو نجحت فى ميدان هذا البحث عن الواقعية
والواقع . كما تستطيع أن تميز بين الحقائق المطروحة ، وأن تضيف إليها ما تراه
مناسبا . ومن الأهمية بكان أن تحاول ذلك ، لأننا جميعا مرتبطون بنفس
الهدف - وهو البحث عن طريق مقبول نحو السلام والحرية فى كل مكان .
ومسا لا شك فيه أن ذلك سيكون بحثا مضنيا ، ولكن لا مناص لنا منه .

وقد عاوننى فى اعداد هذا الكتاب الصغير عدد من الزملاء الذين أفدت
من آرائهم ، أمثال : هيوارد الكر Hayward Alker وجابريل ألوندى
Gabriel Almond ، وكينيث بولدينج Kenneth Boulding وريتشارد

شودويك Richard Chadwick وروبرت دال Robert Dahl ، والكسندر
 اكستين Alexander Eckstein ، وروبرت ايمرسون Rupert Emerson
 ولويس ادنجر Lewis Edinger ، وكارل فردريك ، وهارولد جوتسكو
 Harold Guetzkow ، وارنست هاس ، وستاني هوفمان ، ومايكل هدسون ،
 وصمويل هانتجتون ، واليكس انكليز ، وايرفنج جانيس ، وهيريت كيلمان ،
 وهنري كيسنجر ، وكيتسنجر Kitzinger ، وهانزكون ، وهارولد لاسويل ،
 ودانييل ليرنر ، وسيمور مارتن ليبست ، وروي ماكريدس ، وروبرت مارجلين ،
 وريتشارد ميريت ، وجيمس جيرير ميلر ، وجوزيف ناي ، وتالكون بارسونز ،
 وجون بلاميناتس ، وايشيل بول ودونالد بوشالا ، ولوسيان باي ، واناتول
 رابوبورت ، ورودلف راميل ، وبروس راسيت ، ودانكفارت روستو ، وپرتون
 سابين ، وريتشارد سافدج ، وتوماس شيلنج ، واڤوين شويش
 Erwin Scheuch ، وديفيد سينجر ، وريتشارد سينايدر ، وهارولد
 سمراوت ، وريموند تالتر ، وروبرت تريفين ، وسيدني فيريا ، وهيرمان فاولين
 مان ، والمحرم خالد الذكر نوربير فاينر .

وبالطبع لا يتحمل أى من هؤلاء أية مسئولية عن آرائى أو أخطائى . واننى
 للمدين بالمعانة فى البحث والتسجيل على الحاسب الالكترونى ، والمسائل
 الأخرى ، لكل من ارفين باب ، وجيمس تشسابمان ، وجوردون فاوئر ،
 ولندا جروف ، وبيتر ناتشيز ، وبريجيت روزنبش . وكذلك المعانة القيمة
 فى أعمال السكرتارية لكل من هيلين آلسن ، ولوسيل ماكينا .

وجدير بالذكر أن الصياغة الأولى لعدد من فصول هذا الكتاب قد أعدت
 فى قالبها الأكاديمى المثالى بواسطة مطبعة فيلا سيريلونى التابعة لمؤسسة
 روكفلر فى بيلاجيو بإيطاليا . كما عاونت فى اعداد البحث المستخدم فى هذا
 الكتاب كل من هيئة كارينجى ، وجامعتا ييل وهارفارد ، ومعهد بحوث الصحة
 العقلية التابع لجامعة ميتشجان .

كاوى دويتش

جامعة هارفارد

مقدمة الكتاب

يرى الأمريكيون أن معظم العالم يقطنه « أجانب » ، أى أن من بين سكان العالم وعددهم حوالى ٣ر٢ بليون نسمة لا يوجد سوى أقل بقليل من ٢٠٠ مليون أمريكي ، أى أقل ٢٢ من سكان المسالم . ولذلك ، فنحن (الأمريكيون) لا تشكل سوى أقلية بين الجنس البشرى ، ليس فقط فى العدد ، ولكن أيضا فى مساحة الأرض والملكية والمعرفة ، وفى القوة بطبيعة الحال . وبالرغم من كبر مساحة بلدنا ، فاننا لا نقطن سوى أقل من نصف قارتنا التى هى بدورها واحدة من خمس قارات .

أما من حيث الاقتصاد ، حتى لو اتبعنا طريقة احصائية فى صالحنا ، فنحن لا نملك سوى أقل من ثلث الناتج القومى الإجمالى **Gross National Product (GNP)** للعالم ، ومازال نصيبنا من الانتاج العالمى للصلب والطاقة قليلا ، وينطبق نفس القول على انتاج المعرفة . فليس هناك سوى قلة من الأمريكيين من بين أعظم المخترعين والمكتشفين فى العالم ، أو من بين الحائزين على جائزة نوبل . كل هذه الحقائق ، تدل على أننا لا نتحكم بطريقة مباشرة سوى فى نسبة أقل من النصف بكثير ، بالنسبة للطاقة العالمية للقوة السياسية والعسكرية .

غير أن جميع الدول الأخرى تواجه نفس المشكلة . فكل منها كذلك أقلية بين الجنس البشرى . فاذا أخذنا الصينيين على سبيل المثال - بالرغم من كثرة عددهم - نراهم يشكلون أقل من ربع البشرية ، وكذلك اليهود الشرقيون مجتمعون ، يشكلون أقل من السدس . وبالرغم من النمو الكبير للقدرة الصناعية للاتحاد السوفيتى فى السنوات الأخيرة ، فان سكانه أقل من ٢٢ من الجنس البشرى ، ومازال دخله حوالى نصف دخل الولايات المتحدة ، أو أقل من سدس

جملة الدخل العالمى . وبالمثل ، تعتبر كل دولة أخرى من دول العالم أصغر ، أو أن شئت فقل أقلية قليلة على الأرض .

وهكذا يمكن القول أنه مهما كبرت أى دولة أو صغرت ، بما فيها أمريكا ، وجب عليها أن تضع تماما فى اعتبارها ما يفعله « الأجانب » . فإذا رغبت فى تحقيق شيء أكثر مما تنجيه لها مواردها المحدودة ، وجب عليها أيضا أن تحظى بتعاونهم . ولكن ذلك أسهل فى القول منه فى الفعل ، لأن الأجانب قد يكونون مختلفين تماما - ابتداء بالمميزات الواضحة مثل المظهر . فأكثر من ثلثي الجنس البشرى ليسوا بيضا (*) مثلا ، ومن المحتمل أن تزيد هذه النسبة الى ثلاثة أرباع مع نهاية القرن الحالى . وعلاوة على ذلك ، فإن أكثر من ثلثي الجنس البشرى ليسوا مسيحيين . ولكن إذا كان المسيحيون أقلية فى العالم ، فإن نفس القول ينطبق على المسلمين واليهود والبوذيين والهندوس والشيعيين والارسطوطاليين ، وأتباع الفلسفة الوضعية المنطقية Logical Positivists ، وأتباع أى ديانة أو فلسفة أو عقيدة منظمة أخرى . فكلهم أقليات بين الجنس البشرى ، وكانوا - على قدر علمنا - دائما كذلك .

ويشارك الجنس البشرى فى الطبيعة والحاجات والآمال الانسانية . ولكن بآزالت شعوبه حتى الآن تختلف عن بعضها البعض فى اللغات والثقافات والديانات والفلسفات والمقائد ، هذا بالإضافة الى اختلافها فى الحكومات . فحتى الآن لم يسبق أن حكمه أو أدار أموره بفعالية حاكم واحد ، أو منظمة واحدة ، أو عقيدة واحدة - بالرغم من أنه عبر التاريخ ، وحتى وقتنا هذا ، قد جرت محاولات أو ادعاءات بفعل ذلك من قبل حكام عديدين ، ومنظمات شتى ، وعقائد مختلفة .

وبالرغم من أن الناس سيظلون على اختلافهم ، فلا مناص لهم من الارتباط والاعتماد المتبادل Interdependence (*) . وفى بعض المجالات ، زاد هذا الاعتماد المتبادل فى عالم اليوم المتكشم : فأكثر الناس بمدى فى المسافة يمكنهم أن يعيشوا - على أكثر تقدير - بعيدين عن نصف العالم الآخر ، أى حوالى ١٢٥٠٠ ميلا تقريبا ، كالمسافة بين نيويورك وسايجون . هذا ، بينما تكون منظم الأمان الأخرى فى العالم أقرب من ذلك : بيرل هاربور فى هاواى ، طوكيو وهروشيما

* المقصود بغير البنى لدى الجلد الأسود والبني والأحمر والأصفر ، وكل مجموعة منهم تعتبر أقلية فى نطاق الجنس البشرى .

* يترجم هذه الكلمة أحيانا « تكافل » أو « تعاقد » ولكننا نرى أن التعبير « الاعتماد المتبادل » هو الأصح بالنسبة للكلمة المستعملة لفظ فى الحقل السياسى . وللمنى بذلك اعتماد الدول على بعضها البعض . (المترجم)

في اليابان ، أوامها وشاطيء أوتاه في شبه جزيرة نورماندى في فرنسا ، برلين المنقسمة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، تايبيه في جزيرة تايوان . سيول في كوريا الجنوبية ، بور سعيد على قناة السويس في مصر ، بودابست في المجر ، بيروت في لبنان ، وهاغانا في جزيرة كوكيا . وهكذا أدت الأحداث المثيرة التي حدثت في كل من هذه الأماكن في وقت ما من حياة جيلنا الحاضر الى اختلاف هام في حياة الشعب الأمريكي . فقد أثرت هذه الأحداث على فرص العمل والفرص الفردية لأبناء هذا الجيل ، وعلى الضرائب المفروضة عليهم ، وأطالت قائمة المجندين الأمريكيين الذين قتلوا في حرب معلنة أو غير معلنة على ارض أجنبية .

وقد ازداد هذا التداخل « الاعتماد المتبادل » بسرعة كبيرة في مجال الشئون العسكرية . فأي مكان في العالم يقع على مسافة تقبل عن سفر يومين بالطائرة النفاثة عن أي مكان آخر ، حتى ليتمكن للصاروخ الموجه أن يقطعها في أربعين دقيقة فقط . أما بالنسبة لوسائل الاتصال الفوري المنتشرة في أنحاء العالم ، والتي كانت تتم لفترة طويلة عن طريق اللاسلكي والأجهزة غير المصورة ، فقد أصبحت تظهر بوسائل جديدة على هيئة صور ملونة عن طريق التليفزيون ، وترسل بواسطة الأقمار الصناعية التي تدور حول الكرة الأرضية ، (حتى لقد مكنت الأقمار ذات الكاميرات عمليات التجسس من الوصول الى ابعاد جديدة من حيث الارتفاع والتعقيد الفني) .

وهناك دلائل أخرى - ربما تكون أكثر دقة - على التداخل والارتباط المتزايدة . فيقال مثلا أن معدل ضريبة الدخل في الولايات المتحدة تتحدد في موسكو طالما أن الحكومة والناخبين في أمريكا يشعرون بأنه من الواجب علينا على الأقل أن نتساوى أو نتوازن مع القوة العسكرية والإنفاق العسكري في روسيا . وب نفس النوع من التفكير ، فإن الإضافات في معدل ضريبة الدخل يتم تحديدها في بكين وهانوى . ومن ثم كذلك ، فإن كلا من حكومتى موسكو وبكين مطالبتان بأن تتساوى أو تتوازنا مع ذلك الجزء من القوة الأمريكية الذى يمكن استخدامه ضدهما . وهكذا يمكن القول أن جزءا من ميزانيتها العسكرية - ومن ثم تضحيات ربات البيوت الروسيات والصينيّات - قد نعدت عن طريق القرارات السياسية التي اتخذت في واشنطن . وما ينطبق على أكبر وأقوى دول في العالم ينطبق أيضا على الدول الأصغر . فكل الدول متداخلة في مجال السياسة والاستراتيجية . فليس هناك دولة مهما صغرت ، تستطيع عن طريق العزلة والكبرياء أن تكون سيدها نفسها والمتحكم في شئون ثروتها البشرية والاقتصادية . ولكن ليس هناك دولة ، مهما كبرت ، تستطيع أن تجبر كل الدول الأخرى على الامتثال لأوامرها أو أن تدفعها على عجل الى اعتناق معتقداتها .

ومع ذلك ، فنحن مرتبطون ببقية العالم بوسائل أكثر من مجرد الارتباط في نواحي السياسة والقوة . فكل انسان يعرف بطريقة مبهمة أن العلم والتكنولوجيا والطب علوم « دولية » . ولكن قلة منا توقفت عن التفكير في هذا الصدد . أن ذلك يعني في الواقع أن أي شعب (أو أية دولة) في العالم لم يكن ليصل الى مستواه الحالي في التقدم التكنولوجي أو الرخاء والصحة ، أو ليحافظ على معدل تقدمه الحالي ، لولا المساعدة الحاسمة والفعالة للاكتشافات والمساهمات الأجنبية . وذات مرة ، تحدث العالم الفيزيائي الأمريكي الشهير كارل ت . كومبتون فقال : ان ثلاثة فقط من بين كل اثني عشر اكتشافا لتفتيت الذرة قام به أمريكيون ، أي أن ربع هذا الاكتشاف الذي غير العالم ساهم فيه ١٦/١ من الجنس البشري (الشعب الأمريكي) . وقد يكون ذلك مدعاة للفخر . ولكن حقيقة اعتمادنا على الأجانب في ثلاثة أرباع هذه المعرفة الهامة يساعدنا على أن نرى أنفسنا في نطاق أبعادنا الحقيقية .

وبالأحرى ، لا تستطيع أية دولة أن تحافظ على حياة مواطنيها بدون مساعدة الأجانب . ففي مستشفياتنا وعياداتنا يتم إنقاذ آلاف الضحايا يوميا عن طريق تطعيم اكتشافات واستخدام أدوية تم اكتشافها على يد علماء في دول أخرى . ففي النصف الأخير لهذا القرن ، تم اكتشاف البنسلين في إنجلترا ، وعقاقير السل في ألمانيا ، والنظائر المشعة في فرنسا ، والأسولين في كندا ، بحيث انه تم وضع ملصقات على أدويتنا بالأسماء والدول صاحبة الاكتشاف . وهكذا أصبحنا أمام دراسة في المواطنة العالمية **World Citizenship** في كل محل لبيع هذه الأدوية . وإذا حدث أن فقدت كل الأدوية التي اخترعها الأجانب فاعليتها ، فسيكون عدد الموتى في شوارعنا مروعا .

وثمة وجه آخر لهذه العملة : ففي حين أصبحت دول العالم أكثر ارتباطا في ميادين الاستراتيجية والعلوم ، وربما في السياسة الخارجية ، أصبحت في نفس الوقت أقل ارتباطا في ميادين اللغة والتعليم والاقتصاد ، وربما في السياسة الداخلية . وسنقوم في فصل من هذا الكتاب بإجراء مسح لبعض الدلائل التي تؤكد أن الأهمية النسبية للفتين « العالميتين » القديمتين الفرنسية والانجليزية قد بدأت تسير نحو الاضمحلال ، وأنه في مناطق كثيرة من العالم ، بدأت مجموعة من اللغات القومية - والاقليمية أحيانا - تأخذ على الأقل جزءا من مكان هاتين اللغتين . وفي معظم الدول ، يصاحب التقدم الاقتصادي والثقافي ارتفاع في استخدام اللغة القومية لهذه الدول ، وازمحلل لنصيب الطلبة (ومن ثم القادة فيما بعد) الذين تلقوا تعليمهم في الخارج . فقد بلغ عدد الدارسين بالكلية الأمريكية خارج الولايات المتحدة في أوائل الستينات حوالي ٥٠% من مجموع الدارسين بها ، ثم انخفضت هذه النسبة القليلة أكثر فأكثر بعد عام

١٩٦٥ تحت تأثير هذا التيار . ونفس الشيء ينطبق على التقدم الاقتصادي والزيادة في عدد السكان . فنسبة التجارة الخارجية الى الانتاج الوطني الاجمالي أخذت في التدهور ، من حيث أن التكنولوجيا الحديثة تكنولوجيا بدائل ، وأن كثيرا مما كان ينبغي استيراده في الماضي مثل الصوف والحديد يمكن الاستعاضة عنه بمنتجات محلية مثل « الاورلون » أو النايلون . وفي نفس الوقت ، بدأ جزء متزايد من الدخل القومي يأتي مصدره من الخدمات التي يتم انتاجها أساسا داخل الدولة ، كالاسكان والمدارس والرعاية الصحية وغيرها . ونتيجة لذلك ، لم يعد للمصدرين أو المستوردين أو المجموعات الاحتكارية في مجال التجارة الخارجية للدولة سوى نسبة متضائلة من الثروة القومية والقوى العاملة ، وبالتالي ، نصيب ضئيل في الموارد الكافية لممارسة أية قوة ضاغطة في العمل السياسي .

وهكذا نجد أنه من الصعوبة والأهمية بمكان أن نلخص النتائج الشاملة لهذه النظرة الأولى الى الحقائق والاتجاهات . فكل شعب ، وكل جنس ، وكل عقيدة هي مجرد أقلية في عالم من الأجانب لا قدرة لها في السيطرة عليه بسبب تشعبه واختلافه . وهو أمر لا مفر منه ، لأن ارتباطنا بالدول والشعوب الأخرى قد أصبح حقيقة هامة ومؤكدة . وقد ازداد هذا التداخل في السنوات الأخيرة في بعض المجالات ، بينما تناقض في مجالات أخرى . ولذلك فإن كل دولة من دول العالم تقريبا ، تخضع في سياستها الخارجية والداخلية للشد والجذب في اتجاهات متضادة ومتعددة في نفس الوقت ، بل إن أمن ورفاه كل دولة ، وحتى بقاء الجنس البشري ، قد يعتمد على نتائج هذه الصراعات المتعددة .

والواقع أن العلاقات الدولية وإن كانت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها ، إلا أنها أيضا من التعقيد بحيث يصعب فهمها لأول وهلة . ومن ثم يجب أن نحاول عمل كل ما هو الأفضل . ففي حالات الطوارئ الطبية ، يتعين على كل أولئك الذين قضوا فترة التدريب عمل الاسعافات الأولية أو المساعدات الطبية الأخرى للمواطنين حسب الحاجة . غير أنه وإن كان الفرد هو ضحية المرض ، فغالبا ما يكون هذا الفرد نفسه هو أيضا العامل الرئيس في التماثل نحو شفاء نفسه . وينطبق هذا التشبيه على المواطن . فقد يكون المواطن ضحية السياسة ، ولكنه يستطيع أيضا أن يفعل الكثير لتحسين السياسة وتحسين مصيره ومصير وطنه . ونحن الذين أتيت لنا فرصة الوصول الى التعليم العالي مدينون بأكبر قدر من المساعدة التي يجب توفيرها لمواطنينا بصفتنا مواطنين مسئولين وملزمين بهذه الأشياء . ليس هذا لحسب كمواطنين في بلادنا ، ولكن أيضا كمواطنين في هذا العالم . لهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتبصر جوهر الأمور ، ونحاول أن نساعد جميعا في ملاحقة الأزمات والطوارئ السياسية الدولية الشائنة في عصرنا الحاضر .

وغنى عن البيان أن الالام والكفاسة هنا هما من الأهمية بقدر ما تهتما. الشفقة والشعور بمعاناة الآخرين . ففى الطب ، يعتبر الشخص الجاهل مدعيا وليس طبيا . وهو يعرض حياة المريض للخطر فى الحالات الخطيرة . وكذلك فى السياسة ، يشكل الشخص المتحمس للشفوف ، غير الملم أو غير الكفء ، تهديدا كبيرا . فهو يعرض أقرانه حريات وأرواح الملايين ، بما فى ذلك حياته هو للخطر ، الأمر الذى نشهد به فى عصرنا الحاضر أطلال هامبورج وبرلين وهروشيما وطوكيو ، كآثار للثمن الباهظ للجهل فى مجال العلاقات الدولية . لذلك ، يجب أن نمحص عن عمق فى دراستنا للعلاقات الدولية ، وأن نسير أغوارها عن عناية وتقدير للمستولية ، بالقدر الذى يسمح به وقتنا ومواردنا . وفى اعتقادنا أن ليس هناك موضوع له اثره المباشر على ما أمماه رجل الدولة الأمريكى « برنارد بارش » الاختيار بين السريع والميت يمثل ما لموضوع العلاقات الدولية .

من ثم ، يمكن لهذا الكتاب المختصر أن يكون توطئة لمثل هذه الدراسة ، فى خمسة أقسام : يعالج أولها ما نريد أن نعرفه (أى مادة العلاقات الدولية) ، بينما يتناول القسم الثانى كيفية الوصول الى معرفة موضوع الدراسة فيما يعالج طرق البحث والتحليل والملاحظة ، كما يتناول أحيانا طرق اجراء التجارب . وبينما يلخص القسم الثالث بعض الأشياء التى اكتشفت ، يستكشف القسم الرابع المعانى الضمنية المختلفة لهذه الاكتشافات . وأخيرا يناقش القسم الخامس بعض الخطوات التى يمكن اتباعها فى بحثنا عن المعلومات والمصارف جيدة التمييز ، من أجل الوصول الى تحقيق عمل مثمر وفعال .

الباب الأول

ماذا نريد أن نعرف:

مادة العلاقات الدولية

يمكن تحديد معظم ما نريد معرفته عن العلاقات الدولية في عشرة أسئلة أساسية . وقد قلّت هذه الأسئلة تطرح بشكل أو بآخر لعدة أرون بواسطة أسئلة العلوم السياسية والفكر السياسي والنواحيين القانونيين . وقدم لها الكثيرون من هؤلاء اجابات تقليدية من نوع او آخر . ولكن كما هو الحال في كل حلول المعرفة ، يجب النظر الى هذه الاجابات التقليدية بعذر . فمن الصعوبة بمكان الحصول على اجابات شافية في النقلة كمثل هذه الأسئلة . واصعب من كل ذلك ان كان اكتساب معلومات - ولو قليلة - عنها ، يمكن اختيارها بطريقة موضوعية ، وفرضها ، او رفضها بطريقة علمية . ولكن لابد وان نحاول الحصول على مثل هذه المعلومات ، وان نستعين بالأسئلة العشرة الاساسية في ربط عملية البحث عنها بما نريد ونحتاج الى معرفته .

الفصل الأول

عشرة أسئلة أساسية

هذه الأسئلة العشرة التي ستكون موضع اهتمامنا هي :

١ - الأمة والعالم :

ما هي علاقات أية أمة بالعالم من حولها ؟ متى ، وكيف ، وبأية سرعة يمكن لشعب أو لدولة أو لأمة أن تنشأ ؟ ومتى وكيف وبأية سرعة يمكن لها أن تلتفت ؟ وبينما هي قائمة ، كيف تقيم علاقات مع الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ كيف تتعامل والمجموعات الأقل في داخلها ؟ وكيف تتعامل والأفراد ؟ وكيف تنتمي الى المنظمات الدولية ، والى النظام السياسى الدولى ؟

٢ - الحرب والسلام :

ما هي العوامل المحددة للحرب والسلام بين الأمم ؟ متى وكيف ولماذا تبدأ الحروب ؟ ومتى وكيف تستمر أو تتوقف ؟ كيف كانت هذه العمليات تتم فى الماضى ، وكيف تتم الآن ، وكيف يحتمل أن تتم فى المستقبل ؟ أى أنواع الحروب يحتمل أن يؤيدها الشعب ؟ ومتى ولأى غرض ؟ وتحت أى الظروف ؟

٣ - القوة والضعف :

ما هي طبيعة القوة أو الضعف لدى أية حكومة أو شعب أو سياسة دولية ؟ ما هي مصادر وشروط مثل هذه القوة ، وما هي حدودها ؟ متى وكيف ولماذا تتغير القوة ؟

٤ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي :

ما الذى يعتبر سياسيا فى العلاقات الدولية ، وما الذى لا يعد كذلك ؟
ما علاقة السياسة الدولية بحياة مجتمع الأمم ؟

٥ - الرخاء والفقر :

ما مدى عدم المساواة فى توزيع الثروة والدخل بين أمم العالم ؟ وما مدى عدم المساواة فى القيم الأخرى المرتبطة بالأولى مثل توقعات العيش والتعليم ؟ هل الاختلافات الاقتصادية بين الأمم أكبر أو أصغر منها داخل هذه الأمم مثل الاختلافات بين الجماعات من ناحية الأجناس ، أو بين الأقاليم أو الطبقات ؟ وهل يزداد أم يقل أى من مظاهر عدم المساواة هذه ؟ وبأى معدل ؟ وما الذى يحدد طبيعة هذه التوزيعات ، وحجم واتجاه التغيرات ؟ وما الذى يمكن عمله لأحداث مثل هذه التغيرات عمدا ؟ وبأى معدل ؟

٦ - الحرية والقسر :

الى أى حد يهتم الناس بالاستقلال عن الشعوب والدول الأخرى ؟ وإلى أى حد يهتمون بالحرية داخل وطنهم أو أمتهم ؟ وما الذى يمكنهم عمله فى هذا الشأن ؟ ومتى ؟ وتحت أى ظروف ؟ وما الذى يتصوره الناس بكلمة « حرية » ؟ هل هو وجود مجال عريض للاختيار مع التسامح بالنسبة للأقلية أو المنشقين من الأفراد ؟ أم هو رضوخ الجميع لحكم الأغلبية ، أو للتقاليد ، أم لزعيم محنوق به ، أو لظلم يتفق وطبيعتهم ومألوف لهم ؟ الى أى حد يتصورون الحرية كقيمة فى ذاتها ، وإلى أى حد يرونها أساسا ووسيلة لنيل قيم أخرى أهم بالنسبة لهم ؟ وما هى الظروف التى تغير أو تؤثر على تلك التصورات أو ذلك الاختيار ؟ وإلى أى حد تتسع الاختلافات بين نوع وقدر الحرية التى يريدها الناس فى الأمم المختلفة ، وفى المجموعات المختلفة داخل الأمة الواحدة ؟ وإلى أى حد تتسع الاختلافات فى نوع وقدر الحرية التى يحصلون عليها ؟ وإلى أى حد يتغير توزيع هذا النوع وذلك القدر ؟ ومتى ؟ وتحت أى ظروف ؟

٧ - الرؤية والوهم :

كيف يرى الزعماء وأفراد الأمم دولهم ؟ وكيف يرون الأمم الأخرى وأعمالها ؟ وإلى أى حد تعتبر هذه الرؤى حقيقية أو وهمية ؟ ومتى ، وبأية نظرة ؟ وفى أى ظروف ؟ وفى أى ظروف تتوفر الرؤية للحكومات والناخبين ؟ وما هى الأمور التى تسمى النبأ ازماء أو تتعاطى عنها ؟ الى أى حد تصل الحكومات القومية كمصدر لخداع الجماهير أو لخداع النفس ؟ وما أثر ذلك

كله على قدرة الحكومات والدول على التحكم فى سلوكها والتنبؤ بنتائج أعمالها ؟ وما هو « معدل الخطأ » بالنسبة لرجال الدولة ؟ وكم مرة يتخذون قرارا حاسما بشأن الحرب أو السلم على أساس خطأ جسيم حقاً ؟ وما الشيء الذى يمكن عمله - إذا كان هناك أى شيء - لتقليل الأخطار وجعل الرؤى أكثر واقعية ؟

٨ - النشاط واللامبالاة :

أى القطاعات أو المجموعات من السكان التى تبنى اهتماما إيجابيا بالسياسة ؟ وأياها تفعل نفس الشيء بالنسبة للمسائل الدولية ؟ ما الظروف التى تزيد أو تقلل نسبة المشاركة الإيجابية ؟ وبأى معدل ، وفى أى المجالات ؟ ما هى الطبقة الأكبر من السكان التى يجب اعتبارها هامة فى السياسة فى مكان أو زمان معلوم ؟ وما هى الظروف التى يحتمل أن تغير نسبة هذه الطبقة الهامة سياسيا ؟ وما آثار مثل هذه التغيرات فى قدر المساهمة السياسية الفعلية والممكنة على السياسة ؟ وما هى نتائج ذلك ؟ وبوجه خاص ، ما هى آثار التغير فى درجة الاشتراك الجماهيرى فى السياسة على سير المسائل الدولية وتعالجها ؟ وما هو نوع السياسة والمسائل الدولية التى يمكن أن توجد بين سكان يعيشون بما يسد الرق ولا يبالون بالسياسة ؟ وما نوع السياسة القومية والدولية التى يمكن أن تنشأ فى حالة الزيادة الكبيرة فى استخدام المال ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، والتعلم ، والتغيرات الاجتماعية ، والمساهمة السياسية ؟ من الواضح أن هذه مشكلة خطيرة فى الدول النامية ، ولكنها مشكلة أيضا فى الدول المتقدمة والكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى .

٩ - الثروة والاستقرار :

تحت أى ظروف يمكن قلب الحكومات ؟ ومتى ، وفى أى الظروف ، وإلى أى حد يمكن أن تفقد الطبقة الحاكمة أو الطبقات التى تتمتع بالامتيازات كل أو بعض قوتها ومركزها ؟ وما هى التغيرات الدائمة أو المؤقتة التى تحدثها الثورات ؟ متى وكيف تنحى - كلياً أو جزئياً - كافة الأنظمة القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أو الأنماط الثقافية ، وأن يجعل محلها أنظمة وأنماط أخرى ؟ وكم من الوقت يلزم لأحداث عمليات التغير هذه ؟ وبأى تكلفة من حيث التكلفة ، وللفترة قصيرة أم طويلة ؟ أى فوائد يمكن أن تعود فى المدى القصير أو الطويل من جراء هذه التغيرات ، وعلى من تعود ؟ كم من الوقت يلزم لإقامة استقرار سياسى واجتماعى بعد مرحلة الثورة ؟ كيف يحدث ذلك ؟ وما هى

النتائج ، وبأى تكلفة ، ولن ؟ ما هي آثار مثل هذه الثورة ، والثورة المضادة ، والاستقرار النهائي لنظام سياسى أو اجتماعى ، قديم أو جديد ، على مجرى السياسة الدولية ؟ وباختصار ، كيف تستطيع الثورات الداخلية التأثير على المسائل الدولية ؟ وكيف يستطيع النفاذ الأجنبى والأحداث الدولية أن تؤثر على الاستقرار أو التغيير الثورى للنظم الداخلية والأنظمة السياسية لدول معينة ؟ ما الذى يستطيع رجال السياسة والحكومات والناخبين أن يفعلوه إزاء هذه العمليات ؟ وإلى أى حد يمكن أن يقوموا تحت تأثير فعل متعدد ومتى ، وبأى ثمن ، وفى أى اتجاه ؟ .

١٠ - الشخصية الذاتية والتحول :

كيف يحتفظ الأفراد والجماعات والشعوب والأمم بشخصيتهم إبان كل هذه التغيرات ؟ ومم تتكون هذه الشخصية من جهة تكوين عناصر ومظاهر تركيبها الداخلى ؟ وما الاختلافات التى تحدثها على سلوكهم الملاحظ ؟ وإلى أى حد يمكن أن تشكل شخصية فرد ما حاجة حقيقية بالنسبة لأشخاص أو مجموعات ؟ وماذا يحدث إذا لم تسد هذه الحاجة ؟ وإلى أى اعتبار مثل هذه الشخصية للردىة قيمة فى ذاتها ، أو مجرد شرط أو وسيلة للوصول إلى قيم أخرى ؟ كيف يتكسب الاحساس بالشخصية وحقيقتها ، وكيف يفقد هذا الاحساس ؟ وبأى نسبة وسرعة ، وفى أى ظروف يتم ذلك ؟ إلى أى حد يتشابه الأشخاص والطبقات والحكومات والشعوب والأمم مع الفهود من حيث عدم القدرة على تغيير مواقعهم وإلى أى حد يستطيعون التحول وتغيير ذاتهم ؟ والآن لنصيغ ثانية السؤال الأول فى هذه الفقرة : إلى أى حد يمكنهم تغيير سلوكهم وأهدافهم وبنائهم الداخلى وشخصيتهم ، وإلى أى حد يستطيعون الاحتفاظ بشخصيتهم إبان كل هذه التغيرات ، ما هي آثار تحول الشخصيات والجماعات على الأمة ، وآثار تحول الأمة على الشخصيات والجماعات ؟ وبوجه خاص ، ما هي آثار التغيرات الدولية على التحول القومى والشخصية القومية ، وما آثار تحول أمة بعينها أو مجموعات أو طبقات اجتماعية داخلها على الأمم الأخرى وعلى النظام الدولى ؟ .

من الواضح أنه من السهولة بمكان طرح مثل هذه الأسئلة عند تقديم الإجابة عليها . وقد كتبت فى الماضى كتب ومقالات كثيرة حول كل سؤال من هذه الأسئلة العشرة الأساسية . ومن المحتمل أن تكتب كتب كثيرة فى المستقبل . ومع ذلك ، فإذا رغبتنا فى الخوض فى دراسة أكثر شمولاً للسياسة الدولية ، وجب على الأقل أن نبدأ فى التفكير فى هذه الأسئلة العشرة الأساسية ، حتى نستطيع التعرف على المشاكل التى يتضمنها كل منها .

وعلاوة على ذلك ، نرى الأسئلة العشرة متداخلة ، وإن أيا من الإجابات

أو أجزاء الاجابات التي قد نجد لها لواحد منها ستجعلنا نغير اجابتنا على بعض أو بقية الأسئلة الأخرى . ويعتبر أى من أسئلتنا العشرة نقطة انطلاق مناسبة ، ولكنها جميعا ستقودنا الى التحقق فى تعقيدات المشكلة الواحدة وهى : كيف يمكن للأمم العديدة المختلفة - بينما هى تنشأ أو تبنى - أن تعيش معا فى خليط من الاستقلال المحدود والاعتماد المتبادل ضمن عالم لا يتفقون ناهما على تحديد معالنه . عالم لا تستطيع أية أمة منهم أن تتحكم فيه بمفردها . عالم يعتمدون عليه جميعا من أجل سلامهم وحريتهم وسعادتهم وبقائهم .

الفصل الثاني

أدوات التفكير : بعض المفاهيم الأساسية

من الصعوبة بمكان أن نستحوذ بالفهم والسيطرة على أسئلتنا العشرة ، منفردة ومجتمعة ، دون أن نستخدم المفاهيم كأدوات ووسائل للبحث في جنباتها . ومن حيث أن المفهوم هو رمز ، والرمز - إذا جاز القول - هو أمر يوجب التفكير في الأشياء التي يشير إليها هذا الرمز ، فإن ذلك يستتبع بالتالي أن يكون المفهوم أمرا باستدعاء مجموعة من الأشياء أو الذكريات . وكلمة « مفهوم » Concept ، اشتقاق من فعل لاتيني بمعنى « يفهم » مما « To Grasp Together » ، أو بالأحرى كلمة تعبر عن وصف أية فكرة أو تمت لمجموعة من المسائل والفصول المختلفة للمعرفة . من ثم كان الربط بين فصول المعرفة بعضها ببعض يصنع منها مجموعة Set ، أو ما يصطلح عليه المناطقة باسم فئة Class . وهكذا يساعد « المفهوم » على توحيد هذه المجموعات حتى يسهل علينا تذكرها واستخدامها بطريقة أكثر فعالية . ولكن المفهوم الجيد يجب أن يستثنى بعض الأشياء ، فيجب أن تكون له قاعدة واضحة بخصوص ما ينتمي وما لا ينتمي إليه . ولا يمكن أن نطلق على المفهوم اسم « مفهوم عملي » إلا إذا استطعنا تحديد « عملية مقننة » (يقصد بها خطوات معينة ، يمكن للناس تكرارها والوصول بها إلى نتائج متطابقة) لاختبار ما إذا كانت إحدى الوقائى أو الأحداث تخرج تحت عنوان مفهوم معين .

وفي العلوم الاجتماعية - كما هو الحال في سائر العلوم - تستخدم « المفاهيم » مثلما تستخدم العناوين في نظام الحفظ (الأرشيف) ، أي تستخدم كأدوات لتنظيم المعلومات . أما « المفاهيم » في إطار المشروعات الفكرية الكبرى أو النظريات ، فإنها لا تستخدم لتنظيم المعلومات المتاحة بطريقة أوضح فحسب ، ولكن لكي تساعد كذلك على طرح أسئلة جديدة . فهي تمدنا - إذا جاز القول - بأسانيد جديدة للمعلومات لم تكن في متناول أيدينا ، ولكننا نحتاجها ، بحيث

نستطيع أن نبدأ في البحث عنها ، وهكذا ، فإن « المفهوم » هو نظام لاختيار وجمع حقائق معينة ان وجدت ، فهو استدعاء للبحث ، ولكنه لا يقدم ضمانا بوجود ما تبحث عنه . مثلا ، كان لعلماء الحيوان في العصور الوسطى مفهوم واضح نسبيا لحيوان « وحيد القرن » ، مؤداه أنه حيوان رشيق كالحصان ، له قرن رفيع مستقيم في منتصف جبهته ، يبلغ الياحدة طولاً . ولكن انى يوجد مثل هذا الحيوان ، مؤدى هذا أن « المفهوم » أو « المجموعة » أو « الفئة » الخاصة بوحيد القرن ظلت فارغة . كذلك يستطيع اصحاب النظريات السياسية أن يتصوروا وجود مجموعة أو حزب من « السلميين المنصرين » ، ولكن على حد علمنا ، لا توجد مثل هذه الجماعة . فالحقيقة ان الأشخاص الذين يؤمنون بالتمييز المنصرى عادة ما يؤمنون بالعنف كوسيلة من وسائل السياسة . (والحقيقة أيضا أنه ليس كل الناس الذين يقبلون العنف كوسيلة سياسية يؤمنون بالتمييز المنصرى) . وحتى نستطيع أن نتبين أى هذه المفاهيم تزخم بالحالات الموجودة في الواقع ، وأياها خاوية ، نرى المسألة جديرة بالبحث والاستقصاء .

وكما أشرنا من قبل ، يصبح اختبار أى مفهوم ، أو أى مجموعة منظمة من المفاهيم ، أو أى « مشروع فكري » ، مشابه لاختبار أى نظام للحفظ ، أو بالبحث عن فائدته عند التطبيق . فكما أن « البرهان على جودة الطعام لا يتأتى الا بتذوقه » ، فإن « برهان » أى مفهوم لا يتأتى الا بتذكر استدعاء ومقارنة واستنتاج واكتشاف وإعمال التفكير في نوع العمل الذي يمكن تنفيذه بواسطته . وهكذا يتم اختيار المفاهيم المستخدمة في كل مجال من مجالات العلوم الاجتماعية وفقا لاختبارين :

١ - ملائمتها أو فائدتها في معالجة المشاكل المعروفة من قبل .

٢ - قدرتها على تيسير القضايا الجديدة ، والنظرات الجديدة ، والمسائل الفكرية الجديدة ، في معالجة المشاكل التي تبرز في الحاضر والمستقبل . وفي سبيلنا لهذا الاستقصاء ، سوف نستخدم حوالي أربعة وعشرين مفهوما من هذه المفاهيم ، منظمة داخل أربع مجموعات .

وتشمل المجموعة الأولى ستة مفاهيم للتحليل العام للأنظمة الاجتماعية وستة مفاهيم أخرى تختص أكثر بالمظاهر الأساسية والعمليات الخاصة بالسياسة . وبينما تختص المجموعة الثانية بالمجموعات والوحدات السياسية المتعلقة بالعمل القومي والدولي . وتتكون المجموعة الثالثة من الظروف والعمليات المعينة التي تحد من حجم الحكومة وتؤثر على انتقال الولاء والقوة من وحدة - أو من مستوى حكومي أو جماعة سياسية - إلى أخرى . هذا بينما تختص المجموعة الرابعة

بالمعاملات والعمليات - أعمال التعاون والصراع المختلفة - التي تحدث بين الحكومات والبلدان المختلفة . وسوف نستطيع بمساعدة كل هذه المفاهيم أن نعرف بطريقة أكثر دقة ما أمكن تعلمه بهذه الطريقة ، بعيداً عن دراسة العلاقات الدولية ، وما الذي مازال يقف أمامنا متحدياً حتى نبينه أو تكشف عنه .

بعض مفاهيم الأنظمة الاجتماعية :

كان عالم الاجتماع تالكوت پارسونز Talcott Parsons هو أول من اقترح المفاهيم الأربعة التي سنبدأ بها ، مستمداً إياها من الفكرة القائلة بأن هناك أشياء أساسية يجب أن توجد في كل نظام اجتماعي ، كبيراً كان أم صغيراً (أي في كل جماعة ، وكل منظمة ، وكل دولة) ، إذا شاء هذا النظام أن يستمر . أول هذه الأشياء هو المحافظة على الأنماط أو النمادج - (Pattern Maintenance) . فيجب أن يحافظ على النظام في إطار نماذج أساسية - أي أن هذه النمادج يجب أن تتكاثر باستمرار حتى يمكن الاحتفاظ بها مع تتابع الأشخاص والجماعات والأجيال . وفي معظم المجتمعات ، تلقى مهمة المحافظة على النمادج على عاتق العائلات . كما تقوم بنفس المهمة في كل مجتمع مؤسسات وأجهزة كثيرة أخرى ، ولو بدرجة أقل .

وثاني هذه الأشياء هو التكيف ADAPTATION فكل منظمة وكل مجتمع يجب أن يكيف نفسه مع البيئة التي يوجد بها ويعتمد بقاءه منها ، ويتكيف حسب التغيرات التي تطرأ عليها . وطبقاً لقول پارسونز PASRONS تقع مسئولية التكيف الرئيسية في كل دولة على كاهل القطاع الاقتصادي ومؤسساته وأنشطته بما في ذلك استخدام العلم والتكنولوجيا . وهكذا ، فإن المصانع ، والمزارع ، والمناجم ، ومعامل البحوث في كل دولة - سواء كانت خاضعة للملكية العامة أو الخاصة - تقوم بخدمة عملية التكيف . فنحن نرى الناس يتكيفون تجاه المحيطات بالصيد منها ، وتجاه السهول بزراعتها ، وتجاه الأنهار ببناء محطات توليد الكهرباء - ومثل هذا التكيف من شأنه أن يغير كلا من البيئة والمجتمع . فكما أنه يحول الصيد إلى مزارع ، فإنه يحول السهول إلى حقول خضراء .

وثالث هذه الأشياء هو بلوغ الهدف Coal Attainment . فلكل منظمة أو مجتمع هدف أو مجموعة أهداف يحاول الاقتراب منها أو بلوغها ، أو يرغب أعضاؤه في بلوغها . وعلى ضوء هذه الأهداف يعدل سلوكه ليتخطى المتطلبات البسيطة لميلتي المحافظة على النمادج والتكيف . ويرى پارسونز Parsons أن الجزء الأكبر من عملية بلوغ الهدف في كل دولة يقع على عاتق الحكومة ،

أو ان شئت فقل على القطاع السيامي ومؤسساته . فعن طريق الحكومة والمؤسسات السياسية يتم تجميع معظم الموارد البشرية والمادية للدولة ، ويصاد توزيعها بهدف بلوغ الأهداف التي يحددها ويقبلها القادة أو الشعب في المجتمع ، سواء كانت أهدافا سلمية أو حربية - قد تبدأ من محور الأمية حتى الرغبة في الاستيلاء على اقليم على الحدود .

وهذه المهام الثلاث - المحافظة على النماذج ، والتكيف نحو البيئة الطبيعية والبشرية ، واقتفاء الأهداف - لا يسهل القيام بها في وقت واحد ، وخاصة اذا كانت الموارد محدودة ، وهي عادة ما تكون كذلك . ولما كانت التضحية باحدى هذه المهام هي امر متعذر ، نرى پارسونز يوضح أن على كل دولة ، وكل مجتمع ، وكل منظمة أن تواجه مهمة أساسية مستمرة رامية ، هي مهمة التكامل أو الإدماج Integration . ويستهدف التكامل جعل هذه الأنشطة المختلفة متناسقة ، والابقاء عليها على هذا الحال . كما ينطوي على جعل توقعات وحواجز الناس متناسقة مع الأدوار التي يقومون بها . وفي هذا الصدد تقع مسئولية التكامل في معظم الدول على عاتق المؤسسات الثقافية والتربوية والدينية . ولكن ذلك لا يمنع من أن عناصر أخرى كثيرة قد تشارك في هذه المسئولية بدرجة أقل .

ويتم تنفيذ هذه المهام الأربع في كل منظمة أو جماعة ، أي في كل نظام صغيرا كان أم كبيرا . ففي وزارة الخارجية الأمريكية مثلا ، يمكن القول بأن مهمة المحافظة على النماذج تقوم بها أجهزة الحسابات والمراجعة ، ومكتب شئون الأفراد ، ومكتب الأمن . بينما يمكن اعتبار العمل الروتيني للقنصليات والسفارات ومكاتب الاتصال بالكونجرس ، والعلاقات العامة ، على أنها تقوم بمهمة التكيف بالنسبة للأجزاء المختلفة من البيئة . أما مهمة بلوغ الهدف فتقوم بها الجهود السياسية للدبلوماسيين في الخارج ، والبيانات الصحفية للمتحدثين بلسان وزارة الخارجية ، ومشروعات المعاهدات الدولية أو التشريعات الداخلية التي تقرها الوزارة ، والجهود التي يبذلها كبار المسئولين في رسم السياسة . وهؤلاء الآخرون ، ابتداء من وزير الخارجية ومن يليه ، هم الذين يقع على عاتقهم مواجهة المهمة المستمرة لعملية التكامل ، أي محاولة التنسيق والدعم المتبادل للأنشطة المتعددة للوزارة ، ومكاتبها ووكالاتها ، وجهود موظفيها .

وبالنسبة للولايات المتحدة بوجه عام ، نرى مهمة بلوغ الهدف تقع أساسا على عاتق الرئيس والكونجرس . كما تقع بدرجة أقل - ولكن في زيادة مطردة - على عاتق المحكمة العليا Supreme Court . ومع ذلك ، نرى الفروع الثلاثة للحكومة تقوم جميعها بتنفيذ بعض المسئوليات العامة فيما يتعلق بالمحافظة على

النماذج ، والتكامل ، والتكيف . فاذا انتقلنا بالحديث الى مستوى أعلى نرى الأمم المتحدة تحاول بلوغ أهدافها أساسا عن طريق الجمعية العامة والأمن العام ، ومجلس الأمن . ويتم تنفيذ قدر كبير من مهمة التكيف بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بينما تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالجهود الرئيسية لخدمة عملية التكامل . أما مهمة المحافظة على النماذج ، فيبدو أنها متروكة الى حد كبير للحكومات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وكما توضح هذه الأمثلة ، نرى المهام الأليع الأساسية موجودة - بدرجة أو بأخرى - في كل نظام اجتماعي . وهي لا تنفصل عن بعضها البعض تماما أثناء التطبيق ، وإن كانت لا تتطور جميعها بنفس الدرجة . فكل نظام ثابت مستقر يجب أن تتوفر فيه عملية المحافظة على النماذج إذا شاء هذا النظام أن يستمر في بيئة ثابتة . أما النظم التي تستطيع الاستمرار في بيئات متنوعة متغيرة ، فيجب أن تتطور فيها عملية التكيف . هذا بينما الأنظمة المعقدة فقط هي التي تملك أهدافا خارجية تستوجب وجود عملية اقتفاء الأهداف وبلوغها . وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الأكثر تمقيدا فهي وحدها التي تحتاج الى تسهيلات واضحة وعمليات محددة فيما يتعلق بمهمة التكامل .

وجدير بالذكر أن هناك ثمة مهمتين أساسيتين أخريين ، تبدو أهميتهما في الأنظمة المعقدة جدا . احدهما ، هي مهمة تحديد الهدف **Goal Setting** . فبينما تنزع الأنظمة البسيطة للاقتراب من هدف واحد ، أو على الأكثر من عدد قليل من الأهداف المتساوية أو البديلة ، فإن لدى النظام الأكثر تقدما القدرة على تحديد أهداف أخرى لنفسه ، بمعنى أن لديه القدرة على أحداث تغييرات في تتبع مجموعة كبيرة من الأهداف الموجودة ، وخلق أهداف جديدة لنفسه لم يسبق له أن اقتضاها . وعلى سبيل المثال ، فإن الدول التي كانت تعيش في الأصل حياة العزلة يمكنها أن تحصل على منشآت عسكرية وأهداف جريية كبيرة . أو د مصالح أمن **Security Interests** في أماكن نائية من العالم ، كما فعلت إنجلترا بدءا بالقرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وكما فعلت الولايات المتحدة تدريجيا منذ عام ١٨٩٠ ، وخاصة منذ ١٩٤٥ ، ١٩٦٥ . وعلى النقيض من ذلك ، فقد تعمص بعض الدول - بالتدرج أو بسرعة - الى اسقاط بعض الأهداف التي كانت هامة بالنسبة لها في الماضي . فقد أسقطت حكام إنجلترا في القرن السادس عشر أطعامهم التي ظلت تراودهم طوال ثلاثة قرون لفرض سلطتهم على جزء من اقليم القارة يتبع فرنسا الآن . وفي النهاية ، تخلوا عن د كآليه ، وبدأوا عوضا عن ذلك في اقتفاء أهداف القوة البحرية ، والاستيلاء على بعض الأراضي في العالم الجديد . ولعل الانتقال الجزئي للاهتمام

الروسي والأمريكي منذ أواخر الخمسينات ، من التصارع على مناطق النفوذ وإقامة القواعد في هذا الكوكب المزدهم الى تنظيم الأهداف التي تترجم من غزو الفضاء والكواكب ، يعطينا مثلا آخر على التغيير في الأهداف القومية .

كذلك قد يكون هناك تغيير حتى في نوعية الأهداف (المصالح الحيوية) التي تقتطعها دولة ما . فقد أسقط السوفييتون في القرن السادس عشر من اعتبارهم محاولة بسط نفوذهم على « لومبارديا » ، كما أسقط السويديون في القرن الثامن عشر محاولة إقامة إمبراطورية في البaltic ، وتغل البريطانيون بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٥ عن فكرة تكوين إمبراطورية كانت ستصل في عدد نفوسها في الوقت الحالي الى ٧٠٠ مليون نسمة . كل من هذه الدول انتقلت الى مجموعة مختلفة تماما من الأهداف القومية ، بمجرد أن أسقطت من اعتبارها فكرة بسط سيادتها على السكان الأجانب . فانتقلت الى الاهتمام بالمسائل الداخلية ، وبالرخاء الاقتصادي ، أو بالعلوم والتربية ، وكافة وسائل الترفيه في دولة الرفاهية .

وغنى عن البيان ، أنه كلما استطاع نظام ما أن يغير أهدافه باستمرار ويتجاح كلما أصبح هذا النظام فوق مستوى الأهداف التي كان يقتضيها في السابق ، لأنه قد أصبح حينئذ قادرا على اختيار والقضاء وبلوغ أهداف أعظم وأجدر في المستقبل ، - الأمر الذي يذكرنا بتعذيب الفلاسفة وعلماء اللاهوت من « عبادة الأوثان » ، أي من عبادة أشياء عابرة ، أو آلهة من الطين والصمغ . كذلك الحال في السياسة العالمية ، فقد يلعب الاغراء دورا في قيام الدولة « بمباداة » بعض الأهداف والمصالح الجزئية العابرة ، أو بالأصح يفريها بنسيان حقيقة هامة ، مؤداها أن استمرار الدولة هو الذي يفرض تغيير كثير من أهدافها .

ومن المحتمل أن تتطلب قدرة الدولة على تحديد الأهداف وتغييرها وجود موارد مادية وبشرية داخل النظام . وكلما زادت نسبة الاختيار بين الأهداف القديمة والجديدة ، زادت نسبة هذه الموارد التي يجب استخدامها لعمل هذا الاختيار وتحديد الأهداف الجديدة . كما قد يتطلب الأمر إعادة توزيع هذه النسبة لبلوغ تلك الأهداف . وتكون نسبة الموارد المتاحة لإعادة توزيعها على نماذج جديدة من السلوك عنصرا هاما في القدرة على التعلم **Learning Capacity** المتوفرة لدى النظام ، أي في قدرته على « تعلم » كيف يتصرف وكيف يستجيب للأحداث الموجودة في بيئته بطرق جديدة ، أو على الأقل بطرق مختلفة وأكثر فائدة .

ففى حقب تاريخية معينة ، أظهرت بعض الحكومات ، وبعض المجموعات ، بل وبعض الشعوب ، قدرة أكثر أو أقل على التعلم - بالمعنى الذى نقتضيه - من غيرها فمثلا عن ملوك البوريون Bourbon فى فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر أنهم لم ينسوا أى شئ ولم يتعلموا أى شئ ، حتى بعد الهزة الاجتماعية التى أحدثتها الثورة الفرنسية . فهم سرعان ما استبعدوا أثرها من اعتبار السياسة الفرنسية . وعلى العكس من ذلك ، فإن القدرة على التعلم لدى الحكومة والشعب الأمريكى إبان فترة الكساد الكبرى فى الثلاثينات ، ثم مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ومرة ثالثة أثناء أزمة الصواريخ فى أواخر الخمسينات ، أثبتت الكفاءة العالية لهذه القدرة . وفى أوائل عام ١٩٦٨ ، مع ظهور الأزمة العسكرية فى فيتنام ، والأزمة المالية للدولار مقدرا بالذهب ، وأزمة المدن الأمريكية والحقوق المدنية ، والعلاقات الخاصة بالأجناس ، بدأ مرز أخرى أن تكرر السياسة الماضية لن يكفى . وأنه خلال العشر سنوات القادمة قد تواجه قدرة التعلم السياسى لدى الحكومة والشعب الأمريكى مرحلة أخرى من الاختبار .

ويمكن القول ، أنه فى حالة إعادة توزيع جزء كبير وهام من موارد نظام ما على نموذج هيكل جديد لهذا النظام ، وفى نفس الوقت على مجموعة جديدة من الأهداف - وأنماط السلوك ، فإن هذا النظام يبدأ فى التحول . فإذا حدث هذا التحول - أساسا عن طريق المبادرات والموارد التابعة من داخل النظام نفسه أمكن التحدث عن التحول الذاتى Self-Transformation لهذا النظام . ويعتبر التحول الذاتى المهمة السادسة ، وهى أعلى المهام الأساسية للنظام الاجتماعى . وهى منظمة أو دولة تملك هذه القدرة (بالإضافة الى القدرة الكافية على المحافظة ولو جزئيا على النموذج) للمحافظة أيضا على درجة كافية من الاستمرار والشخصية ، تستطيع البقاء أكثر من غيرها وتتأخر لها فرص النمو والتطور أكثر من أى دولة أو منظمة تفتقر الى هذه القدرات . وتعتبر كثير من المنظمات الدينية والعلمانية الكبرى فى العالم أمثلة لمثل هذا التحول الذاتى . فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية الخاصة بالصليبيين والبابوات القاتلين فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر مختلفة عن المجموعات الصغيرة للمسيحيين الأوائل الذين كانوا يلتقون فى المقابر ، بل ومختلفة أيضا عن الكنيسة الخاضعة لاشراف الدولة فى عهد الامبراطور قسطنطين وكذلك عن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية الحالية التى أعلنت مبدأ الحرية الدينية داخل الدولة أثناء المؤتمر الثانى لمجلس الفاتيكان . ومع ذلك فإن قدرا كبيرا من الاستمرارية الروحية داخلها قد ظلت موجودة . وينطبق نفس القول على دول عديدة مثل فرنسا وروسيا واليابان والولايات المتحدة ، التى تختلف جميعا عما كانت فى عام ١٧٧٠ أو ١٧٨٠ . ولكن قدرا ملموسا من الشخصية والاستمرارية ظلت موجودة فى كل منها .

بعض المفاهيم عن السياسة :

من بين العدد الهائل من العلاقات الانسانية المختلفة ، اى هذه العلاقات تعتبر سياسية ؟ وبعبارة اصح ما الذى تنفرد السياسة بعمله دون غيرها من الانشطة البشرية والمؤسسات الأخرى ؟

تكمن السياسة فى عملية التحكم غير التام فى السلوك البشرى عن طريق العادات الاختيارية الخاصة بالامتثال أو الطاعة COMPLIANCE ، بالإضافة الى التهديد بإمكانية استخدام القمع والقسر Enforcement وترتكز السياسة فى جوهرها على التفاعل بين عادات التعاون التى يشجعها التهديد .
In its essence politics is based on the interplay of habits of cooperation as modified by threats.

وغنى عن البيان أن عادات السلوك ، والتعاون ، وإطاعة القانون أو الحكومة ، أو احترام قرار ما تكونه ملزم ، تميل عند معظم الناس الى أن تكون اختيارية أو ارادية . وهذا شيء طبيعى . فالعادات تصبح « اعتيادية » بالنسبة لنا ، أى تصبح جزءا من طبيعتنا ومن سنتنا فى الحياة ، وبعض هذه الطريقة التى تنصرف بها بصورة تلقائية . وبدون هذه العادات التى يلتزمها الكثيرون لما كان هناك قانون أو حكومة بالشكل المعروف فلولا التزام معظم سائقي السيارات بالسير فى الجانب الأيمن من الطريق ، والوقوف عند الاشارة الحمراء ، لما أمكن تنفيذ قانون المرور بالدرجة الممكنة . ولولا أن معظم الناس لا يسرقون السيارات ، لما استطاعت الشرطة أن تحمى الشوارع وأماكن انتظار السيارات من الغلة القليلة التى تقوم بسرقة السيارات . فإذا لم تجب طاعة القانون عن طيب خاطر ، وتأسل ذلك التعود بين ٩٠٪ على الأقل من الشعب ، لأصبح مجرد حروف صماء ، أو أن شئت فقل أنه يصبح باهظ التكاليف عند التطبيق . ويمتد الالتزام طوعا أو عن طريق التعود بالنسبة لجماعه السكان هو الأساس الحقيقى ، الخفى ، لسلطان أية حكومة .

ولكن بالرغم من أن هذا الالتزام يعتبر اختياريا الى حد كبير ، فهو ليس كذلك فى واقع الأمر بالاطلاق . فلو كان بالإطلاق اختياريا لما كان تعاملنا بالسياسة ، ولكن بالعادات والتقاليد والأخلاقيات . وفى عالم السياسة ، تتم المحافظة على عادات الالتزام وتقويتها عن طريق امكانية استخدام القمع ضد القلائل الذين قد ينتهكون القانون أو يعضون الحكومة .

وتكمن عملية القمع ، كما أشرنا ، فى التهديد باستخدام أو تطبيق الجزاءات الإيجابية أو السلبية ، أى بالثواب والعقاب . ومن الناحية العملية ، يكثر استخدام العقاب عن الثواب ، لأنه أقل تكلفة . ويحلو لبعض الناس تطبيقه

تحت أى حجة عقائدية مثل الشيوعية أو معاداة الشيوعية • كما يميل كثير من الناس إلى الاعتقاد بأن العقاب يمكن الاعتماد عليه أكثر فأكثر • فمن الواضح ، أنه طالما أن معظم الناس قد اعتادوا الامتثال للقانون أو الحكومة ، فلن تكون هناك حاجة لتقديم مكافآت لهم على ذلك • ولكن من الأجدر التهديد بتطبيق جزاءات على القلة التى تنحرف عن الطاعة أو تخرق الالتزام الذى يخضع له غيرهم • وقد تردع العقوبات بعض من يخرقون القانون عن تكرار خطئهم ، ولكن الأهم أن يصبح مصير هذه القلة مثلا يردع الآخرين عن أن يحذوا حذوهم •

وبدئى أن أقمع ليس مؤكدا دائما ، بل محتملا فى معظم الحالات • ولكن عادة ما يكفى التهديد بإجراء عمليات القمع - بالإضافة إلى عادات الالتزام التى يتصف بها معظم السكان - للاقلال من نسبة الانتهاك الخطير إلى حد مقبول • فإذا تمت ادانة ومعاقبة تسعة من بين كل عشرة قتلة ، فسيكون ذلك رادعا كافيا للكثيرين من زمرة محترفى القتل ، الذين يفكرون فيه كطريقة مدروسة للحصول على كسب ما • وإذا عوقب ربع لصوص السيارات ، فقد يكون هذا كافيا - بالإضافة لعادات الالتزام بالقانون لدى معظم الناس - لتقليل من حوادث سرقة السيارات ، ودفع مبالغ التأمين ضد السرقة • ولكن من الواضح أن أقصى العقوبات وأكثرها صرامة لا تردع مثل هذه الزمرة من محترفى القتل الذين لا يعبأون بالتفكير فى مغبة عملهم ، أو أولئك الواثقين من أنفسهم حتى الثمالة ، أو من يصيبيهم الانفعال إلى الحد الذى يصيب تفكيرهم بالشلل دون احتمال ضبطهم متلبسين • وهذا فى حد ذاته يعتبر أحد العوامل العديدة التى تحد من فعالية الردع ضد ازهاق الأرواح ، أو ضد الحرب فى الحياة الدولية •

ولعل الشروط التى تحدّد فعالية القمع هى بالتقريب نفس الشروط التى تحدّد تكرار الالتزام (أى تكرار السلوك الخاص بطاعة القانون) • وأول هذه الشروط هو إلى حد كبير قوة عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، واستعدادهم لمعاونة الحكومة بطريقة ايجابية فى سبيل دعم اللوائح والقوانين • وفى المقام الثانى ، هناك كل الشروط الأخرى التى تؤثر على الاحتمالات النسبية لسلوك الملتزم بالقانون فى مواجهة السلوك المنتهك للقانون الذى يطبق عليه التهديد باستخدام القمع • فإذا انتشر الجوع بين الفقراء ، فهناك احتمال أن يقوم أناس أكثر بسرقة الخبز • وفى المرتبة الثالثة يأتى حجم وكفاءة جهاز القمع ، أى مهارة وحساس الضباط والجنود والقضاة ورجال الشرطة ، ونوعية أسلحتهم ومعداتهم • وأخيرا ، يأتى تغيير القوانين ، وإصدار قوانين جديدة ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر صرامة •

ومع ذلك ، فإن عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، والظروف الاجتماعية

العامة التي لها أكبر الأثر (الطويل الملى) في سلوك الناس ، لهى من أصعب الأشياء في طريقة تناولها . وكذلك الحال بالنسبة للحجم والتدريب والمعدات والروح المعنوية لدى جهاز القمع - القوات المسلحة ، والشرطة ، والهيئات القضائية ، والى حد ما جهاز الموظفين المدنيين - فإن تغييرها لا يتأتى الا ببطء ويتكلفه كبيرة . ولذلك تبقى أضعف وسائل التحكم أكثرها جاذبية ، من حيث كونها لا تكلف الكثير عند استخدامها . نلاحظ مثلا أن إصدار قانون جديد ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر صرامة أو عدم الحرص في إيجاد دليل الاتهام ، أو عدم الحرص في عدم معاقبة بعض الأبرياء ، كل ذلك يمثل إجراءات أسرع وأقل تكلفة . ومن ثم ، فإنها رغم ضلالة كفاءتها نسبيا ، تبدر أكثر اغراء من المهمة الطويلة الشاقة الخاصة بأحداث تغييرات جوهرية في الموقف .

اذن ، فالسياسة - كما نرى - عبارة عن تفاعل بين التهديد باستخدام القمع الذى يمكن تغييره بسرعة نسبيا ، وبين عادات الالتزام والولاءات الموجودة عند السكان - تلك التى يجرى تغييرها غاية في البطء ، وإن كانت أقوى . فمن طريق تفاعل الالتزام الاعتيادى مع القمع المحتمل تستطيع المجتمعات حماية وتعديل مؤسساتها ، وتخصيص وإعادة توزيع مواردها . هذا فضلا عن توزيع القيم والحوافز والمكافآت على أعضائها ، وأنماط العمل الجماعى الذى يتعاون فيه السكان على إنتاج سلعهم وخدماتهم وحياتهم .

الحكم أو السلطان Rule or Dominion

طالما احتفظنا بمفهومنا عن السياسة واضحا فى الذهن ، أمكننا أن نستوعب المفهومين السياسيين المرتبطين عن الحكم أو السلطان . ويعنى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber بحكم أو سلطان زعيم ما ظهور فرصة أو امكانية الخضوع لطاعته . فالأمر كما يقول فيبر ، أن من بين كل زعيمين أو حكومتين ، يكون للذى يطاع أكثر من قبل السكان سلطان عليهم أكثر من الآخر .

وإذا وسعنا من مفهوم هذا التفسير ، لاكتشفنا ما أسماه ت. و. أدورنو Adorno ذات مرة « بالرياضيات الكامنة فى فكر ماكس فيبر » . فالامكانية هى بالتحديد عدد يدل على عدد المرات ، الأمر الذى يعبر عنه عادة بالنسبة المثوية لأحداث معينة (ونقصد هنا عمليات اطاعة أوامر الحاكم) داخل مجموعة أكبر من الأحداث (ونقصد هنا السلوك العام للسكان) . ولذلك ، فإن « الحكم » كما عبر عنه فيبر يمكن التعبير عنه بعدد ، أو على الأقل يمكن مبدئيا قياسه فى رموز تعبر عنه من حيث الكم .

وفى نفس الوقت ، يمكننا أن نرى العلاقة الوثيقة بين فكرة فيبر عن فرصة أو تكرار عمليات فرض الطاعة (الاطاعة) لأوامر الحكومة من ناحية وبين مفهومنا الذى سبقت مناقشته عن معدل الالتزام (أى تكرار عمليات الالتزام) من ناحية أخرى . فمعدل الالتزام مفهوم أوسع حجما ، لكونه يشتمل أيضا على عمليات الخضوع السلبي ، والتسامح ، أو اللامبالاة ، بالإضافة الى العمليات الأكثر إيجابية والخاصة بالطاعة - تلك التى أكد عليها فيبر حيثما ظهر السلوك الالتزامى السلبي أوفر حظا فى تحديده نتيجة العملية السياسية .

ومع ذلك ، نرى مفهومنا عن الالتزام الاعتيادى أضيق نطاقا من فرصة الاطاعة (فرض الطاعة) التى يحدثنا عنها فيبر . فمفهومنا يستثنى عمليات الخضوع للتهديد الفورى باستخدام القوة السافرة ، كان يطيع الناس الشخص المسك ببندقية لإجبارهم على التوقف بفرض البرقة ، أو يطيعون جيش الاحتلال الأجنبي طالما أن لديه سلاحا موجها ضدهم . مثل هذه الحالات عند فيبر هى من حالات « الحكم » أو السلطان ، وإن كانت عمليات قوة ، وليست عمليات سياسية . ولكنها تصبح عمليات سياسية إذا استمر هذا السلوك بالالتزام الطاعة بعد أن يدير السارق أو المحتل الغازى ظهوره . حينئذ فقط ، حيث يتفاعل الدهر الممتلك نفوس الناس مع التزامهم المستمر بالطاعة ، تكون قد عدنا ثانية الى دائرة السياسة .

وهكذا ، فنحن عندما نقول أن السياسة هى ذلك الميدان من العلاقات الانسانية الذى تتداخل فيه السيطرة مع الالتزام الاعتيادى ، فإنا نعى بذلك أيضا قولنا بأن السياسة - بسبب طبيعتها المزدوجة - عرضة لأن تكون منطقة توتر متكرر بين المركزية واللامركزية . مؤدى ذلك أن السيطرة أو الحكم يمكن أن يمارس أكثر يسرا بواسطة منظمات مركزية . كما أن ممارسة التهديد باستخدام القوة هو أيضا أكثر فعالية وقدرة عندما يمارس من قبل مركز وحيد . هذا بينما نرى القدرة على خلق العادات الموثوق بها لدى غالبية الناس عن طريق مركز أمر وحيد هو أمر نادر الوقوع . هذا فضلا عن أنه لا يمكن خلق هذه العادات الا فى المدى الطويل . فالعادات تنمو غالبا مع مجموعة مختلفة المتصارف من التجارب المتكررة بطرق متعددة . ولذلك ، كان الاستخدام المركزى للتهديد بالقوة نادرا ما يخلق مجموعة متينة من العادات السياسية المناسبة ، وإن كان من الممكن أن يكون مجموعة من العادات التى توفر امكانية ممارسة القوة المركزية .

ولسوف نتعرض لهذه الأمور بطريقة أكثر تفصيلا فى جزء آخر من معرض مناقشتنا ، لدى حديثنا عن الأساليب التى يتحدد بها حجم الأمم والدول

والوحدات السياسية الأخرى ، والأساليب الخاصة بانتقال القوة بين المستويات المختلفة للحكومات (على المستوى المحلى ، ومستوى الدولة ، والمستوى العالمى).
وغنى عن البيان أن هذه الاجراءات والأساليب تمتد فى جذورها الى الطبيعة الثنائية للسياسة فى جوهرها وذاتها .

الفصل الثالث

القوة والولة القومية

يساعدنا ادراك الطبيعة الثنائية للسياسة على ادراك حدود مفهوم القوة السياسية . فقد حاول بعض مشاهير الكتاب أن ينشئوا نظرية في السياسة ، خاصة في صدد العلاقات بين الدول ، نظرية قائمة تماما أو الى حد كبير على فكرة القوة ، ومن بين هؤلاء نيقولا دي ماكيافيللي ، وتوماس هوبز ، وكذلك هانز مورجنتا ووفردريك شومان في وقتنا الحاضر . كذلك مازالت فكرة القوة كأساس للعلاقات الدولية منتشرة بشكل واسع في الصحافة الشعبية في وزارات الخارجية والمؤسسات الدفاعية لعدة دول ، بحيث يحق لنا أن نتساءل ما هو إذن عنصر الصديق في هذه الفكرة ، وما هي حدوده ؟

وهنا يجدر بنا أن نهتم في مناقشتنا ليس فقط بقوة الاسم والمؤسسات الدولية في العالم ، ولكن أيضا بقوة الحكومات ومجموعات المصالح ومجموعات الصفوة أو النخبة والأفراد ، بالدرجة التي يبدو فيها أن أي من هذه المجموعات هي ذات تأثير ملموس في السياسة الدولية .

ويمكن تعريف القوة Power في أبسط معانيها بالقدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق . وفي هذا المعنى ، طرح لينين قبل الثورة الروسية على زملائه مشكلة أساسية في السياسة ، وهو السؤال المكون من كلمتين « من ؟ ومن ؟ » بمعنى من سيكون سيده العمليات والأحداث ؟ ومن سيكون ضحيتها ؟ ، وفي أثناء كساد عام ١٩٣٢ انتشرت أغنية احتجاج المانية ترسم صورة وثيقة الصلة بهذا الذي نقول ، مؤداها « نريد أن نكون مطرقة ،

لا سندان ، بمعنى من الأقوى ؟ ومن الأضعف ؟ من الذى سينال مراده ؟ ومن الذى سيفضطر للاستسلام ؟ .

مثل هذه الأسئلة ، عندما تطرح حول عدة لقاءات ممكنة أو فعلية بين عدد محدود من المتنافسين ، تؤدي الى اعداد قوائم بترتيب الأفضل ، مثل ترتيب اللاعبين فى دورات التنس أو الشطرنج ، أو فى نوادى البيس بول فى الترتيب العالمى ، أو ترتيب السجاج الذى يجيد النقر أكثر من غيره فى حظيرة الدواجن ، أو ترتيب القوى الكبرى فى السياسة الدولية . وحيث أن اللقاءات الفعلية قد قلت حاليا ، فإن ذلك يستدعى بالطبع اعداد قوائم بالترتيب تبني الى حد كبير على أسس افتراضية قوامها الأعمال السنابقة ، والموارد الحالية أو المتوقعة للمتنافسين .

أساس القوة :

الامكانية الكامنة للقوة مستنتجة من الموارد :

Power Potential As Inferred From Resources :

يعطى الجدول رقم (١) مثالا للامكانية النسبية للقوة لاثنتين من الأمم . وتقاس هنا قوة دول الحلفاء ودول المحور فى الحرب العالمية الثانية ، حسب النسبة المئوية للعتاد الحربى الكلى التى كان كل جانب ينتجها فى كل عام .

ويوضح الجدول أن قوى المحور كانت تنتج عتادا حربييا أكثر بكثير من الحلفاء فى أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ولكن تفوقهم انخفض فى عام ١٩٤٠ ، حتى فقد تماما عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ . وبعد نقطة التحول هذه ، تخلفت قوى المحور كثيرا حتى تم انهيارها النهائى عام ١٩٤٥ .

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للإنتاج الكلي للبلاد الحربى بالنسبة للمحاربين الرئيسيين ما بين
١٩٣٨ و ١٩٤٣ • (١)

البلد	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
الولايات المتحدة	٦	٤	٧	١٤	٣٠	٤٠
كندا	٠	٠	٠	١	٢	٢
بريطانيا	٦	١٠	١٨	١٩	١٥	١٣
الاتحاد السوفيتى	٢٧	٣١	٢٣	٢٤	١٧	١٥
الاجمالى بالنسبة للحلفاء	٣٩	٤٥	٤٨	٥٨	٦٤	٧٠
ألمانيا (٢)	٤٦	٤٣	٤٠	٣١	٢٧	٢٢
إيطاليا	٦	٤	٥	٤	٣	١
اليابان	٩	٨	٧	٧	٦	٧
الاجمالى بالنسبة لمحور	٦١	٥٥	٥٢	٤٢	٣٦	٣٠
انجسوع الكلى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويمكن اعطاء ترتيب افتراضى لقوة الدول الكبرى عن المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ، وعام ١٩٨٠ على التوالى وذلك حسب الاحصاءات الحديثة (جدول رقم ٢)
للعالم فيزياء ألماني غربى •

وتعتمد التقديرات المحتملة لعام ١٩٨٠ فى جدول (٢) على أرقام النمو المتوقع فى انتاج الصلب والطاقة بالنسبة لكل فرد ، والعدد الاجمالى للسكان فى كل دولة • ويقدر عدد سكان الصين فى عام ١٩٨٠ بحوالى ١٠٠٠ر١٠٠٠ر١٠٠٠ نسمة ، والانتاج السنوى من الصلب بالنسبة للفرد حوالى ٤٠٠ رطل ، أو بالتقريب نصف معدل سنة ١٩٦٣ بالنسبة للاتحاد السوفيتى واليابان • وسواء صحت هذه التقديرات فى عام ١٩٨٠ ، أو ما يلى ذلك من السنين ، فليس هناك بالطبع ما يؤكدها ، خاصة بعد التغيرات التى حلت بالنمو الاقتصادى للصين فى بداية الستينات • وعلى أية حال ، فمن الجدير التنبؤ

(١) بما فى ذلك الطائرات ، والمعدات الحربية الأرضية ، وأجهزة سلاح الإشارة ، والسفن البحرية ، والمعدات المرتبطة بها •
(٢) بما فيها الأقاليم المحتلة •

أنه طبقا للتقديرات الموضحة ، فإن قوة أقوى دولة منفردة في الأعوام ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، وكذلك عام ١٩٨٠ قد قدرت بأقل من نصف القوة الكلية للدول السبع الأولى . وهكذا ففي كلا الحالتين ستمثل أقوى دولة (منفردة) أقلية فقط بالنسبة للقوة العالمية .

جدول رقم (٧)

ترتيب افتراضي للقوة الكامنة للدول الكبرى : أعوام ١٩٦٠-١٩٦٣-١٩٨٠ (١)

الأرقام الفعلية عن الأعوام من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣	التقديرات لعام ١٩٨٠
١ - الولايات المتحدة ١٠٠	١ - الصين ٢٥٠
٢ - الاتحاد السوفيتي ٦٧	٢ - الولايات المتحدة ١٦٠
٣ - الصين ٤١	٣ - الاقتصاد السوفيتي ٦٢٠
٤ - ألمانيا الاتحادية ١٥	٤ - اليابان ٣٩
٥ - اليابان ١٤	٥ - ألمانيا الاتحادية ٢٥
٦ - بريطانيا ١٢	٦ - بريطانيا ١٩
٧ - فرنسا ٧	٧ - فرنسا ١١
المجموع الجزئي ٢٥٦	١٢٤
٨ - الهند ٦٠٨	٨ - { لا توجد معلومات
٩ - برلينا ٤٣	٩ - {
١٠ - إيطاليا ٣٧	١٠ - {
١١ - كندا ٣١	١١ - {
١٢ - تشيكوسلوفاكيا ٢٦	

وأحيانا تسمى المصادر الكلية للقوة لدولة ما (أساس القوة Power Base حيث أننا ننظر إليها كأساس يمكن على أساسه تحويل القوة الكامنة بدرجة أكثر أو أقل الى قوة فعلية ، وثمة فكرة أخرى مختلفة عن الفكرة السابقة ولكنها تنتمي إليها ، وهي فكرة أو مفهوم « القيمة الأساسية أو القاعدية Base Value كما يعرفها هارول لاسنويل وإبراهيم كابلان ، وطبقا لهذا المفهوم ، فإن أساس

(١) مقدمة على أساس التاج الطاقة والصلب ، والجند التكميين لسكان .

القوة بالنسبة للعامل أ (العامل أ يمكن أن يكون شخصا أو دولة) هي كمية ذات قيمة معينة بالنسبة للعامل ب الذي يقع تحت سيطرة العامل أ ، أى أن أ يتحكم فى أى زيادة أو نقص فى ثروة ب ، ورفاهيته وتمتعه بالاحترام . ومن حيث أن ب يرغب فى نسبة أكبر من القيمة التى يتحكم فيها أ - وجب على ب أن يحاول إرضاء أ ، حتى يقتنع بأن يستحقه نسبة أكبر من هذه القيمة . وهكذا ، فإذا احتاجت دولة نامية إلى مساعدة اقتصادية لتحسين تكنولوجيتها ، وإذا احتاج بلد جائع إلى قمع لنزاع خطر المجاعة ، وإذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى يتحكم أحدهما فى بعض الامدادات المتاحة ، إذن فإن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى سيكون لديه « أساس القوة » لممارسة نفوذه على الدول التى تحتاج لمعونه .

ولكن إلى أى حد ستستخدم حكومة الولايات المتحدة ، أو الحكومة السوفيتية هذا الأساس (أساس القوة) أو هذه «القيمة الأساسية» لى تطفى بنفوذ وقوة فعلية على سلوك بعض أو كل تلك الدول فيما يتعلق ب « القيمة المجالية Scope Value » مثل الحصول على صوت مؤيد فى الأمم المتحدة - التى تتحكم فيها الدول الفقيرة وتريدها الدول الغنية ؟ هذا فى واقع الأمر موضوع آخر .

إن قوة العامل أ فى كل تلك الحالات تعتمد على ثلاثة أشياء . . أولا ، على الفقر النسبى ومدى حاجة العامل ب بالنسبة لبعض القيم الأساسية التى يتحكم فيها أ بقدر مناسب ، ثانيا ، على تحكم ب فى قدر مناسب من القيمة المجالية التى يرغب أ فيها ، ويحاول الحصول عليها باستخدام قوته ضد ب ، وأخيرا ، مهارة وفعالية أ فى تحويل الطاقة الكامنة لأساس القوة لديه إلى قوة فعلية تؤثر على سلوك ب .

نقل القوة على ضوء استخلاص النتائج

The Weight of Power As Inferred From Results :

الطاقة الكامنة للقوة وهى عبارة عن تقييم تقريبي للموارد المادية والبشرية الخاصة بهذه القوة . كما يمكن استخدامها بطريقة غير مباشرة لاستنتاج عدد مرات النجاح (ودرجته) الذى يجب على دولة ما إحرازه فى صراع القوة ، حالة

استخدام مواردها على أحسن وجه ومع ذلك ، فمن الممكن أننعكس طريقة هذا الحساب بأن نسال . . الى أى حد نجح هذا العامل (هذا القائد ، أو هذه الحكومة ، أو هذه الدولة) في تغيير بعض النتائج في العالم الخارجى ؟ حينئذ يمكننا استنتاج « ثقل » Weight قوته على أساس درجة نجاحه . مع ملاحظة أن الأبعاد الأربعة الرئيسية التى قد تعبر عنها بمظاهر القوة هى النقل Weight ، والنطاق Domain ، والمدى Range والمجال Scope ومن بين هؤلاء جميعا يعتبر « الثقل » أقربها الى الذهن ، كفكرة بديهية تراودنا حينما نفكر في مفهوم القوة) .

وثقل القوة أو نفوذ عامل ما على عملية ما ، تعبر عن مدى قدرته على تغيير احتمالات نتيجة هذه العملية . ويمكن قياس ذلك بسهولة كلما تناولنا فصيلة متكررة من نتائج متشابهة مثل التصويت في الجمعية العامة . فإذا افترضنا مثلا أننا خرجنا بنتيجة مؤداها أن من بين كل أربعة مشروعات تؤيدها الولايات المتحدة تحصل ثلاثة منها على الأغلبية ، أى باحتمال مقداره ٧٥٪ ، بينما المشروعات التى لا تؤيدها الولايات المتحدة تنجح بنسبة ٢٥٪ ، - عندئذ يمكننا القول أن تأييد الولايات المتحدة يوسعه تحويل فرص نجاح مشروع ما في الأمم المتحدة بمعدل ما بين ٢٤٪ و ٧٥٪ ، أى بمتوسط قدره ٥٠٪ . حينئذ سيكون هذا المتوسط مقياسا تقريبا لمتوسط ثقل قوة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أثناء الفترة التى جرى فيها مثل هذا الإحصاء . (معنى أن المقياس شيء تقريبي يمكن أن يقلل من قدر النفوذ الفعلي للولايات المتحدة ، حيث أن مشروعات قرارات كثيرة من التى تمارسها الولايات المتحدة قد تبدو فرص نجاحها ضئيلة أمام الدول المتينة لها ، فيصبحون كلية عن تقديم المشروع وبالتالي لا يدخل في عملية الإحصاء التى قمنا بها) .

ويصبح حساب أو تقدير ثقل القوة أصعب حينما نعالج حالة بلداتها . مثلا تقييم قوة القنابل الذرية التى أسقطت فوق هيروشيما في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ (أو تلك التى أحرقت تجازاكي بعدها بثلاثة أيام في التسبيل باستسلام اليابان ، واختصار مدة الحرب العالمية الثانية ؟ لقد توصل خبير بارز في شئون اليابان هو البروفسير أودين رايشاور الذى كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى اليابان في المدة ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٧ الى نتيجة مؤداها أن القنبلة لم تختصر مدة الحرب الا لعدة أيام قليلة فقط . وللتوصل الى مثل هذا الحكم ، فمن الضروري أن نتخيل أن الحادث قد تكرر عدة مرات (حادث إسقاط القنبلة في وقت كانت اليابان قد هزمت وأنهكت الى درجة كبيرة ، وكانت حكومتها تبحث عن وسيلة للاستسلام) . حينئذ يجب أن

نحاول تصور متوسط ما كان يمكن أن يحدث في كل هذه الحالات التي تخيلنا فيها إسقاط قنابل ، مقارنا بتصور متوسط كل الحالات دون إسقاط قنابل .

قد يبدو أن ذلك شيء بعيد الاحتمال والتصور ، ولكنه ليس كذلك . فهو لا - يختلف كثيرا عن تقدير مهندس لسبب عطب جسر معين ، أو تقدير طبيب للسبب الذي أدى الى وفاة أو شفاء مريض بعينه . ففي كل هذه الحالات ، ولكي نتمكن من تقدير آثار ما تم عمله وربما تقدير ما كان يمكن عمله للحصول على نتائج أفضل - علينا أن نقوم بتحويل الحالة الفردية وجعلها ضمن نصيلة متكررة من حوادث افتراضية مشابهة لها ، ثم نحاول تقدير احتمالات النتائج البديلة في وجود (ثم في غياب) تأثير أو وجود القوة التي نود قياسها ، بعد ذلك نستنتج قوة هذا العامل في هذا الموقف من قوة العمل أو الطرف الذي يتحكم فيه .

والقوة بهذا التصور تشبه السببية الى حد كبير ، كما أن ثقل قوة عامل ما هو نفس ثقل الأسباب التي يتحكم فيها ، كأحد الأسباب الموصلة للنتائج .

وإذا قورلت الحكومات الحديثة في القرون الماضية ، نجد أن الأولى قد زادت من ثقل قوتها أكثر من سكانها . فبتم فيها جمع الضرائب ، وتجنيد الشباب ومن القوانين والقبض على من يخالفها - كل ذلك مع فرض احتمالات أكبر بكثير مما كان يحلم به معظم حكام العصور الوسطى . ولنفس السبب ، نجد أن ثقل قوة حكومات الدول المتقدمة صناعيا يفوق بكثير ثقل قوة الدول المعاصرة التي ما تزال في المراحل الأولى من التطور الصناعي . وغنى عن البيان أن حكومات هذه المجموعة الأخيرة ، يتباين فيها ثقل القوة الداخلية الى حد كبير .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى في مجال السياسة الدولية ، أن ثقل القوة لدى معظم الحكومات ، وخاصة في الدول الكبرى ، قد بدأ في الانحلال منذ قام ١٩٤٥ . فليس هناك حكومة اليوم تستطيع التحكم في النتائج المحتملة للصراعات الدولية ، كما كانت بريطانيا مثلا ما بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩٣٥ . فبريطانيا لا تستطيع حاليا التحكم في مستعمراتها السابقة ، كما لا تستطيع الولايات المتحدة التحكم في فرنسا أو في كوريا ولا يستطيع الاتحاد السوفييتي التحكم في يوغوسلافيا أو الصين ، ولا تستطيع الصين التحكم في جيرانها . وقد بدا أن محاولة السوفييت للتحكم في سياسة تشيكوسلوفاكيا عن طريق الاحتلال العسكري في أغسطس ١٩٦٨ قد باءت بالفشل . أما سبب هذا الانحلال في ثقل القوة لدى معظم الدول الكبرى ، فسيكون معرض حديثنا في فصل لاحق . ولكن هذه الحقيقة جديرة بالملاحظة الآن .

ولكننا لو تقبنا في ذلك الموضوع بطريقة أدق ، لرأينا أن ثقل القوة يشتمل على مفهومين مختلفين ، أولهما يختص بالقدرة على تقليل احتمال نتيجة معينة لا يرغب فيها عامل ما . ففي مجال السياسة الداخلية ، قد نتحدث أحيانا عن « مجموعات الاعتراض التي تستطيع منع أو عدم احتمال صدور تشريع ما » . إما في مجال السياسة الدولية فقد نجد قدرا كبيرا من قوة الاعتراض الممنوحة رسميا للدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة . فإذا تحدثنا بطريقة أقل رسمية ، يمكننا التحدث عن قوة دولة ما أو حكومة ترفض منح أرض معينة أو منطقة نفوذ لحكومة أو عقيدة أخرى . وهكذا ، نرى أن الولايات المتحدة قد نجحت في الخمسينات في عدم منح كوريا الجنوبية للغزاة من كوريا الشمالية الجنوبية ، كما حرمت الفيت كونج من فيتنام الجنوبية في بداية الستينات .

ومن السهل تصور السبب في ذلك . فالنتيجة المحددة التي نود منعها قد تبدو غير محتملة من أول نظرة . ولكن لنفرض مثلا أن حملة عصابات شيوعية في دولة آسيوية أو أفريقية لديها بالتقريب فرصة من بين كل ثلاث فرص (أي بمقدار ٣٣٪) لإقامة نظام شيوعي مستقر في هذه الدولة . ففي هذه الحالة ، يستطيع تدخل مضاد للشيوعية من قبل قوة أجنبية ، يتم تنفيذه بقوة محدودة (لنقل بثقل قدره ٢٨٪) أن يقلل من فرص نجاح رجال العصابات من ٣٣٪ إلى ٥٪ فقط وأن يكون بالتالي احتمالا قدره ١٩ : ١ (٩٥٪) لفشلهم وهكذا ، يمكن جعل النتيجة غير المحتملة بنسبة متوسطة غير محتملة بنسبة عالية عن طريق استخدام قدر محدود من القوة . وفي مثل هذه المواقف ، يبدو لنا أن تغيير الاحتمالات بالنسبة لهذه النتيجة المينة هو بمثابة تغيير جذري ، كما يبدو لنا أن هذا القدر المحدود من القوة قد غير حالة التأكيد إلى حالة شبه تأكيد ، وبالتالي فقد أحدث نتائج مذهلة .

ومع ذلك ، فنفس درجة القوة قد تحدث نتائج أقل تأثيرا إذا ما طبقت لتمييز نتيجة تبدو غير محتملة لأول وهلة . فإذا أردنا إقامة نظام حكم دستوري ديمقراطي مستقر في الدولة الأفريقية أو الآسيوية التي تميزها الصراعات (كما تخيلناها من قبل) وجب أن نتذكر أن من بين كل ٢٠ دولة فقيرة جدا في العالم هناك دولة واحدة هي التي تتمتع بأحد أشكال الحكومات الديمقراطية المستقرة في ظل سيادة القانون . وتعتبر الهند أحد هذه الأمثلة النادرة خلال العشرين سنة الماضية ، وليس مثلا كثير . وبعبارة أصح نرى المدى الواسع لبدائل الديمقراطية ، مثل الدكتاتورية أو مجالس الثورة العسكرية التي تمسك بزمام الحكم أثر انقلاب ثوري ، أو حكومات الأقلية المستغلة الفاسدة المتسترة وراء وجهات دستورية ، أو الاحتلال الأجنبي أو الإدارة الاستعمارية ، أو نظم الحزب

المدنى الواحد ، أو سلسلة متوالية من الانقلابات والحروب الأهلية ، أو غيرها من المجموعات والسلاسل المتوالية من كل هذه الأنواع ، كان ومازال هو الأكثر شيوعا . فإذا كانت فرصة الديمقراطية فى دولة ناشئة حديثا هي ٥٪ فقط ، فإن استخدام قوة ثقلها ٢٨٪ سيحدث احتمالا قدره ٣٣٪ لاقامة نظام ديمقراطى فى هذه الدولة الأمر الذى سيتترك أمامنا فرصة للفشل نسبتها من ٢ الى ١ .

وفى الواقع ، أن هذه العملية الحسابية يسودها التفاؤل لأنها تفترض دون مبرر ، أن القوة اللازمة لأحداث نتيجة ما يمكن تحويلها دون خسارة الى نفس كمية القوة اللازمة لأحداث نتيجة أخرى ، وكلنا يعرف تماما أن ذلك ليس صحيحا تماما . فالقوة اللازمة لطرح رجل أرضا لا تعطينا نفس درجة القوة لتعليمه العزف على البيانو ، أو حل مسائل التفاضل والتكامل أو الرسم الزخرفى . والقوة اللازمة لقصف أو حرق قرية لا يمكن تحويلها تماما أو بسهولة الى كمية القوة اللازمة لكسب تعاطف السكان ، أو لحكم القرية بموافقتهم ، كما لا يمكن أن تتحول الى القوة اللازمة لخلق مهارات عديدة بين هؤلاء السكان أو زرع قيم معينة بينهم ، أو الحصول على ولايات منهم ، وهى فى مجموعها من الأشياء الضرورية للحكم الديمقراطى .

وكلما كانت النتيجة الايجابية أكثر تحديدا ، كلما زاد عدد البدائل المعارضة لها . ومن ثم ، فعادة ما يكون من غير المحتمل ، بل ومن الأصعب ، جعلها محتملة الى حد كبير عن طريق استخدام قدر محدود من القوة . فالقوة المحدودة تكون أكثر فعالية حينما تستخدم بطريقة سلبية كقوة معارضة ، أو قوة تكذيب ضد إحدى النتائج الايجابية ، لأنها ستستخدم فى هذه الحالة لزيادة احتمال قائم بالفعل من بين مجموعة البدائل الممكنة لهذا الاحتمال ، بفض النظر عن أى هذه البدائل المحددة هو الذى سوف يتجسده .

وجدير بالذكر أن القوة اللازمة لزيادة احتمال نتيجة ايجابية معينة تتكون من قوة ، كل من تحقيق الهدف والتحكم فى الأشياء المحيطة . فكل تحقيق هدف ، وكل تحكم ، يستمعى الأمر بالضرورة درجة عالية من التحكم فى النفس من قبل الفاعل . فالليل المهاجم يستطيع تحطيم أى عقبة كبيرة فى مسيله ، ولكنه لا يستطيع وضع خيط فى ابرة ، ولا يستطيع فى الواقع القيام بلغة على شكل زاوية قائمة فى قطر مساحته ثلاثة أقدام . فكلما تعاطمت القوة الوحشية ، والحجم ، والسرعة ، والقوة الدافعة لدى الفيل ، كلما صعب عليه التحكم فى حركاته ، وقلت دقة التحكم لديه . وبالمشابه ، كلما كانت السيارة أكبر وأثقل وأسرع وأقوى ، كلما صعب توجيهها . فإذا حاولنا قياس قوتها من حيث قوة الأداء ، فسوف تحصل على عددين ومعدلين على الأقل : أحدهما على بالنسبة

لقدرتها على زيادة السرعة ، والآخر منخفض بالنسبة لقدرتها على التوقف أو الدخول في منحني .

ومن ثم ، يجدر بنا أن نتساءل عما إذا كان هناك شيء مماثل لذلك بالنسبة لقوة الحكومات والدول ؟

فكلما كانت الدولة أكبر ، وعدد سكانها أكثر ، ونسبة السكان والموارد المستغلة لتحقيق سياستها أعلى (كلما كان التزامها العاطفي نحو هذه السياسة أكثر حدة) كلما كانت قوة هذه الدولة أكبر ، وقوة حكومتها في التغلب على العقبات أو المقاومات التي تترض سبيلها أكثر . ولكن السياسات القومية تحتاج عادة الى أكثر من مجرد التغلب على المقاومة . فغالبا ما يكون هدف هذه السياسة هو تحقيق نتائج ايجابية معينة . ولذلك ، غالبا ما تحتاج الى تتبع هدف ثابت عن طريق سلسلة من التكتيكات المتغيرة ، أو على الأقل تعزيز قيمة أساسية معينة عن طريق سلسلة من الأهداف المتغيرة . ولكن من الملاحظ أنه كلما زاد عدد الناس والموارد المجددة لخدمة التكتيكات والسياسات والأهداف ، كلما زادت حصيلتها من الاهتمامات ، والوظائف والسمعة ، والعواطف المكرسة لخدمة قوة الدولة . وبالتالي يصبح من الصعب بالنسبة لأي عضو في الحكومة (بل للحكومة كلها) أن يقترح أي تغيير . وإذا لم تتخذ احتياطات كافية ومناسبة ، فقد تصبح الحكومات أسيرة سياستها الماضية أو قد تدفعها قوتها الى الاصطدام دون تبصر بأحدى العواقب ، ما لم يؤد ذلك الى الوقوع في إحدى الفخاخ .

فعادة ما تستفحل هذه الأخطار مع زيادة كمية القوة القومية ، وتكتيف الجهود لزيادتها . وعادة ما تكون هذه الأخطار (الخاصة بالخسارة الجزئية للتحكم في الذات) أكثر استفحالا بالنسبة للدول الكبرى عنه بالنسبة للدول الصغرى ، وبالنسبة للنظم الدكتاتورية عنه بالنسبة للنظم الديموقراطية ، وبالنسبة لوقت الحرب عنه في فترة ما قبل الحرب أو في زمن السلم . وبعبارة أصح ، أنه ما لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ضد هذه الأخطار ، فقد يصبح ثقل القوة على المدى الطويل قاهرا ، ان لم يكن مدمرا لنفسه .

بعض الأبعاد الأخرى للقوة : النطاق والحد والفعال :

Domain Range and Scope

على من تتم ممارسة القوة ؟

تتوقف اجابة هذا السؤال على نطاق Domain استخدام القوة ، أي مجموعة الأفراد الذين يتغير سلوكهم المحتمل بطريقة ملموسة عن طريق

استخدام القوة • فميدان استخدام قوة عمدة القرية ينحصر تقريبا في سكان القرية • ونطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة السويد ينحصر الى حد كبير في النطاق الاقليمي لدولة السويد ذاتها ، ولكنه يشمل بالإضافة الى ذلك السفن السويدية والمواطنين السويديين في الخارج وينحصر نطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدرجة كبيرة داخل دولتيهما ، بالإضافة الى سفنهما ، وقواتهما ، وقواعدهما ومواطنيهما بالخارج ، ولكنهما تؤثران بطرق هامة ، حتى ولو كانت غير مباشرة على سلوك أحدهما الأخرى ، بل وعلى مصير معظم الجنس البشري كله •

ومن الملاحظ أن لبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود القومية بطرق أخرى ، فغما يتعلق باتباع الكاثوليك لقرارات الكنيسة في المسائل ذات الأهمية السياسية ، أو في المسائل التي تتداخل فيها السياسة والتعاليم الدينية (مثل السياسة العامة للنمو السكاني والتوعية الخاصة بطرق تحديد النسل) ، نرى القوة السياسية أو النفوذ البابوي يمتد الى دول عديدة •

وينطبق نفس القول على ديانات أخرى عديدة ، حيث أن كل الديانات العالمية الكبرى تضمن تعاليمها ، سواء بالتصريح أو بالتلميح ، قانونا أخلاقيا وسلطة معنوية أسمي من السياسات المنفردة لاية دولة • ومن ثم ، تتيح كل من هذه الديانات في تفسيرها لهذا القانون الأخلاقي فرص ممارسة الزعامة الأخلاقية والنفوذ ، وربما القوة ، عبر حدود الدول •

وبطبيعة الحال ، ينطبق جزء من هذا القول على بعض الفلسفات العلمانية • فمن الأشياء المعروفة ، اعتياد الشيوعيين في دول كثيرة على الانصياع لتعاليم وسياسات موسكو الى حد كبير • ومنذ ظهور انحرافات متعددة للمبدأ الشيوعي ، كالتماذج الصينية واليوغسلافية والروسية التي تؤيد كلا منها حكومة مستقرة ، انخفضت بوضوح درجة التزام الحركات الشيوعية الأخرى بأوامر أي من مراكز التوجيه تلك ، ولكن الالتزام في حد ذاته لم يختف تماما (حاول التشيكيون أيضا اقامة نموذج أكثر تحررا حتى احتل السوفييت أراضيهم في أغسطس ١٩٦٨) • ولكن من الملاحظ أن اتباع أي سياسات أو عقائد أخرى يتم بدرجة أقل فالمحافظون والملكيون ، والأحرار ، والاشتراكيون ، والوجوديون ، يحاولون جميعا في بعض الأحيان ممارسة بعض النفوذ أو القوة

على المجموعات المتأثرة بهم أو المتلفة معهم في دول أخرى • وهم بالتالي يحاربون توسيع نطاق قوتهم •

وهكذا ، يمكن التعبير عن « نطاق القوة السياسية » بكونه عبارة عن « مجموع الناس الخاضعين والطائعين له » • كما قد يشار اليه بطريقة أقل دقة على أنه « المساحة الجغرافية التي تمارس فيها القوة على معظم السكان » • ومن ثم ، يجدر بنا أن نوضح أى المعنيين هو المقصود بالنسبة إلينا •

فالمعنى الأول لنطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة ما يشمل فقط أولئك الأشخاص الموجودين داخل اقليم معين ويدينون بالطاعة لأوامر الحكومة ، أو على الأقل من يلتزمون بالطاعة بطريقة سلبية ، في حين أن المعنى الثاني ، وهو التعريف الجغرافي لنطاق قوة الحكومة ، يشمل أيضا ، وبالإضافة الى ما تقدم ، رجال المصائب الموجودين داخل اقليم الدولة والذين يحاربون نظام الحكم فيها ، طالما أن هؤلاء الرجال لم ينجحوا في تحويل بعض المناطق الى اقليم ينعم بالاستقرار والخضوع لهم •

وهناك معنى ثالث ممكن لنطاق القوة لا يشمل الأشخاص الخاضعين أو المطيعين فحسب ، ولكن يشمل كذلك مساحات الأرض ، ورؤوس الأموال ، والموارد العامة التي يتحكمون فيها • وبهذا المعنى ، فإن ممارسة القوة على مائة من الفقراء أقل من ممارستها على مائة شخص مزودين بموارد كبيرة تحت تصرفهم • ويأتى هذا الرأى الثالث عن نطاق القوة قريبا من فكرتنا الأولى عن تعريف القوة في إطار مجموع الموارد • (وقد استخدمنا هذه الأفكار الثلاثة عن نطاق القوة (مع إهمالنا مؤقتا لإمكانية وجود سكان ثائرين ومناطق متمردة داخل الدولة) حتى نستطيع قياس النطاق المباشر لسلطة الحكومة بالمعنى الأول الذى يعتمد على مفهوم السكان ، وبالمعنى الثانى فى نطاق مساحة الأرض ، وبالمعنى الثالث على ضوء الانتاج القومى الإجمالى •

ولدينا فى الجدول رقم (٣) مقارنة بين نطاقات القوة فى بعض دول العالم الرئيسية ، على أساس المفهوم الأول لنطاق القوة (السكان) ، دون أن ندخل فى الاعتبار السكان الموجودين خارج الحدود السياسية لكل دولة ، ممن قد يكونون مع ذلك خاضعين لسلطة الدولة •

« جدول رقم ٣ »

نطاق القوة القومية على أساس السكان سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية % بالنسبة لمجموع سكان العالم
١ - الصين (الشعبية)	٧٠٠	٢٤
٢ - الهند	٤٤٩	١٤
مجموع ١ و ٢	١١٤٩	٣٦
٣ - الاتحاد السوفيتي	٢٢١	٧
٤ - الولايات المتحدة	١٨٧	٦
مجموع ٣ و ٤	٤٠٨	١٣
٥ - أندونيسيا	٩٨	٣
٦ - باكستان	٩٧	٣
٧ - اليابان	٩٥	٣
٨ - البرازيل	٧٥	٢
٩ - ألمانيا الغربية	٥٤	٢
١٠ - المملكة المتحدة (بريطانيا)	٥٣	٢
١١ - إيطاليا	٥٠	٢
١٢ - فرنسا	٤٧	٢
المجموع من ٥ إلى ١٢	٥٦٩	١٩
١٣ - المكسيك	٣٧	١
١٤ - ليجريا	٣٦	١
١٥ - أسبانيا	٣١	١
١٦ - بولندا	٣٠	١
المجموع من ١٣ إلى ١٦	١٣٤	٤
المجموع الكل	٢,٢٦٠	٧٢

ولعلنا نخرج بترتيب مختلف الى حد ما اذا اعتمدنا على المفهوم الجغرافي
لنطاق القوة ، كما هو موضح في جدول رقم (٤) .

« جدول رقم ٤ »

نطاق القوة القومية على أساس المساحة سنة ١٩٦٢

النسبة المئوية بالنسبة لسكان المسلم %	المساحة بالمليون كيلو متر مربع كم ٢	ترتيب للدول
١٧	٢٢٥	١ - الاتحاد السوفيتي
٨	١٠	٢ - كندا
٨	١٠	٣ - الصين (الشعبية)
٧	٩٥	٤ - الولايات المتحدة
٧	٨٥	٥ - البرازيل
٦,٥	٧٥	٦ - استراليا
٥٣	٦٨	المجموع من ١ إلى ٦
٣	٣٥	٧ - الهند
٢	٣	٨ - الأرجنتين
٢	٢٥	٩ - السودان
٢	٢٥	١٠ - الجزائر
٢	٢٥	١١ - الكونغو (لبرلاند)
١,٥	٢	١٢ - المكسيك
١,٥	٢	١٣ - ليبيا
١,٥	١,٥	١٤ - إيران
١	١,٥	١٥ - المملكة العربية السعودية
١	١,٥	١٦ - جمهورية تنزانيا الشعبية
١	١,٥	١٧ - بيرو
١٨,٥	٢٤	المجموع من ٧ إلى ١٧
٧١,٥	٩٢	المجموع الكلي

أما الترتيب الثالث في نطاقات القوة القومية ، وربما كان أكثرها واقعية ، فهو الترتيب القائم على أساس الانتاج القومي الاجمالي ، كما هو موضح في الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
نطاق القوة القومية على أساس الإنتاج القومي الإجمالي سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	الإنتاج القومي الإجمالي بالبليون	النسبة المئوية بالنسبة لمجموع المائتين %
١ - الولايات المتحدة	٥٥٦	٣٣
٢ - الاتحاد السوفيتي	٢٥٦	١٥
المجموع ١ ٢	٨١٢	٤٨
٣ - ألمانيا الغربية	٨٩	٥
٤ - المملكة المتحدة (بريطانيا)	٨٩	٥
٥ - فرنسا	٧٩	٤
٦ - الصين (الشيوعية)	٦٠	٤
٧ - اليابان	٥٦	٣
٨ - إيطاليا	٥٢	٣
المجموع من ٣ إلى ٨	٤٢٦	٢٤
٩ - كندا	٣٩	٢
١٠ - الهند	٣٣	٢
١١ - بولندا	٢١	١
١٢ - أستراليا	١٩	١
١٣ - ألمانيا الشرقية	١٧	١
١٤ - الأراضي المنخفضة	١٦	١
١٥ - السويد	١٦	١
١٦ - المكسيك	١٥	١
١٧ - البرازيل	١٥	١
المجموع من ٩ إلى ١٧	١٨٦	١١
المجموع الكلي	١٥٤٢٤	٨٣

ومن الواضح أنه يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة ليشمل ميادين المعرفة والتكنولوجيا وأنظمة التسليح والأسلحة ، كان نحى نصيب هذه الحكومة أو تلك من العلماء الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في العالم . فلدى

الولايات المتحدة ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ عالم من هذا المستوى ، أى أكثر من ١/٤ العلماء فى العالم وقد يصل نصيب الاتحاد السوفيتى الى نفس المستوى من ناحية العدد . من ثم ، تسيطر حكومتا هاتان الدولتان العملاقتان على أكثر من نصف علماء الكرة الأرضية ، وهو نصيب أكبر من نصيبهما من الدخل العالمى . كذلك يمكن عمل حساب مشابه فيما يتعلق بالنصيب السنوى لكل دولة من حيث عدد الأبحاث العلمية التى تنشر فى العالم ومثل هذه النتائج من الأهمية بمكان لتكملة أى حقائق أو إحصاءات ناقصة فى هذا المجال .

كذلك يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة لتطبيقه على نطاق التسليح ، وهنا يتداخل مرة أخرى مفهوم نطاق القوة مع مفهوم الموارد ، كان نرى أى الحكومات تسيطر على أى أحجام من الجيوش البرية ، وسلاحها البحرى ، والسلاح الجوى ، وقوات الصواريخ وأنظمة التسليح النووى . وكان نحدد نصيب هذه الحكومات أو تلك من المجموع العالمى لكل من هذه البنود . وفى هذا الصدد نقدم بعض التقديرات التجريبية التقريبية للأسلحة النووية ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

وربما كان النمو الفعلى للأسلحة النووية أسرع من ذلك فى بعض السنوات ، وأبطأ فى سنوات أخرى . ومع ذلك ، يبدو من المقول أن نمو المخزون النووى فى كل دولة يبدأ ببطيئا ، ثم تزداد سرعته ، ثم يبطئ فى النهاية عند اقتراب مستوى التشبع .

يوضح هذا الجدول الأخير (رقم ٦) ، حسب الافتراضات القائم عليها ، كيف أن ترتيب القوى النووية يبقى ثابتا حتى تصل إحدى هذه القوى الى مستوى التشبع المفترض ، وهو ما زاد على ١٠.٠٠٠ رأس نووى . ومع ذلك ، يوضح هذا الجدول أيضا أن خمس دول كانت تمتلك فعلا « قوة الاعتراض *Veto Power* » النووية حتى عام ١٩٦٧ ، أى أن كلا من هذه الدول الخمس أصبح لديها فى هذا الوقت القدرة على منع أى هجوم عليها عن طريق التهديد بتكبيد أية دولة مهاجمة خسائر فادحة . والحقيقة أن مجرد اثني عشر رأسا نوويا تكفى للتهديد بتدمير العاصمة والحكومة المركزية وصفوة الناس الذين يقطنون عاصمة الدولة المادية ، وهو قسطنطينية لا تستطیع معظم الحكومات الماقلة أن تجعل منه ثمنا مقبولا للسعى وراء هدف خارجى . ولكن فى نفس الوقت ، قد لا يكفى التهديد حتى ولو بعشرة آلاف رأس نووى لإجبار دولة

جدول رقم (٦)

نموذج نهائي لنمو وانتشار الأسمدة النورية (١٩٤٥ - ١٩٧٦) *

ترتيب الدول	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٤	٦٧	٧٠	٧٣	١٩٧٦
(١) الولايات المتحدة	٢	٣٥	١٧٨	٥١٢	٧٥٠٤٨	٨٥١٩٢	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
(٢) الاتحاد السوفيتي	-	٢	١٦	٦٤	٢٥٦	١٥٠٢٤	١٥٠٩٦	١٥٣٣١	١٥٣٣١	١٥٣٣١	١٥٣٣١
(٣) بريطانيا (١٩٥١)	-	-	٤	٢٤	٩٨	٣٩٦	١٥٨٤	٣٩٦	١٥٨٤	٣٩٦	١٥٨٤
(٤) فرنسا (١٩٥٢)	-	-	-	-	٤	٢٤	٩٨	٣٩٦	١٥٨٤	٣٩٦	١٥٨٤
(٥) الصين	-	-	-	-	-	-	٢	١٥	٦٤	٢٥٦	١٥٨٤
(٦) ألمانيا	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٦٤	٢٥٦
(٧) النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦
(٨) السويد	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦
(٩) النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦
(١٠) النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦
(١١) النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦
(١٢) النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٦	٢٥٦

* هذا ، مع افتراض تضاعف الانتاج سنويا بالنسبة للثلاث مستويات الأولى ، وتضاعفه كل ١٨ شهرا بعد ذلك حتى الاقتراب من مستوى التمشيع ، وهو أكثر من ١٠٥٠٠٠ ناس نوري ..

ما على التسليم التام في عقد دارها ، وبالتالي على تسليم قيمها السائلة ، وأنماط عاداتها ، ومؤسساتها وصفوة أبنائها . وبمباراة أخرى مازال للاحتياز النووي حدوده . ولو حدث خلال العشر سنوات القادمة أن انتشرت الأسلحة النووية في ست دول أخرى أو أكثر ، فإن ذلك سيجعل من الأصعب على أى شخص أن يتحكم في هذا العالم ، كما سيجعل عالمنا أكثر خطورة ، ولن تكون « القنبلة » حينئذ ذات فائدة كبيرة لأية دولة تحاول احراز أية أهداف سياسية إيجابية لها أهميتها .

كذلك ، تثير الأسلحة النووية مشكلة مدى «Rango» القوة ، وسوف نستخدم لفظ « مدى » للتعبير عن الفرق بين أعلى درجات الثواب (أو الغفران) وأسوأ درجات العقاب (أو الحرمان) الذى يستطيع أى ممسك بزمام القوة منحه (أو توقيعه في حالة العقاب) لشخص ما داخل نطاق سلطته . وبالرغم من أن حاكما ما قد يكون لديه أفراد كثيرون داخل نطاق سلطته ، إلا أن مدى قوته على بعضهم قد يكون أقل منه بالنسبة للبعض الآخر . إذ ستكون قوته محدودة في الواقع بالنسبة لأولئك « الذين لم يريدوا شيئا » ، ولم يخافوا شيئا ، أولئك الذين لم يكتفروا بالألم أو اللذة » .

وخلال القرون الأخيرة ، اتجه مدى قوة الحكومات في السياسة الداخلية الى الانحلال . واختفت أنواع الثواب المفرط في معظم الدول (مثل منح الشخص وزنه ذهباً ، أو تزويجه لابنة الملك) ، كما اختفت أنواع العقاب المفرط (مثل السحل وتقطيع الجثة ، أو الصلب والحرق ، أو التعذيب حتى الموت أمام الجماهير) حتى أصبحت وسائل مزرية ومحتقرة . أما فيما يتعلق باعتماد الدول الحديثة على القوة ، فهي عادة ما تحكم عن طريق نقل القوة - دون مدها - أى عن طريق الاحتمال الأكبر لوضع أوامرهم موضع التنفيذ . بل أصبح من المستبعد بالنسبة للطفة الذين يعتمدون أساساً في قوتهم الداخلية على مدى المكافآت المذهلة والعقوبات الصارمة أن يستمروا طويلاً في الظهور الحاضرة .

وقد بدأ في السنوات الأخيرة أن الأمور أحياناً ما تسلك اتجاهها مختلفاً في مجال السياسة الدولية ، فالحكومات قد زادت من المكافآت التي تمنحها والعقوبات التي تهدد بفرضها في سعيها للتحكم في سلوك الدول والحكومات الأخرى . ومن المؤكد أن الاعانات والقروض الأجنبية قد أصبحت تمنح بسخاء ، وأكثر مما كان عليه الوضع في بداية هذا القرن . كذلك لجأت بعض الحكومات الى التهديد باستخدام القصف الجوي ، بل والقيام به فعلاً - فضلاً عما يستتبع ذلك من قتل المدنيين بما فيهم النساء والأطفال - في منتصف الستينات ، على

نطاق أوسع مما كان يتفق وتطور المدينة منذ ستين عاما ، حينما تم عقد اتفاقيات لاهاي الدولية حول قواعد الحرب . من ثم فإن التهديد بمذبحة نووية جماعية قد زاد من مدى التهديدات المتاحة لدى الدول الكبرى وحكاهما في الوقت الحاضر ، وفي الواقع ، أن مثل هذه التهديدات باستخدام الحرب النووية قد استخدمت بالفعل ، بلغة مقنعة لا لبس فيها ، من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أبان أزمة كوبا عام ١٩٦٢ .

ومع ذلك ، يمكن القول بأن هذا التوسع المؤقت في مدى القوة في العلاقات الدولية لم يكن له سوى آثار محدودة ، وأن ممارسة التحكم في الحكومات الأجنبية عن طريق المنع والقروض ، قد أصبحت الآن عملية سقيمة مجبوجة . ومن حيث أن القوى المتنافسة مازالت مستعدة للاستمرار في منح جزء على الأقل من هذه الإعانات فإن الحكومات في معظم بلدان العالم الثالث لن تكسب أو تخسر سوى القليل من تأرجح الدول التي تمنح هذه الإعانات ، أو من اللجوء إلى دولتين أو أكثر من هذه الدول في نفس الوقت . وبالمثل ، أصبح أي تهديد سافر يمكن إضعافه (أو الحد من آثاره) عن طريق طلب حماية دولة منافسة ، أو على الأقل من طريق التهديد بالانتقام . ونتيجة لذلك ، فإن التوسع الأخير في مدى القوة في السياسة الدولية قد جعل أي سياسة خارجية نشطة باهظة التكاليف ، عوضا عن جعل ثمارها أكثر نضجا أو أجدى نفعاً . وهناك ثمة بعد آخر من أبعاد القوة السياسية اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة ، وهو «مجال» Scope القوة . ونتج عن هذا الاتساع آثار هامة جدا مازلنا نشهدها حتى الآن . ونعني بمجال القوة مجموع أنواع وفئات العلاقات السلوكية ، والأمور التي تخضع لها . فمجال قوة الوالدين على أطفالهم مجال عريض ، يتسع ليشمل كل نشاطات الطفل . ولكن من ناحية أخرى ، يعتبر هذا المجال محدودا ، فبالرغم من استطاعة الوالدين التحكم في معظم نشاطات الطفل فليست هناك في الحقيقة أشياء كثيرة يستطيع الطفل عملها ، وهكذا ، فإن مجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأشخاص الموجودين داخل ميدان القوة فيما يتعلق بأنواع السلوك التي تخضع له . ولذلك ، فإن مجال القوة السياسية يأخذ في الازدياد كلما وضمت مواد واتماط سلوك إضافية تحت سيطرته . أما ثقل أو فعالية هذه السيطرة ، فهي مسألة أخرى مبيقت الإشارة إليها في قسم سابق .

وخلال المائة سنة الأخيرة ، وخاصة الخمسين الأخيرة ، اتسع مجال

السياسة بدرجة كبيرة ، فكثر من النشاطات المختلفة يتم تنظيمها حاليا بواسطة الحكومات والقوانين ، أى بواسطة السياسة ، بعد ان كانت تترك فى الماضى للعرف أو للقرارات الفردية ، ومنها ما لم يكن موجودا حينئذ . فلم يكن ملك من ملوك العصور الوسطى ، أو سلطان فى المشرق ليفكر فى أن يجعل كل الأطفال ما بين سن ٦ و ١٤ سنة يستيقظون كل يوم فى مملكته قبل الثامنة صباحا ، ويذهبون الى المدارس ويبقون هناك عدة ساعات . ولكن الدولة الحديثة - بواسطة نظام التعليم الإلزامى والنظم المدرسية ، وقوانين التقييد عن الدراسة بدون عذر - قد أخذت على نفسها القيام بذلك . بل زاد ثقل قوتها المرتكز على التزام وموافقة معظم السكان حتى أصبح ذا فعالية كبيرة فى كل الدول المتقدمة فى العالم ، حيث يذهب كل الأطفال تقريبا الى المدرسة ، وحيث يستطيع كل البالغين تقريبا القراءة والكتابة . ومن ناحية أخرى ، أخذ مجال السلطة والخدمات العامة فى كثير من الدول النامية فى الاتساع ، حتى أصبح جزءا من عملية التحول الكبرى التى تمر بها هذه الدول (ومعها معظم الجنس البشرى) .

وفى السنوات الأخيرة ، أضيفت مسئوليات وخدمات أخرى كثيرة الى اختصاص الحكومة ، مثل الصحة العامة ، والتنظيم المتزايد للخدمات الصحية ، ومعاشات السجى وغيرها من أشكال التأمينات الاجتماعية ، والأشغال العامة بما فيها الطرق والموانئ والمطارات وإقامة السجون ، وتنظيم ودعم أسعار المنتجات الزراعية ، وتنظيم أصناف الأطعمة والمشروبات ونظافتها ، وتطوير وتمويل البحث العلمى والصناعات الجديدة بما فيها الطاقة النووية ، والطائرات التى تزيد سرعتها على سرعة الصوت والصواريخ ، ومركبات الفضاء والخدمات التعليمية المتزايدة من الحضنة حتى الجامعة ، والنفقات المتزايدة والأهباء الخاصة بالدفاع .

وتؤدى كل مسئولية حكومية جديدة (مثل رصف طريق جديد ، أو نظام حديث فى التعليم ، أو خدمات صحية عامة) الى تحويل نسب اضافية جديدة من الانتاج القومى الإجمالى الى القطاع العام ، وهكذا ترتفع أسهم السياسة ، وتوسع دائرة الأشخاص الذين يكسبون أو يخسرون مباشرة من نتائج القرارات السياسية ، أو بالأصح يتزايد الانتماس الفعل (أو الكامن) فى السياسة من

قبل المجتمع • وبالتالي تزيد قوة الآراء التي تعبد الاشتراك المتزايد لأوسع الجماهير في السياسة •

ويمكن رؤية حجم وسرعة التغييرات في تاريخ دول مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة • فبالرغم من صعوبة مقارنة احصائياتهم بسبب الاختلافات في طرق التسجيل ، وكذلك بسبب الأخطاء والثغرات التي تؤدي الى ضرورة استخدام التقديرات الذاتية أحيانا ، نرى الخطوط العريضة للصورة واضحة تماما • ففي منتصف القرن التاسع عشر ، كان الانتاج القومي الاجمالي لكل فرد في هذه الدول لا يتعدى ٣٥٠ دولارا بالقيمة الحالية للدولار ، أو $\frac{1}{3}$ ما هو عليه اليوم • ففي أوروبا ، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان هم سكان القرى والمدن الصغيرة ، كان $\frac{1}{4}$ سكان فرنسا فقط ، وأكثر من ذلك بقليل في ألمانيا وبريطانيا ، يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة • ومع ذلك ، فقد كان أكثر من نصف البالغين يعرفون القراءة والكتابة ، وفي كل من فرنسا وبروسيا كان حوالي ١٪ من السكان (أو ١٧٪ من السكان في سن العمل) يخدمون في الجيش العامل في وقت السلم • ومع ذلك ، فقد كانت السياسة لا تشغل الا بال اقلية منهم فحسب وكان متوسط الاتفاق الكلي للحكومة المركزية في كل من هذه الدول الثالث اقل من ١٠٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وحتى اذا أضفنا اتفاق الحكومات الاقليمية أو المحلية ، فلم تكن النسبة أعلى بكثير • والخلاصة أنه ما كانت أسهم السياسة قليلة نسبيا ، فقد كان الاشتراك فيها قليلا ايضا • بل عادة ما كان أقل من $\frac{1}{4}$ السكان البالغين يتمتعون بحق الانتخاب ، وأقل من الربع (أي أقل من نصف الذكور) هم الذين كانوا يشتركون بالفعل في الانتخابات •

وفي السنوات من ١٩١٠ حتى ١٩١٣ • قبيل الحرب العالمية الاولى ، ارتفع الانتاج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد الى حوالي ٧٠٠ دولار (أي حوالي نصف ما هو عليه اليوم) ، وازداد التحضر ، وارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة الى ٩٨٪ وأصبحت الحكومة المركزية تنفق حوالي ١٣٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وشارك في الانتخابات ٤٠٪ من السكان البالغين (أو حوالي ٨٠٪ من الذكور) • ولكن لم يتغير الاشتراك المبكر في وقت السلم تغيرا ملموسا ، حتى عبات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) السكان وأدخلتهم في أغوارها •

ومنع حلول عام ١٩٢٨ كان قد تم الانتهاء من اصلاح ما دمرته الحرب ، وأصبح الانتاج القومى الاجمالى للفرد ١٠٠٠ دولار أو أكثر بالقيمة الحالية للدولار . ومع ذلك ارتفع الاتفاق العام للحكومات الى حوالى ٢٤٪ من الانتاج القومى الاجمالى ، وأصبحت نسبة الاشتراك فى الانتخابات ، بما فيها الاناث اللائى لهن حق الانتخاب ، حوالى ٧٥٪ من عدد البالغين . وقد زادت فترة الكساد الكبرى (١٩٢٩ - ١٩٣٣) من هذا الاتجاه . فعلى حين ركذ الدخل الفردى أو انخفض ، ارتفع الاتفاق ، مع ازدياد الحاجة للخدمات الحكومية . وفى عام ١٩٢٨ ، كان الاتفاق الكلى للحكومة فى كل من بريطانيا وفرنسا ٣٠٪ من الانتاج القومى الاجمالى ، وبلغت النسبة ٤٢٪ فى ألمانيا النازية ، حيث تضمن الاتفاق الحملة الجنونية لاعادة التسليح .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تم الوصول الى مرتفع جديد . فبعد اصلاح ما دمرته الحرب ، ارتفع الانتاج القومى الاجمالى للفرد الى ١٧٠٠ دولار فى أواخر الستينات مع اشماله على قطاع عريض من الخدمات الاجتماعية . أما اليوم ، فيبيلغ متوسط الاتفاق الحكومى الكلى فى الدول الكبرى فى أوروبا الغربية حوالى ٢٧٪ من الانتاج القومى الاجمالى . وبينما انخفضت نسبة المساهمة العسكرية فى وقت السلم الى حوالى ١٥ أو أقل من عدد السكان فى سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) ، مازال الاشتراك فى الانتخابات مستمرا فى الارتفاع حتى وصل الى ٨٠٪ أو أكثر .

وتوضح الأرقام الواردة فى جدول رقم (٧) فى مجموعها كيف أن العالم كان يتغير ببطء ما بين عام ١٨١٥ وعام ١٩١٤ ، وكيف تغير تغيرا جذريا وسريعا فى الأعوام ما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٥٠ ، وإلى أى مدى يمكن أن يعتمد على سرعة واتجاه التغير بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ . ولعلنا بهذا القدر من الحديث قد أصبحنا الآن أكثر وضوحا . فالسياسة الخارجية - مثل كل السياسات - لم يعد من الممكن أن تصنعها الأقلية ، سواء للخير أو للشر ، بل يجب أن تأخذ فى اعتبارها أصوات ورغبات الأغلبية كما يمكن تتبع نفس التطور السيامى فى خطوته المريضة خلال تاريخ الولايات المتحدة بل وتاريخ كل الدول غير الشيوعية التى وصلت الى مستوى عال من التطور الاقتصادى .

جدول رقم (٧)

مقارنة بين أربع دول ، هي : الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، فرنسا ،
ألمانيا في الأعوام من ١٨٣٠ حتى ١٩٦٥

السنة	عدد السكان (بالمليون) G. Fr U. K. U. S.	الدخل القومي الإجمالي للفرد (بالألف دولار) قيمة عام ١٩٦٥ G. Fr U. K. U. S.	التحضير : (النسبة المئوية السكان في المدن) G. Fr U. K. U. S.	معرفة القراءة والكتابة (النسبة المئوية المتعلمين فوق ١٥ أو ١٤ سنة) G. Fr U. K. U. S.
المرحلة ١ :				
١٨٣٠	١٢,٩ ٢٢,٨ ٣٢,٤ ٢٩,٤	- - -	٤١ ٣٢,٥ ٧,٩ -	- ٥٦ -
١٨٥٠	٢٣,٣ ٢٧,٥ ٣٥,٦ ٣٥,٣	- - -	٨,٩ ٣٨,٣ ١٠,١ ٨,٦	- ٦٢ -
١٨٧٠	٣٩,٩ ٣١,٣ ٣٧,٣ ٤٠,٨	٥ - -	١٤,٦ ٤٢,٠ ١٥,٦ ١٧,٥	٨٠ ٧٧ - ٩٩,٥
١٨٩٠	٦٣,١ ٣٧,٥ ٣٨,٢ ٩٩,٢	٩ ٨ ٥ ٥	٢٢,٢ ٦٦,٦ ٩٣,٣ ١٩,٩	٨٥ ٩١ ٨٦,٧ ٩٩,٥
المرحلة ٢ :				
١٩١٣	٩٧,٢ ٤٥,٦ ٣٩,٨ ٦٧,٠	٣ ١٠ ٧ ٥	٣٢,٢ ٦٢,١ ٢٦,٣ ٣٥,٨	٩٦ ٩٢,٨ ٨٨,٨ ٩٩,٩
١٩٢٨	١٢٠,٥ ٤٥,٦ ٤١ ٤٤,٤	٧ ١٠ ٩ ٨	٣٩,٨ ٦٤,٤ ٣٣,٠ ٤٣,٣	٩٥,٤ -
١٩٣٨	١٢٩,٨ ٤٧,٥ ٤٢,٠ ٨٦,٦	٧ ١٢ ٨ ١٠	٣٩,٩ ٦٥,٥ ٣٢,٢ ٣٨,٤	٩٧ ٩٦,١ -
المرحلة ٣ :				
١٩٥٥	١٦٦,٣ ٥٠,٩ ٤٣,٣ ٢٤,٥	٩ ١٠ ١٤ ١٥	٤٢,٧ ٦٦,٥ ٣٣,٣ ٤٥,٥	٩٧,٦ -
١٩٦٥	١٩٣,٨ ٤٨,٧ ٥٨,٣	٣٥ ١٥ ٢٢ ٢٢	٤٥,٤ ٦٧,٢ ٣٨,٩ ٩٧,٧	

التجارة الخارجية النسبة % من الدخل القومي الكلي O. Fr U. K. U. S.	الاتفاق العام للمكسوة النسبة % من الانتاج القوى الكلي G. Fr U. K. U. S.	نفقات التصاح النسبة % من الانتاج القومي الكلي G. Fr U. K. U. S.	لأفراد المسكونين من السكان قسن العمل (١٥-٦٤) G. Fr U. K. U. S.	الناعين البالغين و النسبة المئوية من مجموع السكان G. Fr U. K. U. S.
- ١٠,٧ ٢١,٥ -	- ١٥,٦ ١٣,٤ -	- ٣,٤ -	- ١,١ -	- ٩,١ -
- ١٩,٢٢٢ -	- ١٥,٢ ١٢,١ -	- ٢,٨ -	- ١,٦ ٥,٠ -	- ١٢,٨ -
٣٢ ٢٢,٧ ٤٤,٥ ١٢,١	١٠ ١٢,٧ ٩,٤	٢,١ ٢,٤ ١,٩ -	- ٢,١ ٢,٢ -	٩,٩ ٢٠,٤ ١٥,٢
				٢٨,٨
٣٢,٣ ٣٢,٨ ٤٤,٩ ١٢,١	١٣,٢ ١٣,١ ٨,٩ ٦,٩	٢,١ ٣,١ ٢,١ ١,١	١,٧ ٢,٢ ٢,٢ ١,٠	١٥,٥ ٢٠,٧ ١١,٤ ١٨,٦
٣٨,١ ٣٩,٦ ٤٩,٢ ١٠,٥	١٧,٧ ١٣,١ ١٢,٤ ٨,٠	- ٤,٧ ٣,٧ ٣,٧ -	٢,١ ٢,٣ ١,٤ ٢,٢	٣٣,٥ ٢٥,٩ ١١,٧ ١٥,٨
				(٥١,٧) ٧,١
٥٠,٤ ٣٧,٤ ٤٢,٤ ٩,٣	٢٩,٤ ١٥,٨ ٢٤,٢ ١١,٧	- ٣,٢ ٢,٨ ٢,٧ -	٣,١ ٢,٨ ٩,٩ ٣,٢	٤٩,٩ ٢٢,٣ ٤٩,٦ ٣٠,٥
				(٥٧,٣) (٣٤,٦)
١٨,١ ١٧,٢ ٢٦,٣ ٥,٩	٤٢,٤ ١٨,٤ ٣٠,٢ ٥,٧	- ٢,١ ٨,٩ ١٢,٢ -	٣,٠ ٣,١ ٢,٤ ٢,٠	٦٠,٦ ٢٣,٧ ٤٦,٩ ٣٦,٢
				(٥٩,١) (٧٤) ٣٧
٢٧,٨ ١٩,٨ ٤٠ ٦,٧	٣٩ ٣٨ ٣٦,٦ ٣٠,٤	٤,٢ ٦,٣ ٩,٥ ١٠,٢	٣,٠ - ٢,٢ ٢,٨	٥٦,٧ ٥٠,٧ ٥٢,٥ ٣٧
				(٦٠,٩) ٧٤,٢ (٦١,٤)
٣١,٧ ٢١,٨ ٣٣,٩ ٦,٨	٤٦,٩ ٤٠ ٣٩,١ ٣٠,٥	٤,٣ ٥,٥ ٧,٥ ٧,٤	١ ٢,٤ ٢,٢ ٢,٢	٥٦,٦ ٤٠,٨ ٥١,٢ ٣٦,٩

جنول رقم (٨)

متوسط مستويات التطور والأسهم التزايدية للسياسة : دراسة عينات ل ١٠٧ دولة في بداية الستينات •

٦	٥	٤	٣	٢	١
البالغون القادرون على القراءة والكتابة	المدن التي تزيد عن ٢٠٠٠٠ نسمة	الدخل القومي الفرد دولار	السكان بالمليون (المتوسط) *	التطور (معدل مقدر)	عدد الدول (المتوسط)
١٣	٦	٥٦	١٠٥ (١٠)	١	١١
٢٤	١٣	٨٧	١٣٥٩ (٩١)	٢	١٥
٤٢	٣١	١٧٣	٣٤٢ (١١)	٣	٣١
٧٧	٣٤	٤٤٥	٧٣٣ (٢٠)	٤	٣٦
٩٨	٤٥	١٣٣٠	٤١٠ (٢٩)	٥	١٤
التجارة الخارجية	حق الانتخاب	الاشتراك المسكوي % من السكان سن ١٥-٦٤	الاتفاق العام الحكومة % من الانتاج القومي الكلي	اتفاق الحكومة المركزية % من الانتاج القومي الكلي	البريد-الاداعة الجمهور %.
% من الانتاج القومي الكلي	% من السكان				
٤٣ (٣٥)	٣٠	٢٠٨	٢٥	١٩	(٥)
٣٤ (٣٥)	٤٩	٢٠٨	٢٣	١٧	(٨)
٤٠ (٣٥)	٤١	١٠٧	٣٥	٢٦	(٢٣)
٣٦ (٢٧)	٦٩	١٠٤	٣٧	٢٨	(٦٣)
٣٩ (٤٣)	٧٨	١٠٥	٤٠	٣٠	(١٠٠+)

• الأرقام بين الأقواس هي متوسط كل الدول يقضى النظر عن حجمها .

•• مقدر بثلاثة أشخاص لكل جريدة ، ٤ أشخاص لكل جهاز راديو .

الأرقام بين الأقواس هي متوسط الدول متوسطة الحجم فقط من ٣٠٣ حتى ٣٧ مليون نسمة

وتوضح اتجاهات المدى الطويل ، والحقائق المأخوذة من نتائج المينات ، أن الدول المتقدمة غير الشيوعية تميل لوضع ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من الانتاج القومي الكلي في يد القطاع الحكومي ، وأن ما بين ١/٤ و ١/٥ هذه النسبة (ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من الانتاج القومي الكلي) تتم الرقابة عليه مباشرة من قبل الحكومة المركزية في كل دولة متقدمة .

كما توضح الحقائق كيف تغير العالم الحديث في مقارنته بأنماط أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر . فهنا وهناك ، سبق الارتفاع في نسبة التحضر ، وتعلم القراءة والكتابة ، والدخل ، زيادة نسبة حق التصويت ، والحجم النسبي للقطاع الحكومي . وهذا يدل على أنه في الدول الغربية الكبرى زادت الطاقة الانتاجية لاشباع كثير من الحاجات الانسانية الأساسية ، مثل الطعام والسكن والصحة والتعليم ومستوى المعيشة المرتفع ، قبل ازدياد المتطلبات الشعبية المحلية والضغوط الدولية المتنافسة التي تتضح في الاشتراك في التصويت والاتفاق الحكومي المتزايد ، ولكن عكس ذلك هو الذي حدث في الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين فقد ارتبطت التغيرات الاجتماعية ، عن طريق تقنين العملات *Monetization* والتصنيع والتحضر ، في كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتأثرات الواضحة لوسائل النقل الحديث ، ووسائل الاتصال بالجماعات لتحريك كثير من الناس من الأعماق قبل وقت كبير من تملكهم للقدرات التعليمية والانتاجية للحياة الحديثة وبناء عليه ، فإن الاشتراك في التصويت ، والاشتراك العسكري ، وقدر الإنفاق الحكومي ترتفع جميعها الآن (مع مستوى منخفض في نسبة محو الأمية والدخل والتحضر ، ومع مرحلة مبكرة من التطور الاجتماعي والاقتصادي) بنسبة أقل مما كان عليه الحال في أوروبا منذ مائة عام . كما ترتفع حالياً أسهم وآمال واحباطات القوة السياسية في دول أكثر وبأسرع مما حدث قبل ذلك .

وعلى قدر المعلومات المتوفرة لدينا ، نرى الدولة اليوم في ثلاثة أرباع بلدان العالم تنفق أو تميد توزيع ١/٤ الانتاج القومي على الأقل ، وتسيّر بقية الدول التي تعتبر أفقر دول العالم في نفس الاتجاه ، الأمر الذي يتناقض مع نسبة الـ ١٪ من الانتاج القومي الكلي العالمي الذي ينفق حالياً بواسطة كل المنظمات الدولية منجمة . هذا ، بينما تزيد الدول عن المنظمات الدولية بنسبة أكثر من ٢٥ إلى ١ في قوة الإنفاق وحدها . وستظل الدول في الوقت الحاضر ، وللعشر سنين أو العشرين سنة القادمة ، هي المراكز الرئيسية للقوة في العالم ، بل ستظل هكذا طالما بقيت الدولة هي الوسيطة العملية الأولى أمام الإنسان لانجاز الأمور والأعمال .

الفصل الرابع

حدود القوة : الرمز والواقع

THE LIMITS OF POWER : SYMBOL AND REALITY

أضحى واضحا الآن أن القوة ليست شيئا واحدا ولكنها عدة أشياء ،
أو على الأصح (القوة) هي لفظ مفرد أو رمز نستخدمه للدلالة على أشياء وموارد
وعلاقات واحتمالات مختلفة . وقد رأينا أن كل هذه الأشياء لها علاقة بقدرتنا
على أحداث تغيير ما في نتائج الأحداث . ومع ذلك ، فهي في الواقع تنوع تنوعا
يخفيه رمز « القوة » الذي نستخدمه كمصطلح عام نطلقه على جميع هذه الأشياء .

وكأي رمز ، نجد كلمة « القوة » بمثابة نوع من أنواع الرسائل التي
تأمرنا باسترجاع شيء ما إلى الذاكرة للتفكير فيه ، أو ربطه بأفكارنا ومشاعرنا .
وهذا على عكس العلامة *sign* التي هي إذا جاز القول ، أمر بتوقع وجود أو
حدوث شيء في المستقبل القريب (١) .

وحيثما نعرف بالتحديد مجموعة الذكريات التي يمكن تجميعها بمساعدة
رمز ما ، فإن وظيفة الرمز ستكون مثل المفهوم بالمعنى الذي أعطيناه للفظ
« مفهوم » في بداية هذا الكتاب . وعلى العكس من ذلك ، فحيثما يستخدم مفهوم
ما بمعنى أوسع وأقل تحديدا مجتريا ذكريات مختلفة ومتداخلة بين أناس
مختلفين ، فإن وظيفته بالنسبة لهم ستكون مثل الرمز . وهكذا ، فإن المفاهيم
والرموز ليست منفصلة تماما عن بعضها البعض ، حتى أنه يمكن التفكير في
كليهما على أنهما موجودان عند طرفين متقابلين من صحيفة لها ألوان الطيف ،
حيث توجد في مكان ما من منتصفها الكلمات الرئيسية والأفكار السياسية

(١) .حيثما يملأ صوت الحارس قائلا (الرئيس) ، تأخذ اعلانه هذا كلامة ، ونوقع أن
يدخل رئيس الجمهورية ولكن حينما يقرر محاضر في السياسة « الرئيس » فعادة ما تمنى لدينا
« الرمز » وتذكر أن هناك شخصا يتولى منصب الرئيس كما نرى وجود للنصب ١٩٦٥ . وربما
نذكر لتفاصيل مختلفة ترتبط بالشخص والنصب » .

وكلما تم تعريف إحدى هذه الكلمات بطريقة أكثر تحديدا من حيث ما تحتويه من معانٍ ودلائل ، كلما زاد استخدام هذه الكلمة كمفهوم ، ولكن كلما كانت مدلولاتها أعم وأقل تحديدا - مدلولات مثل الصور والذكريات والمشاعر التي نذكرنا بها - كلما استخدمت هذه الكلمة كرمز .

والقوة رمز للقسوة على تغيير توزيع النتائج ، خاصة النتائج المتعلقة بسلوك الناس . وفي هذا الصدد ، يمكن مقارنة القوة في بعض جوانبها بالمال ، وهو الرمز المقتن للقوة الشرائية - أي قدرتنا على تغيير توزيع السلع والخدمات . فالمال يمثل عملة حياتنا الاقتصادية ، وهو وسيلة التبادل التي تسهل استبدال خدمات الأيدي العاملة بالسلع والخدمات الأخرى ، والتبادل العكسي للسلع والخدمات بالأيدي العاملة . فعادة ما يتلقى العامل مالا كأجر أو راتب ، ثم يقوم هو وأفراد أسرته بانفاق هذا المال في مقابل السلع والخدمات التي يحصلون عليها من الاقتصاد القومي . والحقيقة أن التبادل الأساسي هو تبادل واحد ، عمل مقابل سلع . لكن الشكل الذي يحدث فيه هذا التبادل مزدوج : تبادل عمل بمال ، ثم تبادل مال بسلع . وهذا الترتيب المعقد يسمح بتعاون وتقسيم عمل أوسع وأكثر مرونة .

القوة كعملة :

وكما أن المال هو عملة الحياة الاقتصادية ، يمكن اعتبار القوة عملة السياسة فالقوة هنا هي العملة أو الوسيلة التي تسهل تبادل القرارات التي يمكن فرضها مقابل التأييد الذي يمكن الاعتماد عليه . فعندما يكون من المحتمل فرض قرار بواسطة نوع من أنواع العقوبة أو الجزاء ، جسمانيا كان أم نفسيا ، فإننا ننظر للقرار على أنه « ملزم » ، وحينما يتم صنع القرار ، نقول أنه صنع ليفرض عنوة . وإذا كان بعض الناس يريدون القرار أو يرغبون فيه كثيرا ، فمن المحتمل أن يؤيدوا صانع القرار - الحكومة أو القائد - لدى صياغته . كما يحدث في حالات كثيرة أن يساعدوه ويؤيدوه في تنفيذ القرار ماداموا يحبذونه .

من وجهة النظر هذه ، تصبح عملية التبادل الأساسية كما أوضح فالكونت بارسونز هي عملية استبدال القرارات الملزمة بالتأييد . ولكن في ظل نظام سياسي متطور عادة ما تتم عملية التبادل هذه على مرحلتين . فالقائد أو الحاكم (أو الحكومة) يتحمل المسؤولية العامة لصنع وتنفيذ قرارات من أنواع كثيرة . ولكن في الحالات القصوى يصبح على الحكومة أن تتحمل بنفسها المسؤولية العامة لصنع وتنفيذ كل القرارات الهامة التي قد تحتاج إلى فرض أو الزام .

وحيثما يضطلع أمير أو حاكم أو حزب أو جماعة من الثوريين بهذا الدور ، تقول أنهم « يتولون السلطة (١) Take Power » أو يستولون على السلطة Take Over حتى ولو ثبت بعد ذلك أنهم كانوا يفتقرون الى الموارد أو القدرات ، أو تركيز الأهداف ، اللازمة لاستمرارهم .

ومع ذلك ، فإذا نجحت الجماعة أو الحكومة « القائمة في الحكم In Power » (بمعنى قيامها بالدور العام لصنع معظم أو كل القرارات التى يمكن فرضها) فى حد ذاتها ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرار فمن المحتمل أن يدين هؤلاء الناس بدورهم بالولاء لهذه الحكومة ، أى أنهم يؤيدون قراراتها بشكل عام ، وليس بالضرورة لأنهم يوافقون على كل قرار فى حد ذاته ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرار من الحكومة : (قانون اقليمى » ، وقرار من « السلطة الشرعية Legitimate Authority »

والقوة هنا دور رمزى تقوم به الحكومة ، أو ينسبها الناس الى هذه الحكومة وتصير جديرة بالثقة متى تمتعت بعد أدنى من الاستعداد والموارد والقدرة على الحكم . وبمباراة أصبح أن هذا الدور الرمزى للقوة ، بالإضافة الى قدرتها الحقيقية أو الذاتية ، يؤيدان معا دور العملة التى تقوم على تبادل الحاجات والرغبات المتعددة المتنوعة للكثرة ، مقابل الدور الفردى الشرعى الحائز على التأييد الواسع والخاص بالقلة من صانعى القرارات .

ولا يجب أن نتمادى فى تصوير التشابه بين القوة والمال ، فالمال ، كقاعدة عامة ، يمكن تقسيمه الى وحدات حسابية محددة مثل الدولارات ، أو الروبيلات ، أو جرامات الذهب ، ولكن ليس من السهولة تقسيم أو عد القوة . ومع ذلك ، يمكن استخدام الأصوات كوحدة عددية فى بعض الحالات ، سواء فى حالة انتخاب عام أو حالة اقتراح سرى فى مجلس الشيوخ أو إحدى لجانه ، أو فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة . وفى حالات أخرى ، يتم عد القوة على أساس عدد وحدات القوات المسلحة ، مثل السفن الحربية ،

(١) يمكن ترجمة لفظ المصطلح « يستول على القوة » حيث أن الكاتب قد اورد لفظ Power (القوة) وهو المفهوم الذى يفسره فى هذا الجزء . (انترجم)

والقاذفات ، والدبابات والجنود ، والفرق العسكرية (١) . غير أن كل هذه الطرق في المدة ليست مؤكدة ، ولا دقيقة ، وإنما تعتمد على ظروف واحتمالات خاصة إذا ما قورنت بالمد السهل الدقيق في حالة المال ، الأمر الذي سهل تطور الأساليب العلمية في مجال الاقتصاد ، دونما أمل في وجود نظام مماثل لها في عالم السياسة .

وغنى عن البيان أن العلوم السياسية ، لا ولن تستطيع أن تصبح بكل بساطة « علم اقتصاد القوة Economics of Power » ولكنها لحسب تستطيع الاستفادة من التشابه المحدود بين المال والقوة . هذا التشابه الذي نستطيع استخدامه كمرشد في بحر التشابهات والاختلافات الكامنة بينهما . وبالرغم من أن هذه التشابهات محدودة ، فهي ليست تافهة على الإطلاق . ففي علم الاقتصاد ، يمثل المال قوة الشراء لدى الفرد ، كما يمثل رصيده قدرته المشتهر بها على التعامل . وما ينطبق هنا على الأفراد ، ينطبق أيضا إلى حد كبير على الحكومات ، فهي أيضا تحتاج إلى الأموال والأرصدة للتعامل في السوق العالمي . وبالمثل في السياسة ، حيث تعتبر الهيئة والنفوذ بالنسبة للقوة كالرصيد بالنسبة للنقد . وينطبق ذلك في مجال السياسة الداخلية ، أسوة بالشئون الدولية . وفي الحياة الاقتصادية ، قد يفقد الأفراد ثقتهم في الصكوك (السندات) التي يصدرها أحد البنوك ، أو في الأوراق النقدية التي تصدرها إحدى الحكومات . حينئذ يتوقفون عن تصديق ما أسماه عالم اقتصاد « الوعود التي يحيا بها الناس » ، ويطلبون رؤية القوة الشرائية في أفضل صورها الملموسة : أي يطلبون التعامل بالذهب . كذلك في المسائل الدولية ، حيث تكون الثقة بين الحكومات أكثر ندرة ، وحيث يكون وضعها في غير مكانها باهظ التكاليف ، يستخدم الذهب على نطاق أوسع في تسوية موازين المدفوعات الدولية . وأهمية الذهب بالنسبة للودائع المادية في البنوك ، أو النقد في صورة أوراق مالية ، كأهمية القوة بالنسبة للأشكال العادية من النفوذ والسلطان . وكما يمكن أن يعيد استعراض لعبات النقل المحملة بالذهب الثقة المتداعية لأحد البنوك ، يمكن لاستعراض القوة - مثل ظهور الدبابات في شوارع إحدى العواصم - أن يعيد الهيئة المتداعية لأحدى الحكومات ولو لفترة على الأقل . وكذلك يمكن أن نعمل مظاهرة عسكرية للسفن والطائرات قرب حدود متنازع عليها ، أو قرب دولة ثالثة صغيرة ، في دعم الموقف السياسي المتوتر لدولة كبرى ورطت نفسها في نزاع دولي ، إلى درجة وضعت الثقة بها في كفة الميزان .

(١) يقال إن الرئيس السوفيتي الراحل جوزيف ستالين سأل ذات مرة متبعها على البابا : كم فرقة لديه ؟ ووضح أنه لم يكن يترك أن سمة الكرسي الرسولي ، رغم ما فيها من قصور ، قد أثبت أنها أكبر دسوخا من كثير من الحكام العلمانيين .

التورط الزائد على حساب الهيبة ، وصورة « صف الدومينو »
OVER COMMITMENT OF PRESTIGE AND THE «ROW OF DOMINOSE» IMAGE

في المثال الآتي ، يعتبر التشابه غير تام ، لكنه ذو معانٍ ضمنية سياسية : فالحكومات التي يجب أن تبرهن باستمرار على استعدادها وقدرتها على الحرب ، يحتمل ألا تكون لديها الهيبة الكافية بالنسبة للسياسات المتورطة فيها ، مثلها مثل البنوك التي يجب أن تقدم باستمرار الدليل البراق على قدرتها على الدفع ، فهي غالباً لا تملك الأرصدة اللازمة لمواجهة كل النشاط التجاري الذي تحاول توجيهه ونقص الهيبة ، كنقص الرصيد ليس مسألة تافهة .

وتتشابه الحكومة أيضاً مع البنك في أن مقدار التزاماتها أكثر من مقدار مواردها فهناك بنوك تفرض أموالاً أكثر من الودائع التي تتلقاها - ربما بمقدار سبع مرات كما هو الحال في الولايات المتحدة - لأن مديري هذه البنوك على ثقة من أن كل المودعين لن يستردوا ودائهم جميعاً في نفس اليوم . فإذا حدث وطلب كل أو معظم المودعين أموالهم في يوم واحد ربما لأنهم لم يعودوا يطمعون في البنك ، فليسوف يخلقون بهذا حالة من الزحام قد تؤدي إلى خراب البنك وإشهار إفلاسه . وبالمثل ، قد تعد الحكومة بسن قوانين ، أو حراسة أشياء وأشخاص ، تتطلب أكثر مما لديها من رجال الشرطة والجند والموارد اللازمة لذلك . وكذلك عندما يعلن أفراد كثيرون العصيان على الحكومة في كثير من الأمور الخطيرة عندئذ ستكون أمام حالة تزامم على الحكومة ، وهو ما نسميه بإثارة القلاقل أو الثورة .

ويمكن لنفس الشيء أن يحدث أيضاً في ميدان السياسة الخارجية . فقد تتورط حكومة دولة غنية تتمتع بالهيبة في عدة التزامات خاصة بالدفاع ، والتنمية ، والإدارة في عدد من بلاد المستعمرات أو عدد من الدول الدائرة في فلكها ، أو دول حلفائها الضعاف ، في حين أنها لن تكون لديها القدرة على فعل ذلك إذا ما حدث تحد لقواتها لدى عدد من هؤلاء الدول في نفس الوقت عن طريق ثورات محلية أو هجمات خارجية ، أو عمليات تسلل ، أو خليط من هذا وذلك . وهنا ، قد تبعد الحكومة أو الدولة في تورطها الزائد ما يعرضها لازمة خطيرة تمس هيبتها . وقد تصبح عرضة لتزامم الدول التابعة لها على التزاماتها ووعودها ، ويقف حلفاؤها وعلاؤها في مواجهة الحاكمين فيها على هيئة صف الدومينو : إذا سقط نظام الحكم في أي من هذه الدول الصغرى انهارت الثقة في الدول الكبرى الحامية ، فليسوف تخشى الدول الأخرى سقوطها جميعاً تلو هذه الدولة الصغيرة . وبهذه الطريقة فإن صورة «صف الدومينو» تجد جذورها

فى التوسع الكبير والتورط الزائد فى الموارد والهيبة من جانب بعض القوى الكبرى .

وبالرغم من هذا التشابه الضعيف والصلة الهينة بالواقع ، فان صورة « صف الدومنيو » غالبا ما تصبح وهما . ففي معظم الدول ، وفى معظم الأوقات ، يبدو استقرار النظم الداخلية ، وتوجيه السياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والقروض الخارجية ، والاحتياجات من العتاد الحربى وقطع الفيار رهن بعدد من الظروف المتنوعة التى لا تتغير عادة بسهولة أو يسر أو فى نفس الوقت ، وفى نفس الاتجاه . مثلا ، التغيير الحدى أو الهامشى فى الهيبة العسكرية لمولة كبرى لا يكون كافيا فى العادة لتغيير التوازن فى الظروف الداخلية فى كل دولة متحالفة معها ، وضمت التحالف معها فى سياستها الخارجية فى المقام الأول ، واستمرت فى متابعة هذا التحالف . ولربما يفسر ذلك أهمية عنصر الحكم الذاتى فى التحالف فى السياسة الخارجية لدى معظم الدول فهو سبب احتفاظ فرنسا بقدر كبير من نفوذها فى الدول المستقلة الحالية فى أفريقيا الفرنسية السابقة ، (حتى بعد جلاء فرنسا عن الجزائر) ، وسبب احتفاظ إنجلترا بكثير من تجارتها ونفوذها فى الهند ، وباكستان ، وغيرهما من بلاد آسيا ، حتى بعد انتهاء حكمها الامبراطورى هناك عام ١٩٤٧ وفقد سيطرتها نهائيا على قناة السويس فى ازمى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ وبالمثل ، فان اقامة نظام حكم شيوعى فى كوبا فى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لم يتبعه أى خلط أو ذعر من قيام أنظمة مشابهة فى أجزاء أخرى من منطقة الكاريبى . خلاصة القول انه لم يحدث فى أى من مواقف النكسات المحلية تلك لفرنسا أو بريطانيا أو أمريكا على التوالى أن ساد أثر ملموس لصورة « صف الدومنيو » .

القوة كوسيلة وكغاية : سياسة القوة وسياسة النمو :

يمكن النظر الى القوة كوسيلة للحصول على أشياء أخرى هى موضع تقدير الناس . وبهذا المعنى يبدو مفهوم القوة مكررا فى معناه . فالرغبة فى أى قيمة ، كالثروة أو الرفاهية أو الاحترام أو الحب أو غيرها ، يتضمن بالضرورة الرغبة فى القوة أو القدرة على الحصول على هذه القيمة ، تماما كما هو الحال فى نواحي الحياة الاقتصادية ، حيث تعتبر الرغبة فى سلعة أو خدمة رغبة فى القدرة على شرائها . فكما ينفق الأفراد المال فى الحياة الاقتصادية لشراء ما يريدونه ، ينفق الأفراد فى السياسة قوتهم للحصول على ما يرغبون فيه .

ولكن اذا اقتصر الأفراد على مجرد الاتفاق فسوف ينتهون بالانفلاس . وكذلك الحال اذا اقتصر الساسة على مجرد اتفاق قوتهم ، فسوف ينتهون بالعجز . ويعتبر رجل الأعمال المدبر مستثمرا ، فهو ينفق نقوده على السلع

والخدمات (كالمسلح ذات القيمة والرأسمالية) التى ستدر عليه فى النهاية مالا أكثر من الذى أنفقه عليها • فعلى سبيل المثال ، يقوم مستثمر بشراء مصنع لانتاج السلع التى سوف يبيعها بثمان أكبر من الذى أنفقه على انتاجها • وهكذا يعنى الاستثمار اتفاق المال للحصول على عائد أكبر •

كذلك فى مجال السياسة ، يقوم بعض الأفراد باستثمار القوة ، فهم ينفقون قوتهم على قيم أخرى بطريقة تجعل هذه القيم تعود عليهم بقوة أكثر من التى بذلت يدفعهم الى ذلك - كما قال توماس هوبز منذ أكثر من ثلثمائة عام - « التعطش للقوة بعد القوة » ، دون أن يتوقف هذا التعطش إلا بالموت • ولكى يتم الاستثمار بهذه الطريقة ، لابد لهم من استغلال التأييد السياسى الذى يتمتعون به فى وقت ما ، حتى يتمكنوا من صنع قرارات ملزمة من نوع يعود عليهم بتأييد أكبر ، وحينئذ يجب أن يستغلوا هذا التأييد الزائد فى اتخاذ قرارات جديدة توفر لهم تأييدا أكبر لاتخاذ قرارات أخرى فى دائرة أكثر اتساعا من التغذية الاسترجاعية **Feedback** طالما استطاعوا الاستمرار فى ذلك •

وهذا الفهم فى جوهره ، هو الذى حث ميكيا فيلى أميره عليه • قال ميكيا فيلى : أن الأمير الذى لا يمتنى فقد مملكته يجب أن يفكر ويتصرف دائما بلبقة القوة ، ويجب عليه أن يدرج موارده ويزيد منها ، لا أن يبددها • وأن يحاول تعزيز قوته وهيبته والتقليل من قوة وهيبة منافسيه • وأن يبقى الجماهير سلبية قائمة ، ولكن على استعداد للحرب باخلاص تحت قيادته ، وأن يحكم بالقوة والخداع ، وأن يكون محط إعجاب وخشية مواطنيه والا يكون محتقرا ، وأن يحافظ على وعده أو يتخلص منها بسرعة حسبما كان الوفاء أم الفدر (فى أية لحظة) هو الذى سيعزز قوته • واعتقد ميكيا فيلى أن الأمير الحكيم يجب أن لا يبقى محايدا فى حرب تقوم بين جيرانه ، لأنه اذا ترك جاره الضعيف يتجرع كؤوس الهزيمة على يد أمير آخر ، فإن الأمير المنتصر سينقلب عليه بعد ذلك ، فهو اذا ساعد جاره الضعيف ، فقد يشتركا معا فى قهر جاره القوى الذى كان يشكل تهديدا كبيرا لكليهما • وفى تحالفهما معا ، حتى فى حالة هزيمتها ، فسيكون الأميران الضعيفان على الأقل حليفين فى نفس المحنة • وبوجه عام ، فإن حليف اليوم هو عدو الغد ، وأقوى حليف للغد هو أكبر تهديد يملكه ، لأن الأمير الذى يعضد قوة غيره يدمر قوته هو •

هكذا كان حساب التفاضل والتكامل هذا فى سياسة القوى من الناحية النظرية بعيد لا يرحم • فكل أمير أو أمير مقبل - أى كل ممثل سياسى - عليه أن يتصرف بدافع الضرورة ، لأن كل أمير آخر سيفعل به نفس الأشياء القاسية • ومن يفشل فى أداء ذلك سوف يفقد لقبه وحولته • وكما أن رجال الأعمال فى نهاية المطاف سوف يطردون من السوق اذا لم يستطيعوا مواجهة نفقاتهم وتنمية

رؤوس أموالهم بسرعة تكافئ على الأقل معدل الربح السائد ، فان الحكومات والمكاتب فى نهاية المطاف سوف يمحى وجودهم فى الساحة السياسية اذا لم ينموا قوتهم بسرعة تكافئ على الأقل سرعة منافسيهم وباختصار ، فان سياسة القوة بشت ميكانيكى الصفة المميزة للنظام السياسى الواسع **LARGE** الذى يحدد بدوره الصفات المميزة لكل المتنافسين الذين يستطيعون البقاء داخله .

وغنى عن البيان أن نموذج ميكيافى للنظام التنافسى المتطرف يعتبر من أعظم انجازات العقل البشرى فعنده أن رجل السياسة هو بمثابة الأب الأكبر المثقف (أو أقرب الأقرباء) للرجل الاقتصادى التنافسى عند آدم سميث وتابعيه ، أو ان شئت قلل أنه يشبه الحيوانات والنباتات المتنافسة فى عملية « الانتقاء الطبيعى » عند تشارلز دارون .

ومع ذلك ، فإن كل هذه النماذج ، مهما كانت أهميتها فى زمانها ، فلم يعد لها سوى نصيب ضئيل من الصحة فى أحسن الأحوال . فنموذج ميكيافى ذاتف تماما فى عدد من المظاهر الهامة ، بل هو غير مناسب بطريقة تشبه حالة وجود نموذج للمنافسة المتطرفة يقتصر الى الجواهر الأساسى لعلم الاقتصاد . فمن الصحيح فى علم الاقتصاد أن القوة الشرائية لدى الفرد تمنى قوته فى الحصول على السلع والخدمات لنفسه وسط منافسة ضد البائعين والمشتريين الآخرين . ولكن بالنسبة للمجتمع ككل ، فإن جوهر الاقتصاد - كما أوضح آدم سميث - ليس فى قوة الأفراد فى الحصول على السلع ولكن فى قدرة الدولة على انتاج هذه السلع وتقديم الخدمات ، وخاصة زيادة هذه الطاقة الانتاجية من طريق تقسيم العمل ، وزيادتها عن طريق القدرة على تبادل مثل هذه السلع والخدمات بمساعدة المال .

وينطبق شئ مشابه لذلك على القوة السياسية . فهى تمنى بالنسبة للفرد قدرته على القيادة وتلقى الطاعة فى مواجهة أوامر معارضة من منافسين آخرين ، وفى مواجهة رغبة جامحة فى الاستقلالية لدى الجمهور . ومع ذلك ، فإن السياسة بالنسبة للمجتمع ككل وفى أية دولة ، أو بين أعضاء أية مجموعة من الدول ، تمنى قدرة المجتمع السياسى كله على تنسيق جهود أعضائه ، وشحذ تأييدهم ، وإعادة توجيه أنماط التعاون لديهم ، وبوجه خاص القدرة على عمل ذلك كله ، بطريقة أكثر سرعة ودقة ، على أوسع نطاق ، من طريق تناول القوة واستخدامها فى التفاعل بين احتمالات الأزام والالتزام والتأييد .

وإذا صحح ذلك ، يمكننا الآن التنبؤ بالتغيير المقبل فى معظم تفكيرنا

Bullion Theory السياسي . لقد تحول علم الاقتصاد من « نظرية السيكة » ،
التي كانت تعتبر الثروة والنهب شيئا واحدا الى نظريات أكثر تعقيدا عن
استثمار رؤوس الأموال وتقسيم العمل ، ونظريات النمو الاقتصادي والتطور
الصناعي . وبالمثل ، فإن نظريتنا السياسية قد تحولت ، ذات يوم ، من نظرية
القوة الى نظرية التفاعل بين العمل التلقائي والجزاءات في توجيه وتنسيق
جهود الأفراد ، وفي توجيههم نحو الاستقلالية والتعلم الاجتماعي - أي نحو نظرية
سياسة النمو . ومثل هذه النظرية للنمو والتطور السياسي مطلوبة لكل مستوى
من مستويات التنظيم البشرى ، ابتداء من سياسة الجماعات الصغيرة والمحلية
حتى سياسة الدول في كل مستويات التقدم الاقتصادي ، وسياسة الجنس
البشرى كله . ومثل هذه النظرية ستؤدي بالضرورة الى توجيه انتباهنا الى حدود
القوة بل ستجعلنا ننظر الى حدود مجال القوة أي الى الأشياء التي تستطيع القوة
أن تفعلها ، والأشياء التي لا تستطيع أن تفعلها وإلى حدود ميدان القوة أي
الحدود التي لا يمكن الاعتماد على سيادة القوة ورامعا ، والتي يؤدي عندها انهيار
السيطرة السياسية الى اندلاع الحرب .

حدود القوة ومخاطر الحرب :

تندهور القوة بدرجة كبيرة عند حدود ميدانها ومداه ومجالها ،
ولا تستطيع حينئذ أن تحدث أي سيطرة . وإذا كانت هناك حاجة الى مثل هذه
السيطرة ، فإن فشلها يلحق الضرر ببعض أو جميع الأشخاص المتورطين في
الموقف ، أو على الأقل سيكون بعضهم ميالا الى اللجوء اما للقوة أو للانسحاب ،
كأكثر الأشكال احتمالا للسيطرة على هذا الضرر .

فالقوة في أي نظام سياسي تستخدم لخدمة الوظائف الأساسية لهذا النظام
مثل المحافظة على النمط ، والتكيف ، وإحراز الهدف ، والتكامل ، وحيث تفشل
القوة ، فإن أي أو كل هذه الوظائف قد تتعرض للخطر .

ولذلك ، فإذا فشل الالتزام أو الإقناع فغالبا ما تستخدم القوة . وحيث
تفشل القوة الممنوعة ، تستخدم القوة المادية . فإذا فشلت الأخيرة أيضا تبدأ
محاولة الانسحاب . وحتى إذا فشل الانسحاب ، أو ثبت أنه غير عملي ، يبدأ
التوتر والشعور بالأحباط داخل النظام ، وعليه ، يجب تحسين وظائفه والتكيف ،
فإذا فشلت عمليتي التكيف والتكامل ، فإن المحافظة على النمط تصبح عرضة
للخطر ، ويصبح انهيار النظام وشيكا .

وهذه هي المواقف التي تولد الحرب . فالحرب التامة هي التطبيق العملي
لأهمف وأعظم درجات القوة التي يقدر عليها مجتمع ما . ولذلك ، فإن التضاد

على الحرب سيكون بمثابة القضاء على هذا « الملجأ الأخير للملوك » وأحد الأشكال الأساسية للسيطرة على الضرر الذي يلحق بالمجتمع ومع ذلك يلزم ، عمل ذلك بطريقة ملموسة في الحقبة الباقية من هذا القرن ، مالم تؤد الحرب النووية الشاملة الى القضاء على كل المدن والمصانع التي تعتمد عليها حياتنا .

لذلك ، يجدر بنا أن نتساءل : متى وأين وكيف تدخل الدول الحروب وتخرج منها ؟ بل يجدر بنا التساؤل عن أى مصادر وأشكال الحروب يمكن القضاء عليها بسرعة ؟ وأى أنواع الحروب تسير الآن في طريق الزوال ؟ ولكن قبل أن نستطيع طرح هذه الأسئلة ، يجب أن نسأل من هم الممثلون الحقيقيون - الدول والحكومات . والجماعات ذات النفوذ - الذين يشتركون في حلبة السياسة الدولية ، أو يصبحون عرضة للدخول في صراعات حربية .

الباب الثاني

أشخاص السياسة الدولية

THE ACTORS IN INTERNATIONAL POLITICS

يحدث التعامل في السياسة الدولية عادة بين المجموعات والدول . وفي كل أنواع السياسة ، يتصرف الأفراد عادة عن طريق المجموعات ، أو عن طريق مجموعات أخرى يمارسون عليها بعض التأثير من الخارج ، أو عن طريق التأثير على الحكومة . وهكذا يمكن فهم كثير من أعمال الحكومات في إطار التفاعل بين مصالح وجهود بعض المجموعات التي تلعب من وراءها .

المجموعات والمصالح

ما الذى يصنع « مجموعة » ما ؟ وما الذى يشكل « مصلحة » ما ؟ علما بأن تعريف المجموعة GROUP فى صدد ما نقوم به من تحليل ، تمنى عددا من الأشخاص يجمعهم معا أمرين أساسيين : المشاركة فى صفات مميزة عامة وثيقة الصلة بهذه الجماعة ، والقيام ببعض الأدوار المتشابهة . وبعبارة أخرى ، فإن أفراد الجماعة يتشابه أحدهم مع الآخر بالدرجة الكافية لتمييزهم كأعضاء جماعة واحدة . ومن ناحية أخرى ، فهم يعملون بطرق مختلفة ولكنها مشتركة بحيث تمكنهم من التعاون معا ، والعمل بطريقة منسقة « كجماعة » .

كذلك ، تتعدد المصلحة Interest سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة بواسطة شيئين : توزيع الاهتمام ، وتوقع المكافأة . فإذا « أثار شيء اهتمامنا » فذلك يعنى أنه يجلب انتباهنا ، أما بتجربة مجزية ، فعليا أو رمزيا ، أو بإثارة توقع مثل هذه المكافأة فى نفوسنا .

ونعنى بالحصول على مكافأة نيل قدر كبير من شيء نقدره ، أو تجنب خسارة وشيكة فى كلها أو بعضها . ويمكن أن تكمن مادة هذه المكافأة ، سواء كانت فعلية أو متوقعة ، فى واحد أو أكثر من الأنواع الثمانية من القيم الجوهرية التى يرغب فيها الإنسان ، وهى : الثروة والنفوذ ، والاحترام ، والاستقامة ، والرفاهية ، والمعرفة والمهارة ، والمودة (بما فى ذلك الصداقة والحب) . كذلك يمكن أن تكمن المكافأة فى توقع التمتع بأحد هذه القيم بطريقة معينة مرغوب فيها ، كأن تكون على سبيل المثال بطريقة آمنة ، أو طريقة دائمة ، وهذا هو ما نسميه « الأمن Security » وقد نتمتع بها بطريقة تلقائية مع مجال كبير من فرص الاختيار ، وهى ما نسميها « الحرية Freedom » ، أو أن نتمتع بها بطريقة تحفظ « الكمال أو السلامة Integrity » ، أى القدرة على التعلم

فى حرية ذاتية ، والتحكم فى السلوك ، أو بطريقة تحفظ « الوقار أو المنزلة Dignity » ، أى فرصة التصرف والتعلم والتغيير البطيء بما يكفل التحكم الذاتى فى السلوك .

وأخيرا ، فإن معظم الناس يتمتعون بأى قيمة مرغوب فيها « بطريقة مشروعة Legitimately » ، أى بدون أن نتوقع أن السعي وراءها أو التمتع بها سيقود الى صراع لا يطاق مع بعض القيم الجوهرية الأخرى الوثيقة الصلة بنا . وهكذا فإن معظم الناس يتمتعون الحصول على الثروة ، ولكن ليس على حساب انهيار صحتهم أو اضمحلال رفاهيتهم . فهم يسعون الى الاستقامة ، ولكنهم لن يرضون بالافلاس فى سبيلها . وهم يتمتعون الحصول على المودة ، ولكن ليس على حساب فقد قوتهم كلها . ولا يتمتع غالبية الناس الثروة أو القوة على حساب فقدان الاستقامة كلها أو الود كله . أما « الشرعية » فتتوقع التحرر من مثل هذا الصراع العنيف مع القيم ولذلك ، تكمن الشرعية فى توقع انسجام القيم وتوافق أنفامها ، الأمر الذى يشعر معظم الناس بالحاجة اليه . فهم يشعرون ، بوعي أو بدون وعي ، بالحاجة الى انسجام وتناغم معرفتهم .

فالناس يريدون « توافق الأنفام المميز » فيما يعرفونه ولما يريدونه . أنهم يتمتعون أن يكون عالمهم مفهوما ومعقولا ، وأن يكون كلا متكاملًا ذا معنى ، يمكن ادراكه ، أو على الأقل احتماله . وهم فى رغبتهم فى توافق الأنفام المميز هذا يرفضون كل أنواع المعارف والمعلومات التى لا تتناسب مع تصورهم لهذا العالم . فهم يبحثون - بوعي أو بدون وعي - عن صورة مبسطة للعالم تبدو واضحة ومفهومة ومتناسقة الأنفام بالنسبة لهم ، لأن ذلك سوف يؤدى الى تهدئة شعورهم بالارتباك والأحباط والغربة والقلق ، هذه الصورة للعالم هى ما نسميه العقيدة Ideology أو ان شئت فقل أن العقيدة هى مجموعة من هذه الصور التى تقلل من تنافر الأنفام المثير والمؤلم معا فى عقول من يتمسكون بهذه العقيدة . وكلنا نكون فى عقولنا مثل هذه الصور المبسطة شبه الخيالية للعالم . وهذه الصور غالبا ما تكون واقعية فى جزء منها ، وخيالية جدا فى جزء آخر ، ولكنها تطمسنا على أية حال عن طريق تماسكها وثباتها وترتيبها . وعادة ما نسلم بها جدلا . لدرجة أننا لا نشعر بوجودها . فنحن متكلمون من واقعيتها ، ولكننا نمزج من الوهميات الأيديولوجية للشعوب الأخرى ، أو الدول الأخرى ، التى لا تتفق معنا . وكلما كنا أقل ادراكا لأيديولوجيتنا ، ومجموعة تصوراتنا المبسطة المفيدة من العالم ، كلما كنا أكثر نزوعا لتقديرها ، والدفاع عنها كجزء من كياناتنا وشخصيتنا . ففي السياسة الداخلية والدولية معا ، نرى كثيرا من الناس يؤثرون فقد قوتهم أو ثروتهم أو حياتهم على فقد أوهامهم .

وبالطبع هناك قائمة لا نهاية لها من الأشياء التي يقدروها الناس بدرجة تحدث اختلافات في سياساتهم . ومع ذلك ، فمن أجل الأغراض العملية ، من المحتمل أن تظل القسم الجوهري الثمان (القوة ، الثروة ، الاحترام ، والاستقامة ، والرفاهية ، والمعرفة ، والمهارة ، والمودة) ، والقيم الشكلية أو المساعدة الست (الأمن ، والحرية والكمال ، والوقت ، والشرعية ، وتوافق الأنفام) أساس معظم المصالح ، والسياسات القائمة على المصلحة ، التي تهمنا في المسائل الدولية .

ان معظم هذه القيم واقعية تماما بالنسبة للأفراد والمجموعات الذين يسعون اليها . ومع ذلك ، فإن تقديراتهم باحتمال حصولهم على أي من هذه القيم نتيجة لسياسة معينة أو عمل محدد عرضة للخطأ ، وكذلك فإن الاهتمام الذي يولونه نحو أمور وأحداث يعتقدون أنها وثيقة الصلة بهم قد يكون في غير موضعه تماما . فحينما يركز قط جائع انتباهه على جعر فأر ، فعادة ما يكون هناك فأر في هذا الجحر ، ولكن حينما تركز حكومة دولة كبرى انتباهها وجهودها على هدف معين في سياستها الخارجية فغالبا ما تكون النتيجة أقل بدرجة ملحوظة عما كانت تهدف إليه هذه الحكومة . ومع اقرارنا بأن مشاكل الدول والحكومات مشاكل معقدة ومتشعبة ، فإن تقديراتها لمصالحها غالبا ما تكون أقل صحة ودقة من تقديرات القطط . ونسوق في هذا الصدد حقيقة لا تحتمل الفكاهة بحال .

ففي الفترة من عام ١٩١٤ الى ١٩٦٤ ، ظهر أن قرارات الدول الكبرى الرئيسية بغزو الحرب أو تصعيدها ، وتقديراتها لنوايا وقدرات الدول الأخرى تضمنت أخطاء جوهريّة في أكثر من ٥٠٪ من مجموع الحالات . وكان كل خطأ من هذه الأخطاء يكلف آلاف الأرواح ، بل أن بعضها قد كلف فعلا ملايين هذه الأرواح . ويبدو أن تكرار هذه الأخطاء ينطبق على الممالك والجمهوريات ، والديمقراطيات والدكتاتوريات ، والنظم الشيوعية وغير الشيوعية ، على حد سواء . ومن الطريف أن نحاول البحث الآن عن الدليل عما إذا كانت الحكومات الحالية أكثر أم أقل عرضة لارتكاب الأخطاء في رؤية ما يعتقدون أنه في صالحهم .

SPECIAL-INTEREST GROUPS : مجموعات المصلحة الخاصة :

مجموعة المصلحة ، جماعة من الناس يرون امكانية الحصول على مكافأة واحدة أو مشتركة في خضم معين من الأحداث . وعليه فمن المحتمل - وليس من المؤكّد - أن يتصرفوا بطرق مشتركة للحصول على فرصهم المشتركة . . يذكرنا هذا التعريف بالطبيعة المزدوجة للمصلحة ، حيث تتضمن الاهتمام الفعلي ،

والمكافأة المحتملة . ومن ثم المخاطرة الدائمة بوضع الاحتمام فى غير موضعه ،
وسوء تقدير احتمالات النتائج ، وما يستتبع ذلك من عواقب .

بعض هذه المكافآت المحتملة تكون واضحة بصورة معقولة . فحينما
يشتري الناس لبنا وجبنا أكثر من المعدل ، وترتفع أسعار اللبن ، فإن متهدى
منتجات الألبان يستفيدون من ذلك ، أى يثلقون مكافآت متساوية من الأسعار
المرتفعة لمنتجاتهم . كذلك فإن متهدى تربية الماشية ، وصانعى الزيت ، وسيارات
نقل اللبن ، ومعلبات اللبن ، قد يكسبون جميعا قدرًا من المكافآت المشتركة ،
نتيجة الطلب المتزايد على منتجاتهم من جميع الصناعات التى تتعاون مباشرة فى
إنتاج اللبن . ولذلك فقد تم تنظيم صناعة منتجات الألبان منذ مدة طويلة ،
وتمت معرفة أرباحها - مثل زيادة استهلاك اللبن وارتفاع أسعاره - من قبل
الكونجرس ، والجامهير كذلك ، منذ مدة طويلة . ونتيجة لذلك نرى المشرع
فى ولايات إنتاج الألبان ، فى النصف الغربى من القارة ، يغلل احتياجاتهم .

ومع ذلك ، فإن صناعة منتجات الألبان فى سبعمها الى تحقيق هذه المصلحة
واجهت معارضين من تتناقض مصالحهم مع مصالحها . فهناك داخل الولايات
المتحدة مجموعات مثل مزارعى القطن ، ومنتجى زيت بذرة القطن ، والمسسل
الصناعى ، سوف يستفيدون من استعمال المواد الرخيصة على الخبز محل
الزبد . بل تؤيد الهيئات الخاصة بهؤلاء المنتجين وجهة النظر هذه ، ويفهمها
من صلق المشرعون فى ولايات إنتاج القطن . كذلك لا يمكن إهمال التهديد
الذى تشكله منافسة منتجى الجبن فى الدانمرك وفنلندا وسويسرا وإيطاليا
وغيرها من الدول ، وهى المنافسة التى تشجعها الحكومات التى تحاول زيادة
صادراتها المحلية ، حتى ليطالب كثير من منتجى الجبن الأمريكيين الوطنيين
بالحماية . ولكننا إذا رفعنا الرسوم على الجبن السويسرى مثلا فإن السويسريين
سوف يردون على ذلك برفع الرسوم على السيارات الأمريكية وإذا زادت
الرسوم الأجنبية على سياراتنا ، فإن ذلك سيضر بمصالح منتجى - السيارات
فى ديترويت ، ابتداء من مديرى الشركات حتى اتحاد عمال السيارات وكثير من
ناخبى أعضاء مجلس الشيوخ وعلبة ميتشجان . وعندما يتم التفاوض على
مراجعة جذرية لكل هذه الرسوم (مثل المسماة « بجولة كيندى » الخاصة
بامتيازات متبادلة على الرسوم بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية
المشتركة الست) ، فإن ذلك سيتضمن عددا كبيرا من مجموعات المصالح ، على
جانبي المحيط .

وقد تمتد بعض مجموعات المصالح هذه لتشمل أكثر من دولة • فالزراعون الأمريكيون والكنديون مما استفادوا من السياسة الخارجية التي تم تصدير القمح بمقتضاها الى أوروبا الغربية في اطار مشروع مارشال Marshall Plan من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ • وحديثا استفادوا من السياسة الخارجية التي سمحت لهم ببيع كميات كبيرة من الحبوب للاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية الأخرى • كذلك تهتم شركات البترول الأمريكية والبريطانية بتعزيز العلاقات السياسية الطيبة مع الدول العربية ، حيث توجد حقول البترول وأتابيب البترول الخاصة بهذه الشركات ولكن المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة وبريطانيا تهتم بدرجة أكبر بالتأييد الاقتصادي والسياسي لإسرائيل ، في صراعها الطويل مع جيرانها العرب •

فالمصلحة — كما يذكرنا المثال الأخير — لا يتحتم أن تكون مصلحة اقتصادية بل يمكن أن تتجمع حول ديانة أو عقيدة أو أية قيمة أخرى يرغب فيها الأفراد ، ومعظم الأفراد لهم مصالح متعددة ومتنوعة قد تتصارع بعضها مع بعض • فمزارع التبغ الكاثوليكي في كونيتيكت Connecticut ، قد يستفيد الى حد ما من صادرات التبغ الأمريكي الى بولندا ، تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة كسياسة ودية نحو هذه الدولة الشيوعية • وقد يعتقد هذا المزارع كذلك ، أن الضغط الأمريكي المتزايد على بولندا قد يوفر قدرا أكبر من الحرية للكنيسة الكاثوليكية هناك • وقد يستفيد كشخص يقوم بدفع ضرائب من خفض نفقات الدفاع في بلاده ، ولكنه — كمصاحب أرض قريبة من مصنع أسلحة — قد يستفيد من الانفاق المتزايد لرفع درجة الاستعداد الحربي • وهو كآب — لابن يعمل في مصنع للساعات — قد يرغب في فرض رسوم لحماية هذه الصناعة ، ولكنه كمستهلك سوف يستفيد من سياسة خفض الرسوم •

وعندما تتأثر مصالح الشخص ، أو حينما تقيّد حرية الحركة لديه بفعل « الضغوط المتقاطعة CROSS-PRESSURES » للمصالح المتعارضة ، فمن غير المحتمل أن يستطيع فعل الكثير لتعزيز إحدى هذه المصالح • فهو لن يعطي سوى تأييد قليل لأي مجموعة من مجموعات المصالح ، ولن يكون له سوى تأثير قليل على السياسة • وعلى النقيض من ذلك فإن الأفراد الذين تبرز مصلحة معينة لهم عن معظم المصالح الأخرى ، يحتمل أن يدفعوا بهذه المصالح عن طريق مجموعات الضغط الخاصة بهم • ومن المحتمل أن يحصلوا ولو على جزء مما يريدونه ومع ذلك ، فإذا وصل السعي وراء مصلحة خاصة الى الحد الأقصى ، فإن صاحب هذه المصلحة ، في أحسن الأحوال ، سوف يتزايد تأثيره ، ولكن على قدر يتناقص من سياسة بلاده ، ومن السيادة العالمية •

مجموعات المصالح الأكثر عمومية والطبقات الاجتماعية : More General-Interest Groups and Social Classes :

بالرغم مما سبق ، فإن بعض المصالح تكون أقل تخصيصا من غيرها . فإذا أمكن السعى وراءها بنجاح ، وأمكن تجميع نفوذ كاف أو أعداد كافية من الأفراد يؤيدون مما هذه المصالح ، فإنها (سوف تسمح لأولئك الذين يشتركون فيها بممارسة قدر معقول من النفوذ - على مدى أوسع - فى المواقف المختلفة . وغالبا ما تؤدي الى ايجاد قوة أكثر و زنا . وأوسع مجالا ، عما تستطيع مصلحة متخصصة أن تحظى بها .

فى الدول غير الشيوعية ، نرى أكبر البنوك ، ومؤسسات الاستثمار ، وشركات الأعمال الخاصة (بإدارتها الفعالة ، وموابعها العالية ، وممتلكاتها المتنوعة والمؤسسات القانونية الكبرى المرتبطة بها) ، تعتبر من أقوى مجموعات المصالح العامة من حيث النفوذ . ولا غرو أن قائمة بأسماء وزراء الخارجية والدفاع الأمريكين وكثير من وكلاء الوزرات ومساعدى الوزراء ، منذ عام ١٩٤٧ مثلا ، يمكن أن تصبح بمثابة كتيف حصن للمجموعات الرئيسية من هذا النوع . وكذلك الحال فى عدد من الدول الأخرى .

ويشكل العسكريون مجموعة مصالح أخرى من النوع العام ، أما كمجموعة واحدة ، أو مقسمة على عدة مرافق . فهم عادة ما يجنبون اتفاقا عسكريا أكبر ، والحصول على أسلحة أكثر قوة ، بل انهم فى عدة دول يجنبون الحصول على التسليح النووي الذى كانت الولايات المتحدة فى الماضى تحاول تأخير انتشاره أو الحد منه . كذلك يطمح العسكريون فى دول أخرى كثيرة فى تبوؤ مركز استبدادى (سياسة إخضاع الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة) فى السياسة الداخلية ، وممارسة ضغوط قوية على هيئة مطالبات اقليمية أو عرقية خاصة بالأجناس قبل الدول المجاورة . أما فى الدول غير الشيوعية فعادة ما يركز العسكريون على معاداتهم للشيوعية ، وبالرغم من أن التجربة قد أوضحت أن كثيرا من مجموعات المصالح ، أو نظم الحكم العسكرية هذه ، تتخلف على قبول التسليح من الدول الشيوعية . هذا ، بالإضافة الى أن استعدادهم لاستخدام العنف فى المنازعات الاقليمية يلكك أحيانا من وحدة استقرار العالم غير الشيوعى ، كما حدث فى الستينات فى موقف شبه الحرب بين عضوى حلف شمال الأطلسي - اليونان وتركيا - حول قبرص ، والموقف المؤسف بين الهند وباكستان حول كشمير .

وهناك مجموعة هامة أخرى ذات مصالح مشتركة ، لكنها أكثر عمومية ،

وهي مجموعة البيروقراطية العليا التي يحسب لها حساب في دول مثل فرنسا وألمانيا والهند ، وكذلك في بريطانيا ، ولكن بطريقة أكثر تحفظا .

ولعل أهم مجموعات المصالح الوظيفية هذه ، هي وسائل الاعلام والسياسيون المحترفون . وتتضمن وسائل الاعلام أساسا الصحف ، والكتب ، والدوريات ، والاذاعة والتلفزيون والسينما ، والى حد ما صناعة الاعلان . وتمكس وجهات نظر وسائل الاعلام تجاه السياسة (وخاصة مسائل السياسة الخارجية) مجموعة الآراء الخاصة بأصحابها والمعلنين فيها وقرائها والعاملين بها ، وذلك بنسب متفاوتة من وسيلة لأخرى ، ومن صحيفة لأخرى ، ومن شبكة لأخرى ، بل ومن حالة لأخرى . وفي الحالات العرجة ، يصبح تملك صحيفة دعامة قوية لنشر الآراء الذاتية . ومع ذلك فعل صاحب الصحيفة أن يضع في اعتباره اتجاه الأسبقيات لدى قرائه والمعلنين في صحيفته ، والعدد المحدود من أصحاب المواهب العاملين في الصحيفة . وقد لوحظ خلال العشرين عاما الأخيرة ، ان عنة صحف في بريطانيا والولايات المتحدة يملكون افراد عبيدون غير مساريين للنصر والبيئة ، قد استمرت في الخسارة حتى تولقت عن النشر ، أو عجز عودها أمام المنافسين ، بينما ازدهرت دوريات أخرى لها أصحابها المهرة .

ومازالت المصالح التي يمثلها السياسيون أكثر عمومية من غيرها . ومع ذلك فهي تختلف الى حد كبير عن مصالح واتجاهات واهتمامات رجال الأعمال والمال أو العسكريين والمذنيين . فغالبا ما يكون السياسيون متخضعين في العمومية . وكما يقال دائما ، يجب عليهم أن يتصرفوا كوسطاء بين مصالح المجموعات والمناطق المختلفة ، ويجب أن يحصلوا على موافقة كافية على مصلحة وطنية National . لجذب أكبر تأييد يسمح للحكومة بالاستمرار في تسيير الشؤون المحلية والخارجية ويوجد السياسيون عادة ، في سعيهم نحو تحقيق ذلك ، انه من الأيسر الحصول على موافقة كبيرة في المسائل الخارجية عنها في الأمور الداخلية . وأحد أسباب ذلك ان معظم الناخبين لا يعرفون ولا يباون بالمسائل الخارجية سوى بالقدر القليل بينما تكون لديهم غالبا فكرة ثابتة عن مصالحهم المحلية ، وعن الأمر المحتمل لسياسة محلية هي محل البحث وعلاوة على ذلك ، فان السياسة - شأنها شأن أي أمر يتضمن صنع القرارات - تتطلب وجود مجموعة من الاختيارات التي لا تستطيع غالبا ارضاء الجميع . وفي هذه الحالة ، فمن الأفضل عدم ارضاء الأجانب الذين لا يدلون بأصواتهم ، والذين لا يستطيعون الانتقام الفوري المباشر الذي يكون متاحا لمجموعة مصالح محلية .

ولذلك ، فان الدبلوماسيين المحترفين الذين يجب أن يهتموا بالاستجابات

البطيئة للدول الأجنبية ، غالبا ما يقلقون بسبب البساطة التي ينتهجها كبار الساسة في وزارة الخارجية ، والسياسيون المحليون بوجه عام ، في الحصول على اجماع وطني أو اتباع سياسة داخلية تهمل أو تخطئ الحكم على الاستجابات الدولية المتوقعة نتيجة لها . ويزداد هذا الميل بازدياد حجم وقوة الدولة ، ويعتبر نقطة ضعف لدى اكبرى وأقوى الدول . وعلى العكس من ذلك ، فكلما قل حجم الدولة ، كلما كان سياستها من ذوى انخبرة أكثر حنكة وحرصا ، فى اهتمامهم بالانعكاسات الدولية المحتملة نتيجة تصرفاتهم .

وفى السنوات الأخيرة ، بدأت مجموعة مصالح عامة تظهر تدريجيا فى عدة دول نامية ، وبعض الدول المتقدمة . ومن الأرجح أن تستمر هذه المجموعة الجديدة التي تتكون من الجامعات وطلابها وكتلياتها وهيئات البحث بها وإداراتها بالإضافة الى المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث المتزايدة ، « والصناعات الفكرية **Think Industries** » خارج الجامعات مثل صناعات العقول الالكترونية ، والبحوث البيولوجية والطبية . وكل هذا النشاط المتزايد دعت اليه متطلبات التكنولوجيا النامية ، والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى الأكثر تعقيدا ، وكذا قطاع الخدمة العامة الحكومى المتطور ، وعليه ، فإن النمو الناتج للجامعات وفروعها لا يحتمل الحد منه أو حتى ابطاؤه فى المستقبل القريب .

وفى الولايات المتحدة اليوم ، تمثل الجامعات احدى الصناعات الكبرى فى البلاد ، وتمثل بالاشتراك مع باقى مراحل التعليم التي تؤثر الجامعات عليها واحدة من اكبر الصناعات وأسرعها نموا . فقد بلغ عدد طلبة الجامعات عام ١٩٦٦ أكثر من ٥ مليون طالب ، بالإضافة الى حوالى المليون طالب فى الدراسات العليا ، ونصف المليون عضو فى هيئة التدريس ، وعلى الأقل نصف المليون من الموظفين الآخرين ولهذا فقد أصبحت الجامعات عاملا سياسيا يؤخذ فى الاعتبار ، بالرغم من كونه عاملا واحدا من بين عدة عوامل . وطبقا لرأى استاذ جامعى وسفير سابق للولايات المتحدة لدى الهند ، هو جون كنيث جالبريث **John Kenneth Galbraith** يعتبر فشل الرئيس جونسون عام ١٩٦٥ فى كسب قطاع كبير من جامعات الولايات المتحدة الى جانب سياسته الخاصة بتعصيد الحرب فى فيتنام ، بمثابة بداية تغير هام فى عملية السياسة الخارجية لبلاده على مدى العشر سنوات التالية .

ومن المؤكد أن نسبة طلبة الجامعات والكتليات ومواردهم أقل بكثير فى الدول النامية ، ولكن طاقتهم السياسية الكامنة يخفونها ويخفونها وعدم وجود (أو ضعف) معظم المجموعات المثقفة الأخرى ، وتركيز معظم المواهب القيادية المثقفة الشابة للدولة فى طلبة الجامعات . فبالرغم من أن السياسات والنشاطات

الطلابية تميل الى التقلب ، فان الارتباط السياسى للجامعات والطلبة فى دول عديدة أصبح أعلى وأوثق مما كان عليه فى الماضى .

وهناك مجموعات مصالح أخرى ذات طابع عام تتمثل فى اتحادات العمال ، والجامعات الزراعية ، والكنائس . ولكل من هذه المجموعات مصلحة أولية خاصة ، أو مجموعة مصالح مثل الأجور والعمالة والأرباح بالنسبة للعمال ، وأسعار الأراضى الزراعية والخدمات القروية للفلاحين ، ومسائل دعم الكنيسة ومدارسها والمسائل الأخلاقية العامة بالنسبة للكنيسة . وفوق ذلك ، فان العمال لهم مصلحة فى نمو الاقتصاد ، ونفقات المعيشة ، وتوفير المساكن ، ومركز العامل فى المجتمع ، وفرص التعليم المتاحة أمام أبنائه . كما أن الفلاحين يهتمون بمسائل الائتمان ، وتكاليف النقل ، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية فى الريف . وتهتم الكنائس بنوعية الحياة الحديثة ، بما فى ذلك أخلاقيات الشباب ، والعلاقات بين الأجناس . والى حد ما ، فان كل هذه المجموعات تمثل مجالات عرضة من المصالح ، التى كثيرا ما تمس السياسة الخارجية بطريقة مباشرة ، وتمس المناخ السياسى بما يزيد من احتمالات الحرب أو السلام .

وكل مجموعات المصالح التى ذكرت حتى الآن ، مجموعات ملموسة ومحددة بوظائف وعلاقات معينة ، يسهل معها تحديد ما اذا كان شخص معين ينتمى الى مجموعة بعينها أم لا . وهناك فئات أخرى من مجموعات المصالح العامة ولكن تعريفها أقل تحديدا ، بحيث يترك مجالا للشك أو الغموض أو الجدل حول تعريفها . وهى فئات من الطبقات الاجتماعية أو من مفاهيم «الطبقات الاجتماعية» فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة ، تبدو بعض جوانب مفهوم الطبقة الاجتماعية فى بعض الدول الأخرى حقيقة واضحة . ومع ذلك ، فى كل الدول يتم قدر كبير من الحديث والتفكير فى السياسة ، من وقت لآخر ، على أساس الطبقة ، أو معالجة مفاهيم طبقية .

وقد ظلت الطبقة أحد المفاهيم الرئيسية للسياسة فى الدول الشيوعية . ولهذه الأسباب ، فان الطبقات ، أو مفهوم الطبقة ، يعتبر أمرا جديرا بالمناقشة .

فحينما يتحدث الناس عن طبقة اجتماعية ، فانهم غالبا ما يشيرون فى الوقت نفسه الى عدة علاقات متباينة ، يهملنا سعة منها ، هى تلك التى تتضمن فى الاستخدام الشائع كلمة « طبقة » .

أولا ، كلمة « طبقة » تشير غالبا الى مصلحة اقتصادية عامة ، قد تربط بين عدد كبير من الناس ، يشغلون مراكز مماثلة فى العملية الاقتصادية . وكذا فان كل أو معظم ملاك الأراضى يمكن أن يربحوا اذا زادت قيمة الإيجارات وأثمان

المقارنات ، وانخفضت أو ثبتت شرائبها . وتظهر « المصلحة الخاصة بملكية الاراضى » كمثال واضح ومحدد لمصلحة الطبقة التى ذكرها ادوموند بيرك ، وآدم سميث ، ودافيد ريكاردو فى كتاباتهم وبالمثل ، فإذا انخفضت الاسعار وارتفعت نسبة الفائدة ، فمن المحتمل أن يبيع كل أو معظم الدائنين بينما يخسر المدينون وقد كانت المصلحة العامة للدائنين معروفة لدى اسكندر هاملتون ، استخداما همدا لتقوية اتحاد الولايات المتحدة الناشئ وقتئذ . ويبدو واضحا أن معظم اصحاب الاعمال سيربجون اذا كانت الايدى العاملة بجميع درجات مهارتها متوفرة ، وكانت ساعات العمل طويلة ، والأجور منخفضة ، فى حين أن الموظفين والعمال سيربجون اذا كانت الايدى العاملة نادرة والساعات أقصر ، والأجور أعلى . والواقع أن عديدا من اصحاب الاعمال ، وعددا كبيرا من اتحادات العمال ، يميلون لخلق هذه الاتجاهات .

وهناك بالطبع رأى عكسى « للأجر العالى » و « القوة الشرائية » مفاده أن كثيرا من اصحاب الاعمال يستطيعون جلب أرباح أعلى عن طريق بيع سلع أكثر لعمال أجورهم أحسن . وهناك رأى عن « الانتاجية المالية » مفاده أن كثيرا من العمال سيربجون اذا حقق اصحاب الاعمال أرباحا عالية ، ثم استثمروها فى آلات أكثر وأكثر انتاجا لن يؤدي انتاجها المتزايد بالضرورة الى البطالة ، بل يمكن أن يؤدي الى الرخاء للجميع . وباختصار ، فإن هذه الآراء لا تركز على التضاد ، وانما على توافق المصالح بين اصحاب الاعمال والعمال .

أما متى ، وفى أية ظروف ، وإلى أى حد يعتبر أى من هذه الآراء حول « التوافق الطبقي » أو « الصراع الطبقي » رأيا واقعيا ، فإن ذلك مازال موضع جدل بين علماء الاقتصاد ، يختلف فيه البرهان من فترة لأخرى ، ومن دولة الى أخرى . فقد حدث فى أوقات وأماكن كثيرة أن كانت الصدامات بين هذه المصالح سائدة ومستمرة ، فكل من النبيل والعبد ، وصاحب الارضى والمستاجر ، والدائن والمدين ، وصاحب العمل والموظف ، والادارة والعمال ، والمالك والمخدم ، والرأسمالى والبروليتارى ، غالبا ما وصفوا كافراد فى طبقات متعارضة وحدد كل منهم هويته أو انتماءه حسب وضعه فى أى من الفئات السابقة .

ومع ذلك ، فالطبيعة لا تشير أساسا الى المصاحبة الاقتصادية . ولكنها على الأصح ، تشير فى معظم الأحيان الى الوضع الاجتماعى Social Status أى الى سهولة أو صعوبة وصول الأفراد الى اهتمام وتفكير واحترام الآخرين فى المجتمع ، وإلى قوة أو ضعف نفوذهم على أفعالهم .

ويعبر الوضع الاجتماعى للفرد ما عن درجة وصوله الى مرتبة المراعاة أو الاحترام فى مجتمعه ، وعن مستوى الأفضلية أو الأسبقية التى تحظى به اتصالاته فى المجتمع الذى يعيش فيه . فطبقا للتقاليد ، نرى الأشخاص ذوى

المرتبة الأعلى يعطون الأسبقية في اجتياز عتبات الأبواب ، والجلوس على رأس المائدة أو قريبا منها بجوار مضيفهم ، بل وينصت إليهم باهتمام أكبر ومعارضة أقل . وعلاوة على ذلك ، فهم الذين تقرأ خطاباتهم ويرد عليها فوراً ، ويتصلون هاتفياً برئيس الهيئة أو الوكالة مباشرة . وهم الذين تجاب رغباتهم ومقترحاتهم ، أو على الأقل ينظر إليها بعين الاعتبار . ومن ثم ، فإذا كان الوضع الاجتماعي يعبر عن مطالبة اجتماعية بالأذعان فمؤدى ذلك أنه ينطوى على عنصر آخر ثانوى هو عنصر القوة . وإذا كان يعبر عن مطالبة بالاحترام ، فمؤدى ذلك أنه يتضمن عنصراً ثانوياً بالاستقامة والصلاح . وكلما ازداد عدد السكان ، ازداد حشده الناس وتحركاتهم ، وازدادت معدات ووسائل الاتصال ، وازداد ضغط العدد المتزايد من الرسائل على القسطنطيني المحدود من الوقت المتاح ، وأصبحت قنوات الاتصال مثقلة ، وتحمل صانعو القرارات عبئاً ثقيلاً . وكلما زاد العبء أو الحمل ، زادت الحاجة إلى وضع أسبقيات لتلك الرسائل المعدة للارسال ، وللأفراد الذين يرغبون في الوصول إلى ما هو أقوى وأبرز . هذه العملية التي تتوزع وتنتشر في جميع أنحاء العالم ، تتجه إلى زيادة الأهمية الفعلية أو الكامنة للبيروقراطية ، والترتيب الهرمي في المجتمع ، والأوضاع الاجتماعية .

وغالباً ما ينظر إلى الطبقات الاجتماعية من قبل أفرادها وكذلك من قبل بعض علماء الاجتماع على أنها تضم مجموعات مراكز اجتماعية . فقد قسم عالم الاجتماع لويد وارنر المجتمع الأمريكي إلى ست طبقات اجتماعية أسماها أعلى العاليا Upper Upper (الأسرة العريقة في منزل كبير في أحسن مكان من المدينة) ، وأسفل العاليا Lower Upper (الموظف الإداري الكبير أو المحترف الذي صنع ثروته بنفسه) والمتوسطة العاليا Upper Middle (الأطباء المحليون ، المحامون ، الموظفون وما شابههم) ، والمتوسطة السفلى Lower Middle (صغار رجال الأعمال والموظفين الذين تقتضيهم وظائفهم الظهور أمام الناس بمظهر أنيق) ذوي الياقات البيضاء White-Collar Employees ، والسفلى الأعلى Upper Lower (العمال المهرة) ، والسفلى السفلى Lower lower (العمال نصف المهرة وغير المهرة ، والعمال القرويين) . وحده وازمزم بعد ذلك وسائل فنية معينة تساعد على التنبؤ بنجاح في أي هذه المجموعات سيوضح أي فرد أو عائلة في مدينة صغيرة أو مجتمع محلي بواسطة جيرانه .

ويرتبط الوضع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بعدة أشكال من وسائل الاتصال Communication . فغالباً ما يتم الحديث والتزاوج بين أفراد طبقة اجتماعية أو مركز اجتماعي معين بسهولة ويسر . وغالباً ما يكونون واعين ومدركين أهمية مقابلتهم لمن هم أعلى منهم قدراً . كما أنهم ينتزعون إلى احتقار - أو على الأقل تجنب - من يبدون أقل منهم في السلم الاجتماعي .

وعليه ، فإن الطبقات الاجتماعية غالبا ما تكون مجموعات يسهل بينها الاتصال ويزداد . وقد ذكر جوزيف شامبيتز Joseph Schumpeter أن الاتصال داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد يشبه السباحة مع التيار ، في حين أن محاولة الاتصال عبر حدود الطبقات الاجتماعية غالبا ما يشبه السباحة ضد التيار .

وهكذا ، فإن الطبقات الاجتماعية غالبا ما تكون لنفسها ثقافة فرعية Sub-Culture في مجتمعنا ، كان يعيش أفراد طبقة ما في منطقة معينة من المدينة ، ويترددون على نفس الأماكن لتناول الطعام والشراب ، ويكون لديهم نفس طرق ارتداء الملابس ونفس آداب المائدة ، وطرق المغازلة ، وتوقعات عقد الصداقات ، والزيجات بين الأسر .

ونتيجة لكل هذه الحيزات المتعلقة بالمصلحة الاقتصادية ، والوضع الاجتماعي وسهولة الاتصال المتبادل ، والعادات المشتركة بين كل ثقافة فرعية ، قد يتولد ادراك بوجود مصلحة اقتصادية مشتركة ، وقبول وجود منظمات خاصة لتطوير هذه المصلحة . وهكذا ، نرى اتحادات العمال غالبا ما ينظر إليها على أنها لا تخدم مجرد مصلحة خاصة ، بل تخدم أيضا المصالح العامة للعمال .

وقد يتسع ادراك مصلحة طبقية مشتركة الى معنى أعم ، ليشمل مهمة أو رسالة Mission ثقافية وتاريخية . فقد يشعر ملاك الأراضي من النبلاء أنهم - بالإضافة الى دفاعهم عن مصالحهم كملاك لأراض شاسعة - يدافعون أيضا عن كل قيم الطبقة الارستقراطية ، بل وعن طريقة الحياة التي يجب على الجماهير من عامة الشعب أن يحكموا بها لصالحهم ، بواسطة طبقة « الأثرياء ، كرام الأصل والنسب ، « الحكماء » . ويمكن أيضا بالنسبة لأفراد من الفئات الأخرى تكوين هذا الشعور الخاص بالمهمة أو الرسالة . فغالبا ما ينظر رجال الأعمال لأنفسهم كأبطال المشروعات الفردية الحرة ، التي يعملون على انتشارها في بعض الدول الآسيوية والأفريقية التي ليس لها حظ من التنقيف ، وإذا أمكن أيضا ، في بعض أو كل الشعوب والدول التي تخضع للحكم الشيوعي . وفي كثير من الدول ، أصبح شعور الرسالة التاريخية كذلك جزءا من عقيدة كثير من العمال الصناعيين وغيرهم من أفراد الطبقات الفقيرة . فقد قبل كثير من العمال في إيطاليا وفرنسا ودول أخرى بعض تفسيرات النظرية الماركسية التي تقول بأن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هي أن تصبح الطبقة الحاكمة في دولها ، وأن تستخدم مرحلة انتقالية تطبق فيها « دكتاتورية البروليتاريا » لتحويل النظام الاقتصادي والاجتماعي في دولها من الاطار الرأسمالي الى الاطار الاشتراكي أو الشيوعي . وواضح أن كلا من هذه العقائد المتعلقة بالمهمة التاريخية مثل عقيدة الارستقراطية المحافظ ، أو رجل الأعمال الحرة ، أو العامل الماركسي - تصوير العالم بطريقة

أبسط مما هو عليه في الواقع . ولكن كلا من هذه الرؤى المبسطة يمكن أن تصبح قوة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، إذا استطاعت السيطرة على عقول عدد كبير من أفراد الشعب . وأيا كان ، فإن هذا يعتمد على الظروف الخاصة السائدة في كل دولة ، وكذلك على مهارة وفصاحة رواد هذه العقيدة .

وفي كثير من دول العالم القديم ، التفتت إلى حد كبير الأوجه الستة للطبقة الاجتماعية لدى نفس مجموعات الأشخاص . فقد كان العمال قلقين بسبب الأجور المنخفضة أو العالية . وبسبب روابطهم الاجتماعية ، وظروف سكنهم . وقد أدت مساهمتهم بازدياد من قبل أصحاب العمل وموظفي الحكومة وأفراد الطبقة المتوسطة إلى إدراكهم بامتياز لوضعهم الاجتماعي غير المتكافئ . وكانوا يعيشون في أحياء الطبقات العاملة المكتظة ، أيديهم الخشنة بسبب العمل اليدوي تعبّر عن حالتهم الرثة . بل كانت طريقة كلامهم وطباعهم ، وحتى أغطيّة رؤسهم ، تجعلهم في عزلة عن باقي طبقات المجتمع . كانت اتحاداتهم هي المدافع الرئسي أو الوحيد عن مصالحهم الخاصة بلقمة العيش ، ثم أصبحت أحزابهم الاشتراكية أو الشيوعية بالنسبة للكثيرين منهم رمزا للطموح والمشاعر الانسانية - رمزا لكبريائهم وآمالهم وشعورهم برسالة أو مهمة سامية . وحيثما سادت هذه الظروف ، استمرت العقائد الطبقيّة والسياسات الطبقيّة في بعض الأحيان لمدة ثلاثة أو أربعة أجيال . بل كانت تزيد على ذلك ، في حالة تعرض الأعداد الوفيرة من القادمين الجدد إلى الصناعة وحياة المدنية ، لهذا المزيج الطويل الأمد من الظروف .

أما في الولايات المتحدة ، فقد سادت مجموعة مختلفة تماما من التجارب . فلم يكن المولد أو النشأة داخل طبقة معينة يعنى الكثير بالنسبة لفرص الحياة أمام كثير من الناس . فقد استطاعوا (أو على الأقل استطاع أطفالهم) أن يرتفعوا داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي . وقد دأب المهاجرون الجدد (ممن جاءوا حديثا من بورتوريكو ومناطق زراعة القطن في الجنوب) على القيام بالوظائف الأقل مهارة والأسوأ أجورا في قاع السلم . وبذلك ، حسنتوا فرص العمل أمام السكان القدامى الذين كانوا يحتلون أسفل درجات السلم . وبالتالي ، حسنتوا الفرص لكل فرد آخر في الدرجات المختلفة لسلم الحياة الاجتماعية .

وهكذا ، نرى العمال الأمريكيين ، وبخاصة أصحاب الطموح منهم في الأجور المرتفعة ، قد أنقذتهم السيارة من الإقامة في الأحياء السكنية الفقيرة المكتظة بالسكان . وقد مكن وجود خزائن خاصة في مصانع العمال من ارتداء زى العمل داخل المصنع فقط ، ثم ارتداء ملابس عادية في طريقهم من وإلى مقر أعمالهم وبالتالي أصبح من العسير التعرف على الطبقة الاجتماعية أو الجماعة المهنية التي ينتمون إليها . وقد أدى التلفزيون والإذاعة والسينما والتعليم المنتشر في كل

مكان الى توفير نفس النماذج الثقافية تقريبا لجميع طبقات المجتمع • كما أدت الأجر العالية ، وساعات العمل القصيرة ، اى توفير مجالات واسعة للاختيار ، بما فيها امتلاك المنازل وقضاء أوقات الفراغ بها ، والعمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع فى تنسيق حدائقها • وكانت اتحادات العمال فى الماضى تناضل من أجل أقل المصالح الاقتصادية لأعضائها ، أما الآن فهى فى الغالب تحاول وضع يدها على نصيب أكبر من أرباح الشركات التى يعمل فيها أعضاؤها • وهذه الظروف لا تنطبق الا بدرجة قليلة جدا على الزنوج الأمريكيين ، سواء فى المناطق الريفية فى الجنوب ، أو فى المدن الكبرى فى الشمال • ومع ذلك فبالنسبة للمواطنين البيض ، تبدو مسائل العقيدة الطبقية والرسالة الطبقية أقل أهمية ، ان لم تكن غير محسوبة • بل ان احتجاج الزنوج كثيرا ما يتركز على أساس الشغب أو التمييز العنصرى أكثر من تركيزه على أساس الطبقة الاجتماعية ، الأمر الذى يحتاج الأمريكيون معه الى بذل مجهود عقل كبير ، لكن يدركوا أن أصول الاهتمام بالسياسة الطبقية لدى عدد من الدول الأخرى قد تكون مختلفة تماما •

وبالرغم من هذا الذى ذكرناه ، فإن الإحساسات والاتجاهات الطبقية أحيانا ما يكون لها نفوذ قوى على اتجاهات السياسة الخارجية ، حتى بالنسبة لأكثر دول العالم تقدما ، وأكثر تكاملا من الناحية الاجتماعية • مستويات المعيشة العالية عندما تجعل من السهل علينا عقد صلات ودية مع كثير من الطبقات المتوسطة والعليا فى دول العالم الأكثر فقرا • ولكن صلاتنا الانسانية المباشرة مع الفقراء فى الخارج أقل منها فى الداخل • فمنها نستمتع الى أصدقاءنا فى الخارج عن سياسة واقتصاد دولهم ، فغالبا ما نستمتع الى الأصدقاء الذين ينتمون الى الأقليات المميزة نسبيا فى دولها • وقد أثبتت التجربة فى كوبا وغيرها أن تفهمهم للموقف غالبا ما يكون ضعيفا • وعلى سبيل المثال ، فإن تفضيل الصلات بالطبقة العليا أدى الى وجود تحيز فى معاملة المناطق المختلفة فى نيجيريا ، لدى وضع دستورها الذى صاغه البريطانيون • فقد كان الموظفون البريطانيون فى أواخر الخمسينيات يعملون على الثقة بالنبله فى شمال نيجيريا ، دون العامة الجامعين والسوق من أبناء الجنوب والشرق • ولذلك ، فحينما أعطوا دستورا للدولة المستقلة ، منحوا نصيب الأسد من القوة للشماليين الأرستقراطيين ممن كانوا موضع تقتهم ولكن على مدى سنوات قليلة ، تم قلب هذا النظام المنتقى عن طريق القسر وقتل رئيس وزرائه فى حقبة • وتلى ذلك فترة من العنف وعدم الاستقرار راح ضحيتها الآلاف • ولعل كثيرا من رجال الأعمال الأمريكيين ، وكذلك بعض الدبلوماسيين مازلوا ينظرون الى أمريكا اللاتينية من خلال فترة أصدقائهم فيها ، منى لا تشكل آراؤهم سوى آراء خمس أو عشر السكان فى هذه الدول • وكذلك ، ترى الدبلوماسيين السوفييت بدورهم يضعون تقتهم أحيانا فى رأى مجموعات صغيرة من الشيوعيين المحليين ، أكثر مما يعتمدون على الآراء الفعلية للغالبية العظمى من

السكان ومثل هذه التحييزات الطبقية في الوعي المحسوس ، وفي السياسة ، قد تكون واقعية تماما ولكن لا يجب أن تكون من القوة بحيث لا يمكن مقاومتها ، فعل الحكومات أن تزن مصالح مواطنيها ، والطبقات والنخبة أو الصموة فيها ، لدى مقارنتها ومصالح الطبقات والصفوة في الدول الأخرى ، حتى ولو كانت بعض هذه الطبقات في الدول الأخرى مشابهة أو مطابقة للطبقات ذات النفوذ في الدولة . كذلك ، قد يكون المذد فيما يمكن أن يسببه التحيز الطبقي من تشويه للتقارير (الدبلوماسية ، والعسكرية والتجارية) حذرا ضروريا من أجل حماية المصلحة الوطنية .

الفصل السادس

نفوذ الصفوة

THE POWER OF ELITES

تلعب الطبقات الاجتماعية كما رأينا دورا وثيق الصلة بسياسة بعض الدول. دون الأخرى . وعلى النقيض من ذلك ، نرى النخبة أو الصفوة ذات صلة وثيقة بالسياسة في كل دولة . ونعني بالنخبة أو الصفوة Elite القلة القليلة (عادة أقل من ٥ ٪) من الناس ، ممن لهم النصيب الأكبر في تشكيل واحدة على الأقل من القيم الأساسية لدولة ما ، دون باقي أفراد الشعب . وعادة ما يكون هذا النصيب من خمسة إلى عشرة أضعاف المعدل المطلوب . فأفراد النخبة الاقتصادية يمتلكون ثروات أكثر بكثير من باقي أفراد الشعب . وأفراد النخبة السياسية لهم نفوذ أكبر بكثير من باقي السكان وأفراد النخبة الثقافية مثل كبار العلماء لديهم معلومات كبيرة جدا ، وأفراد نخبة الوقار مثل مستشاري القضاء العالي ، أو أساقفة الكنائس فيتمتعون باحترام أكبر .

والصفوة عادة ما تكون أقل عددا من الطبقة . وبالطبع نرى الطبقات الأقل تميزا في معظم المجتمعات كبيرة العدد . فحوالي ٥٠ ٪ من سكان ألمانيا الغربية عبارة عن عمال بالأجر وعائلاتهم . وكذلك ، نرى الطبقات المتوسطة كبيرة العدد . فنجد أن ٢٠ ٪ تقريبا من الألمان الغربيين ينتمون إلى البقة المتوسطة السفلى ، من الموظفون أصحاب الدخل الصغيرة ، وأن أكثر من ٢٠ ٪ أخرى هم من أبناء الطبقة المتوسطة السفلى الموظفة ذاتيا في المدينة وارييف ، أى من صغار رجال الأعمال والحرفيين والمزارعين . أما الطبقة المتوسطة العليا من المديرين والمهنيين والملاك ، فلا تزيد عن ٤ ٪ ، بينما تبلغ الطبقة العليا من أصحاب الثروات الأكبر والمراكز الأعلى ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ ، أى ما بين ٥٠ - ١٠٠ شخص لكل ١٠ آلاف من السكان . وفي الولايات المتحدة كذلك تشكل الطبقة المتوسطة العليا والطبقة العليا نسبة أكبر من السكان . ولكن على النقيض لا نرى النخبة القائمة على أساس الاحترام أو الصيت في الولايات المتحدة (مثل الأشخاص المدرجة أسمهم في كتاب المشاهير في أمريكا) الذين يشكلون حوالي ٠.٣ ٪ ، أى حوالي ثلاثة أشخاص

بين كل ١٠.٠٠٠ شخص . وحتى لو أضفنا عائلاتهم ، فلن تزيد النسبة عن ١٪ من السكان . كذلك لا نجد أن أفراد النخبة من ذوي الثروة أو النفوذ ، أو أي قيمة أساسية أخرى ، يشكلون سوى عدد ضئيل أي حوالي ١ ٪ من السكان أو أقل .

ولذلك ، فانه بعملية حسابية تقريبية ، نجد أن أفراد النخبة مهما زاد عددهم فلن يزيد عن حوالي ١٪ عدد أقل الطبقات الاجتماعية عددا فعادة ما يكون حجم الصفوة ١٠/١ من عدد أفراد الطبقة الاجتماعية ، ان لم يكن أقل . ولا يبدأ هذا الفرق في التغير الا في أعلى الطبقات الموجودة داخل مجتمع غير متكافئ . الى حد كبير . ففي فرنسا عشية الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ، كان كل من النبلاء ورجال الدين يشكلون ٥ ٪ من سكان فرنسا كلها ، أي أن هاتين الطبقتين كانتا من العشر في ذلك الوقت بحيث لم يكن من الممكن اعتبارهم صفوة .

ومن الناحية النظرية ، تواجد أعداد من النخب المختلفة بقدر ما هو موجود من قيم مختلفة . أما الناحية العملية ، نجد أن النخب تتداخل مع بعضها البعض ، ولكن بطريقة غير تامة . وقد قلل كل من سكوت فيتز جيرالد وأرنست هنجواي في حوارهما من أهمية هذا الموقف حينما قالوا : « يختلف كبار الأغنياء على وعك ٠٠٠ فلديهم مال أكثر . » فكثر من كبار الأغنياء لديهم كذلك قدر كبير من النفوذ في السياسة ، وكثير منهم يتمتعون بمكانة واحترام كبيرين ، كما أن كثيرا منهم متعلمون تعليما عاليا ، وعلى درجة عالية من الثقافة والمهارة . وعلى عكس ذلك ، نرى كبار العلماء والخبراء يتقاضون مرتبات عالية ويتمتعون باحترام كبير ، ولكنهم ليسوا ذوي نفوذ . كذلك نرى كبار الساسة في الدول غير الشيوعية ، حتى لو كانوا فقراء في بداية حياتهم ، فإن عاجلا أو آجلا يصبحون أغنياء ، بل يستطيعون ذلك في هذه الأيام بطريقة مشروعة تماما ، اعتمادا على احترامهم وثقافتهم أكثر من قوتهم : لمذكراتهم وكتاباتهم الأخرى تدر عليهم مبالغ كبيرة ، وشراؤهم للمعارات واستثماراتهم الأخرى غالبا ما تتم بطريقة حسنة .

وكقاعدة عامة ، فإن الشخص الذي يحتل مكانة عالية في أي من القيم الأساسية ، من المحتمل جدا ان يحتل مكانة عالية في عدة قيم أخرى ، وهو ما يسمى «بتلاصق القيم» Agglutination . ويزداد تلاصق القيم هذا في كثير من تكون للأغنياء مكانة اجتماعية عالية ، ويكون أفراد الصفوة الاجتماعية أغنياء ، ويكون لهذه النخبة المشتركة معظم النفوذ والثقافة والقوة المادية ، وتعتبر غالبا على صواب من حيث العقيدة الرسمية أو الدينية السائدة في الدولة التي يتحكمونها . ويقدر ما تسود هذه الأحوال في الولايات المتحدة بقدر ما يثبت وجود ما أسسماه بعض الكتاب صفوة القوة Power Elite أو « هيكل القوة Power Structure » ومع ذلك ، فبقدر ما يتمدد تلاصق القيم

أو يتوقف ، بقدر ما يصبح مفهوم « صفوة القوة » مفهوما باليا غير مناسب . وفي أكثر الحالات تطرفا ، يمكن للفرد أن يتصور دولة ، أو مجتمعا محليا ، تتحدد فيه كل النخب ، لا يحدث أى تداخل بينها الا بمحض الصدفة . ولكن فى مثل هذه الدولة ، لن يكون للقوى ثروة كبيرة ، ولن يكون للثرى نفوذ خاص فى السياسة ، ولن يكون لأى منهما درجة خاصة من الرفاهية أو الثقافة أو المهارة أو المودة . كذلك لن ينظر لأى منهما باحترام خاص . أو أن يعتبر دائما على صواب .

والحقيقة أن معظم الدول ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، توجد فى مكان ما بين قطبين ، أحدهما الالتصاق الكامل ، والآخر عدم الالتصاق الكامل للقيم . واحتلال مرتبة النخبة بالنسبة لأى قيمة يرتبط جزئيا - وليس كليا - بفرض الفرد فى الحصول على نصيب أكبر من القيم الأخرى . وهناك دلائل واضح على أن درجة التصاق الصفوة فى الولايات المتحدة قد تناقصت . فقد أصبحت مجموعات الصفوة أكثر تخصصا وانفتاحا . ويبدو أن الشعب الأمريكى قد أخذ يستمر فى عملية استبدال طبقة الصفوة الفردية متعددة الأغراض بمجموعات منظمة من الصفوة المتخصصة التى تربط فيما بينها بشبكة معقدة من وسائل الاتصال والمساومة ، كما أنها مسئولة بطريقة عامة أمام نوعية من السكان ذات ثقافة أعلى ونشاط سياسى أقوى . ولكن مازال هناك طريق طويل أمام هذه العملية .

وقد لوحظ وجود دلائل لاتجاهات مماثلة فى دول غربية متقدمة أخرى ، حيث تقدمت مجموعات من الصفوة المتخصصة فى النفوذ على حساب المجموعات القديمة من الصفوة الأضيى فى تكوينها . وربما يكون هناك شىء مماثل فى الدول الشيوعية الأكثر تقدما .

ونتيجة لذلك ، نرى فى كثير من الدول نسبة أعلى من الأعضاء الجديين . marginal فى مجموعات الصفوة المختلفة ، مثلما « يوجد الآن نسبة أعلى من الأعضاء الجديين فى الطبقات الاجتماعية . أى أن نسبة أعلى من السكان تنتمى فى وقت واحد لمزد من المجموعات المختلفة الموجهة نحو مواقف معيشية وتجارب وقيم مختلفة . وهذه النسبة المتزايدة من السكان ، الذين يقفون على حافة معظم أو كل المجموعات التى ينتمون إليها ، تكون أقل استجابة لشعارات وانعيازات السياسة الطبقية ، وأكثر قبولا لشعارات السياسة القومية والتماثل القومى National Identification . ومع ذلك ، فالتواجد على حافة الصفوة . أو الطبقة الاجتماعية يجعل الفرد أكثر انتقادا للمعتقدات والعادات السائدة ، وأكثر نزوعا للبحث عن معتقدات وعادات جديدة .

وقد أثر هذا الاتجاه كذلك على أفراد الصفوة ، فأصبحوا أكثر تخصصا.

وأكثر انفتاحا على القادمين الجدد ، وأقل التصاقا بالقيم والامتيازات التي يتمتع بها أفراد طبقتهم . بل أن عددا كبيرا من أفراد المجموعة يصبحون أعضاء حدين أقل رضى وأحيانا أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة ، والآراء الواردة من خارج دائرة المعارف والخبرات المألوفة لديهم . وعند نصف قرن ، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، كان كثير من العمال في الدول الصناعية موجهين طبليا ، وكان تماطفهم ذا نزعة عالمية ، بينما كان معظم المثقفين ، خاصة في أوروبا ، ذوي نظرة قومية . ومع ذلك ، فإن الطبقة العاملة في معظم الدول المتقدمة اليوم تستجيب لرمز « الشعب » أكثر من استجابتها لرمز « الطبقة » ، كما أن كثيرا من المثقفين في الدول ، الشيوعية وغير الشيوعية على السواء ، يشعرون بعدم الارتياح داخل بلادهم ، وينتقدون المؤسسات الموجودة والسياسات الوطنية ، بما فيها بعض السياسات الوطنية في المسائل الدولية .

ومجموعات المصالح إذا اتسعت ، تؤدي عادة الى نشأة صفوة مهيمنة لقيادتها وغالبا ما تتكون هذه الصفوة من كبار المستخدمين في منظمات المصالح الخاصة وقد أدت المنظمات العمالية الكبرى الى نشأة صفوة من موظفي الاتحادات العمالية والزعماء العماليين . كما أن المؤسسات التجارية ، ومجموعات المزارعين والكنائس قد أنشأت جميعها المجموعات والطبقات القيادية الخاصة بها . ويجب أن يكون أعضاء كل هذه الصفوة الخاصة مقبولين لدى أعضاء دائرة المصلحة الأهم الخاصة بهم ، إذ أرادوا البقاء في مركز القيادة لأطول مدة ممكنة . ولكن أفراد هذه الصفوة المختلفة المشارب قد ينشئون لأنفسهم بعض الصعوبات والاتجاهات ومستويات المعيشة والأنماط الثقافية المتشابهة . وقد يلتقون معاً بانتظام ، سواء كانت لقاءات وظيفية أو اجتماعية . وإذا استمرت هذه العملية لفترة طويلة ، فقد تنشأ اتجاهات ومصالح مشتركة توجد بين هذه المجموعات القيادية المختلفة وبين الصفوة البيروقراطية والسياسة العامة ، مكونة صفوة أوسع وأعم على هيئة « مؤسسة Establishment أو طبقة قيادية » .

ومن المحتمل أن يعجز الزعماء من الأفراد على قبول مجموعات الصفوة ، الذين يجب أن يعتمدوا عليهم في معظم الأحيان من أجل الحصول على التأييد ، في حالة مشاركتهم للاتجاهات والرغبات البارزة لدى أفراد الصفوة والتعبير عنها . ونفس الطريقة ، يحتمل أن يعجز أفراد الصفوة على قبول وتأييد القطاعات السكانية الأوسع ، إذا ما عبروا عن نفس اتجاهاتهم وقاموا بالأعمال الهامة بالنسبة لهم . ويمكن للزعماء من الأفراد أحداث اختلاف هام في نتائج الأحداث عن طريق اتخاذ قرار شخصي في بعض المراحل الحرجة . فكل من فرانكلين روزفلت ، وونستون تشرشل ، وشارل ديغول ، وجوزيف ستالين ، وهاري ترومان ، ودوايت أيزنهاور وجون كينيدي ، وليندون جنسون ، قد اتخذ في عهدهم قرارا أو عدة قرارات من هذا النوع . وقد وصل بعض الزعماء الى حالة الانهيار

تحت وطأة مثل هذه القرارات (مثل وود ورو ويلسون ، وجيمس فورستال) ، بينما اشتهر آخرون بسبب ذلك . ومع ذلك ، ففي معظم الأحيان لا يمكن للزعماء إلا اتخاذ القرارات التي تكون مقبولة لدى معاونيهم وحلفائهم من أفراد الصفوة ، وتابعيهم على المستوى المتوسط والمستوى الجماهيري . فالأمر ، كما أوضح ريتشارد نيوستادت Richard Neustadt هو أن رئيس الولايات المتحدة يجب أن يتصرف كسمسار أو وسيط بين مطالب مجموعات المصالح القومية الأخرى فلا يكون على نطاق واسع من حرية التصرف في اتخاذ قرار حاسم بمفرده ، إلا في مناسبات قليلة .

وحتى في مثل هذه المناسبات ، يمكن أن يكون قرار رجل دولة بمفرده قرارا مفعما . فإذا ما أدى إلى النجاح ، فقد يشاد بجرأة وحكمة هذا الرجل . ولكن إذا ما أدى إلى الفشل ، فإن الرجل وأنصاره (من واقع مذكرات رجال الدولة) غالبا ما يتكروا أن القرار قد اتخذ عن حرية ، ويصرون أنه لم يكن هناك بديل ، بل لم يكن هناك ثمة قرار آخر يمكن اتخاذه في الظروف القائمة وقتئذ . وغالبا ، ما تكون مثل هذه الروايات المبسطة عن الحماية Deterrence البيئية أو التاريخية هي الملاذ الأخير للسياسة الفاشلين .

وأحيانا يتخذ الزعماء قرارات تغير وجه التاريخ . ولكنهم لا يستطيعون عسل ذلك إلا في حدود مواردهم ومراكزهم وتفكيرهم . وعادة يكون الزعيم القوي ليس رجلا ذا شخصية حازمة وحاسمة فحسب ، ولكنه أيضا يكون محاطا بمجموعة قوية ، أو ائتلاف من مجموعات قوية تقف من خلفه (وقد يكشف أحيانا أن هؤلاء الأنصار يعوقون قواه الشخصية وأعمال القيادة لديه ، إذا ما تلازم ذلك مع مصالحهم) . وعلى العكس من كل ذلك ، فغالبا ما يكون مؤيدو الزعيم الضعيف قليلين ، أو تكون الروابط الخاصة بالاتجاهات والمصالح القائمة بينهم ضعيفة ومتناقضة .

هناك أيضا حدود لفكر الزعيم . وقد سبقت الإشارة إلى أن نجاح الزعيم يعتمد إلى حد كبير على تناسب سياسته ومبادئه مع احتياجات الزمان والمكان اللذين يوجد فيهما .

حقا أن للقائه احتياجاته الخاصة كقرد . ومن المحتمل جدا أن يعتقد الآراء والسياسات التي تتفق مع آرائه وسياساته الشخصية ، والتي يحكم عليها طبقا لدرجة خبرته ، ومدى تخيله ، وقالبه الفكري ، ووقته ، وميوله المحدودة للتفكير في بدائل غير مألوفة . ولكن هؤلاء الزعماء ، وكذلك تكون المجموعات التي تتبعهم أو تثق فيهم ، عادة ما يدخرون مجهودهم العقلي ، لأن آراء ومعتقدات هؤلاء الزعماء تشابه إلى درجة كبيرة أفكار ومشاعر المجموعات التي تتبعهم ، وأفراد الصفوة التي غالبا ما تشكل البيئة الضيقة المحيطة بالزعيم .

وهكذا ، نرى أن الزعماء غالبا ما يكونون جزئيا أسرى مواردهم الخارجية أو مؤيديهم . أو إن شئت فقل أسرى عاداتهم واحتياجاتهم العقلية للاتساق والتوافق مع تصوراتهم للعالم . وغالبا ما كانت المصلحة الاقتصادية المجردة أو الحساب الجاف للاستراتيجية والقوة ، هي المحرك والدافع وراء تصورات الزعماء الثابتة للعالم - تلك التي أصبحت أساسا لشعبيتهم لدى الجماهير أو مجموعات الصفوة ، كما أصبحت أساس تصورهم لذاتهم واحترام الذات لديهم . ومع ضرورة اتخاذ القرارات الخطيرة في شأن الحرب والسلام ، في نطاق من الحرية المحدودة والحاسمة في نفس الوقت ، غلت ظروف الحياة لدى الزعماء القوميين في عصرنا قريبة من حافة المأساة .

الفصل السابع

مجموعات المصالح الشاملة الأغراض

ALL-PURPOSE INTEREST GROUP

إذا تم توجيه إحدى مجموعات المصالح ، مثل هواة الطوايح ، أو هواة تربية الأرانب ، أو العاملين في صناعة زيت البترول ، أو صناعة الطائرات على سبيل المثال نحو مكافأة واحدة Single أو نوع واحد من المكافآت ، فإننا نقول أن لهذه المجموعة مصلحة « محددة Specific » ومع وحدة المصلحة بالنسبة لهذا النوع من المجموعات ، فإنها تتمتع بقدر معين من التماسك (وحدة المصالح والأهداف والمثل) . وفي حالة وجود مجموعة توحد بينها أنواع عديدة من المكافآت ، وبالتالي عدة مصالح محددة ، فإن التماسك بينها يكون أقوى . أما إذا كانت الروابط المشتركة تربط بكثير جدا من المكافآت والقيم المشتركة ، فإن هذا التماسك يصبح عاما « أو منتشرا Diffuse » بين أفراد المجموعة ، وهنا يشعر أفرادها بأنهم متحدون ، ليس فقط تجاه هذه المصلحة المحددة أو تلك ، ولكن أيضا تجاه كل المتطلبات والمصالح والقيم التي تهم هذه المجموعة . وقد يكون كل فرد فيها على استعداد لمساعدة أي فرد آخر ، مجرد أنه عضو في هذه المجموعة ، أكثر مما يكون بسبب وقائع الحالة الخاصة بهذا الفرد .

والعلاقات بين أصغر مجموعات المصالح ، المعروفة باسم الأسرة المركزية Nuclear Family التي تتكون عادة من الزوجة والزوج والأطفال ، تأتي ضمن هذا النوع الأخير من التماسك . وعلى نطاق أوسع ، توجد في كثير من الثقافات اليوم الأسرة الموسعة Extended Family المتضمنة لجماعة الأقارب ، والتي تشكل نوعا مشابها من مجموعات المصالح الشاملة الأغراض . وقديما كانت هناك الدولة المدينة City-State التي كانت عند الإفريق يجمع بين أفرادها شعور التماسك الشامل الأغراض . وفي الأزمان الحديثة ، يعتبر الشعب أكبر مجموعات المصالح الشاملة التي يشعر أفرادها بشعور التماسك المنتشر ، بالرغم من أن أنبل التصورات السياسية ترى إمكانية امتداد هذا

الشعور العام بالتباعد (أو الأخوة) الى الجنس البشرى كله .

والشعب A People هو مجموعة من الأشخاص تجمعهم عادات والاتصال ، أو لتبادل الأفكار متممة لبعضها البعض ، تتناسب طرق كلامهم وانصاتهم وفهمهم مثلما يتناسب المفتاح مع القفل ، أو مثل لعبة الصور المقطوعة Jigsaw Puzzle فهم يتكلمون عادة نفس اللغة (بالرغم من أن أفراد الشعوب البريطانية والسويسرية واليهودية وغيرها يتحدثون أكثر من لغة) . ومع ذلك ، بالرغم من أن الانجليز والاييرلنديين والأمريكيين يتكلمون نفس اللغة ، فإنهم ينتمون لشعوب مختلفة وينطبق نفس الكلام على عدة شعوب ناطقة بالفرنسية والألمانية والأسبانية .

والشيء الهام في تكوين شعب ما هو اشتراك أفرادهم في طرق معينة لتبادل الأفكار ، حتى أن أحدهم ليفهم الآخر جيدا على نطاق واسع في شتى الموضوعات . وتساعد اللغة المشتركة بطريقة واضحة على تحقيق هذه الغاية . ومثل هذه المعاني المشتركة تقوم على أساس ذكريات مشتركة أو متداخلة داخل ثقافة مشتركة ، وعلى أساس عادات مشتركة لتبادل الأفكار ، ثم تعلمها وممارستها في الواقع .

وهكذا ، تصبح الذكريات الثقافية وعادات تبادل الأفكار جزءا من هيكل الشخصية بالنسبة لكل فرد ، وبالتالي جزءا من ذاته . وعادة ما يتم تعلمها بسهولة في مرحلة الطفولة ، حيث تتكون معظم هياكل العادات والشخصية . ولكن من الممكن تعلمها في مرحلة متأخرة من العمر (بالرغم من أن ذلك قد يتطلب جهدا أكبر ، دون أن يعطي نتيجة حقيقية) . مثلا ، يرى الشعب الأمريكي يضم عدة أشخاص تعلموا التحدث والانصات والشعور والتصرف كأمريكيين في مرحلة متأخرة من الحياة ، ولكنهم اندمجوا فيه اندماجا تاما مثل بقية الشعب الأمريكي . وينطبق نفس القول على دول كثيرة أخرى من الدول التي تستقبل المهاجرين إذا ما أعطى القادمون الجدد فرصة حقيقية للاندماج ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالقيم التي أتوا بحثا عنها .

ولهذا ، فمن الممكن بالنسبة للفرد أن يمر بمرحلة انتقالية بين عضويته في شعب ما وعضويته في شعب آخر . ولكن من الممكن أيضا انتماء ملايين الأشخاص لشعبين في وقت واحد ، إذا ما استطاعوا تبادل الأفكار بطريقة فعالة مع أكثر من شعب . وهكذا ، فإن الاسكتلنديين عاشوا لأكثر من قرنين كاسكتلنديين وبريطانيين ، وكذلك الكنديين الفرنسيين مازالوا يعيشون كمستوطنين وكنديين . كذلك يعتبر كثير من سكان بافاريا بافاريتين متمصبن وألمان متشددين . وقد يعتبر الزواج الأمريكيون أنفسهم أعضاء في الشعب

الزنجي داخل الولايات المتحدة ، يمثل ما يعتبرون أنفسهم أمريكيين . ويشعر اليهود الأمريكيون ويتصرفون كأمركيين ، ولكنهم كثيرا ما يشاركون اليهود الآخرين وشعب اسرائيل عادات الأفكار ومشاعر التضامن . ويعتبر سكان البنغال وامهاراشتا أفرادا بين شعوبهم ، وفي نفس الوقت أفرادا في الشعب الهندي .

وكلما أصبح العالم أكثر تقدما ، زادت أهمية الانتماء الى شعب معين ، حيث تؤدي القدرة على تبادل الأفكار والتفاهم بين الأفراد الى زيادة احتمال الثقة المتبادلة ، وعبد الطريق نحو تعاون وتنظيم أسهل ، وتيسرت وسائل العمالة والتنمية ، وتقديم القروض ، وتكوين روابط الصداقة والمصاهرة والروابط الأسرية ، ونقل الملكية . ففي كل هذه الحالات ، تؤدي العضوية في نفس الشعب الى ربط أعضائه بروابط مشتركة ، ليس فحسب في مجال تبادل الأفكار ولكن كذلك في مجال التوقعات والأمال المشتركة . وبالتالي ، في مجال المصالح المشتركة على أساس الواقع .

وكلما أصبحت الحياة أكثر قابلية للحركة والتنافس وانعدام الاستقرار ، خلال انتقال الدولة الى مرحلة التقسم ، قل اعتماد الأفراد على الأمن القديم الخاص بالأسرة والأقارب والجيران والقرية ، وزاد تعرضهم للتغيرات المذهلة والخطيرة في الحياة العامة ، بالنسبة لمعلمهم واتجاههم وضروريات الحياة . وكلما ازدادت هذه التغيرات ، زادت أهمية التعلق بالاستقرار ، والقدرة على التنبؤ التي توفرها اللغة والثقافة المشتركة ، والعضوية المشتركة في شعب واحد فقد أصبحت هذه العضوية المشتركة في شعب واحد هي التي تبشر بتحويل الغرياء الى أخوة ، الى أصدقاء . وهي التي تبشر بتوحيدهم على الأقل من أجل تعاون يمكن التنبؤ بأفائه .

ومن ثم ، فإن العضوية في شعب واحد تنسق وسائل تبادل الأفكار وآمال ومصالح الأفراد . وكلما كانت ظروف معيشتهم أسرع تغيرا وأقل استقرارا كلما كانت حاجاتهم لمثل هذا التنسيق أكثر إلحاحا ووضوحا . فالأمر ، كما هو الحال في كثير من حالات التنسيق الاجتماعي ، يعتمد في معظم هذا التنسيق على الاستجابة الطوعية او الاعتيادية . ولكن جزءا منه يمكن فرضه عن طريق استخدام وسائل التنفيذ والالزام . فبمجرد شعور الأفراد بالرغبة في تنسيق سلوكهم عن طريق الثقافة المشتركة للشعب ، وعن طريق اللغة المشتركة ، تتوافر لديهم الرغبة في التأييد ، والمطالبة بوجود منظمات مشتركة للقيام بعملية الالزام لتقوية تنسيق السلوك الناشئ لديهم .

وبهذه الطريقة ، تصبح مصلحة الثقافة واللغة المشتركة مصلحة سياسية

وتلود رغبة الانتماء الى شعب واحد الى الرغبة في وجود سيطرة من قبل الحكومة أو الدولة لتحقيق هذه المصلحة ، أو في خلق دولة « قومية National » جديدة مناسبة ، وحكومة في حالة عدم وجود حكومة أو دولة سابقة . وهكذا ، فإن أقل من اثنتي عشرة دولة قومية كانت موجودة في العالم قبل المائة والحسين سنة الأخيرة ، حل محلها ضعف هذا العدد عشية الحرب العالمية الثانية ، وأكثر من مائة وأربعين دولة قومية ، وأخرى على وشك أن تنشأ ، في أواخر الستينات .

THE MODERN NATION الأمة الحديثة

مزيج من شعب ودولة

A COMBINATION OF A PEOPLE AND A STATE

الدولة State منظمة تقوم على تنفيذ القرارات أو الأوامر ، يسهل من أداء وظيفتها مادات الالتزام الموجودة بين السكان . ويضطلع بعملية التنفيذ جهاز شامل يقوم بفرض أي قرار أو أمر ، طالما أن معظم السكان سوف يلتزمون به أو يقنعون بعمل ذلك . وكلما كان هذا الالتزام الشعبي أكثر عسوية وقوة ، زادت القوة الكامنة للدولة . وينطبق ذلك على كل أبعاد القوة : ثقلها وميدانها ، ومجالها ، ومداه ، التي يمكن أن تزداد جميعا مع زيادة الالتزام الشعبي . وكما أوضحنا من قبل ، فإن هذا الالتزام يمكن أن يكون سلبيا أو ايجابيا ، يقوم على اللامبالاة والفتور ، أو يتضمن تأييدا ايجابيا طوعيا ولو عن طريق القيام بالتضحية . ويمكن زيادة هذا الالتزام والتأييد الايجابي عن طريق التماسك والاتساع ، أو بالأصح عن طريق شبكة الاتصالات الانسانية والروابط التي تجمع أبناء الشعب .

وبذلك يمكن استخدام الدولة لتقوية عادات الاتصال والتعاون والتضامن بين أفراد الشعب . كما يمكن عن طريق محصلة هذا الاتصال والالتزام والتضامن الايجابي زيادة قوة الدولة . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية في أن الاتحاد بين الشعب والدولة في الدولة القومية الحديثة قد أثبت جدواه السياسية ، وأكد سيادة الدول القومية في العالم خلال المائة وخمسين سنة الأخيرة .

وعادة ما نطلق « صفة القومية Nationality » على نسبة كبيرة من أفراد الشعب حاولت السيطرة على جزء هام من الأجهزة التنفيذية والحكومية - مثل مجالس المدن ، أو الهيئات التعليمية ، أو المجالس التشريعية المحلية - فإذا نجحوا في السيطرة على الأجهزة التنفيذية الهامة في مساحة كبيرة - أي

إذا نجحوا في السيطرة على دولة - فعادة ما نطلق عليهم لفظ « أمة Nation »
بل عادة ما يطلقون هم هذا اللفظ على أنفسهم .

فالأمة إذن ، شعب يسطر على دولة . ولكن من الملاحظ ، أن الشعب والدولة لا يتطابقان كلية . فقد يعيش بعض أفراد الشعب في الخارج ، بمثابة أقليات في بعض الدول الأخرى . وقد يكون أفراد شعوب أخرى أقليات في تلك الدولة . فإذا قام في كل دولة قومية شعب معين ، يتطابق بدرجة أكبر مع الدولة والأفراد ، فهو يحوز على الأفضلية في مجالات القوة السياسية ، والاكبار ، والثروة وغيرها من القيم ، أكثر من غيره من الشعوب المتعددة المكونة لهذه الدولة . وليس بالضرورة أن تشكل هذه القومية المفضلة الأغلبية العددية لمجموع سكان الدولة . ولكن من المحتمل ، أنها في سعيها وراء النفوذ والأفضلية والاحترام ، تنصرف كما لو كانت هي صاحبة الأغلبية . بل غالباً ما تطلق على نفسها صفة « الأغلبية The Majority » ، أو يطلق المراقبون عليها هذا اللفظ ، بينما يطلقون على المجموعات الأخرى في الدولة لفظ أقليات Minorities ، بصرف النظر عن الأعداد الفعلية لكل مجموعة .

وفي أسبانيا مثلاً ، يشكل الناطقون بالإسبانية الأغلبية الحقيقية بين السكان ، بينما يشكل الباسكيون Basques والقشتاليون Catalans أقليات حقيقية . ولكن في الهند يشكل الناطقون بالهندية أقل من نصف عدد السكان . وكذا الناطقون بالأردو في غرب باكستان من مجموع سكانها . أما في امبراطورية النيسا - المجر التي تجزأت خلال الحرب العالمية الأولى ، فلم يكن النمساويون والمجريون يشكلون معاً سوى ثلث عدد السكان . كذلك يشكل الناطقون بالأمهرية من أبناء الفئة الحاكمة بآيروبيا أقلية لا تتجاوز ثلث عدد السكان . ويعتبر الناطقون بالروسية العظمى في الاتحاد السوفييتي أغلبية ، ولكن الناطقين بلغات أخرى قد يتفوقون عليهم في العدد قبل نهاية القرن الحالي . وحتى في الولايات المتحدة ، نجد الأمريكيين القادمين من « البروتستانت البيض الأنجلو ساكسون » ليسوا أغلبية ، ولكنهم أكبر الأقليات بين السكان .

ولا يعتمد وضع « الأقلية » على عددها ، بقدر ما يعتمد على وجود أو غياب التمييز Discrimination ونوعه ودرجته ، فالسويسريون الناطقون بالفرنسية يشكلون معظم الناطقين بالفرنسية هناك لا يعاملون إطلاقاً كأقلية . بل هم يعتبرون أنفسهم ، وعن طيب خاطر ، أنهم سويسريون . (أما حيثما تكون الأقليات ضحايا التمييز ، فمن المحتمل أن يصبحوا غرباء عن الدولة . وغالباً ما ينظرون الى الخارج بحثاً عن الأصدقاء والمساندين ، أما لمساعدتهم في

الانضمام الى مجموعات أخرى لهم نفس لغتهم وثقافتهم خارج دولتهم الحالية ،
واما لمساعدتهم على الانفصال واقامة دولة صغيرة خاصة بهم . وهكذا ، تصبح
الاقليات المغلوبة على أمرها أطرافا في السياسة الدولية ، وأن تساهم بطريقة
فعالة في أحداث قلائل في المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة ، وممارسة
الضغوط من أجل أحداث تغيير جذري .

ومع ذلك ، فإذا نجحت مثل هذه الأقلية - التي كانت مجموعة مضطهدة -
في اقامة دولة خاصة بها يحكمها بعض أفرادها ، فمن السهل أن تجد في اضطهاد
أقلية أخرى ، أو حتى أغلبية عديدة ضعيفة بين السكان ، تحتقرها وتضطهدها
وتستخدم سياسة التمييز ضدها . وقد حكى الرومان القدماء قصة عبد أعنتقه
سيده ، وسئل عن أول شيء سيفعله بعد نيل حريته فأجاب « سأشتري عبدا
لنفسى طيعا » . ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لكثير من المواطنين الذين
إذا ما غضبوا بسبب أى اضطهاد لشعبهم ، سرعان ما يبحثون يشغف عن شعوب
أخرى يضطهدونها ، فتسيطر عادات الامتياز والاضطهاد على عقولهم كما سيطرت
على عقل ذلك العبد الروماني .

الامبراطوريات والنظمات الدولية :

وحينما يكون هذا الشعب المفضل أقلية صغيرة نسبيا تسيطر في دولة
كبيرة نسبيا على عدة بلاد وشعوب ، فإننا نتحدث عندئذ عن هذا المركب الكبير
الذى نسميه امبراطورية Empire فعادة ما تضم مثل هذه الامبراطورية شعبا
سائدا اوامبراطوريا يؤيد حكومته ويدافع عنها . وعادة ما يكون له اقليم حول
العاصمة الامبراطورية ، وبعض المناطق التابعة أو المستعمرات التى تخضع
لاشكال مختلفة من الاستغلال الاقتصادى والعسكرى والسياسى والاجتماعى ،
والتي تتمتع بمزايا السلام والقانون والادارة الامبراطورية . ولكنها يجب أن
تتحمل معظم نفقات الامبراطورية وقت السلم ، وأثناء الحروب المتكررة التى
تعرض لها الامبراطوريات .

ويبدو تأثر الكتاب القدامى من أبناء الجنسيات المفضلة والعواصم والأقاليم
المركزية الامبراطورية بظلمة ومميزات الامبراطورية واضحا ، بينما يركز
المراقبون من أبناء الأقاليم والمستعمرات والشعوب التابعة المضطهدة على المعاناة -
والظلم والنفقات التى يسببها قيام الامبراطورية .

وفى أقصى الحالات تطرفا ، يمكن لأمة من الأمم أن تقيم بناء امبراطورية
شامخة على انقاض شعوب أخرى ، الى الحد الذى يرتفع أبنائها فى السلم

الاقتصادى والاجتماعى ، وتصبح الأمة الحاكمة فى الامبراطورية بمثابة الطبقة الحاكمة فيها . حيثئذ ، يعتبر تحويل الأمة الى طبقة متميزة بمثابة القومية . وتدل ألفاظ مثل الجنس الاسمى Master Race والتسامى Ascendancy او التفوق Supremacy على استمرارية هذه الصورة .

ومما يميز هذه الامبراطوريات اللامبالاة السياسية لمعظم سكانها . وقد كانت هذه اللامبالاة تقوم على اساس تخلف السكان وفقهم وعزلتهم ، ثم اخذت هذه الظروف الاساسية كلها فى الاختفاء لدى معظم دول العالم . ونتيجة لذلك ، انخفضت نسبة اللامبالاة السياسية ، وتزعزت اركان الامبراطوريات فى كل مكان . فقد أتى عهد تلقضت فيه الامبراطوريات ، ولم يعد هناك احتمال لحدوث ردة. فى هذا الصدد فى المستقبل .

أما خلال العصور الوسطى ، فقد كان التنظيم السياسى يقوم على خمسة مستويات : القرية ، والحي أو البارونية Barony ، والاقليم أو الدوقية Duchy والمملكة ، والامبراطورية ، على نسق التقسيمات الدينية الخمس - ابتداء من الكنيسة الصغيرة Chapel حتى السلطة البابوية (١) . هذا بينما السياسة الدولية الحديثة تقوم فى معظمها على ثلاثة مستويات : السياسة الاساسية لمجموعات المصالح ، وشعوب الاقليات ، والاقاليم ، ثم الدول القومية التى خلفت ممالك العصور الوسطى ، وأخيرا مجموع الامبراطوريات - كالامبراطورية البريطانية والفرنسية والاسبانية والعثمانية والروسية والصينية - التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، وحلت محلها انماط أخرى فى القرن العشرين .

وغنى عن البيان ، أن الرسالة العالمية التى كانت تضطلع بها الامبراطورية فى العصور الوسطى - وهى توحيد الجنس البشرى ، على الأقل فى الشعارات والأمال - قد أصبحت تقوم بها الآن جماعة جديدة ، هى المنظمات الدولية . للبعض منها تخصص محدد مثل اتحاد البريد العالمى ، بينما للبعض الآخر صفة الفصول مثل منظمة الأمم المتحدة التى لم تصل حتى الآن الى مجال وبروز أو قوة الدولة القومية . على أن لاقى هذه المنظمات أو كلها أن تتدخل فى مناسبات معينة فى السياسة الدولية ، وبطرق معينة سوف نناقشها فيما بعد .

ونتيجة لتفاعل كل هذه الاتجاهات والعوامل قام عالم من العولم التى تتصارع من حولها المناقسة الدولية فى الخارج ، وتتنازعها الضغوط السياسية

(1)Chapel, Parish-Church, Bishoprie, Archdiocese and Papacy.

والصراعات فى الداخل • ومن الواضح أن كثيرا من هذه الحكومات والدول - مسلح تسليحا معقدا ، وأنها كلها عرضة لارتكاب الأخطاء ، بل كلها تقريبا تعيش فى خطر داهم من جراء حدوث صدام عنيف • وفى مثل هذه الظروف يعتمد بقاء هذه الدول وبقاء النظام الدولى ككل ، الى درجة كبيرة ، على قدرات كل دولة وكل حكومة ، ان لم يكن كل صاحب دور فى الحياة الدولية على الاتصاف بالحكمة وضبط النفس •

الباب الثالث مصالح الأشخاص (الأفراد والدول) : عمليات التحكم والصراع

The Interests of Actors : Processes of Control and Conflict

قد يقال ان الأفراد والجماعات والدول - على حد سواء - تتصرف في المجال السياسي « بما يتفق مع مصالحها » - أي طبقا لتوزيع اهتمامهم وتولعاتهم للجزاء ولغنى عن البيان أن مصالحهم في هذا الصدد قد تتضارب ، وأن ادراكهم لها قد يكون عرضة للخطأ . ولكن لكي نفهم كيف يمكن للدول أن تتصرف في سعيها وراء ما يعتقد زعمائها انه مصلحة هذه الدول ، لابد لنا أن نفهم كيف يمكن لدولة من الدول أن تتحكم في سلوكها وتسيطر عليه ، ويوجه خاص كيف تصاغ السياسة الخارجية وكيف تتخذ ؟ وما هو مكان قطاع السياسة الخارجية داخل الشبكة الكلية لعملية اتخاذ القرارات في الدولة ؟ وحتى نأخذ السياسة الخارجية الأسبقية على السياسة الداخلية ؟

الفصل الثامن

كيف تسيطر الدولة على نفسها

How A State Controls Itself ?

تتضمن عملية السيطرة على النفس عمليات ربط وخلق وتحليل وانتقاء محتويات ثلاثة مصادر منفصلة للمعلومات . وأول هذه المصادر هو سبيل الرسائل الواردة من العالم الخارجى ، وثانيها هو المعلومات الواردة من نظام وموارد العامل (الدولة) نفسه ، وثالثها هو سبيل المعلومات التى تسترجع من الذاكرة . ولهذا فإن أى نظام حكم ذاتى (موجه لذاته (Self-Steering) يجب أن يحتوى فى داخله على ثلاثة « هياكل » أو أجهزة « وقد نسميها » أجهزة استقبال Receptors أو « قنوات Channels » لمعالجة المعلومات بطريقة عملية ، تكون وظيفتها هى القيام بالربط والموازنة التى تتطلبها هذه المصادر الثلاثة . ولا يتأتى لأى نظام موجه ذاتيا ، أو أى كائن حى معقد ، أو أى نظام خاص بشخصية ، أو أى منظمة اجتماعية ، أو أى حكومة ، أن تجد حكما ذاتيا ، وذاتها وحريتها ، وأن تحافظ عليها ، الا اذا كانت مزودة بمثل هذه الأجهزة .

صنع القرار : ربط المعلومات الجديدة بالذكريات القديمة :

تم عملية تخزين معظم الذكريات الخاصة بالأفراد فى رؤوسهم فقط . اما ذكريات الدول فيتم تخزينها فى أماكن كثيرة . فذكريات الدولة البسيطة تخزن فى رؤوس حاكميها وكبار موظفيها ، وبعض أفراد الصفوة ، وفى رؤوس أفراد كل الطبقات الاجتماعية العاملة فى السياسة . ولكن الذكريات الهامة حقا هى التى تخزن فى رؤوس السكان جميعا ، وفى ثقافتهم ولغتهم (وقد تتضمن هذه الأخيرة من الكلمات والصور والافضليات الثقافية والانفعالية تحيزات وميول تجاه أنواع معينة من الاستجابات لأنواع معينة من الأحداث . وقد

لا يدرك الأفراد المعنيون أنفسهم تلك السيول حتى لحظة الاستجابة لها) .
وتخزن هذه الذكريات في الصحف والكتب والملفات والخرايط والصور والأشعار
والكتابات وفي التقارير الدبلوماسية والمذكرات السياسية ، وفي خطط الحرب ،
وفي سجلات المكاتب الحكومية والمنظمات التجارية ، وفي القوانين والمعاهدات
(يتحصل لدى الحكومة - أو الوكالة الحكومية كوزارة الخارجية أو وكالة
المخابرات المركزية التي لديها أكبر الملفات - الذكرة الأفضل ، كلما استطاعت
أن تجد فيها بسرعة وبدقة المعلومات ذات العلاقة بالقرارات الواجب اتخاذها) .

هنا رسالة وصلت الى حكومة الولايات المتحدة عن أزمة سياسية مفاجئة
في دولة اجنبية . هنا يجب على الموظف المسئول في وزارة الخارجية أن
يسترجع في ذاكرته أهم الحقائق الوثيقة الصلة بالموضوع . من ذلك موقع
هذه الدولة وأهم الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة هناك ،
والمصالح الأمريكية المتضمنة هذا الموقف - من حيث المواطنين الأمريكيين
والاستثمارات الأمريكية في هذه الدولة ، ومن حيث المصالح السياسية
والاقتصادية والاستراتيجية العريضة بالنسبة لأمريكا ، والموارد الأمريكية
الموجودة قريبا من هذه الدولة ، ومن حيث النفوذ الاقتصادي والسياسي والقواعد
والقوات - العسكرية والسفن والطائرات الحربية ، والحلفاء الموجودين في هذه
المنطقة . ويجب على الموظف المسئول ، بالإضافة الى المعلومات المتوفرة عن حالة
المصالح الأمريكية والقوات الأمريكية هناك ، أن يتذكر حالة الرأي العام السياسي
الداخلي في أمريكا ، ووجهات نظر الرئيس الأمريكي والكونجرس ، والأفضليات
والاستجابات المتوقعة من مجموعات المصالح الرئيسية المحلية ، ووسائل الاعلام
والناخبين في الولايات المتحدة .

ولتكلمة ما تحتويه ذاكرة هذا الموظف ، عليه أن يعتمد على الملفات التي
تحتوي تقارير سابقة ، والمذكرات الموجودة عن السياسة الحالية ، والمصادر
المكتوبة الأخرى . وقد يستشير غيره من الموظفين في وكالته والوكالات الأخرى
من المدنية والعسكرية . وقد يرفع الموضوع (لاتخاذ قرار فيه) لرؤسائه أو -
لرئيس الولايات المتحدة ، الذين تصبح ذكرياتهم وتصوراتهم وأفضلياتهم حاسمة
بالنسبة لهذا الموضوع . فهؤلاء الأشخاص هم الذين يمثلون فيما بينهم
الذكريات الفعالة لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق باتخاذ القرار .

ففي ليلة ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، وصلت الى واشنطن رسالة بأن قوات
ودبابات كوريا الشمالية قد عبرت خط عرض ٣٨ متجهة الى كوريا الجنوبية ،
وأن الحرب قد بدأت . وأثناء الليل ، ثم استدعاء عدد كبير من كبار المسئولين
الى وزارة - الخارجية حيث تذكروا عدة معلومات متصلة بالموضوع . تذكروا

مثلا كيف أن القوى الغربية كانت مترددة منذ الثلاثينات في معارضة العدوان الياباني ضد منشوريا عام ١٩٣١ ، وضد الصين عام ١٩٣٧ ، والعدوان الألماني في وسط أوروبا عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ . وفي تصورهم للآثار المتوقعة على الرأي العام العالمي في حالة تحقيق انتصار شيوعي ، والآثار المتوقعة للمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة في حالة عدم السماح للجيش الشيوعي باكتساح كوريا الجنوبية ، تذكروا أيضا أن دولتهم كانت مترددة لفترة ما في الاشتراك في « حرب باردة » خطيرة ضد الاتحاد السوفييتي . وتذكروا الرأي السائد في ذلك الوقت بأن روسيا في عهد ستالين كانت تختبر بصفة مستمرة هزيمة الولايات المتحدة ، وأن هجمات شيوعية أوسع وسوف تتبع أي هجوم شيوعي ناجح . كذلك تذكروا الرأي العام الأمريكي عام ١٩٤٩ ، وسخط الكونجرس وقطاع جماهيري كبير على الانتصار الشيوعي في الحرب الأهلية الصينية وقتئذ ، وعلى المساعدة الأمريكية المحدودة التي قدمت للحزب الصيني الوطني المنهزم . كما كانوا على الملم بالتقارير السابقة عن القوة البحرية والأجوية والعسكرية الأمريكية الموجودة في القواعد الأمريكية في المنطقة ، بجزيرة أوكيناوا وفي اليابان .

والواقع ، أن كل هذه الذكريات لم تتجه في اتجاه واحد . فقد وصف دين اشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية في وقت سابق ، كوريا الجنوبية بأنها خارج نطاق مصالح الدفاع الوطني الأمريكي . كما وصف بعض كبار القادة العسكريين أي تورط عسكري أمريكي هناك ، بأنه أمر « غير مرغوب فيه إطلاقا » ولكن هذه التصورات لم يؤخذ بها كثيرا في عملية اتخاذ القرار ، إذا قورنت بالعدد الكبير من التصورات التي أيدت تدخل الولايات المتحدة . وسرعان ما اشتركت قوات أمريكية كبيرة في حرب كوريا ، مما يوضح أن عددا من الذكريات المتصلة بالموضوع لم تثر من قبل المسؤولين في تلك الليلة ، كذكريات أغسطس ١٩١٤ ، حينما أدى نزاع محل بين قوتين صغيرتين إلى تصعيد سريع للموقف ، أدى إلى نزاع بين الدول الكبرى شمل العالم كله . فليس هناك ما يثبت قيام أي مسئول أمريكي بأثارة الانتباه إلى هذه الحادثة .

كذلك أضافت المعلومات الواردة جديدا إلى نتيجة المناقشة الأمريكية حول كوريا . فكان هناك طلب من حكومة كوريا الجنوبية بمساعدة الولايات المتحدة كما كان هناك استعداد لدى تريغفي لي Trygve Lie ، السكرتير العام للأمم المتحدة وقتئذ ، للتعاون من أجل الحصول على موافقة من مجلس الأمن أثناء التفتيش المؤقت للمنودوب السوفييتي (الذي كان قد غادر اجتماعات المجلس في وقت سابق ، معتقدا أن تعيقه سيؤدي أليا إلى فيتو قانوني ضد كل القرارات الهامة للمجلس طبقا لميثاق الأمم المتحدة) تمكينا للولايات المتحدة من القيام

بعمل عسكري في كوريا تحت راية الأمم المتحدة ، ونياية عنها . وأخيرا ، كان هناك تأثير تصورات وشخصية رئيس الولايات المتحدة ، الذي كان عليه أن يكمل القرار الذي وافق عليه مستشاروه . ولم يكن هارى ترومان بالرجل الذي يتردد أمام حرب ، اذا وجد لها ما يبررها .

وقد اتفقت معظم الآراء في الولايات المتحدة مع رأى ترومان . فقد كان هناك تأييد من جانب الكونجرس والصحافة ، بينما ظلت معارضة أى تورط أمريكى فى حرب برية فى آسيا معارضة ضعيفة مبعثرة . وفى خارج الولايات المتحدة ، كان هناك تأييد من جانب حلفاء أمريكا بالرغم من أنه كان تأييدا محدودا . هذا ، بينما كانت معارضة السوفييت لئلى تدخل أمريكى فى كوريا معارضة عنيفة ، ولكن بالكلمات فقط . كانت معارضة تقتصر فاعليتها على مساعدة اقتصادية رمزية لكوريا الشمالية وسرعان ما أصبحت التجارب السابقة فى التدخل أكثر ملامسة . وفى أكتوبر ١٩٥٠ ، حققت قوات الولايات المتحدة التصاريح كيبيا فى إنشون Inchon . ولذلك أرسلت حكومة الولايات المتحدة قواتها داخل كوريا الشمالية لفزوها أو تحريرها - ولتتمتع هذه القوات فى معظم البلاد تجاه نهر يالو Yalu وحتى الحدود الصينية فى منشوريا . عندئذ تحول الفرار الأمريكى الأسمى بمقاومة العدوان على كوريا الجنوبية الى عملية أوسع وأكثر خطورة .

الحرية والسياسة : الحاجة لصنع قرارات ثابتة :

ليست القرارات الخاصة التى يتم التوصل اليها عن طريق تفاعل الرسائل والذكريات المستعادة ، أو تفاعل الرسائل الخارجية والمحلية ، شيئا محتملا لا مناص منه . فعلى الرغم من أن بعض النتائج الخاصة لعملية اتخاذ القرار تبدو أكثر احتمالا من غيرها إلا أن العملية فى حد ذاتها تبقى ذات طبيعة توافقية واحتمالية . وهذا يبدو شيئا مميزا للحرية الذاتية لدى الأفراد والجماعات والدول ذات السيادة ، وباختصار هو من خصائص الحرية الحاكمة ، أو أن شئت فقل الحرية المميزة الذاتية Self-Governing . فالانتقال من قرار الى قرار لا يمكن من التنبؤ بنتيجة مؤكدة ، سواء بواسطة مراقب من الخارج أو من داخل النظام نفسه .

والسياسة - هنا - عبارة عن مجموعة واضحة من الأفضليات والخطط التى يتم وضعها ، بحيث تصبح نتائج سلسلة القرارات التى تتخذ فى المستقبل شيئا ثابتا يمكن التنبؤ به الى حد كبير . ووجود سياسة ثابتة يؤدى الى حماية صانع القرار من محاولة تفسير ما كان قد فعله فى اليوم السابق ، أو أن يعمل فى الأيام المقبلة ما كان قد فعله فى الأيام الخوالى . وكلما زاد عدد القرارات

التي ينبغي على الحكومة اتخاذها ، زادت حاجتها الى السياسة • وبمجرد صياغة وقبول هذه الأفضليات والخطط - مثل تأييد وتميز الولايات المتحدة لتوحيد أوروبا الغربية - تحتل السياسة مكانا مفضلا في نظام ذاكرة الحكومة (أو الموظفين المعنيين) ، وتعطى (هذه السياسة) ثقلا معينا في عملية صنع القرار ، بل وربما تأخذ - عندئذ - أسبقية على الذكريات الأخرى والرسائل الحالية التي تتعارض معها • وقد يستوجب الأمر تغيير هذه السياسات من وقت لآخر لمجابهة الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب تغييرها باستمرار حتى لا يقل تماسك وفعالية أفعال الحكومة ، أو ينعدم كلفة •

ويتم وضع الخطط المؤقتة للسياسة الخارجية بواسطة مسئول واحد أو عدد قليل من المسئولين • ففي مجال السياسة الخارجية البريطانية ، وضع سير أيركرو *air Byre Crowe* عام ١٩٠٧ مذكرة شهيرة ، اعتبر فيها أن ألمانيا - أكثر من فرنسا وروسيا - تشكل تهديدا مباشرا للمصالح البريطانية • وقد تصرفت الحكومة البريطانية على هذا الأساس خلال السنوات التي قادت الى الحرب العالمية الأولى • وفي الولايات المتحدة ، كتب جورج كنيان مقالا في مجلة الشؤون الخارجية عام ١٩٤٧ باسم « مستراكس » ، حث فيه الولايات المتحدة على التزام سياسة « احتواء » طويلة المدى بالنسبة لأي نفوذ شيوعي أو سوفيتي توسعي في أي مكان في العالم • وقد تم اقرار هذه السياسة ، كما كان « كنيان » - الذي كان ما يزال عضوا في هيئة التخطيط السياسي التابعة لوزارة الخارجية ، ثم أصبح فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتي ثم يوغسلافيا - فرصة الاشتراك في تنفيذ هذه السياسة التي ساعد في صياغتها (وأدخلت عليها بعض التعديلات مع مرور الزمن) •

مجموعة من صانعي القرارات وعناصر القرارات :

• مثال لعبة الكرة والدبابيس *The Pinball Machine Example*

وبفرض صياغة السياسة صياغة واضحة ، لابد لنا من اقرارها • فكما نستطيع أن نفكر في جهاز القرارات الموحد الخاص بحكومة الولايات المتحدة كلها ، بذكرته وقنوات استقباله الخارجية والداخلية ، يمكننا أيضا أن نفكر في الأجهزة الفرعية داخل الولايات المتحدة - مثل الوكالات الحكومية الرئيسية كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ، أو الأحزاب السياسية الكبرى ومجموعات الكونجرس - على أساس أن كلا منها يكون جهاز قرارات له ذكرياته وقنوات

(*) هي أداة تسلية تتخذ للمقارنة أحيانا تدفع فيها كرة فوق سطح منحدر وسبست دبابيس وأعداده • (لترجم)

استقباله الخاصة به . ولذلك فإن أى قرار هام فى السياسة الخارجية سيتم اتخاذه نتيجة تفاعل هذه العناصر المحلية العديدة المتنافسة . كما أن أى سياسة خارجية طويلة المدى يجب اقرارها عن طريق عملية جماعية تنافسية مشابهة .

وهنا يمكن القول ، أن صنع السياسة الخارجية يشبه لعبة الكرة والدبابيس . فكل مجموعة مصالح ، أو كل وكالة ، أو موظف منهم ، أو مشرع أو قائل للرأى العام الوطنى ، يكون فى موقف الدبوس ، فى حين أن القرار الناشئ يشبه النقطة النهائية المدببة لمركبة الصليب الصغيرة التى تثبت فوق اللوحة من دبوس لآخر ومن الواضح أن بعض الدبابيس سيكون وضوحا أكثر استراتيجية من غيرها ، وبالتالي سيكون لها تأثير أكبر على نتيجة اللعبة . ولكن ليس هناك دبوس واحد يستطيع بمفرده أن يحدد النتيجة ، وإنما توزيع كل الدبابيس المناسبة على اللوحة لأن بعض الدبابيس قد تكون بعيدة عن محيط اللعبة بحيث تصبح مهملة - هو الذى يحدد توزيع النتائج . كذلك غالبا ما يمكن التنبؤ بالتوزيع عن ثقة ، بالنسبة لعدد كبير من الجولات ، ولكن بالنسبة لكل جولة على حدة - كما هو الحال بالنسبة لكل قرار - فإن احتمال التنبؤ يكون قليلا . فكما يعتبر السؤال عن يدبر « بالفعل » من خلف الستار حكومة احدى الدولة الكبرى سؤالاً ساذجا ، كذلك الحال لو استفسرنا عن أى الدبابيس يحدد بالفعل نتيجة لعبة الكرة والدبابيس .

وقد تجرى عملية مركبة مشابهة للعبة الكرة والدبابيس فى عقل أى قائد سياسى أو صانع قرارات . فهو يتلقى وسائل مختلفة من العالم الخارجى مرتبطة بالقرار الذى عليه أن يصنعه ، كما يتذكر بنودا كثيرة من ذاكرته - سواء كانت ذكريات عن حقائق أو عن أفضليات - ترتبط بهذا القرار . ولا يستطيع أى مراقب خارجى أو حتى صانع القرار نفسه أن يمس أى رسالة خارجية بعينها ، أو أى بند محدد استماده من ذاكرته ، كان له التأثير الحاسم على الطريقة التى صاغ بها القرار أخيرا ، أو الطريق الذى اختاره للوصول لهذا القرار .

ورغم صعوبة التنبؤ بنتيجة جولة واحدة فى لعبة الكرة والدبابيس ، فليس صعبا بنفس الدرجة التنبؤ بتوزيع سلسلة من هذه الجولات . (وبالمثل ، ففى رمى النرد « زهر الطاولة » لا يمكن التنبؤ بالقيمة العددية لأى رمية فردية ، ولكن إذا استمر شخص فى الرمى ، فطبقا لتقديرات رياضية موثوق بها ، يمكن توقع تحقيق الرقم ٧ حوالى $\frac{1}{6}$ عدد الرميات ، وبالرقم ١٢ حوالى $\frac{1}{12}$ من عددها) . وكما أن معرفة التوزيع الاحتمالى للنتائج والنوف فى أى أداة مقامرة كلعبة الكرة والدبابيس تكون هى أساس الاستراتيجية العقلية لمن يريد المقامرة ، فكذلك الحال فى صدد معرفة التوزيع الاحتمالى لقرارات زعيم سياسى

أو منظمة سياسية أو حكومية أو دولة (أو بالأحرى معرفة بعض الشيء عما نسميه « الصفة أو السمة Character » السياسية المميزة لأي من هؤلاء) التي تكون بمثابة الأساس في أي استراتيجية عقلية يمكن اتباعها معهم في مجال السياسة .

الأهداف السياسية وصور الأهداف :

كل ما ذكرناه حتى الآن عن القرارات السياسية - أسسها وإمكانية التنبؤ بها - لا يعني أن الحكومات تختلف عن الجماعات والمنظمات الأخرى في أنه ليس لها أهداف تسعى إلى تحقيقها . فالحكومات بالتأكيد لها أهداف . وبعض من أهم هذه الأهداف يكمن في مجال العلاقات الخارجية .

وتسمى الحكومات وراء أهدافها ، إما بطريقة واعية أو بطريقة آلية فالهدف Goal (أو حالة الهدف Goal State) بالنسبة لأي نظام عامل هو تلك الحالة - خاصة في علاقتها بالعالم الخارجي - التي يقل فيها اختلال التوازن الداخلي لهذا النظام إلى الحد الأدنى . فإذا كانت دولة ما تعاني بعضا من اختلال التوازن أو التوتر - ومعظم الدول ، شأنها شأن الأنظمة العاملة الأخرى ، تعاني من هذا الاختلال في التوازن - فإنها ستسعى إلى تغيير بعض مظاهر سلوكها حتى يقل هذا الاختلال . وحينما يقل اختلال التوازن الداخلي بدرجة كافية ، فإننا نكون قد وصلنا إلى الهدف . والدولة التي تسعى وراء هدف ، ستظل تكرر تلك الأنماط السلوكية ، وتؤكد على تلك الأوضاع التي يكون فيها اختلال التوازن الداخلي لسبب أو آخر . وأي نظام أو هيئة أو دولة تتصرف بهذه الطريقة ستعجز ولا شك نحو الاقتراب من حالات الأهداف ذاتها التي تتمسك بها وتعض عليها بالنواجذ . فيظهر لديها السلوك الخاص بالسعى وراء الأهداف ، وأنها تتبع هدفا معينا ، حتى وإن كان الأشخاص داخل المنظمة أو الدولة غير مدركين له .

وهكذا ، فإن الدولة العظمى التي تتعرض وزارة الدفاع فيها لضغط من أجهزة القوات المسلحة لإقامة قواعد استراتيجية بحرية وجوية في الدول الأجنبية ، بينما تتعرض في نفس الوقت لضغوط أخرى من أجل تقليل النفقات المالية والمشكلات السياسية مع الدول المضيفة ، قد تخلص إلى وضع قواعدها الخارجية في بعض الدول الأفقر والأكثر تخلفا في العالم ، حيث تكون الحكومات المكروهة من شعوبها والفاصلة أو الظالمة مستعدة لمنع مواقعها الاستراتيجية لمثل هذه الدول العظمى الأجنبية بأرض الأمان ، أو بإصرار أقل على أي نصيب من السيطرة السياسية عليها . ونتيجة لذلك ، فإن دولة ديمقراطية كبرى كالولايات

المتحدة قد تجد نفسها - دون أى نية متعمدة من زعمائها - متحالفة عالميا مع مجموعة كبيرة من الملكيات المتخلفة ، والأنظمة الفاشية Authoritarian والدكتاتوريات العسكرية أو المدنية من ثم ، تصبح صورة الهدف Goal Image المرسومة فى عقول كثير من رجال الدولة والكتاب والناخبين - صورة العالم الحر كتحاليف عظيم لدول حرة - لا تصور تماما الهدف الفعلى القصير المدى الذى تحاول الولايات المتحدة الاقترب منه ، فى بحثها عن الضروريات السياسية ممثلا فى الحلفاء الأجانب المطيعين ، والقواعد الاستراتيجية الخارجية بأحسن الشروط الملائمة فى المدى القصير .

الاسترجاع (التغذية - الاستراتيجية) FEEDBACK وسلوك البحث عن الهدف :

تستطيع الحكومات - من الناحية النظرية - أن تبحث عن أهدافها ، مستخدمة فى ذلك - بكل بساطة - أسلوب المحاولة والخطأ . فيمكنها أن تجرب ضربا مختلفا من السلوك تجاه بيئتها ، وأن تدخل فى مواقف مختلفة فى علاقتها بها . ويمكنها حينئذ أن تظل بهذه الأنماط من السلوك ، وأن تظل فى تلك المواقف (التى تسمى مواقف الأهداف أو الأهداف) التى يكون فيها اختلال التوازن أو التوتر الداخلى فى أقل درجاته . ولكن من الناحية الفعلية يمكن لمعظم الحكومات أن تفعل ما هو أفضل من ذلك بكثير . فيمكنها استخدام المعلومات الاستراتيجية Feed Back للاسترشاد بها خطوة فخطوة نحو تحقيق أهدافها .

وتلعب عملية الاسترجاع دورا رئيسيا فى كل سلوك فعال للبحث عن الهدف . وهى تكمن فى تغذية النظام العامل بسبل من المعلومات المسترجعة عن نتائج عملياته السابقة . وهكذا يحصل النظام على معلومات عن نتائج ما انتهى توا من فعله ويستخدم هذه المعلومات لتعديل أفعاله التالية . وتعمل التغذية الاستراتيجية فى دورات : من الفعل Action الى الصدى Echo (أى عودة الرسائل المتعلقة بنتائج هذا الفعل) ، ثم من الصدى الى رد الفعل Reaction (أى الى الخطوة التالية ، وهى إما تكرار الفعل الاصلى أو اداء فعل مختلف نوعا ما عن الفعل الاصلى) .

فإذا كان النظام أكثر تعقيدا ، أمكن أن تكون له مكونات وأجهزة فرعية محددة (تسمى المنتج أو المنفذ Effector) يعمل عن طريقها فى العالم الخارجى . فالجنود ورجال الشرطة والدبلوماسيون ومدبرو المونة الاقتصادية الخارجية ، يمكن أن يصبحوا جميعا منتجين لأعمال الحكومة ، يعملون على تنفيذ

أوامرها بدقة وفعالية على قدر الامكان ، بحيث ، يمكن للعملية الاسترجاعية أن تخبر الحكومة عما قام به تابعوها ونتائج أفعالهم . وعلى ضوء هذه المعلومات قدم لتعمل الحكومة الأوامر التي تصدرها لهؤلاء المنفذين . وفى نفس الوقت ، يمكن لعملية استرجاع أقصر أن تعيد الى العضو المنفذ نفسه (كالثقة المحلى لقطاع من القوات المسلحة) نتائج عمله السابق ، بحيث يمكن له أن يتخذ بعض الخطوات التصحيحية من تلقاء نفسه دون انتظار أوامر العاصمة . وفى الحقيقة ، فإن جزءا كبيرا من فن وعلم الادارة فى الشؤون الخارجية - كما فى غيرها - يعالج مشكلة عدد ونوعية القرارات التى يجب تخصيصها لدوائر الاسترجاع المحلى القصيرة المدى ، الخاصة بالأجهزة الفرعية المنفذة - كالسفارة أو القائد فى أرض المعركة أو مكتب المعونة الاقتصادية فى دولة ما - وإى الأنواع يجب الاحتفاظ بها لقنوات التغذية الاسترجاعية الحكومية الأكبر (والأبطء غالبا) ، أو للجهاز الوطنى الأكبر القائم على صنع القرار ، والذى قد يضم الهيئة التشريعية ومجموعات الضغوط والرأى العام والناخبين . (وعلى سبيل المثال ، ثارت مشكلة من هذا النوع بالنسبة للقرار السريع الذى اتخذه الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٣ بتأييد قرار ممثلى الولايات المتحدة فى باريس بشراء إقليم لويزيانا ، بما يعنى شراء جزء كبير من قارة أمريكا الشمالية . مثل هذا القرار لم يكن ليصدر من أى مسئول أقل درجة كسفير الولايات المتحدة فى باريس مثلا . ولكن حتى رغم صدوره من رئيس الجمهورية فإنه كان بدون بدون سلطة دستورية كاملة ، وتم التصديق عليه فيما بعد بواسطة الكونجرس) .

وقد سبقت الإشارة الى أن اشارات التغذية الاسترجاعية يمكن أن تستخدم لأحداث زيادة أو نقصان فى شدة (و / أو تكرار) السلوك الأصل الذى أحدثها فإذا كانت التغذية الاسترجاعية تزيد دائما من شدة (و / أو تكرار) السلوك الأصلى ، فإنها حينئذ تسمى التغذية الاسترجاعية الايجابية أو المكبرة **Positive or Amplifying Feedback** . كما أنها قد تدفع السلوك الأصلى للنظام الى أعلى فاعلى حتى يتفكك أحد عناصر النظام أو البيئة المحيطة به ، أو حتى يستنفذ أحد الموارد أو الامدادات الأساسية . وكما يتزايد المال فى الربح المركب ببطة ولكن بمبالغ أكبر ، وكما يتزايد اشتعال حريق فى غابة بما يتغذى عليه ، كذلك تؤدى أفعال الأفراد بسبب الزحام الناتج عن وجود حالة من الذعر ، دور اشارات متبادلة تدفعهم جميعا الى نوع من سلوك الذعر المتطرف . وقد عبر عن ذلك . ثيوسيديس **Thucydides** السياسى الاثينى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، بقوله أن كلمات الساسة المتنافسين قد تدفعهم الى المطالبة باستراتيجيات أكثر تطرفا فى مجال الشؤون الخارجية لبلدهم . وكذلك الحال بالنسبة للنباح المتبادل بين كلبين على ناصية الطريق ، والشتائم المتبادلة بين

تلميذين في فناء المدرسة ، والتهديدات المتبادلة أو اعتمادات التسليح لقوتين كبيرتين متنافستين ، كل هذا قد يؤدي الى تصعيد الصراع الى مستويات أعلى وأشد من العداء وهكذا ، سرعان ما يساعد التصعيد وغير ذلك من الأشكال الأخرى للتفذية الاستراتيجية الايجابية على تمييز المواقف الأولى لعملية الانطلاق . فإذا استمر الحال على ذلك ، فسرعان ما تصبح الأمور خارج سيطرة الأفراد بغض النظر عن النوايا المعتدلة للأطراف التي بدأتها . أما إذا ظلت العوامل السياسية - من أفراد أو حكومات أو دول - مسيطرة على سلوكها ، فيجب أن توقف التفذية الاستراتيجية فوراً ، أو أن تبتعد على الفور الى اضافات أقل في السلوك ، حتى تبقى في إطار حدود مقبولة .

ومؤدى ذلك أن التفذية الاستراتيجية الايجابية يجب أن تحل محلها تفذية استراتيجية سلبية Negative Feedback تقلل أو تعكس السلوك السابق بدرجة تسمح بالحد من نتائجه ، ولا تعدو التفذية الاستراتيجية السلبية أن تكون العملية الموجهة الأساسية التي تقف وراء كل عمليات التزام الحدود والسعي وراء الأهداف . وهي تتطلب نوعين من المعلومات ، أولاً : أين يوجد الهدف (أو الغرض أو الحد) ؟ وثانياً : أين وإلى أى مسافة من موقع هذا الهدف يقف الفاعل أو النظام العامل ؟ . حينئذ ستقوم التفذية الاستراتيجية للسلوك الماضى بدفع الفاعل الى الاستمرار أو زيادة سلوكه إذا كان يتجه به نحو هدفه ولكنها ستقلل أو تعكس سلوكه العالى إذا كان يحمله بعيداً عن هدفه .

اذن ، فالتفذية الاستراتيجية السلبية تؤدي الى التحكم في السلوك في كل خطوة أو مرحلة ، ليس بدافع النوايا الحسنة ، وإنما على ضوء النتائج الفعلية لهذا السلوك في المرحلة السابقة . ففي مجال التكنولوجيا يعتبر الترموستات (وسيلة أوتوماتيكية لتنظيم الحرارة) الأساس في الاحتفاظ بدرجة حرارة معتدلة داخل المنازل رغم المناخ المتغير ، كما يعتبر الأساس في وسائل التحكم الآلى التي تستطيع أن تنزل طائرة بدون طيار ، أو توجه صاروخاً الى هدفه . كذلك الحال في مجال السياسة ، تتضمن التفذية الاستراتيجية السلبية المعلومات التي توحى لحكومة ما بالاستمرار في السياسة التي يظهر أنها تقربها من أوضاع ذات هدف واضح المعالم ، ولكنها تشير الى التغير أو حتى التحرك في الاتجاه العكسي ، إذا كانت تحركات هذه الحكومة تبعدها عن هدفها .

وبالرغم من أن عمليات التفذية الاستراتيجية الفعلية لحكومة أو سياسة ما هي عمليات مركبة ومعقدة ، إلا أن المفهوم الأساسي للتفذية الاستراتيجية من البساطة بحيث يمكن أن يكون أداة فعالة تساعدنا على معرفة وتحليل وفهم عمليات التفذية الاستراتيجية الايجابية والسلبية التي تصادفها في العمل .

ويمكن لهذه العمليات أن تتضمن أكثر من مجرد الاقتراب المباشر من الأهداف . فمثلا ، يمكن للفاعل - بمساعدة الحقائق المسترجعة من الذاكرة - أن يسعى نحو الهدف محاطا بالعوائق ، أو داخل متاحة من الانعطافات والتعرجات . وغني عن البيان أن الاستمرار في الاقتراب من هدف استراتيجي طويل المدى يتم من خلال سلسلة من عمليات الالتفاف التكتيكية الخاصة بالتغيرات القصيرة المدى ، هو أشبه بما نسميه تتبع غرض Purposive Behaviour أو مسلوكا غرضيا Pursuing a purpose . ومهمة التعرف في كل حالة على مثل هذا السلوك الفرضي بين الدول ، واكتشاف سبل معين من الرسائل وقنوات الاتصال ، والاشخاص والمنظمات والتسهيلات المادية التي تعتمد عليها ، تعتبر مهمة رئيسية لتحليل السياسي في مجال الشؤون الدولية . فبمجرد أن تتغير المجموعات الرئيسية أو قنوات الاتصال (من أشخاص وتسهيلات لتحديد - أو السعي وراء - هدف معين) تتغير جذريا ، أو بمجرد وقف نشاطها ، فإن المنظمة أو الدولة التي كانت تحتويها قد تستمر في الوجود . ولكن هذا السلوك الفرضي المحدد سوف يتوقف ، مادام يعتمد على مجال عمل هذه المجموعات والقنوات .

مسيرة التناوب : الأغراض ، والأسباب ، ونموذج السير العشوائي :

وغم أن قدرا كبيرا من سلوك القادة السياسيين ومجموعات المصالح والحكومات والدول هو سلوك غرضي ، إلا أن قدرا كبيرا آخر منه ليس كذلك . فعلى كافة المستويات - سواء فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات أو الدول - لا تكون قنوات الاتصال والرسائل التي توجههم نحو أهدافهم هي الوحيدة التي تمس سلوكهم عن كثب . وفي الحقيقة أن أهدافا عديدة ، وقنوات عديدة للرسائل ، من الخارج والداخل قد تتنافس من أجل السيطرة على قنوات الاتصال المحدودة المتاحة ، ومن أجل الاستحواذ على صانعي القرارات وشغل انتباههم . وهكذا تكون بعض مصادر المعلومات المتنافسة هذه عشوائية إلى حد ما ، تزيد من اضطراب وبلبلة جهاز صنع القرارات ، كما تزيد الصبغ على قنواته والأفراد العاملين فيه ، بحيث يصبح جزءا من إنتاجه عشوائيا إلى حد ما ، الأمر الذي يؤدي إلى جعل دائرة الطاقة الداخلة والطاقة الخارجة (الداخل والمخرج) Input-Output cycle أقل قدرة على التنبؤ فيما يتعلق بعملية توزيع النتائج .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، نرى كل فاعل يعتمد إلى حد ما على مكوناته أو عناصره التي قد لا تكون تحت سيطرته تماما ، بحيث يمكن أن يتغير سلوكه نتيجة فشل أو - تغيير أحد عناصره الرئيسية . ولهذا السبب ، فإن السياسة يعتمدون باستمرار على سلامة أجسامهم وعقولهم ، ونزعة شخصياتهم ، وتركيبهم

العاظمى • ومن أمثلة ذلك بعض الزعماء الأمريكيين ، أمثال جون فوستر دالاس ، ودوايت ايزنهاور ، وودرو ويلسون وجيمس فورستال • كذلك ، يمكن للدول أن تعتمد فى جزء من سلوكها على المجموعات الرئيسية أو القادة فيها • فإذا فشل أولئك أو تغيروا ، فقد يتغير وجه التاريخ القومى ، والعالمى ، كما كان الأمر حين أدى الصراع بين الجيش والشيوعيين فى أنغوليسيا عام ١٩٦٦ الى تغيير سياستها الخارجية • كذلك تلا وفاة كل من فرانكلين روزفلت وجون كيندى تغيرات بعيدة المدى فى بعض أوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة •

وفى نفس الوقت ، يعتمد كل فاعل Actor الى درجة كبيرة على البيئة المحيطة به ، والتي تشمل أفعال جيرانه وشركائه ومنافسيه • فنتيجة سلوك أى نظام عامل تعتمد الى حد كبير على أفعال العوامل الأخرى ، وعلى النظام العلوى الذى يكلل وجود هذا النظام • ونتيجة لذلك ، فبالرغم من أن كل فاعل قد يسعى وراء غرض معين ، ألا أن النتيجة قد تكون مخالفة لما يقصد اليه كل منهم • فموعد عودة موظف ما الى منزله فى نهاية اليوم لا يعتمد فقط على سرعته وحالة سيارته ، وإنما أيضا على كثافة المرور فى الساعة الخامسة مساء • وبالمثل ، فإن نجاح أو فشل سياسية الدولة لا يعتمد فحسب على قوتها ونوايا زعمائها ، وإنما أيضا على الموقف السياسى والاقتصادى للأمم السائدة فى العالم •

وبقدر ما يمكننا التنبؤ بالتغيرات فى النظام الفرعى أو النظام العلوى ، أو على الأقل تحليل هذه التغيرات بطريقة منظمة ، فإننا نميل الى معالجتها كأسباب • وحينئذ نقول ان هذه السياسة قد توقفت بسبب وفاة مسئول كبير ، أو أن تلك السياسة فشلت بسبب الموقف الدولى المتغير • فإذا لم نتحسّن من اعطاء تفسير مقبول عن كيفية وسبب حدوث التغيرات فى النظام الفرعى أو العلوى ، فإننا نميل الى تسميتها **مصادفات** •

على أن كل هذه المصادر المختلفة للعناصر الممكنة من العشوائية ، وعدم الاستمرارية ، والتغير المفاجئ ، قد تؤدى الى تعديل فى مجرى السياسة ومسيرة التاريخ • كما أنها قد تعدل نتائج الاحتمالات الكامنة ، والتجهيزات ، و « القوى الصامتة » التى كان من الممكن أن تؤدى فى حد ذاتها الى نتائج مختلفة فى مسيرة التاريخ • وغنى عن البيان أن التنبؤ بالنتائج فى مجال السياسة الدولية غالبا ما يكون عملية شاقة ، تماما مثل التنبؤ بنتيجة لعبة نرد متوسط الوزن • فإذا كان وزن النرد ثقيلًا يصبح التنبؤ بالنتيجة سهلا • أما اذا كان وزنه مجهولا ، أمكن التنبؤ ببعض النتائج عن طريق استخدام الطريقة العشوائية كقاعدة • ولكن اذا كان النرد متوسط الثقل الى حد كبير ، فهنا يصبح التنبؤ

صعبا ، ولكنه مثير . ويبدو أن طريقة ماثلة تسود مجال العلاقات الدولية ، حيث تقوم الحاجة الى وجود نموذج أفضل من العشوائية أو الحتمية للتفكير في مسألة الحرب والسلام .

مثل هذا النموذج ضروري أيضا لمعالجة النظريات الجزئية المغرية (والمتعارضة) التي صاغها مفكرون عظماء في الماضي . فقد أكد المناهض للاستراتيجي البروسي كلاوزفيتز Clausewitz في دراسته لتجربة الحروب النابليونية على غرض الحرب التي يبدأها ويديرها الساسة ، واستمرار للسياسة بوسائل أخرى ، ووصل الكاتب الروسي الشهير ليو تولستوى الى نتيجة عكسية لأحداث نفس الحقبة ، موضحا أن الحروب والمعارك لا تملأ في رأيه أن تكون سلسلة من الأحداث التي توقعها الصنف التي لم يفهمها المتورطون في هذه الحروب الى حد كبير . وأخيرا ، هناك المؤمنون بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية أمثال أفلاطون وكارل ماركس وتشارلز بيرد ، فسبب الحروب اما أن يكون المال (رأى أفلاطون) ، أو الأوضاع الطبقة والاجتماعية أو مصالح المجموعات الأكثر تفقيدا (رأى ماركس وبرد) .

حقا أن نموذج السير العشوائي قد يصبح وسيلة مفيدة في معالجة هذه النظريات والحقائق المتعارضة . فإن تخيل رجلا مخبورا يترنح على الحافة العريضة المسطحة للصخرة ما ، وهو يخطو خطوة فخطوة بطريقة عشوائية ، بينما يراقبه من بعيد عالم رياضيات مدعور ، لا يستطيع مساعدته ، بينما هو مشغول بتنبؤاته حول تقدم هذا الرجل . فهناك ولا شك عنصر الحتمية في السير العشوائي حيث لا يستطيع السكير التحرك الا من المكان الواقف فيه ، ولا يستطيع الا أن يسير خطوة واحدة في وقت واحد . وهناك أيضا عنصر الاحتمال : حيث أن خطواته عشوائية ، ومن المستبعد أن تكون جميعها في نفس الاتجاه ، بل ومن المحتمل جدا أن تغير اتجاهها ، اذ لم تعكسه أحيانا .

ونتيجة لذلك فإن عالم الرياضيات ، باستخدام وسائله في التحليل Stochastic يمكنه حساب تقدم هذا الرجل . مثلا يمكنه أن يحدد عددا معينا من الخطوات التي يحتمل أن يعود السكير بعدها الى نقطة البداية . كما يمكنه أن يحدد أي جزء من سطح الصخرة يحتمل أن يكون السكير فوقه في لحظة معينة أو أن يحدد احتمال وقت تخطيه لحافة الصخرة . ومع ذلك ، فإذا كان السكير يترنح سعيذا فوق منحدر تل ، فإن انحدار التل سينيضف انحدارا مستمرا الى تقدمه المتدرج . فإذا كان الانحدار ليس أملسا بدرجة كبيرة ، فإن العنصر العشوائي في السير سيستمر في أحداث أثر كبير على النتيجة .

ويضاهيه السير العشوائي للسكير في عدة أوجه سياسات بعض الدول العظمى ومسيرة التاريخ على الأرض . إذ تتضمن كل خطوة ، يبدأ فيها السير من مكان معلوم في ذلك الوقت ، عنصرًا عشوائيًا لا يمكن استتصاله . وقد يكون هذا العنصر كبيرًا أو صغيرًا في آثاره ، كما قد يخضع للتعديل بفعل الأسباب المخلدة ، والتحيزات والتأثيرات التي يمكن أن تفعل فعلها لتغيير توزيع النتائج المحتملة . ولكنها لا تستطيع عادة أن تؤكد نتيجة بعينها . وبالمثل لا تبدأ السياسات القومية والعمليات التاريخية إلا من نقطة زمنية معينة ، ومن معطيات موجودة في ذلك الوقت والمكان . وهي تخضع كذلك لتأثيرات وتحيزات ، وعمليات سببية تتراوح بين ظروف اقتصادية وأفضليات شعبية ، وليود فنية ، وقوة وموارد معينة داخل الدول أو بين بعضها وبعض . وهي تعكس بطبيعة الحال السلوك الفرضي ، وغالبًا ما تعكس الاستراتيجيات المختارة من قبل المشتركين . ولكنها تشمل أيضًا عناصر عشوائية أو شبه عشوائية كثيرة : مثل السلوك العشوائي لبعض العناصر داخل بعض أو كل الأنظمة والأنظمة الفرعية المتداخلة ، والصراعات والمصادمات بين العوامل المختلفة التي قد تعوق استراتيجياتها استراتيجيات البعض الآخر ، وتؤدي إلى نتائج لا يرغب فيها أحد ، وكذلك التفاعل بين المستويات المختلفة للنظام ، والتي قد تربط بين مزاج أو صداع أحد الساسة في دولة وبين تدهور المحصول الوطني في دولة أخرى ، وربما تفاعلت كل هذه العوامل مع كساد تجارى عالمي أو أزمة نقدية . من ثم ، كان التعليق الواقعي المؤلف الكتاب الكنسي (أحد كتب العهد القديم) في قوله « ليس السباق للأسرع ، ولا المركة للأقوى ، ولكن لكل منهم وقته وفرسته » ، ملاحظة جديرة لدى ذكر خصائص السير العشوائي والعمليات التقدمية .

ففي مثل هذه الظروف والأحوال ، يجب أن يعتمد الناس والحكومات اعتمادًا أقل على التوكيد والاطمئنان Assurance ، واعتمادًا أكثر على التأمين Insurance ، ولكن بدرجة محدودة . فهم يعملون حدود قدراتهم على التنبؤ . ولهذا يجدر بهم الاحتياط ، واتخاذ الإجراءات الوقائية ضد أية مخاطر ممكنة لا يستطيعون تقديرها بأحكام . كما يمكنهم بذل قصارى جهدهم لتقليل المخاطر . كذلك يمكنهم تكييف مستويات آمالهم في الشئون الخارجية حسب القدرة البشرية والمادية المتاحة لديهم ، في مقارنتها بالموارد والاحتياطي الذي يتطلبه كل مستوى من مستويات أهداف السياسة الخارجية .

وحيث أن السياسة الدولية في عالم اليوم تتضمن كثيرًا من أوجه الشبه مع القامرة ، فإن صانعي السياسة الخارجية - من أعلى المستويات إلى المواطنين النشطين في دولة ديمقراطية - يجب أن يلموا بالفكرة الأساسية الكامنة في العملية الرياضية لما يسمى بالفلاسفة القامور . ففي ألعاب الحظ يحتمل أن يباد

المقامرون ذوى الاحتياطي القليل من جراء تقلب حظوظهم • وبمجرد أن يصاب المقامر الصغير بضربة فى جولة حظ مضاد ، فمن المحتمل أن يقضى عليه • وبالتالي لن يستطيع الاستفادة من أية جولة مقبلة • أما البنك باحتياطيه الكبير ، أو أى لاعب له موجودات مالية كبيرة ، فيمكنه التغلب على ضربات الحظ السيء حتى لو كانت طويلة الأمد • ومن ثم ، يعتمد على فرصة أفضل فى مرحلة مقبلة • وكلما زادت المخاطر ، أصبح الحظ فى اللعبة أكثر تقلباً ، وزاد احتمال القضاء على اللاعب الصغير • والمقامر أو الدولة - الذى يمتلك موارد أكبر يستطيع تحبل أحداث وأخطاء أكثر ، بمعنى أنه يستطيع البقاء فى اللعبة • بينما يجب على المقامر ذى الاحتياطي القليل أن يكون على درجة عالية من المهارة ، إن لم يكن صاحب حظ كبير ، حتى يمكنه البقاء • وفى الواقع أنه فى حالة بقاء اللعبة مدة طويلة ، يمكن للبنك أن يقضى عليه فى نهاية المطاف • وهذه هى القاعدة العامة التى تعطى الأفضلية للدول الكبرى على الدول الصغرى ، فى مجال الشكوك حول نتائج الحروب التقليدية • فمازال احتياطي الحياة الانسانية (حتى فى الدول الكبرى) قليلاً فى وجه القوى التخريبية للأسلحة النووية ، حالة نشوب حرب كبرى •

والواجب على صانعى السياسة المتعقلين ، الذين هم على مستوى المسؤولية ، أن يعملوا فى إطار تلك الحدود • إذ يمكنهم محاولة إمداد بلادهم بموارد واحتياطات أكثر سخاء فى مواجهة أية طوارئ متوقعة أو غير منظورة • كذلك يمكنهم ، بالنسبة لسياستهم الخارجية ، الإصرار على أن تترك لهم هامش واسعة من الأمن ؛ ويوضح نموذج السير العشوائى أنه فى حالة توقع أن تكون بعض خطواتهم عشوائية ، يستحسن أن يبقوا بعيداً عن حافة الهاوية • أما بالنسبة لتصرفهم نحو أعدائهم ، فيمكنهم أن يفسحوا فى اعتبارهم المعرفة والسيطرة غير التامة والعناصر العشوائية المحتملة فى تصرفات أعدائهم • فإذا كانوا يشكون فى أعمالهم هم ، يمكنهم أن يلتزموا بنصيحة المفكر التقليدى الكبير آدموند بيرك ، بأن رجل الدولة لابد أن يكون مقتصدًا فى إنتاج الشر •

ويمكن لنماذج العمليات الاحتمالية أن تفعل الشيء الكثير فى سبيل فهم وصنع السياسة الخارجية ، بدلا من مجرد تقديم نصيحة فلسفية عامة • يمكن مثلا أن نخبرنا هذه العمليات عن أى الحقائق الأولية وأى العلاقات والاحتمالات ومعدلات التغير التى نحتاج لمعرفتها ، أو نحتاج لتقديرها على أحسن وجه ، وأن نخبرنا عن أى نموذج من العملية تتضمنه هذه الأشياء • فإذا كان النموذج واقعيا بدرجة معقولة ، أمكن لهذه العمليات أن نخبرنا عن النتائج الأكثر احتمالا التى يجب أن نتوقعها ، والنتائج البديلة الممكنة التى يجب النهوض بأعبائها •

وقد استخدمت بنجاح نماذج عملية أولية تقوم على انتاج الطائرات وتاكلمها ، ومعدلات خسائر التسريب وعودة الطيارين ، وذلك للتنبؤ بنتائج معركة بريطانيا عام ١٩٤٠ . كما استخدمت نماذج أخرى لتصوير سير الحملات الانتخابية . ويمكن تعديل مثل هذه النماذج في حالة صراع اهل داخل (باستخدام معدلات تبعية واستنزاف رجال العصابات والقوات الحكومية . بل وربما باستخدام معدلات تحول التأييد السياسى لبقية السكان ، ومعدل التدخل الانجسبى الى جانب أحد أو كلا جانبي الصراع) ، وذلك لتقدير حجم ومدة الصراع والنفقات المحتملة المادية والبشرية لأي تدخل خارجي ، حتى يمكن السيطرة على هذا الصراع .

وحيث لا يمكن القيام بهذه الحسابات ، أو حيث تتم بطريقة سيئة ، أو تقوم على أساس تقديرات غير واقعية الى حد كبير ، فإن أفرادا كثيرين يصبحون عرضة للموت بغير داع ، وتنفجر حروب مؤسفة كان من الممكن تجنبها لو سبقتها تفكير متعقل وواقعي .

ومع ذلك ، فسوف تظل هذه الحسابات في أحسن صورها غير مؤكدة أو ناقصة لفترة طويلة قادمة . وسيحتاج على الأفراد اشراك قلوبهم وعقولهم في اتخاذ قراراتهم . ولذلك لا يجب أن تقلل من تقدير الأهمية الفلسفية والعقلية لفهم مظاهر السير العشوائى في مجال السياسة الدولية . فهي تذكرنا بماهية القيم التى تتبع في حالة الشك وعدم التأكد : هل هي قيم الكبرياء والقوة أم قيم الاعتدال والشفقة .

إن الأفراد يصنعون السياسة الخارجية ، وهم يقبلونها أو يرفضونها على ضوء ما يعتقدون أنه معروف لديهم ، أو ما يعتقدون أنه أثر لديهم . ومن الممكن أن تغير سياستهم الخارجية لها مع تغير قدرتهم الواعية على فهم العالم فحسب ، أو تغير أجهزة الاتصال والقرارات ، ولكن أيضا مع أى تغير جوهري في قيمهم الجوهرية .

الفصل التاسع

كيف تصنع السياسة الخارجية

تعالج السياسة الخارجية لكل دولة ، أولا ، المحافظة على استقلالها وأمنها ، وثانيا ، السعى وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها (خاصة مصالح المجموعات القوية النفوذ) . كما تعالج ، في حالة الدول الكبرى على الأقل ، الى جانب ماتقدم ، الاهتمام بمقاومة أى اختراق أو تدخل من جانب أية دول أو عقائد خارجية ، والمحاولات السافرة لتحقيق بعض الاختراق النشط أو التدخل في شئون الدول الأخرى . وأخيرا تربط الدول الكبرى بين موضوعات الأمن القومي ، والمصالح الاقتصادية ، ومصالح الحرب السرية لكل منها ، وبين سياساتها الخاصة بالمعرفة الاقتصادية ، وجهودها في سبيل نشر دعايتها القومية والمقاتلية في الدول الأخرى وتشجيع بثات التبادل الثقافي والعلمي التي تساعد على تحقيق هذه الغاية .

البحث عن الأمن القومي :

على الرغم من أن كلا من هذه النشاطات ، السابق الإشارة إليها ، هي الى حد ما وسيلة لبعض أو كل الوسائل الأخرى ، فهي تميل الى أن تصبح غاية في حد ذاتها . فكل منها تهدف الى قيام مؤسسات بيروقراطية رسمية ، ومجموعات مصالح غير رسمية عامة وخاصة . وكل منها تخلق شبكة مميزة من قنوات المعلومات والصور والذكريات ، وشبكة من التوقعات والمكافآت المادية . وفي الواقع أن هناك شبكات عديدة من المكافآت تشمل الأدوار والوظائف والاعتمادات والمقود ، وكذلك المستويات الداخلية للنجاح ، واحترام الذات بين الأشخاص العاملين في هذا الفرع أو ذاك من فروع نشاط السياسة الخارجية .

ومع ذلك ، فقد ينشأ نوع من التناقض . فالولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي - والى حد كبير الصين الشيوعية وبريطانيا العظمى وفرنسا - كلها قوى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد أن يحمل ظاهرة استقلالها القومي .

ومع ذلك ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما اللتان تنفكان معظم الأموال والقوى البشرية والموارد والجهود سعيًا وراء ما تعتبره حكوماتهما ومجموعات الصفوة فيهما وشعوبهما أنه يحقق أمنهما القومي ، وتل الدول الثلاثة الكبرى الأخرى هاتين الدولتين في معدلاتهما النسبية من الاتفاق على أمنهما القومي ، على الرغم من عدم وضوح ما يهدد استقلالها الوطني بمثل هذه الخطورة .

وتفسير ذلك سهل ميسور . فهو نوع من « قانون باركنسون » للأمن القومي القائل بأن شعور الدولة بعدم الأمن يزداد كلما ازدادت قوتها . فكلما كانت الدولة أكبر وأقوى ، كلما زاد زعماؤها ومجموعات الصفوة فيها ، وسكانها في الاغلب الأعم ، من مستوى آمالهم في مجال الشؤون الدولية . وبمباراة أصبح ، كلما رأوا قدرهم ، أو رأوا أنفسهم مضطرين لتنظيم شئون العالم ، على النحو الذي يرونه سلبيا في أقل وأضعف الفروض . أما أفراد الدول الصغرى مثل الرويجيين والسويسريين الذين خبروا طويلا الحفاظ على استقلالهم ، فليس لديهم مثل هذه الفكرة ، إذ يبدو من الطبيعي لهم تركيز اهتمامهم وجهودهم في الحفاظ على بلدهم في محيط عالم لا يتوقعون السيطرة على اقتصادياته أو معتقداته . فاقوى وأكبر الدول هي التي تستطيع وحدها تكوين صورة مقبولة لعالم تستطيع عن طريق جهودها القومية أن تصيغه أو تغيره أو تبقيه على الوجه الذي يحقق رغباتها . وعلى هذا الوجه أيضا يمكن أن تزداد مخاوفها وقلقها وجهودها واتفاقاتها .

فهناك دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية ، قد تخلت في الوقت الحاضر عن الطموح في إدارة العالم ، والاحتفاظ بامبراطوريات كبيرة . بل أصبحت أكثر استعدادا للتعاون مع الدول الأخرى ، بدرجة محدودة وحذرة ، وأصبحت تأمل في عدم اضطرابها للرد على أية هجمة شرسة مباشرة من جانب أية دولة قد تشكل تهديدا مباشرا لها جسيما . من ثم ، فإن فكرة تغيير أو الحفاظ على نظام العالم من جانب طرف واحد عن طريق القرارات القومية والجهود المستقلة (« التصرف من طرف واحد Unilateralism كما أسماها الأستاذ الراحل شارلز ليرش) لم يعد التفكير فيها يتخذ صورة جادة (حتى ولو كفكرة مغرية) من قبل أى قوى أخرى خلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وربما الصين الشيوعية .

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة ، بين هذه الدول الثلاث العملاقة ، التي تستطيع تجديد مئات الآلاف - وربما الملايين - من شبابها ، وإرسالهم للحرب ، سعياً إلى تطبيق مفهومها المتمد على اتساع العالم عن الأمن القومي في القارات البعيدة . وفي هذا الصدد ، يشير الأستاذ ليرشو إلى أن « قليلاً من الناس في الوقت الحاضر هم الذين يؤيدون انسحاب أمريكا من ميدان الشؤون الدولية » ولكن معيار التفرقة هو التمييز بين أولئك الذين يفضلون أكبر قدر من حرية الحركة بالنسبة لأمريكا (أنصار الطرف الواحد) وأولئك الذين يؤكدون الاعتماد المتبادل بين الدول من أجل أغراض الأمن والرخاء (أنصار تعدد الأطراف) .

وهكذا ، أصبحت مصالح ومنظمات الأمن القومي تحتل مكاناً بارزاً في مجال السياسة الخارجية لأية دولة كبرى .

المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية ؟

والآن ننتقل إلى المصلحة القومية التي تلي الأمن في الأهمية ، وتعتمد عليه إلى حد كبير . ونعني بذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وما يتعلق بذلك من أساليب وعمليات . فطبقاً لأراء ماركس ولينين ، وكذلك هوبسون وشارلز بيرد ، يجب أن نتوقع دوراً حاسماً تلعبه المصالح الطبقية والجماعات الاقتصادية . ولكن قد توحى الأمور بصورة أكثر تعقيداً من مجرد ذلك . فبالرغم من أهمية المصالح الاقتصادية ، فهي لا تقوم بمفردها ، وإنما ترتبط كذلك بمصالح سياسية قد تلعب دورها في تعديل آلتها ، إن لم تستطع أن تغطي عليها .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، كما في غيرها من سائر الدول الكبرى ، نرى أموراً مثل الحماية الروتينية للتجارة ، والحرور ، وسفر مواطني الدولة للخارج ، وتنظيم نشاط المواطنين الأجانب في الدولة ، لا تشغل إلا جزءاً صغيراً من نشاط وزارة الخارجية ، والوكالات الحكومية الأخرى العاملة في قطاع الشؤون الخارجية . ولكن المصالح الاقتصادية الخاصة الأهم في الولايات المتحدة - كما في غيرها من الدول - هي تلك الاقتصاديات المتعلقة بالمشروعات الخاصة التي تدخل في نطاق الاستثمارات الخارجية طويلة المدى الخاصة بأمريكا (مثل مناجم النحاس والحديد ، ومزارع السكر والوز ، وشركات التليفون والمرافق الخاصة الأخرى في أمريكا اللاتينية أو حقول البترول في فنزويلا وليبيا والسعودية وإيران) . ويذكرنا الأستاذ/ ريمون فيرنو Raymond Vernon بالحقيقة الواقعة في أن « نصف الخمسمائة شركة الأمريكية الكبرى التابعة

المؤسسة فورتشن Fortune تقريبا ، لها استثمارات خارجية واسعة في المزارع أو المناجم أو حقول البترول ، يبلغ مجموعها ٥٠ بليون دولار . كما تمتلك عشرون أو أربعون من هذه الشركات الكبرى ثلث موجوداتها أو أكثر من المبيعات الخارجية . فإذا وضعنا قائمة بكل مؤسسة أمريكية كبرى تمتلك وتسيطر على تسهيلات انتاجية في ست دول أو أكثر خارج الولايات المتحدة ، فإن القائمة ستحتوي على حوالي مائتي اسم . كما أن قائمة أوروبية من نفس النوع ستكون أقل بكثير ، حيث لا تزيد عن حوالي ٣٠ حالة . كذلك لن تزيد الحصص الخارجية للشركات الواردة في مثل هذه القائمة عن مثيلتها في القائمة الأمريكية » .

ومن المعلوم أن حكومة الولايات المتحدة مطالبة الى حد كبير ، بحماية المصالح الخاصة لمواطنيها في الخارج . وأن كثيرا من مجموعات المصالح التي ذكرناها تتمتع بتنظيم وترابط سياسى متين يكفى لضمان حماية الحكومة لهذه المصالح .

ومع ذلك ، فقد تصبح النتائج أكثر فائدة لمواطني الولايات المتحدة منها لغيرهم من مواطني الدول الأجنبية . فحينما تقوم الدول المدينة بسداد القروض الخاصة والعامة ، وتعود أرباح الاستثمارات الخاصة الى أمريكا ، يحدث انتقال للثروة من الدولة النامية الى الدولة المتقدمة (مثلا في تسع سنوات من النشر الواقعة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، كانت المبالغ المنقولة من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة أكثر من تلك المنقولة في الاتجاه العكسى) . وهذه الحقيقة لا يلمسها قراء الصحف الأمريكيون الذين لا يهتمون الا بالأموال المنقولة من الولايات المتحدة الى الدول النامية .

وبالإضافة الى الانتقالات الدولية للسلع والأموال ، تشمل المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج امكانية الحصول على حقوق امتلاك الأراضي والعقارات والموارد المعدنية والمنشآت الانتاجية (ويتم الحصول على هذه الحقوق في الدول الأجنبية اما بواسطة المواطنين الأمريكيين مباشرة ، أو بواسطة المؤسسات والشركات التي يشترك فيها رأس مال أمريكي أو شركات تجارية أمريكية) . وأخيرا ، تشمل المصالح الاقتصادية الأمريكية امكانية الحصول على شروط مفضية للبيع والشراء ، أو لفتح رصيد دائن لصالح الشركات التجارية الأمريكية في هذه الدول الأجنبية التي تعتمد الى حد ما على الولايات المتحدة . ولهذا فإن كوبا (قبل كاسترو) كانت تحصل على كثير من وارداتها (مثل المنسوجات) من الولايات المتحدة ، رغم أن هذه المنسوجات لم تكن رخيصة في السوق الدولية . وكانت كوبا تشتري أيضا كمية قليلة نسبيا من اليابان ،

بالرغم من أن السلع اليابانية بنفس المستوى من الجودة كانت أرخص . بل أن اليابانيين أنفسهم لم يدفعوا بصادراتهم إلى كوبا في عهد باتيستا في أواخر الخمسينات ، وذلك - كما جاء على لسانهم في لقاء خاص - لكونهم لا يرغبون في الاساءة إلى الولايات المتحدة بالاعتداء على سوقها المفضل .

وبالرغم من أن مثل هذه الأحوال تبدو مؤيدة للنظريات التقليدية في الاستعمار ، فهناك ثمة حقيقة جوهرية تواجه هذه الشواهد . فعل مدى نصف قرن ، منذ عام ١٩١٣ ، لم تشكل الاستثمارات الأجنبية وجميع المعاملات الاقتصادية الأجنبية ، سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومي الإجمالي لجميع الدول الكبرى . وبالمثل ، زادت التجارة العالمية وسيل المدفوعات الدولية بدرجة أقل من نسبة الانتاج الصناعي العالمي ، أو الانتاج العالمي للخدمات . وهكذا ، فإذا كانت النظريات التقليدية للاستعمار قد أعطت صورة مناسبة للواقع ، فإن العكس يجب أن يكون هو الصحيح . ذلك أن كل المصالح الاقتصادية ومجموعات المصالح الموجهة نحو التجارة والاستثمار الخارجي لا تشكل سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومي الإجمالي ، وبالتالي وعلى المدى الطويل - لن تشكل سوى نسبة ضئيلة من النفوذ السياسي والاهتمام القومي . ففي الولايات المتحدة في أوائل الستينات ، بلغت هذه النسبة حوالي ٧٪ ، بينما كانت ٥٪ في الاتحاد السوفييتي . وحتى ولو كان الاقتصاد الجماعي السوفييتي قد تم تعديله بهدف استغلال الدول التي تدور في فلكه ، فلن تزيد الكمية مع ذلك عن أن تكون نسبة هامشية .

وهكذا ، تبدو الشواهد أكثر تمثيلاً مع ما تنبأ به عالم الاقتصاد والاجتماع الراحل جوزيف شامبر . فعنده أن البناء المركب للأمن القومي في جميع الدول الكبرى (من القوات المسلحة ، والدعاية ، والمخابرات ، والخدمات الحربية السياسية ، والصناعات الكبرى ، والمنظمات التكنولوجية الخاصة التي تقدم جزءاً كبيراً من انتاجها لأجهزة الأمن القومي) يميل بدرجة معينة إلى تكوين مجموعة مصالح مستمرة قائمة بذاتها . وتضم هذه المجموعات في الولايات المتحدة ، أسوة بغيرها من الدول ، العسكريين ، و « مثقفي الدفاع » المدنيين ، والعلماء الاستراتيجيين ، وبعض صناعات الأسلحة والغذاء والإلكترونيات . وهناك ثمة مبرر للاعتقاد بأن تجمعاً مشابهاً من المصالح المهنية والوطنية والتكنولوجية والأيديولوجية قد نشأ في بعض قطاعات الصفوة في الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية . كما تلاحظ تجمعات ماثلة - ولو بدرجة أقل - في القوى المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، بالإضافة إلى تجمعات مصلحة من هذا النوع بدأت تبصم مجدداً في ألمانيا الغربية واليابان .

وعليي أن تكون بعض المكافآت التي توازى « البناء المركب للأمن » في كل دولة كبرى هي مكافآت اقتصادية • ولكن أبرز هذه المكافآت جميعا هي المكافآت الاجتماعية والنفسية التي بدأت تنتشر الى حد أكبر بكثير مما كان يعتقد في الماضي • وهي مكافآت في نطاق المركز الاجتماعي والدور الوظيفي ، وصورة الذات واحترام الذات على المستويين الفردي والجماعي ، وثبات « التناغم المدرك الواعي Cognitive consonance » عن صورة العالم التي اكتسبها الفرد في الماضي ، وشعور الفرد بالانتماء الى مجموعة والحاجة لرؤية الكرامة والجدوى في أعمال الفرد الماضية والحاضرة •

وفي رأي شامبتر ، يعتبر « صقور الحرب » («الصقور» أعداء «اليمام») سريا من الطيور التي تدأب على الاستمرار • فهو يتوقع أن أي مجموعة مصالح كبيرة ذات اتجاه عسكري أو حربي سوف تفكر في عدد لانهاضي من التبريرات لسياساتها الحربية - أي لتنفيذ أنماط السلوك التي تعلموها في الماضي • ولعل الملاحظة المشوبة بالقلق التي أبدتها الرئيس دوايت أيزنهاور في خطاب الوداع ، بصدد نفوذ « البناء المركب العسكري الصناعي » في الولايات المتحدة ، تظهر بوضوح أن شامبتر لم يكن الوحيد في إضفاء هذه الهواجس ، وإن كان المأمول فيه أن تحسنا ما سون يطرا على هذه الظروف في المستقبل القريب •

وقد ميز شامبتر بين مجموعات المصالح الحربية التي ساعدها وقواها بطريقة حاسمة البتيان (الهيكل) التاريخي والاجتماعي والأيدولوجي للدولة وثقافتها (مثلا كان الحال في ألمانيا الامبراطورية واليابان ابان الحرب العالمية الأولى) وبين مجموعات المصالح الحربية الأضعف ، ومجموعات الصفوة في الدول التي تتخذ الديمقراطية أساسا (مثل بريطانيا العظمى) حيث مهدت شخصية المجتمع كله (في رأيه) لامكانية نبذ الامبراطورية كتنبؤ أقيمتته الحوادث • وليس من شك في أنه كان سيضع الولايات المتحدة ، مثل بريطانيا ، بين مصاف الدول الديمقراطية أساسا ، حيث يكون ترسخ مجموعات الصفوة الحربية مجرد ترسخ ظاهري لا يعيش طويلا • وعلى أية حال ، فهناك ثمة دليل كبير على أنه ليس لمظم الأفراد ، حتى في الائتلافات العسكرية الصناعية لمجموعات المصالح في العصر النووي أية ميول انتخابية •

بل إن الدليل القائم على أن مديري المؤسسات الكبرى الذين يأتون للخدمة في وزارة الدفاع ، هم في الأغلب الأعم شخصيات متزلة التفكير ، وأن النظام السياسي الأمريكي ككل هو نظام جماعي Pluralistic • ومن ثم ، من المحتمل أن يشجع الحلول الوسط والاعتدال كل عقد أو عقدين من الزمان • ومع ذلك فنحن نرى أن حياة الولايات المتحدة والعالم خلال العقد

القادمين سوف تعتمدان الى حد كبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة .
ومن المعلوم ، أن الأجهزة التي تصنع هذه السياسة في الولايات المتحدة هي كما
ذكرنا أجهزة جماعية ، أولها من الناحية التقليدية وزارة الخارجية ، التي تقوم
أيضا على التنسيق بين نشاطات الوكالات الحكومية الأخرى في مجال الشؤون
الدولية .

ففي بداية الستينيات ، كان هناك حوالي ٢٤٠٠٠ شخص يعملون في
وزارة الخارجية الأمريكية ، منهم ١٤٠٠٠ مواطن أمريكي يعمل نصفهم تقريبا
في الخارج ، و ١٠٠٠٠ من الأجانب المحليين . وبلغ عدد القطاع الرئيسى
للموظفين الأمريكيين حوالي ٣٦٠٠٠ دبلوماسي محترف (يعمل ثلثاهم بالخارج)
بالإضافة الى ٢٠٠ موظف احتياطى . وفي أبريل ١٩٦٥ ، كان لوزارة الخارجية
خمس مكاتب جغرافية تتقاسم المسئولية عن معظم مناطق العالم ، بالإضافة الى
عدد آخر من المكاتب الوظيفية التي لها مهام تتصل بالأقاليم الجغرافية . ويوضح
شكل (١) تنظيم وزارة الخارجية .

والدوائر الجغرافية هي أكبر الدوائر وأهمها ، حيث أنها تتناول مناطق
وحكومات مختلفة . ومن ثم فأحيانا ما تلعب دورها في تطوير أبعاد مختلفة
للمشكلات السياسية . فكل من دائرة الشؤون الأوروبية ودائرة الشؤون
الأفريقية ، على سبيل المثال ، قد تصبح على علم بمظاهر مختلفة الى حد ما بالنسبة
لمشكلة المستعمرات البرتغالية الباقية في أفريقيا . ولكن على الرغم من أن
الدائرتين مطالبتان بالاتفاق حول الأهداف السياسية الأساسية ، فقد تختلفان
طويلا حول التكتيكات - أى حول ما يجب أن يتم فعلا .

أما الدوائر الوظيفية ، كدائرة الشؤون الاقتصادية أو التربوية والثقافية ،
فعل الرغم من قلة تأثيرها على مجرى السياسة العامة في المناطق الجغرافية ،
إلا أنه يجب استشارتها في المسائل ذات الاختصاص .

ويتم صنع القرارات الفعلية على مراحل (تعطى لها مثالا غاية في
التبسيط) ، فبدئى أن يكون هناك ثمة تركيز ضمنى على بعض البدائل
السياسية ، واستبعاد لبعضها ، عندما يصوغ بها سفير الولايات المتحدة تقريره
في الدولة المعتمد لديها . فإذا أتت مرحلة تقييم هذا التقرير بواسطة موظف
القسم المسئول عن شؤون تلك الدولة في دائرتها الجغرافية بالوزارة ، تبلورت
السياسة في « ورقة تقديم الموقف Position Paper » (التوصية)

باتباع سياسة أو عمل ما) إلى يعدها هذا الموظف في هيئة مسودة قد يصدق عليها رئيسه بالموافقة أو يعيد صياغتها أو يرفضها .

من ثم ، توجه النسخة المراجعة إلى المستويات الأعلى ، وحينئذ قد يرى استشارة الدوائر الوظيفية ، أو قد يرى الحصول على موافقة دوائر أخرى . كما قد تعقد اجتماعات لتوحيد وجهات النظر المختلفة . فإذا رأى بقاء مسودة ورقة التقرير على حالها ، وجب صياغة نص قرار أو توجيه سياسى متفق عليه ، مقبول فى لفته وموضوعه لدى جميع الموظفين والدوائر المسئولة التى تضم أحد وكلاء الوزارة أو نائبه . فإذا كان هذا القرار الأخير يتعلق بموضوع هام ، تم رفعه إلى وكيل الوزارة للشئون السياسية ، ان لم يرفع إلى الوكيل العام أو إلى وزير الخارجية نفسه .

وبطبيعة الحال يمكن لأى من هؤلاء الرؤساء الأعلين أن يعيد النص لإجراء تعديلات فيه ، أو يرفضه كلية . أما فى حالة الموافقة ، فتجرى مراجعة أخيرة عليه قبل أن يرسل إلى غرفة الشفرة لإعداد صياغته الرمزية والابرقاق به إلى السفير المختص .

وتشبه هذه العملية التى يجرى إعدادها داخل الوزارة أساليب عمل مجموعة منتظمة من المرشحات **Set of Screens or Filters** أكثر مما تشبه آلة لعبة الكرة والدبوس ، أو أى آلة مركبة للألعاب الحظ والمهارة . ويمكن للمرء والسوابق أن تفعل الكثير لضمان توافق القرارات الجديدة التى اتخذت مع القرارات لسابقة . كما يمكن الاعتماد على موظفى الوزارة بالخارج ، بل وعلى الخارجية كلها ، فى إعطاء هذه القرارات حقها من العناية . فتكوين السياسة يعتمد فى الأكثر الأعم لدى جميع الدول على الاستمرارية ، وبالأصح مساندة وإتمام ما تم البدء فيه ، وتكرار ما تم عمله من قبل ، حيث يندر أن يتوفر الوقت (حتى بين أعلى المسئولين) للتفكير حول إجراء تحولات جذرية جديدة . هذا فضلا عن أن مثل هذه العادة لا يجرى تشجيعها بين صفار الموظفين ، بمعنى أن موظفى وزارة الخارجية ، على اختلاف مستوياتهم ، يجب أن يذكروا أهمية توافق الآراء **Consensus** وأن يتأثروا بالظروف المحيطة . فهم عادة ما يدركون الموافقات غير العلنية ، والتصورات التى يسلم بها جدلا . وهذا الإدراك هو الذى يمين الحد الدقيق الفاصل بين المقترحات السياسية المقبولة وغير المقبولة .

وعلى ضوء ذلك ، نرى هؤلاء الموظفين لا يقدمون إلا على التوصيات التي يشعرون أنها ستحظى بالقبول . فالتشاور والبحث مع الدوائر الأخرى يؤدي إلى تضيق الخلافات في وجهات النظر . وأخيرا ، نرى مديري الدوائر وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية يستخدمون ذاكرتهم وقدرتهم على الحكم للتأكد من أن السياسة الجديدة تتماشى مع السياسات الأخرى للوزارة ، ومع السياسات الكلية الراحنة لحكومة الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة ، فإن الوزارة غالبا ما تعمل كمجموعة متناسقة من القرارات التي يمكن الاعتماد عليها بالفعل .

ويصبح الأمر أكثر تعقيدا في حالة ضرورة استشارة وكالات أخرى مثل وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزية أو لجنة الطاقة الذرية كل باحتياجاتها وتصوراتها التي قد تختلف إلى حد ما مع احتياجات وتصورات وزارة الخارجية . وقد تضيق هيئة العاملين في البيت الأبيض بوجهات نظرهما ، أو قد يضطر في النهاية إلى صنع القرار السياسي النهائي في مجلس الأمن القومي الذي يضم الوكالات المختلفة ، أو يتم ذلك بواسطة رئيس الولايات المتحدة نفسه .

وهنا تصبح نتائج هذه العملية السياسية التنفيذية الواسعة النطاق أقل انتظاما وأكثر صعوبة في التنبؤ بها عما لو كانت إطار وزارة الخارجية وحدها . ومع ذلك ، فإن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد . فقد يحتاج قرار الرئيس إلى اعتماد من الكونجرس لادخاله حيز التنفيذ ، أو قد يعتمد هذا القرار في نجاحه على تأييد الصحافة والرأي العام ، أو قد يتطلب تأييد (أو على الأقل قبول) مجموعات المصالح الرئيسية مثل الشركات الكبرى ، أو الأقليات الإقليمية والعرقية المحلية . والحقيقة المرة هي أنه لا يوجد من بين هؤلاء من هو تحت السيطرة التامة لأي فرد ، وأنه يتعذر ترويضهم بوسائل استمالة القادة أو عن طريق الاستخدام الذكي لوسائل الاعلام ، ولا يتم تعاونهم إلا باجتماعهم الاختياري .

وفي هذه الصدد ، يجدر بنا أن نذكر قصة الخبير الأمريكي في الشؤون السوفييتية الذي شعر بالشفقة نحو نظيره الروسي في الاتحاد السوفييتي : فهذا الروسي المنهك قد أقيمت على عاتقه تلك المهنة البالغة الصعوبة ، الخاصة بالتنبؤ بالتحركات السياسية التالية التي تنتج عن العمليات السياسية المبهمة للولايات المتحدة ، آخذين بالاعتبار أن حصيلة سياساتنا ، مثل حصيلة سياسات

غيرها من الدول ، غالباً ما تعتمد على تأييد الدول الأخرى (وخاصة حلفائنا الرئيسيين) وعلى التحركات التي يقوم بها أعداء نفقذ السيطرة على أى منهم ، وبهذا تصبح النتيجة النهائية لكل هذه العمليات هي الربط المحتمل بين الإصرار الزاسخ ، والتخطيط الحريص والانذفاع المكثف ، والأحداث العشوائية التي تميز ميدان السياسة الدولية •

والوكالات شبه المستقلة داخل وزارة الخارجية هي وكالة التنمية الدولية (A.I.D) ، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات (U.S.I.A) • ورغم تبعية هذه الوكالات لوزير الخارجية ، فلكل منها رئيسها المختص ، ودرجاتها الجغرافية والوظيفية الخاصة • يعمل في الأولى سبعة آلاف موظف ، كما يعمل في الثانية أربعة آلاف مواطن أمريكي • وهناك وكالة شبه مستقلة ثالثة في وزارة الخارجية هي وكالة رقابة الأسلحة ونزع السلاح (A.C.D.A) ، وبها عدد أقل من الموظفين • وقد كان عدد العاملين في وزارة الخارجية بما فيها هذه الوكالات في منتصف الستينات أكثر من خمسين ألف شخص ، مقسمين مناصفة بين مواطنين أمريكيين وأجانب محليين وحوالي $\frac{1}{3}$ هذا العدد ، بما فيهم بالطبع كل المحليين الأجانب ، يعملون خارج الولايات المتحدة • وليس هناك من شك في أن هذا الانتشار البشري خارج الولايات المتحدة ، قد فاق في العدد الجهود الماثلة للاتحاد السوفييتي ، وأية دولة أخرى في العالم •

ومع ذلك ، فرغم هذا الجهد وهذا العدد ، فإن وزارة الخارجية لا تحتل المرتبة الأولى بين الوكالات التي يعمل بها مواطنون أمريكيون في الخارج • ففي عام ١٩٦٢ بلغ عدد المواطنين الأمريكيين العاملين في الخارج لصالح وزارة الدفاع وحدها ٥٨% من العدد الإجمالي الذي يعمل لصالح ثمانية وعشرين وكالة فيدرالية ، في مقابل ٣٧% يعملون في خدمة وزارة الخارجية ، ٥% لمجموع الوكالات الباقية هذا فضلاً عن أن وزارة الدفاع مسئولة بالطبع عن عدة مئات من الآلاف من أعداد القوات الأمريكية الموجودة بالخارج ، خاصة في آسيا وأوروبا •

ويوضح الجدول رقم ٩ التوزيع الجغرافي لموظفي وزارة الخارجية ، وغيرهم من الموظفين المدنيين الأمريكيين الآخرين ، العاملين بالخارج •

جدول رقم (٩)

موظفو وزارة الخارجية والموظفون المدنيون الفيدراليون
العاملون بالخارج عام ١٩٦٤ (الأمر يكون فقط) .

الموظفون الفيدراليون بجميع الوكالات			موظفون وزارة الخارجية		
العدد	الدولة	الترتيب	العدد	الدولة	الترتيب
٤,٥٠٠	ألمانيا	١	٤٢٧	ألمانيا	١
٣,٢٠٠	اليابان	٢	٣٧٥	فرنسا	٢
٢,٢٠٠	فرنسا	٣	٢٤٣	المكسيك	٣
٢,١٠٠	دومينيكا	٤	٢٤٠	الفلبين	٤
١,٤٠٠	كوريا	٥	٢٢٤	إيطاليا	٥
٩٦٠	الفايين	٦	٢٠٤	اليابان	٦
٨٢٠	إيطاليا	٧	١٩٧	البرازيل	٧
٧٤٠	الهند	٨	١٦٩	الهند	٨
٥٦٠	إسبانيا	٩	١٦٧	الهند	٩
٥٦٠	فيتنام	١٠	١٢٦	إيران	١٠
٥٤٠	تركيا	١١	١٢٤	تونس	١١
٥٠٠	البرازيل	١٢	١٢	تركيا	١٢
٤٦٠	كندا	١٣	١٢٢	اليونان	١٣
٥٤٠	تايلاند	١٤	١١٨	كندا	١٤
٤٢٠	إيران	١٥	١١٧	سويسرا	١٥
٤١٠	باكستان	١٦	١١١	لبنان	١٦
٤٠٠	الهند	١٧	١١٠	باكستان	١٧
٤٠٠	المكسيك	١٨	١٠٥	تايلاند	١٨
١٧,٦٢٠	المجموع	١٩	٣,٣٠١	المجموع	١٩
١٣,٠٠٠	باقى العالم	٢٠	٣,٩٠٩	باقى العالم	٢٠
٣٠,٣٦٢٠	المجموع	٢١	٧,٢١٠	المجموع الكلي	٢١

ويوضح ترتيب الدول الثماني عشر الأولى بعض التغيرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ في مصالح وجهود السياسة الخارجية الأمريكية . « فالعلاقة الخاصة ، مع إنجلترا لا تبدو كما كانت من قبل . فقد أصبحت ألمانيا الغربية تحتل المركز الأول في عدد موظفي وزارة الخارجية وغيرهم من الأمريكيين العاملين بالخارج . . بينما تأتي بريطانيا في المركز الثامن . ويبدو أن مصالحتنا لم تعد مركزة على الحلفاء الثابتين ، بقدر ما هي مركزة على الدول التي توجد فيها فرصة لنفوذ وقوة الولايات المتحدة ، مرتبطا بأدراك شيء من عدم الأمن أو التهديد . من ثم ، فقد أصبحت كل من إيطاليا وفرنسا والفلين تفوق إنجلترا في عدد موظفي الخارجية ، وكذلك إيران وتركيا بالنسبة إلى كندا . أما في صدد توزيع كل المواطنين الأمريكيين العاملين في وظائف فيدرالية بالخارج ، فالتركز على المواجهة المحتملة للقوة ، وفي آسيا بصفة خاصة ، يبدو أكثر وضوحا : فالعدد في كوريا يزيد عنه في كندا ، ويزيد في تايلاند عنه في الهند والمكسيك . ويبدو أن التركيز في انتشار معظم موظفينا في الخارج قائم على العمل أكثر منه على الاتصال أو الاستماع إلى رغبات القوى الأخرى - مهما كانت كبرى - التي يقل فيها أو يتناقص نفوذنا . فالاتحاد السوفييتي (كالثالث الدول الكبرى حجما ، وثانيها قوة على الأرض) لا مكان له في تنظيم الجدول المشار إليه . ففي عام ١٩٦٤ ، لم يكن به أكثر من ٥٧ من موظفي وزارة الخارجية ، و ٦٩ مواطنا أمريكيا يمثلون العدد الاجمالي (بما فيه موظفو الوكالات الأخرى) .

ويبلغ العدد المائل لموظفي الولايات المتحدة العاملين في الهند بين ٤٨٠ مليون نسمة مالا يزيد عن ١٦٧ فردا ، بينما لا يوجد أحد بالنسبة لـ ٧٠٠ مليون القاطنين في الصين القارية (١) .

ومن المعلوم أن بلاد الاتحاد السوفييتي والهند والصين القارية تضم نصف الجنس البشري تقريبا ، فضلا عن كونها تتمتع بربع الدخل العالمي . ومع ذلك فلم يكن لنا في عام ١٩٦٤ في هذه الدول الثلاث الضخمة سوى ٣٪ من موظفي وزارة الخارجية العاملين بالخارج . وقد جرت مناقشات طويلة في مجلس الشيوخ الأمريكي ، في ربيع ١٩٦٧ ، عما إذا كان من دواعي الأمن أو الحكمة الموافقة على تبادل عدد قليل اضافي من الموظفين القنصليين مع الاتحاد السوفييتي ، حتى تمت الموافقة المقترحة بتخطي هذا المجلس في النهاية . ولم يثبت حتى الآن ما إذا كان « الخط الساخن » أو المبرقة الكتابة Teletype قد

(١) كان هذا بطبيعة الحال قبل الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي والعلاقات السياسية والاقتصادية وغيرها بين الولايات المتحدة والصين. وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٩٦٨ (المراجع)

استطاعا أن يعوضانا عن الندرة الحاصلة فى الاتصالات الدبلوماسية والانسانية .

وبالرغم من أن توزيع الدبلوماسيين والموظفين الحكوميين الأمريكيين فى الخارج غير متكافئ بالمرة ، إلا أن العدد يزداد نسبيا فى كل الدول التى تتركز فيها قوة وقوة ومصالح الولايات المتحدة . فإذا أضفنا إلى الـ ٣٣ ألف موظف مدنى أمريكى بالخارج ٢٥ ألفا من رجال الأعمال ، و ٣٠ ألف مبشر ، و ١٠ آلاف معلم وطالب ، فضلا عن أفراد القوات المسلحة وتابعيهم ، فسوف نصل فى النهاية إلى المجموع الكلى الذى توصل إليه هارلان كليفلاند ، وهو ١٦ مليون « أمريكى فيما وراء البحار » يعيشون فى الخارج ، فى أى سنة من سنوات الفترة الجديدة التى تتميز بالانتشار الأمريكى العالمى ، هذا بالإضافة إلى أكثر من ٤ مليون أمريكى يسافرون للخارج فى كل عام .

مصالح الحرب السرية :

عل أنه إلى جانب الـ ١٦ مليون أمريكى شبه الدائمين بالخارج ، يجب إضافة حوالى ١٠٠ ألف مواطن أجنبى يعملون كموظفين لدى حكومة الولايات المتحدة ، فضلا عن العدد الكبير من المواطنين الأجانب الذين يوظفهم الأفراد والمؤسسات الأمريكية الخاصة . ومع كل ذلك ، لا يمكن حصر العدد كاملا ، حيث أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لا تعلن عن ميزانيتها أو عدد موظفيها من الأمريكيين والأجانب . بل إن مجمل عملياتها ليصعب تخمينه (وإن قدر بأنه مماثل أو يزيد عن حجم عمل وزارة الخارجية) ، رغم أن بعض عملياتها غير المباشرة التى تتم غالبا عن طريق المؤسسات الأمريكية والأجنبية غير المشكوك فيها - أو عن طريق بعض الأفراد - قد أظهرت بعض الخطوط الرئيسية لهذه العمليات فى كافة أنحاء العالم .

وترجع الجهود الأمريكية الخاصة بعمليات المخابرات المنظمة ، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة من الحرب السرية والنفسية إلى الحرب العالمية الأولى ، كما ترجع بدرجة أكبر إلى الحرب العالمية الثانية حين اشتركت الولايات المتحدة - مثل سائر القوى الكبرى - فى سلسلة كبيرة من هذه النشاطات . وقد زاد هذا الجهد الأمريكى بظهور الحرب الباردة ، لمجابهة الضغط السياسى السوفييتى المنتشر فى أنحاء العالم والتغلب عليه ، هو والحكومات الحليفة المقربة إليه ، وحلفائه غير الرسميين من الأحزاب الشيوعية المنتشرة فى أنحاء العالم .

وقد وجدت حكومة الاتحاد السوفييتى فى هذه الأحزاب ، وفى « جهاز » الدولية الشيوعية والمنظمات التى خلفتها ، وفى « التنظيمات الجبهوية » المتعددة

و «أزمة الأرسال» بالإضافة الى تنظيم مخبراتها العسكرية والمدنية مجموعة قوية من وسائل التأثير على السياسة العالمية ، والأحداث الداخلية في الدول النامية أو الدول التي تحتاجها الأزمات . (ورغم بعض النجاح الدعائي العارض ، فإن النفوذ الفعلي للاتحاد السوفييتي في الدول الغنية المستقرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، والدول الأخرى الناطقة بالانجليزية ، وسويسرا ، والدول الاسكندنافية مازال نفوذا ضعيفا) .

وبعد عام ١٩٤٥ ، حينما انتقلت الولايات المتحدة الى مرحلة المنافسة العالمية مع هذه المنظمات التي يوجهها الاتحاد السوفييتي ، أو تحكمها الفكرة الشيوعية ، رأيناها تتقدم بحماس للقيام بجهود أضخم وأفضل من جهود منافسيها ففي هذا المضمار ، وعلى قدر ما يستطيع الفرد أن يرى في المياه العميقة للحرب السرية ، ترى الولايات المتحدة قد أحرزت نجاحا ملموسا ، حيث أصبحت جهود المخابرات والحرب السياسية التي تضطلع بها المخابرات المركزية ووكالاتها أكبر وأحسن تنظيما من الجهود المماثلة السوفييتية أو الصينية التي تعارضها في الساحة الدولية . وأن جلب هذا النجاح معه نوعا من السخريّة . فحينما بدأ التسلسل والدعاية الشيوعية نشاطها ونجاحها ، وبدت الولايات المتحدة في موقف سلبي غير مبال ، أخذ الشعور الوطني في عدد من الدول ينظر الى الشيوعية بوصفها التهديد الرئيسي للاستقلال الوطني . واتجه نظر كثير من الوطنيين ، الذين عارضوا بشدة أي نفوذ سوفييتي أو شيوعي ، نحو الولايات المتحدة طلبا للمساعدة . أما اليوم ، بعد أن أصبح النفوذ الأمريكي في كثير من الدول يحتل مركز القوة والنشاط ، والمنافسة الأكثر عددا ومالا ، فإن كثيرا من هؤلاء الوطنيين قد أخذوا يرتدون عن مواقفهم السابقة ، خشية ازدياد النفوذ الأمريكي في بلادهم . ويمكن القول أن اندفاعنا في هذا الميدان من ميادين السياسة الدولية كما في غيره من ميادين السياسة العالمية ، والاقتصاد العالمي ، والرأي العالمي ، قد أحدث بعض الاستجابات المقيدة في الحياة الدولية . فالتوسع من جانب واحد في القوة والنفوذ قد يكون في النهاية عملية مقيدة لنا كما كان الحال بالنسبة لاية قوة كبرى في الماضي . ولعل الأمر هو على حد قول سفير أمريكي مسابق لدى الكونغرس أمام لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ « أن حجم وقضولية التمثيل الأمريكي قد يشكل أحيانا عاملا من عوامل القلق في علاقاتنا الخارجية التي لاتعرف الجماهير الأمريكية عنها الشيء الكثير ، ولا سيما حيث يبلغ عدد أفراد البعثة الأمريكية نفس عدد موظفي وزارة الخارجية في الدول الخفيفة » .

والمسألة بطبيعة الحال ليست مسألة استعراض ، تتركز مثلا حول التساؤل عما اذا كان موظفو الحكومة الأمريكية في دولة أجنبية يقومون في عمارة واحدة (كما هو الحال في لندن) ، أم أنهم ينتشرون بين عدة أبنية صغيرة

(كما هو الحال في نيودلهي) • ولكن المسألة أكثر عمقا وموضوعية ، من حيث هي تتعلق بحجم الجهود الأمريكية وقوتها الفعلية المتزايدة في التأثير على سلوك الدول الأجنبية •

ومازلنا مستمرين في هذا الجهد الطموح • وفي هذا يقول هذا السفير في مذكرته للجنة الفرعية المنيثقة عن مجلس الشيوخ « ويتدرد الكاتب في الإشارة إلى امكانية تخفيض القوات خشية الاضرار بأولئك الذين لا يهتمون كثيرا بالاقتصاد قدر اهتمامهم بالتهرب من التزامات أمريكا كقوة عالمية » •

فما الذي يدفعنا لكل هذا الجهد ؟ وكيف يمكن لنا أن نحافظ على تصورنا لالتزامنا ؟ وإلى أي حد تعتبر هذه الالتزامات أو تلك حلقة في شبكة الالتزامات التعاقدية المحددة مع الحكومات الرسمية للدول الأجنبية ذات السيادة ؟ وإلى أي حد تعتبر بمثابة المنطق الطبيعي لعملية الصراع الدولي ، الذي أصبحنا نحن ومنافسونا وأعدائنا أسرى له ؟ بل إلى أي حد يمكن لهذا التصور الشعبي « لفراغ القوى » في الدول النامية أن يجرنا دون مقاومة إلى بذل الجهود والتعهد بالالتزامات المتزايدة ؟ وإلى أي حد يعتبر كل ذلك من نتائج العملية السياسية الداخلية ، والآثار الداخلية لالتزاماتنا السابقة ؟

الصلب العاشر

قطاع السياسة الخارجية

في أوائل عام ١٩٦٧ ، قال مراسل مطلع في واشنطن أن روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي ، « مستول عن أربعة ملايين نسمة ، وما قيمته ١٧٥ مليون دولار. بما فيها خمسة آلاف رأى نووى » ، ويبلغ عدد الأفراد الذين تسيطر عليهم وزارة الدفاع مباشرة حوالي ثلاثة ملايين فرد من أفراد القوات المسلحة ، ومليون من المدنيين . وقد بلغت اتفاقات الوزارة عام ١٩٦٦ حوالي ٦٠ مليون دولار (غير المبالغ الاستثنائية التي طلبها الرئيس جونسون في ذلك الوقت من أجل حرب فيتنام . وفي مارس ١٩٦٧ ، بلغت اتفاقات الدفاع ٧٤ بليون دولار سنويا . فقد كانت هذه الأرقام تزيد على نصف الميزانية الإجمالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية ، في كل عام . وقد كتب آدم يارمولينسكي نائب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولي عام ١٩٦٧ قائلا : « إن المؤسسة العسكرية ليست أكبر مؤسسة في العالم فحسب ، بل إنها أكبر بكثير من أى وزارة أخرى » ، أنها في الواقع أكبر من كل وزارات الحكومة مجتمعة .

هذه الكتلة الضخمة من الجهود البشرية والاقتصادية تولد حتما مجموعة كبيرة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتناسب مع حجمها . وقد بلغ هذا الحجم ، وبالتالي هذه المصالح ، عام ١٩٦٧ حوالي ١٠٪ من الانتاج القومي الإجمالي للولايات المتحدة . فهو يزيد بنسبة كبيرة عن جملة التجارة الخارجية للولايات المتحدة ، بما فيها الصادرات والواردات التي تصل الى أكثر قليلا من ٧٪ من الانتاج القومي الإجمالي ، كما يبلغ حوالي نفس قيمة جميع الاستثمارات الأمريكية بالخارج ، وحوالي من ١٠ الى ٢٠ ضعف الأرباح التي تدرها من هذه الاستثمارات . وهكذا ، كانت مؤسسة الدفاع الأمريكية تعتبر منذ ٨٠ سنة ، وسيلة لحماية مصالحنا في الساحة الدولية أما اليوم فقد أصبحت تمثل أكبر مصلحة بين المصالح الأمريكية .

وقد عبر يارمولنسكى عن مفاد ذلك بلغة أكثر وضوحاً ، عندما يذكرنا بأن كل القرارات الكبرى التى يتخذها وزير الدفاع وكبار المسئولين فى البنتاجون والتى تتعلق بمسائل السياسة ، والعتاد ، وأنظمة الأسلحة الحديثة ، والاستراتيجيات، والالتزامات الدولية تتضمن عملية موازنة بين القيم والمخاطر وهى قيم ومخاطر ليست وقفاً على الدولة، ولكنها غالباً ما تمس العالم، وكذلك مجموعات المصالح الموجودة داخل البنتاجون مرةً بشارع بنسلفانيا حتى الكابيتول وتبدل ضغوط ضخمة للتوفيق بين هذه القوى المتنافسة ، ولكن فرص الوصول الى حل وسط ليست كبيرة ، وبسبب تعقد المسائل ، فالموافقة على مسألة معينة قد يقابلها رفض لمسألة مرتبطة بها . ومن ناحية أخرى ، فإن أى سلسلة ردود مستمرة بالرفض لاي بيروقراطية ستؤدى الى ايقاف الاتصالات نهائياً ، مثل مفهوم العلاقات العمالية عن الفشل فى المساومة بحسن نية . ولا يستطيع أى وزير للدفاع أن يرفض باستمرار المقترحات المقدمة من مستشاريه العسكريين ، خاصة حينما يتعلق الأمر بقدرتهم الفنية وأرواح الشباب الأمريكى ، ولن تستطيع أى مناقشة تحليلية أن تعدل من أثر رفض بات على علاقة العمل المستمرة بين الوزير وجنرالاته . وفى الواقع أن الشئ الجدير بالملاحظة ليس هو كثرة القرارات التى تتخذ فى البنتاجون فى وجه كل الضغوط من أجل حل وسط ، بل قلة عدد هذه القرارات .

وهنا يبرز ما يسمى بالمركز العسكرى الصناعى . وحينما حذر الرئيس أيزنهاور عند تركه لمنصبه من القوة المتزايدة للمركب الصناعى ، فربما كان ينفس عن شعوره بالاحباط لعدم قدرته على خفض ميزانية الدفاع . وفى نهاية مدة رئاسته ، كان ما يزال يعتقد أن الرئيس يجب أن تكون لديه القدرة على اعطاء الأوامر مثل أى جنرال ، وحينما اكتشف أن الأوامر لاتقطع بطريقة تلقائية ، اختار أن ينهى باللوم هى « المتأمرين » .

ومن المؤكد أن المركب العسكرى - الصناعى - التشريعى لا يشكل مؤامرة ولكن هناك اتفاقات عرضية فى المصالح بين مسئول المشروع العسكرى الذى يبحث عن نجم ، والمدنى الذى يرى فرصة سانحة لشغل منصب رئيس فرع جديد ، ومقاول الدفاع الذى لا عمل لديه ، ووكلاء الاتحادات العمالية الذين يرون اقتراب شبح البطالة ، وعطو الكونجرس الذى يهتم بمساهمة التجار والعامل فى الحملة الانتخابية والذى يهتم برخاء الحى الذى يمثله ، فكل من هذه المجموعات للمصالح تريد توسيع مؤسسة الدفاع فى الاتجاه الذى يناسبها مثلاً فى بداية الستينات ، كان البنتاجون يتسع بدرجة كبيرة . وكان ذلك يمثل احدى الفرص السعيدة النادرة التى تمتع بها ماكنامارا فى بداية عهده بتولى منصبه . وكانت الموارد التى تقطع من النشاطات غير الضرورية تستطيع غالباً

أن تولف في المناطق التي تحتاج الى التقوية وعلى سبيل المثال أيضا ، رأينا حتى وقت قريب أن معسكرات تدريب الجيش لا تقوم بتدريب قوات الاحتياطى التي تستدعى بناء على مناقشة فى الكونجرس ، وذلك لأن معسكرات التدريب كانت مستغلة كلها لاعداد القوات العاملة للحرب فى فيتنام . ولكن حينما انتهت الحرب فى فيتنام ، فإن ضغوط المكنب العسكرية الصناعى - التشريعى سوف تزداد بالضرورة .

» ومع ذلك يمكن مقاومة مثل هذه الضغوط ، وهناك دلائل كثيرة على امكانية ذلك . ولكن من غير المقول أن نتوقع من أى وزير للدفاع أن يقوى على رفض هذه الضغوط بمفرده ، أو حتى فى حالة تأييد قلة من العاملين فى وزارة الدفاع من رجاله له . وفى خلال الست سنوات الماضية ، استطاع المنتجون ايجاد الوسائل التنظيمية والتحليلية التي تسمح بالاتصال الفعّال بين البيروقراطية والقيادة السياسية المسئولة ، وبين عتساصر البيروقراطية ذوى المصالح المتصارعة فى المؤسسات المختلفة ومع ذلك ، فإن ادارى المنتجون أنفسهم لا يستطيعون تحديد دور المؤسسة العسكرية فى الولايات المتحدة ، ولا يجب أن يطلب منهم ذلك . وقد حدثت ندوات قومية على مدى عدة سنوات لاطهار أن المؤسسة العسكرية لا تتناسب ومهامها وانها تحتاج الى اصلاح هيكل جذرى . وقد أعطت هذه الاصلاحات للولايات المتحدة الآن قوة عسكرية يمكن استخدامها بطريقة أكثر . أما مسألة الاستخدام الذى نختاره للمؤسسة العسكرية ، والحدود التي تفرض على نموها وعملها فهى موضوع كبير يستحق شغل اهتمام الأمة (١) . »

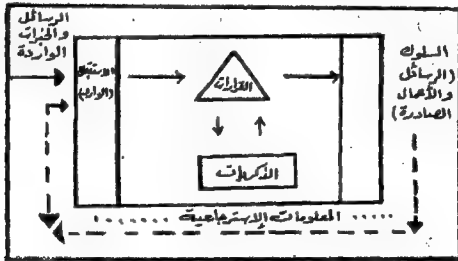
نظرة أخرى الى جهاز القرار القومى ، نموذج الشلال الصغير البسيط :

يمكن اعتبار الدولة ، التي يدخل فى نطاق حديثنا اهتماماتها وقدراتها ، بمثابة جهاز للقرار القومى . ولاغراض التحليل ، يمكننا تصور سبيل الاتصالات والقرارات فى صورة مبسطة جدا هى صورة شلال صغير من خمس مستويات . ويمكننا أن نتصور أن كل مستوى يتكون من مخزون واضح من الرأى العام أو رأى الصفوة . وكل من هذه المخزونات مرتبط بمركب معين من المؤسسات الاجتماعية ، ومجموعات من المراتب الاجتماعية .

وتنسب عملية الاتصال بسهولة أكثر داخل كل مستوى عنه فى أنسيابها من مستوى لآخر ، كما أنها تنسب بسهولة أكثر من مستويات المكانة والوقرة الأعلى الى المستويات الأقل . ويمكن تمثيل نظام الاتصال والعمل فى كل

مستوى « صندوق - أسود » بسيط ، لصقت على بعض أجزائه لافتات قليلة توضح مهامه ووظائفه الرئيسية التي تهتم هنا : استقبال الرسائل والخبرات ، الذاكرة والاسترجاع ، اتخاذ القرار عن طريق ربط المعلومات الواردة بالأشياء المستعادة الى الذاكرة وذلك لتحديد طاقة السلوك ، وطاقة الرسائل والأعمال الناتجة التي قد تعيد بعض المعلومات الى جانب الاستقبال داخل الجهاز ، وبالتالي تعمل من مراحل السلوك التالية •

ومن المعلوم ، أن أول مستويات مخزونات الرأى فى أية دولة غربية هو مستوى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية التي تساوى بالتقريب ٢٪ أو ٣٪ من أعلى طبقات السكان ملكية ودخلا ومستوى اجتماعيا واقتصاديا ، مثل كبار الملاك ، وحملة الأسهم ، وأصحاب الأعمال ، والمستثمرين ، وكبار أفراد الجهاز التنفيذى الإدارى فى الدولة وعائلاتهم ، ومؤسساتهم الكبرى مثل الشركات الكبرى والبنوك ومؤسسات الاستثمار • وهؤلاء الناس ومؤسساتهم لا يشكلون جماعة متناسقة بسيطة ، ولكنهم يرتبطون بشبكة كثيفة من الروابط وفنوت الاتصال المتعددة الأطراف • وهم يشتركون فيما بينهم فى ذكريات عديدة ، وأفضليات ، وأساليب الرأى والمصالح والسلوك الخاصة بالصفوة الفرعية المتخصصة ، التي يمكن انتقالها بينهم بسرعة • وبالإضافة الى سبيل الاتصال الداخلى والذكريات المشتركة ، فإن هذه الصفوة تستقبل كذلك رسائل من باقى المجتمع ومن العالم الخارجى • وهذه الرسائل تولد رسائل وأعمالا موجهة لمجموعات اجتماعية أخرى وللعالم الخارجى • ولهذا فنحن نوضحها بشكل تخطيطى فى الشكل رقم ٢ بواسطة « صندوق أسود » ذى قطاع للاستقبال ، وقطاع للإرسال ، ومجموعة من الذكريات المتاحة للاسترجاع ، وجهاز قرارات ينتج على الأقل أفضليات أو كراهية لأنواع معينة من السلوك الناتج •



شكل ٢ مستوى الصفوة الاجتماعية الاقتصادية كجهاز قرارات

والمستوى الثانى فى مجتمع غربى متقدم يتشكل من الصفوة السياسية والحكومية التى تتركز أساسا حول الحكومة الوطنية . وهى ليست كذلك كتلة متناسقة ، اذ يوجد فى داخلها مجموعات فرعية مثل العاملين بالفرع التنفيذى ، والمشرعين ، والقضاة ، وكبار الموظفين المنتخبين ، وكبار البيروقراطيين ومن بين هذه الفئة الأخيرة الشخصيات المدنية والعسكرية . وهناك أيضا فروق بين أفراد الصفوة السياسية فى العاصمة وفى الأقاليم ، واختلافات بين مصالح وموظفى قطاعات السياسة القومية والرسمية والمحلية . وأخيرا ، هناك فروق بين أصحاب المناصب فى المكاتب الحكومية الرسمية وبين الأفراد الذى يعتمد نصيبهم من السلطة السياسية على درجتهم فى الترتيب الهرمى أو الجهاز الخاص بالحزب . وهناك تمييز حقيقى بين السياسيين الموجودين داخل السلطة وأولئك الموجودين خارجها رغم أن هذه الأدوار قد تنعكس فى حالة تغير السلطة الحاكمة . وبالرغم من هذه الانشقاقات الحقيقية ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من التماسك والاتصال داخل الصفوة السياسية وبينها وبين أفراد الصفوة البيروقراطية والعسكرية . فهى تكون الحكومة وكذلك البيئة الاجتماعية المحيطة بها . وهكذا يمكن تصوير هذه الصفوة الحكومية والسياسية كجهاز اتصال وقرارات له قدراته الخاصة به فى مجال الذكريات والقرارات ، ووظائفه الخاصة فى الاستقبال والارسال (الطاقة الداخلة أو المدخل *Intake* والانتاج أو المخرج *Output*) بطريقة تشبه الرسم التخطيطى الموضح فى الشكل رقم (٢) .

ويتكون المستوى الثالث من وسائل الاتصال الجماهيرى (وسائل الإعلام) ، وبصفة خاصة الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة ، وما يرتبط بها من وكالات الإعلانات وصناعة السينما والاسطوانات ونشر الكتب كأجهزة إضافية ملحقه بهذه الوسائل . وهذه الشبكة من وسائل الإعلام يمكن اعتبارها كذلك كجهاز له أوجه الاستقبال والارسال والذاكرة والقرارات ، ويمثله صندوق أسود آخر مشابه لتلك التى تمثل المستويين السابقين .

أما جهاز الاتصال فى المستوى الرابع فهو أكبر بكثير وأقل تماسكا ، ولكنه لا يقل أهمية عن الأجهزة السابقة . ويمكن توضيحه بصندوق أسود مائل لما سبق ، ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا أنه يختلف عنها فى المضمون . فهو يتكون من شبكة من قادة الرأى العام الذين يمثلون نسبة ٥% أو ١٠% من السكان ويهتمون بوسائل الإعلام والشئون الخارجية الى حد ما وهؤلاء هم الرجال والنساء الذين يلعبون دور الوسيط فى الشئون المحلية والدولية ، فيقربونها لجيرانهم الأقرب انتباها ممن يتوجهون اليهم باحثين عن التفسيرات ونماذج الاستجابات والآراء المناسبة للأحداث البعيدة وغير المألوفة التى تقر بها لهم وسائل الإعلام . فإذا اتفقت شبكة قادة الرأى العام مع الوسائل والتفسيرات التى يبرزها وسائل الإعلام ، فانهم يستطيعون فعل الشيء الكثير لتقوية أثرها أما اذا لم يتفقوا

مما وعارضوها أو تجاهلوا فأنهم يستطيعون فعل الشيء الكثير لإبطال أثرها . وهكذا ، نرى أن الإذاعة التليفزيونية الخاصة بأفريقيا مثلا في أنحاء أمريكا ، أو الخاصة بالتكامل المنصري في القوات المسلحة الأمريكية ، يمكن أن يكون لها تأثير مختلف تماما في الشمال عنه في الجنوب . ويرجع ذلك الى الاستجابات المختلفة لقادة الرأي العام (وللسكان ككل) في كل اقليم . وفي تحليل عمليات استفتاء الرأي العام يمكن تقريب طبقة « قادة الرأي العام » بـ ٥٪ أو ١٠٪ من المشتركين من الاستفتاء طبقا لطبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وتحليل آرائهم بطريقة منفصلة . وهناك طريقة بديلة ، مفادها أن أعضاء هذه الطبقة ، أو أي طبقة فرعية داخلها مثل المدرسين والمحامين المحليين ، يمكن التعرف عليهم مباشرة واخذ عينة مناسبة من بينهم تمثل المجموع .

أما خامس وأكبر المجموعات التي يكونها الناس ، فتتكون من الطبقات السياسية المعنية من السكان على اطلاقهم ، حسب اهتمامهم وقدرتهم ونضجهم ، بدرجة تسمح بأن يكون لهم تأثير كامن على السياسة ، يجعل من الضروري أخذهم في الاعتبار عند تقدير السير المحتمل للأحداث السياسية ، والنتائج المحتملة لازمة ما . ففي الدول الغربية ، يصل عدد « الناس » المؤثرين سياسيا بالنسبة الى جملة الناخبين ما بين ٦٠ و ٩٠٪ من عدد السكان البالغين . فالناخبون (أو الجماهير) يستقبلون رسائل ، ويرجعون لذاكرتهم ، ويتخذون قرارات ، ثم يخرجون بنتائج في شكل رسائل وأعمال .

وهكذا نرى أن هناك أربع قنوات - في نموذج الشلال - تتحرك لأسفل ، من أجهزة الاتصال الأعلى الى الأجهزة الأدنى . فالصفوة الاجتماعية الاقتصادية تتصل مباشرة مع الجهاز الحكومي والسياسي . وكثير من أفرادها يسهل عليهم الوصول الى (والتأثير على) السلطات التشريعية والتنفيذية في الحكومة . كما أن كثيرا منهم يسهل عليهم الوصول الى (والتأثير على) وسائل الاعلام وعالمها المتوسع . ولكن اتصالهم وتأثيرهم المباشر على السواد الأعظم من قادة الرأي العام يتم بصورة أقل . كما أن تأثيرهم المباشر على جماهير الشعب هو أقل أيضا . وللحكومة أيضا بعض الاتصالات المباشرة والتأثيرات على وسائل الاعلام . ولكن مثل هذه الاتصالات والتأثيرات على قادة الرأي العام والجماهير جد ضعيفة . فوسائل الاعلام تخاطب بطريقة مباشرة ومؤثرة قادة الرأي العام الذين يقومون بدورهم بدور المرسل والمؤكد

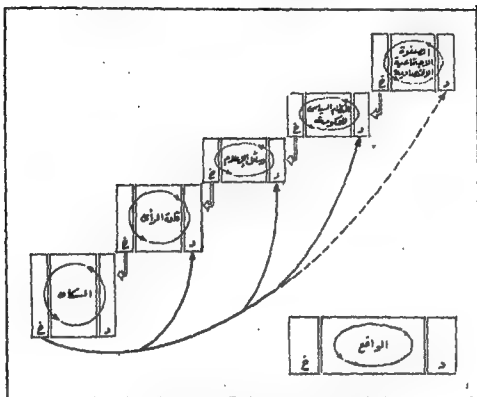
— أو الناقذ فيما ندر — في بث هذه الأخبار الى السكان • فهم يتحدثون مباشرة الى الشعب ، وتزداد سلطتهم كلما تساوت رسائلهم أو تدعمت بواسطة رسائل الاعلام التي تسبغ على القادة المحليين صفة المتحدثين باسمها • وأخيرا ، فان القادة المحليين يتصلون مباشرة بالناس ، ويمارسون نفوذهم متمشيا أو معارضا لسياسة وسائل الاعلام • ويتضح هذا من الشكل رقم ٣ ، وملخصه في الجدول الآتي

جدول رقم (١٠)

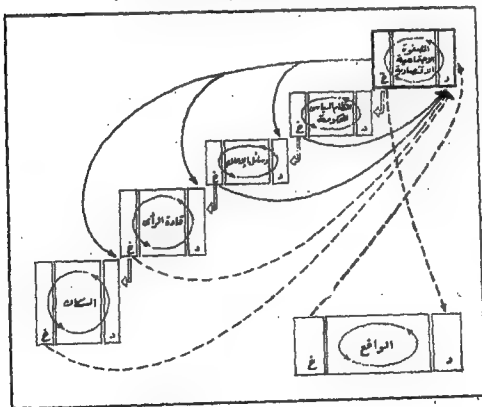
تلخيص ٣٦ نوعا من تدفق النفوذ والمعلومات في دولة متقدمة
كما هو مفسر في شكل (٣) من (١) الى (ج)

(٧) المجموع الابتدائي	(٦) واقع البيئة	(٥) السكان رأى الجاهير	(٤) قادة الرأى	(٣) وسائل الإعلام	(٢) الجهاز الحكوى السياسى	(١) الصفوة الاجتماعية الاقتصاد	(من) :
٥ قوى	١ ضعيف	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى جدا	١ - الصفوة الاجتماعية الاقتصادية شكل ٣ ب.
٦ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى جدا	٥ قوى	٢ - الجهاز الحكوى السياسى شكل ٣ ج
٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٣ - وسائل الإعلام (شكل ٣ د)
١ ضعيف	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٤ - قادة الرأى (شكل ٥٣)
٤ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ - السكان (رأى الجاهير) (شكل ٣ و)
٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٦ - واقع البيئة الجغرافى-الطبيعى والاقتصادى والثقافى... الخ (شكل ٣ ز)
١ ضعيف	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٧ - عناصر المجتمع (شكل ٣ ح)
٤ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	
٢ ضعيف	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	
٢٩ قوى	٣ ضعيف	٦ قوى	٦ قوى	٥ قوى	٦ قوى	٣ قوى	
٧ ضعيف	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٥ قوى	٣ ضعيف	

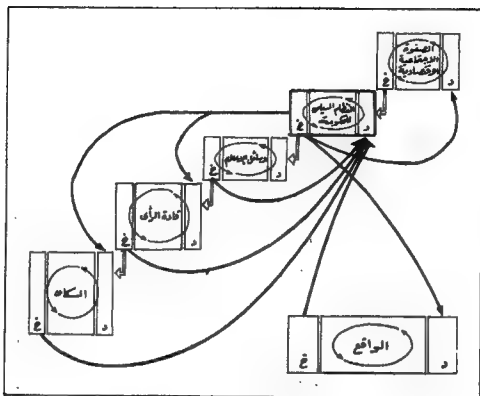
من (١٤ ال ج) نموذج التسلل - للسلط - لتتفق التلوث والمعلومات



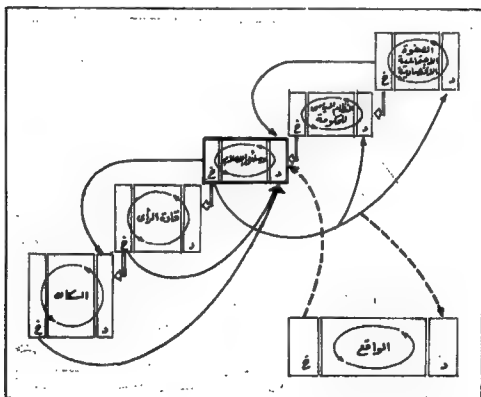
١ - التسلل الرئيس للوسائل والاستجابات من الشعب



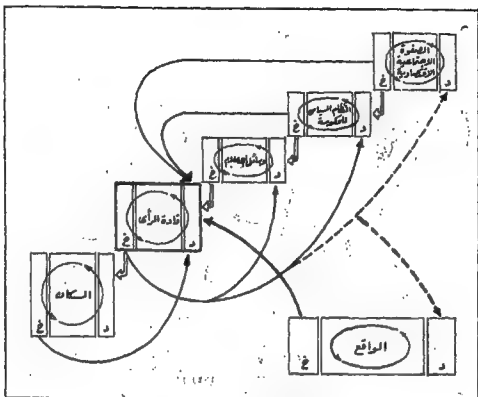
ب - تتفق الال بالنسبة للسلطة الاجتماعية الاقتصادية



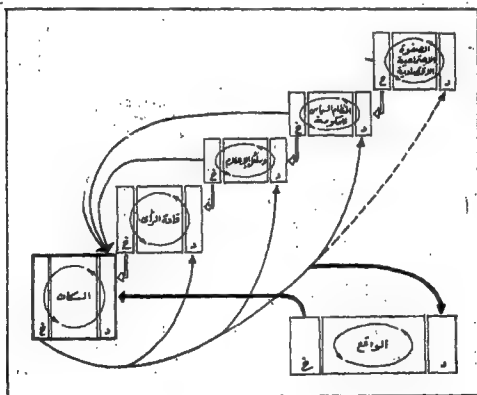
(ج) تعلق الاتصال بالنسبة للحكومة والصورة السياسية



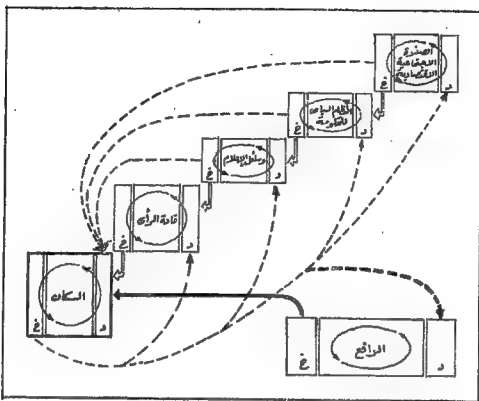
د - تعلق الاتصال بالنسبة لوسائل الإعلام



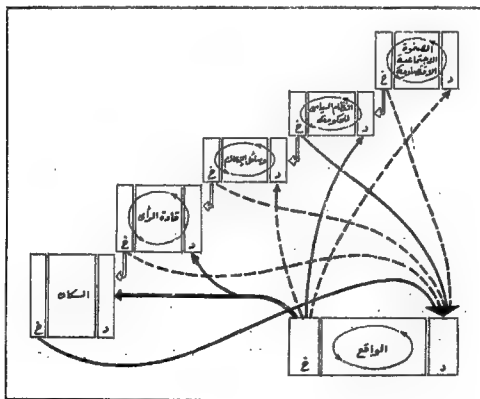
ج - تدفق الاتصال بالنسبة للسلطة العامة الرأي



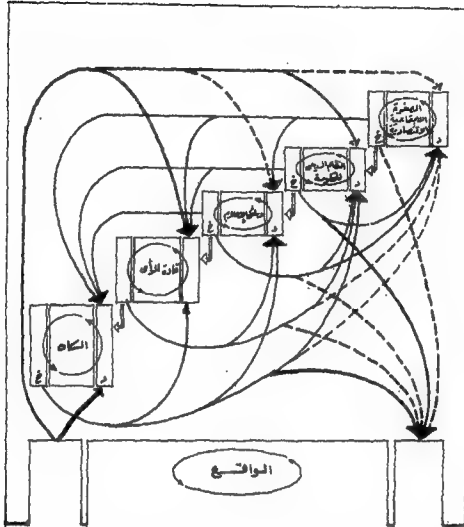
د - تدفق الاتصال بالنسبة للسكان على المستوى الجغرافي في دولة متقدمة



د — II — تدفق الاتصال بالنسبة للسكن على المستوى الجماهيري في دولة تليدية متخلفة



د — III — التفاعلات من واقع البيئة في الدول المتخلفة



ج - جميع النودج : تعلق الاتصال بالنسبة للجهاز خمس المستوى ويثبت

ومع ذلك ، فكل مجموعة من المجموعات الخمسة لها ذكرياتها ، ومعيار استقلالها الخاص بها . وتستطيع كل مجموعة أن ترفض أو تتجاهل أو تعيد تفسير معظم أو كل الرسائل غير المستساغة بالنسبة لها . وكل مجموعة قادرة على التجديد والمبادرة . وكل منها تستطيع أن تفسد بعض أو كل مجموعات المستوى الأعلى بسبل من المعلومات .

وعادة ما يستجيب الناس لقادة الرأي الداخلي ، أما بزيادة أو بتقليل انتباههم وانقيادهم لهؤلاء القادة . فهم يستجيبون لوسائل الاعلام اما بالاهتمام بها أو الانصراف عنها ، أى بالاشتراك فيها من عدمه ، ان لم يكن برعاية احداها أو إحدى الشركات التي تملن فيها . ومع ذلك ، ترى قنوات اتصالهم ونفوذهم مع

الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ضعيفة وغير مباشرة ، حيث أن معظم أفراد هذه الصفوة لا يعتمدون على رضى الشعب فى حصولهم على دخولهم أو مراكزهم .

ويستطيع قادة الرأى الداخلى تأييد أو تجاهل أو معارضة وسائل الاعلام . ولديهم الى حد ما نفس الاختيار فى تصرفهم نحو الحكومة والقيادة السياسية للدولة . ومع ذلك ، فهم لا يستطيعون عادة فعل الشيء الكثير بالنسبة للصفوة الاجتماعية الاقتصادية الا اذا أصبح القادة المحليون وقادة المستويات الدنيا بعيدين تماما عن أهل أفراد الصفوة . أو اذا كانت مجموعة أهل أفراد الصفوة تتكون الى حد كبير من أجانب أو غرباء بارزين . ولكن الحكومة وقادة الجهاز السياسى يستطيعون فعل شيء ما بالنسبة للصفوة الاجتماعية والاقتصادية . فهم يستطيعون الدفاع عن امتيازاتها ، وجعلها تبدو أكثر شرعية ، كما يمكنهم معارضة سلطتها ، وتقليل امتيازاتها عن طريق التشريع والضرائب ، وقيادة الرأى الوطنى ، وغير ذلك من الاجراءات الادارية والقرارات السياسية .

ومن الواضح أن كل مستوى من المستويات الخمسة فى نموذج الشلال مستقل ذاتيا ، ولكنه ايضا مرتبط جزئيا بالمستويات الأخرى . هذا بالإضافة الى كل مستوى معرض بدرجة ما للتأثير المباشر للواقع الخارجى . فحينما يحدث كساد اقتصادى ويفقد الناس وظائفهم ، يصبح هذا الكساد موضع اهتمام الناس وملاحظة جيرانهم ، بغض النظر عما يقوله قادة الرأى الداخلى ووسائل الاعلام أو الحكومة .

وينطبق نفس الشيء على المواقف التى يعانى خلالها الناس من الجوع ويتم توزيع التموين بالبطاقات ، أو ترتفع نسبة الإصابات خلال حرب طويلة الأمد . وفى كل هذه الحالات ، تحاول وسائل الاعلام ، والقادة السياسيون الوطنيون والمحليون ، التقدم بتفسير ما لاسى الشعب . ولكن قد يأتى الوقت الذى يثقل فيه المعبء ، بحيث يفوق التفسيرات .

كذلك ينطبق نفس الشيء على المستويات الأعلى ، فقادة الرأى الداخلى ووسائل الاعلام والحكومة والصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، يحتمل أن يمتدوا بتجارب مباشرة فيما يتعلق بمسائل الرخاء أو الكساد الاقتصادى ، وتدفق الذهب داخل البلاد أو خروجه منها ، وسهولة أو صعوبة الهجرة ، والنجاح أو الفشل فى العلاقات الخارجية أو فى حالة الحرب ، والتقدم أو التأخر فى مجالات العلم والتكنولوجيا والصحة العامة ونمو السكان ، وتحسن أو تدهور البيئة ، وحفظ الموارد القومية أو نضوبها . ولكل هذه الظواهر - أو كلها - آثار على تجارب الناس ، فى كل مستوى من مستويات جهاز الاتصال الاجتماعى . وبالتالي يمكن أن يؤثر مباشرة على ادراكهم لانفسهم وللعالم الخارجى ، وعلى تقدم فى

بعضهم البعض ، أو انعدام هذه الثقة ، فالثقة في حكومة أو في صفوة وطنية ، أو في جهاز وطني لوسائل الاعلام ، في الساحة الدولية وفي مجال السياسة الداخلية ، يعتمد الى درجة غير قليلة على مدى تطابق رسائله مع التأثير الحقيقي للواقع على السكان والمجموعات الأخرى المعنية .

فكل من مستويات الاتصال المترابطة هذه يتكون في حد ذاته من مجموعات مصالح ومؤسسات مختلفة ، يمثل ما توجد ائتلافات أخرى بين المجموعات في المستويات المختلفة لجهاز الاتصال . وقد توجد هذه الائتلافات بين بعض القادة السياسيين الوطنيين ، وبعض وسائل الاعلام ، وبعض ائقادة المحليين ، وبعض الناخبين . على أنهم قد يفضلون جميعا اتباع « خط متشدد » أو « خط متساهل » في مجال السياسة الخارجية ، في حين أن مجموعات أو ائتلافات أخرى قد تفضل منح الأولوية لأهدافها الداخلية .

هل هناك « أولوية للسياسة الخارجية » ؟

من المحتمل دائما أن لا تعطى أجهزة الاتصال السياسية المعقدة من هذا النوع - التي أوضحناها - أولوية للسياسة الداخلية . وقد تحدث ليوبولد فون المؤرخ الكبير في القرن التاسع عشر عن « أولوية السياسة الخارجية » . ولكن هذه الفكرة كانت أكثر ملائمة للملكيات عنها بالنسبة للمجتمعات الجماهيرية . فاليوم يصنع أفراد الصفوة السياسة . ولكن السياسة - أو هل الأكل احتياجاتها ونتائجها - غالبا ما تصنع أيضا مجموعات الصفوة ، وتغير التماسك فيما بينهم أو تغير من قوتهم ، ومن العلاقات القائمة بينهم .

فجهاز الاتصال والقرار السياسي الحديث من ذلك النوع ، يجعل من الصعب على الدولة انتهاج سياسة خارجية ثابتة طويلة المدى . وإذا كانت هناك ثمة صفوة في مستوى واحد ، أو مجموعة مصالح متأكدة من سيادتها على جميع مجموعات الصفوة والمجموعات الأخرى التي ستظل سلبية ، فإن هذه المجموعة السائدة تستطيع دون عناء كبير أن تحافظ على سياسة دولية لعدة سنوات . أما في الدولة الديمقراطية المتعددة الأحزاب ، فمن المحتم أن تجد صعوبة في ممارسة نفوذها الدائم على نفوذ دولة أخرى ، أو أن تكون في مركز الخضوع الدائم لدولة أخرى .

وكلما زادت عناصر التعدد والاتصال والاشتراك في جهاز ما ، زادت الصعوبة بالنسبة للصفوة ومجموعات المصالح على الصمود ، وكثر تغير التوازن بين مستويات الاتصالات والقرارات السياسية الداخلية والخارجية فيه . وعلى

هذا النحو نرى الدول الديمقراطية الحديثة غير مهية على وجه الإطلاق لحكم أو توجيه الدول الأخرى لفترات طويلة . بل أنها ليست مهية للخضوع طويلا لآى نفوذ أو توجيه أجنبى ، ولو كان عن حسن نية . ولعل علاقات إنجلترا بالدول الديمقراطية داخل الكومنولث توضح شيئا من هذه الصعوبة كما تتضح نفس الصعوبة فى تجارب أمريكا - منذ عام ١٩٥٤ - فى محاولتها التأثير على سياسة فرنسا ، وفى الجهود الأمريكية الأخيرة للتأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية للهند .

وما ينطبق على الدول الديمقراطية الحديثة ربما ينطبق بدرجة كبيرة على كل الدول الحديثة الأخرى . فالتطوير يتضمن وجود وسائل اتصال داخلية أكثر ، وأجهزة اتصال داخلية مختلفة ومعقدة ، وقطاعات عامة كبيرة ، واشتركا شعبيا متزايدا يفوق المستوى الداخلى ، واحتمالا كبيرا لتغيرات متكررة فى علاقات الاتصال والسلطة داخل النظم السياسية لهذه الدول . ومن الملاحظ أيضا أن عمليات التغير الخاصة بالسياسة والاتصال ، وإن استمرت خلف واجهة الدكتاتورية ، فهي لا تجعل النظم الدكتاتورية الحديثة ملائمة للمحافظة طويلا على سيطرة محكمة على الدول الأجنبية البعيدة . وتوضح الصعوبات التى واجهها الاتحاد السوفييتى ، فى محاولته الاحتفاظ بسيطرته على سياسة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وفقد سيطرته على يوغسلافيا والصين أن التغيرات داخل الاتحاد السوفييتى قد ارتبطت بالتغيرات فى الدول الأخرى ، لضعاف أو اذابة ما كان ينظر اليه من قبل - سطوحيا على الأقل - على أنه كتلة مسيطر عليها بأحكام .

وبالرغم من أن الدول الحديثة تجد أنه من الصعب إمكان التأثير على الدول الأخرى ، أو السيطرة عليها لفترات طويلة ، إلا أن مصالحها غالبا ما تدفع حكوماتها الى بدل المحاولة فى هذا السبيل . هذا علما بأن الاعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدى الى زيادة هذه الجهود ، دون ضمان نجاحها . ولكن يجدر الانتباه الى أنه حينما يستمر الاعتماد المتبادل ، وتفشل جهود السيطرة ، تبرز المصالح المتعارضة ، ويصبح من المحتمل نشوب الصراعات . وهكذا ، ينشعب الصراع الدولى بسبب فشل السيطرة .

كيف تشب الصراعات بين الدول

مهما كان نوع الصراع الذى تقحم الدولة نفسها فيه ، فانها ولا بد أن تحافظ على قدر من السيطرة ، ليس فقط على سلوكها ، بل على سلوك عدوها كذلك . ويمكن تمييز النوعين المختلفين من الصراع طبقا للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين . وطبقا للمعارات التى اقترحها أناتول رابوبورت Anatol Rapoport عالم الرياضيات وأحد أصحاب نظرية المباراة أو اللعبة Game Theory فإن أهم أشكال الصراع ثلاثة ، يمكن تسميتها « القتال Fights » و « المباريات Games » و « المجادلات Debates » . وكل شكل من هذه الأشكال له خلفيات مختلفة ، وقالب مختلف للتطور ، وتوزيع مختلف للنتائج التى يمكن التنبؤ بها .

١ - « القتال » : أشكال للصراع شبه آلية Quasi-Automatic

الشكل الأول للصراع هو « القتال » ، وفيه يتضائل ضبط النفس والسيطرة المتبادلة للأطراف بسرعة ، لأن أعمال كل طرف تكون منطلقا لأعمال مضادة من جانب الطرف الآخر . فقد ينبج كلب حينما يقابل كلبا آخر فى الشارع ، فيرد الكلب الآخر النباح . ثم ينبج الكلب الأول بصوت أعلى ، فيرد الثانى بأعلى منه . فإذا زجر الكلب الأول ، فعل الثانى نفس الشيء وبلى هذا التتابع التقليدى لعملية التصعيد تتابع النهش والتقاتل بين الكلبين . وعلى هذا الوجه يتم التتابع فى تصعيد المعركة بين صبيين فى فناء المدرسة : إذ يؤدى تبادل نظرات التوبيخ والسخرية الى تبادل الكلمات والإيماءات الساخرة ، ثم التهديدات والتحديات ، فالتحديات المضادة ، حتى يتم تبادل الضربات ، ويبدأ القتال على أوسع نطاق .

وما يمكن ملاحظته بين الكلاب والأطفال ، يمكن ملاحظته أيضا فى سياق التسليح بين الدول ، وفى المواجهة بين القوى الكبرى . فيصبح مستوى تسليح

دولة ما ، أو اتفاقها العسكري ، الخط الرئيسي الذي تنطلق منه دولة ثانية ، فتقرر أن تزيد عنه بدرجة « مأمونة » لنقل ١٠٪ - حتى تشعر بالأمن . ولكن هذا المستوى الأعلى الجديد لتسليح الدولة الثانية يصبح أساس حسابات الأمن بالنسبة للدولة الأولى ، التي تحاول من جانبها اتفاق ١٠٪ على الأسلحة زيادة عن منافستها . وتحاول الأخيرة بدورها أن تتخطى هذه النسبة بنسبة ١٠٪ أخرى ، وهكذا يحدث التتابع في سلسلة من تصعيد التسليح حتى تنهك إحدى الدولتين أو كلاهما ، أو حتى تنشب الحرب ، أو حتى يحدث تغير غير متوقع في الدقيقة الأخيرة في سياسة كلا الجانبين .

كذلك في حالة المواجهة بين القوى الكبرى ، تحاول كل قوة أن تزيد عن الأخرى بدرجة معينة من الالتزام الشفهي أو المادي في كل مرحلة . فيل المذكرات المعتدلة للهجة مذكرات شديدة الهجة . ويل المذكرات تحركات السفن أو القوات أو الطائرات الى مواقع قريبة من مسرح النزاع ، وربما يتم تسليح بعض القوات ، أو نزولها بطريقة علنية . على ذلك اطلاق النيران من جانب أحد الأطراف ورد أكبر من الطرف الآخر ، ثم تظهر الدول الحليفة في الصورة . وهكذا ، عن طريق التهديد والتهديد المضاد ، ثم الرد فالرد المضاد ، يتم الوصول الى حافة الحرب الشاملة ، وربما يتم اجتياز هذه الحافة الى الحرب ذاتها .

وتتميل عمليات الصراع « القتلى » هذه في جوهرها الى أن تكون عمليات آلية ، لا تريت فيها ، مثل تحركات لاعبي الشطرنج الجدد ، الذين يعرفون عن اللعبة أقل مما يعتقدون ، فتبدو لهم كل حركة واضحة وضرورية . وفي الواقع ، أن هذه العمليات - مثل تحركات لاعبي الشطرنج الممارسين ، ولكنهما ليسا على درجة عالية من المهارة - تكون من السرعة بحيث يصعب تمييزها عن رد الفعل المقابل . وهكذا يبدأ رجال الدولة بالقول « ليس لدينا بديل » ، وتجد الدول التي يجب أن تتعلم بطريقة أفضل من خلال التجربة (مثلما يفعل معظم لاعبي الشطرنج الجدد) نفسها وقد تورطت فيما يبدو عادة (بالنسبة لها) على أنها عمليات صراع حتمي ، يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث .

ويشبه هذا النوع من الصراع في طبيعته الآلية أى عملية من عمليات الطبيعة . بل يمكن وصفه - مثل بعض عمليات الطبيعة - بواسطة زوج من العمليات التفاضلية (وقد تم استكشاف النماذج الرياضية لعمليات الصراع هذه بواسطة عدة علماء للطبيعة والاجتماع بنا فيهم لويس ريتشارد مسون ، ونيكولا راشفسكي ، وج جوز ، وأناطول رابوبورت ، وكنيث بولدنج) .

وتتضمن هذه المعادلات نوعين من المصطلحات ، يمثل بعضها عمليات ازدياد السرعة - أى أنها تمثل آثار ازدياد السرعة التي تحدثها تحركات أحد الأطراف على تحركات الطرف الآخر ، وربما أيضا على خطواته التالية . أما النوع الآخر

من المصطلحات ، فيمثل الآثار العكسية التي تحدث أيضاً في كثير من مواقف الصراع ، وهي الآثار المؤخرة أو المقللة للسرعة ، وهي بوجه خاص الآثار التي تتيح ضبط النفس المتزايد من جانب كل طرف ، كلما ازدادت حدة الصراع . وتشمل هذه الآثار النفقات المتزايدة (سياسية أو اقتصادية) ، أو المعارضة الداخلية المتزايدة ، أو الموارد المتناقصة ، أو عديد من هذه الآثار مجتمعة .

وقد تسود عوامل زيادة السرعة في ظروف معينة . وهنا ، يوضح أى نموذج رياضى مناسب أن الصراع سوف يتصاعد الى مالا نهاية ، حتى يتم تدمير أو انهيار أحد الأطراف أو أحد أجزاء النظام . وقد يوضح أيضاً متى يتم الوصول الى نقطة الانهيار هذه . وفي ظروف أخرى ، قد تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من ازدياد عوامل تصعيد الصراع . وهنا ، يقل معدل تصعيد الصراع ، بل قد يتوقف نظام الصراع كله عند نقطة ما قبل انهيار النظام وتدمير أى من الأطراف المتنازعة . وفي مثل هذه الظروف ، توضح النماذج الرياضية متى وكيف تستمر الأنواع المتصارعة من الخنافس ، داخل حقبة واحدة بها دقيق ، في التعايش الى مالا نهاية ، أو متى وكيف تستمر دبابات تبشيرية أو عقائد سياسية متصارعة في حالة مستقرة من التعايش التنافسى ، أو متى وفي أى معدلات الاتفاق يمكن أن يتوقف سباق التسلح . ولهذا ، فإذا استطعنا اكتشاف وتقوية العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتنازعة ، فإن الطبيعة الآلية غير المثرية للصراع « القتلى » قد تترك فينا شيئاً من الأمل .

٢ - « المباريات » : الصراعات المتعلقة التي تميزها الاستراتيجية :

وهي شكل مختلف جداً من أشكال الصراع ، يشبه المباريات التي يسيطر كل لاعب فيها الى درجة معقولة على تحركاته ، ولكن ليس بالضرورة على نتائج هذه التحركات . ويمكن تطبيق بعض نماذج المباراة على هذه التحركات فكثير من الألعاب التي نمارسها للترفيه ، مثل البوكر أو البريدج أو الشطرنج ، تشبه بشكل مجرد ومحدود مواقف الصراعات في الحياة الواقعية ، مثل المنافسة التجارية ، والسياسة ، والدبلوماسية ، والحرب . وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الناس يجدون هذه الألعاب مثيرة وجذابة . ففي كل لعبة من هذه الألعاب يمتلك اللاعب عدداً من البدائل ، يفضل على أساسها بعض نتائج اللعبة . كما أن لديه عدة اختبارات بين الحركات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، وبعض التوقعات عن النتائج المحتملة لأي حركة يختارها .

ولذلك ، فلكى يجيد اللاعب اللعب لابد له أن يعرف ماذا يريد ، وأن يدرك ما يعرف فعلاً وما لا يعرفه ، وما يستطيع فعله وما لا يستطيع . فكثيراً ما تكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكدة ، لأن نتائج الحركة في أى مباراة تعتمد على الحركة

التي يقوم بها الطرف المنافس . بل غالبا ما يجهل ما يستطيع منافسه أن يفعله (حسب ما يحوزة منافسه من أوراق اللعب الممتازة أو الضعيفة) ، وما يقرر أو يخطط (نواياه) ، وفي مواجهة حالة عدم التأكد هذه ، يجب على كل لاعب أن يبني تحركاته على أساس أوقع ما لديه من التخمينات أو التقديرات المنطقية التي يستطيع القيام بها . وفي هذا الصدد ، قيل أن نابليون قد نصح قائده بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم ، وليس على أساس تقدير نواياهم الذي يصبح بالضرورة تقديرا لا يعتمد عليه كثيرا .

وطالما أن كل لاعب يشترك في المباراة ليفوز ، أو على الأقل لكي لا يخسر ، فهو يختار تحركاته الفردية ، وسلسلة التحركات القصيرة التي نسميها « التكتيكات » كما أنه يختار أنواع وسلاسل التحركات الطويلة ، التي نسميها « الاستراتيجية » ، والتي تضم بين مكوناتها التحركات التكتيكية . وهكذا ، فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلا بالنسبة للاعب هي الاستراتيجية التي يزيد احتمال خروجه عن طريقها بنتيجة مربعة ، أو بمعيار آخر هي تلك الاستراتيجية التي عن طريقها يزداد احتمال تجنب نتيجة خاسرة . وإذا أمكن التعبير عن الأرباح بطريقة كمية ، فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلا هي التي تزيد صافي الأرباح إلى الحد الأقصى ، أو تلك التي تقلل صافي الخسائر إلى الحد الأدنى .

مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة :

يطلق على فئة كبيرة من المباريات مباريات قيمة الصفر Zero-Sum ، أو بطريقة أكثر عمومية مباريات القيمة المحددة Fixed Sum . وفي مباراة قيمة الصفر ، يساوي مبلغ كل الأرباح بالنسبة للاعبين صفر . ولذلك فإن أي شيء يكسبه أي لاعب ، لابد أن يخسره لاعب أو لاعبون آخرون : (الشطرنج والبريدج والبوكر أمثلة لألعاب قيمة الصفر) . أما في مباراة القيمة المحددة فيتم تحديد جملة الأرباح عند رقم معين ، ليس صفرا بالضرورة ، بل قد يكون أكثر أو أقل (وهنا كذلك يجب أن تكون أرباح أي لاعب على حساب اللاعبين الآخرين) . ولذلك ، فإن مباريات قيمة الصفر تعتبر قسما فرعيا من مباريات القيمة المحددة . ولكن أي مباراة قيمة محددة يمكن تحويلها إلى مباراة قيمة الصفر عن طريق عملية تحويل رياضية بسيطة ، حيث أن كل الخواص الرياضية الهامة لكل من مباريات الصفر ومباريات القيم المحددة متطابقة . ولذلك ، فإن ما سنقوله عن مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة .

وتمثل كل مباراة لقيمة الصفر نموذجا من الصراع المحدد الشديد . ففي كل مباراة من هذا النوع بين شخصين ، نجد أن ما يربحه لاعب ، يخسره اللاعب الآخر ، وما يعتبر مفيدا لشخص ، يعتبر بالضرورة ضارا لمنافسه ، وأى

نحي. قد يفيد أحد المنافسين ، ولو نسبيا ، يكون بالضرورة ضارا بنفس الدرجة للشخص الآخر وقد استخدم نيكولودى مكيافيللى هذا النوع ، كنموذج لمفهومه عن القوة حينما كتب قائلا ان الأمير الذى يزيد من قوة غيره ينقص من قوته هو ، قبل أربعة قرون من اكتشاف نظرية المباراة .

وقد وجد مفهوم مشابه لمفهوم «قيمة الصفر» وذلك بالنسبة للقوة والتنافس بين الدول المتصارعة ، وخاصة بين الايديولوجيات المتصارعة . كان ذلك في الصيغ الأولى لمفهوم الحرب الباردة في عصرنا الحاضر . نرى ذلك في جدل بعض « المؤمنين المخلصين » بالشيوعية المتعصبة في بكين أو موسكو ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مقبولا لدى الغرب يجب أن يكون بالضرورة ضارا بالنسبة للشيوعية . كما يجادل بعض « المؤمنين المخلصين » بمعاداة الشيوعية عندنا ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مجرد مقبول للشيوعية يجب أن يصبح آليا ضارا بالنسبة للولايات المتحدة . وهكذا يعتقد « المؤمنون المخلصون » بالحرب الباردة ، من كلا الجانبين ، أن أى خطوة نحو الاعتدال أو القبول المتبادل أو الحل الوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أو بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية ، ما هي إلا عملية استرضاء لا طائل منها مع عدوهم ، ان لم تكن خيانة لصالح الدولة .

الاستراتيجيات والحلول :

من ثم ، كان عالم مباريات قيمة الصفر بين طرفين هو عالم صراع فاس لا مصالحة فيه . ويقوم هذا النموذج على أساس أن دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير ، بمعنى أنهم لابد وأن يظلوا أعداء الى الأبد . ومع ذلك فإن هذا العالم يمكن أن يسوده التعقل ، حيث يمكن لكل لاعب أن يحسب متوسط فرص الربح أو الخسارة على المدى الطويل ، في سلسله من الجولات المتكررة بنفس المباراة . بل يمكنه أن يقدر أفضل استراتيجية يمكن اتباعها على هذا المدى الطويل ، ويمكنه أن يفترض - طالما لا يكون لديه معلومات محددة تثبت عكس ذلك - أن هذه الاستراتيجية سوف تعطيه أفضل الفرص لدى أى مواجهة فردية . كما يمكن لمنافسه أيضا أن يقدر أفضل استراتيجية له . ويمكن لكل لاعب أن يقدر أفضل استراتيجية لدى منافسه .

فاذا كانت هناك أفضل استراتيجية « واضحة المعالم لدى كل لاعب ، وإذا كان كلا من اللاعبين يستطيع اتباع أفضل استراتيجية له » أمكن القول .

بأن المباراة قد أصبحت ذات « حل ثابت **Stable solution** » ،
فالحل هو ذلك القسم الفرعي من الاستراتيجيات الذي لا يتوقع أى لاعب أن
يخيد عنه دون أن يبنى بالمخسرة ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى نتائج ثابتة
بالنسبة للاعبين المتعلقين .

وفى الواقع أن المباراة من هذا النوع غالبا ما يكون لها أكثر من حل .
ولكن عدد الحلول الثابتة عادة ما يكون قليلا . ومن ناحية أخرى ، يوجد بالطبع
عدد كبير جدا من الاستراتيجيات النافذة . ولكن من الجدير بالذكر ، أن نضع
فى الاعتبار أن من الجائز وجود أكثر من وسيلة ثابتة قابلة للتطبيق لمعالجة
مواقف من مواقف الصراع . أما فى ميدان السياسة الدولية ، وبطريقة أعم فى
مجال العلاقات الانسانية ، فقد يوصى الينا هذا الخط من التفكير بمجموعة من
الوسائل العملية لمعالجة الصراعات .

وفى حين أنه سيكون من الخطأ عدم الاكتراث بالسياسات الخارجية وطرق
الحياة ، فمن الواقعية أن نعرف أن عددا قليلا من السياسات وطرق الحياة
البديلة يمكن أن تبرهن على ثباتها وقابليتها للتطبيق ، بالرغم من أننا قد ن فكر
لأنفسنا فى سياسة واحدة ، وطريقة واحدة للحياة ، تتفق مع قيمنا وتقاليدها ،
فهذه الموضوعات الفلسفية لنظرية المباراة تعبد التعدد ، وليس اللامبالاه ، فهي
توحى بإمكانية اختيار مجموعة من الاستراتيجيات أو السياسات البديلة القابلة
للتطبيق على أساس عقلانى تماما ، ولكنها توحى أيضا بأن اختيارنا النهائى
لبعضها دون البعض يتحتم أن يبنى أحيانا على أسس أخرى دون العقلانية
البحثية .

مفهوم الحل الوسط : **The Minimax Concept**

وحتى فى موقف الصراع الذى لا مصالحة فيه ، والقائم بين طرفين على
أساس مباراة قيمة الصفر ، قد يكون هناك حل أو عدة حلول ثابتة ، تشبه إلى
حد ما المرافد الآلى للحل الوسط ، وهى ما تسمى بالحلول الوسطى
(**Maximin** أو **Minimax**) التى تجمع بين الحد الأقصى والحد
الأدنى) . فإذا افترض لاعب أن منافسه سيكون بارعا قدر الامكان ، وسوف
يلعب ليحرز أكثر ما يستطيع احرازه من أرباح ، فغالبا ما يوجد لهذا اللاعب
نوع من الاستراتيجية (التى يقوم بحسابها أو يكتشفها) التى يمكن بواسطتها
تقليل خسارته إلى الحد الأدنى ، وبالتالي تقليل أرباح منافسه إلى الحد الأدنى .
حينئذ ، حالة وجود هذا النوع من الاستراتيجية ، يتطلب الأمر من اللاعب أن
يقبل أقل الأرباح المتاحة (الحد الأدنى من الحدود القصوى **The Minimum**
of Maximum) أو أن يقبل أقل الخسائر نسبيا (وسيكون ذلك

في رايه الحد الأعلى للربح النسبي **Maximum Gain**) من بين كل الحسائر
الممكنة (الحدود الدنيا لديه **his Minima**) .

ويتفق أصحاب نظرية المباراة على أنه في الصراعات الشديدة ، تعتبر أكثر
الاستراتيجيات أمانا بالنسبة للاعب ، هي إما أن يختار « أفضل الأسوأ » أو
« أسوأ الأفضل » من بين كل النتائج الممكنة . وفي هذا يقولون أنه في حالة
قيام اللاعب بذلك على نحو مستمر ، فإن توزيع كل النتائج الممكنة للمباراة بين
اللاعبين سوف تتلاقى على الأقل في نقطة التقاء واحدة ، يجتمع فيها الحد الأدنى
من الحدود القصوى للاعب مع الحد الأقصى للحدود الدنيا لنفسه . ويمكن
الوصول الى هذه النقطة عن طريق هذه الاستراتيجية . أما في المواقف التي
لا توجد فيها مثل هذه النقطة ، غالبا ما يمكن للاعب أن ينفذ أحد المرافقات للحل
الوسط ، بأن يلعب باستراتيجية مختلطة محسوبة جيدا . فإذا كان لديه مثلا
أربع استراتيجيات ممكنة ، فقد يكون من المربح له أن يتبادل بطريقة عشوائية
الاستراتيجية رقم ١ ورقم ٣ ، عن أن يكرر الاستراتيجية رقم ١ بنفس مقدار تكرار
الاستراتيجية رقم ٣ ، وعلى ألا يلعب بالاستراتيجية رقم ٢ ، ٤ مطلقا . (لا يمكن
متابعة هذه المناقشات هنا بأكثر من الرسوم التخطيطية البسيطة التي أعطيناها ،
ولكن يمكن دراستها بتفصيل أكثر جاذبية في مؤلفات أصحاب نظرية المباراة ،
أمثال مارتن شوبيك ، وأناتول رابورت ، ودانكان لوس ، وهاورد راينا .
وكذلك في كتاب نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي للكاتبين جون فون نيومان
وأوسكار مورجنستن) .

وحيث أن هذه الاستراتيجية الحكيمة التي ناقشنا (والتي تعطينا أمثلة
مشابهة لنماذج معينة من السياسة الخارجية) تفترض أن المنافس سوف يبذل
قصارى جهده ، فهي ليست استراتيجية « هجومية » لأنها لا تستطيع استغلال
أي أخطاء يقوم بها . وإنما هي على الأصح استراتيجية دفاعية في جوهرها .
فهي تحمي اللاعب من القيام بمخاطر غير ضرورية ، كما أنها تقدم له أفضل
ما يمكنه فعله على المدى الطويل ضد أفضل المنافسين لعبا . إنها استراتيجية
الحزم والحد التي لا تلتين . فهي تعطي اللاعب الذي يستخدمها أفضل ربح
ممكن ضد أي منافس في نفس قدر مهارته . وربما تنهك الخصم مع مرور
الوقت ، ولكنها لا تعد بأي انتصار سريع . وهي كسياسة « لعدم الفوز
ro-win » عندما تستخدم في مجال العلاقات الدولية كما يقولون قد
لا تحوز قبول القادة العسكريين للحمسين للعمل ، والمثنيين الذين لا يتمتعون
بالصبر . ولكنها برغم عدم شعبيتها ، ورغم أن السياسة الخارجية الفعلية
يصنعها أساسا السياسيون والدبلوماسيون وليس أصحاب نظريات المباراة ،
الا أنه يمكن تبين نموذج من نماذجها (نماذج سياسة الحل الوسط) في
« سياسة الاحتواء » التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي .

وهي السياسة التي صاغها جورج كيتان عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ثم اتبعتها الولايات المتحدة خلال العشرين سنة التالية .

مباريات القيمة المتغيرة Variable Sum (الدافع المختلط Mixed Motive) :

ومع ذلك ، فليس كل مواقف الصراع ، سواء في الحياة اليومية أو السياسية الدولية تشبه مباريات القيمة صفر ، ولكنها تشبه غالباً مباريات القيمة المتغيرة . وهي مباريات يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من أحدهم الآخر بطريقة تنافسية ، ولكنهم في نفس الوقت وبطريقة جماعية يربحون أو يخسرون من لاعب إضافي (أو ثانوي) (يمكن أن يكون « صاحب البنك » في ألعاب القمار ، أو « الواقع » أو « الطبيعة » في بعض مواقف الحياة الواقعية) . لذلك تصبح هذه المباريات مختلطة الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين . فهي بالنسبة لهم مباريات تنافس ، على أساس أن هؤلاء المتنافسين يحاولون الكسب من أحدهم الآخر . ولكنها أيضاً مباريات تنسيق ، على أساس أن هؤلاء اللاعبين ككل سوف يربحون أو يخسرون ، تبعاً لقدرتهم على تنسيق تحركاتهم بما يتماشى مع مصالحهم المشتركة ضد « الطبيعة » أو « البنك » .

من وجهة النظر هذه ، يصبح التمرد في أحد السجون أشبه ما يكون بمباراة تنافس بين السجناء الذين يحاولون الهروب وبين حراسهم الذين يحاولون منعهم من ذلك . ويمكن لعدد قليل من الحراس أن يقوموا بذلك ، طالما استطاعوا أن يمنعوا السجناء - الأكثر منهم عدداً - من تنسيق جهودهم . ولكن في نفس الوقت ، سوف يصبح التمرد بمثابة مباراة تنسيق بين السجناء ، بقدر اضطرابهم لتنسيق جهودهم ضد حراسهم الأقل عدداً بهدف التغلب عليهم .

كذلك فإنها تشبه مباراة تنافس بين السجناء ، من حيث أن بعضهم سوف يساندون الحراس ضد زملائهم من السجناء ، بغية الحصول على معاملة تفضيلية أثناء فترة السجن ، أو بغية تخفيف مدة العقوبة . وهناك تشابه إنساني واضح بين هذا النموذج وأمثلة كثير من الاضطرابات ، وأشكال التمرد ، والاضطرابات في المستعمرات والمظاهرات الشعبية ، وكذلك الثورات . كذلك يوجد تشابه عام في مجال العلاقات الدولية بين هذا النموذج وبعض مشاكل الأمن الجماعي ، وتكوين التحالفات الدولية ضد دولة عظمى .

التهديدات المتبادلة : لعبة « الدجاجة » The Game of Chicken :

تمت دراسة نماذج معينة من مباريات مواقف صراع الدافع المختلط بطريقة أكثر تفصيلاً . وفي هذه اللعبة التي كان يمارسها (في الماضي طبقاً للأسطورة)

بعض المراهقين في الساحل الغربى للولايات المتحدة ، كان اللاعبان يقومان بقيادة سيارتهما في طريق منعزل بأقصى سرعة في مواجهة أحدهما الآخر . وكان أول لاعب ينحرف عن منتصف الطريق لتجنب التصادم ، يطلق عليه « الدجاجة » (كناية عن الجبن) ، وينظر اليه بازدراء من قبل أفراد الجماعة ، أما السائق المستهتر الذى رفض أن ينحرف عن منتصف الطريق ، فكان يصبح محط إعجاب الجماعة ، وينظر اليه كبطل . (ويرى بعض المعلقين ، أن هذه اللعبة تشبه الى حد ما المواجهة المباشرة في مجال السياسة العالمية بين القوى العظمى التى تهدد إحداها الأخرى بالحرب النووية) .

وتمتة نظرة فاحصة للعبة « الدجاجة » ، توضح لنا النموذج الرياضى الكامن فيها . فكل من اللاعبين لديه اختيار بين استراتيجيتين : فهو إما أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرف تجنباً للتصادم (ولكن مخاطراً بسمعته إذا انحرف منافسه) ، وإما أن « يرتد » عن مصلحتها المشتركة في البقاء ، ويستمر في القيادة المباشرة مع احتمال موته إذا فعل منافسه نفس الشيء ، أو انتصاره إذا استسلم منافسه . فكل لاعب يبدأ « تحركه » بأن يقرر التعاون أو الارتداد . ولكن نتيجة تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ، ولكن تعتمد أيضاً وبطريقة حاسمة على قرار الخصم . من ثم يكون لدينا فى النموذج التجريدى لهذا الموقف ، أربع نتائج ممكنة :

- ١ - أن « يتعاون » كلا اللاعبين (ج ج) بالانحراف فى نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالجبن .
- ٢ - أو أن « يرتد » كلاهما عن التعاون (د د) ويتولى القيادة فى صدام مباشر يحتمل جداً أن يؤدي الى قتلها أو شل حركتهما .
- ٣ - أو أن يتعاون اللاعب (أ) بالانحراف بينما يقود ب فى خط مستقيم (ج د) ، وتكون النتيجة وصم أ بالجبن ، والإعجاب باللاعب ب من قبل الجماعة .
- ٤ - أو أن « يرتد » (أ) ويقود فى خط مستقيم ، بينما يتعاون ب بأن ينحرف ، (د ج) ، وتكون النتيجة الإعجاب باللاعب أ ، واحتقار اللاعب ب .

وغنى عن البيان ، أنه فى حالة القيادة بسرعة كبيرة فى مباراة « الدجاجة » ، لا يتوفر لللاعب الوقت لكى يرى ما يوشك خصمه أن يفعله . بل يجب على كل لاعب أن يختار مقدماً أفضل استراتيجية لديه لكى يتصرف على أساسها .

ولكن ما هى أفضل استراتيجية للاعب أ مثلاً : هى بوضوح استراتيجية التعاون لانه فى أحسن الظروف إذا تعاون ب أيضاً ، فإن أ سيخرج من المباراة دون أذى أو عار . وفى أسوأ الفروض إذا ارتد ب ، فإن أ سيخرج من المباراة حياً ،

رغم موقفه الضعيف بين أفراد جماعته • وينطبق نفس الشيء طبعاً على ب ، فافضل استراتيجيته لديه هي أن يتعاون أيضاً ، بغض النظر عن اختيار خصمه طالما أن هذا الاختيار لا يمكن التكهن به بطريقة مؤكدة • واختيار التعاون هذا من كلا الجانبين هو اختيار متمقل بلا شك ، طالما أن عقوبة الارتداد المزدوج (د د) بالنسبة لهم - وهو هنا القتل أو الشلل - ستكون أشد وقعا من العار والحزن الذي يلحق « بالمخدوع » الذي يتعاون بثقة بينما يرتد زميله (ج د) ، وطالما أن عقوبة النتيجة (د د) أشد من غواية أى لاعب بخداع خصمه ، كان يجعله يتعاون بينما يرتد هو ، حتى يجمع بين عار خصمه والتصاره هو وبالطبع ، فإن المراهقين ، أحياناً ما يكونون أقل تمعلاً من أصحاب نظريات المباراة ومع ذلك • نرى حكم نظرية المباراة جد واضح • فطالما أن الربح السالب للنتيجة (د د) أعظم من أى ربح موجب أو سالب للنتائج (ج د) أو (د ج) ، فإن اللعبة تكون لعبة « دجاجة » حقيقية ، ذات حل متمقل يمكن فى اختيار كل لاعب للتعاون بدلا من الصراع • وفى حالة تشابه المواجهة فى مجال السياسة الدولية مع مباراة « الدجاجة » ، فإن السياسة المتمثلةين طبقاً لهذه النظرية يجب أن يختاروا سياسة « الخط المتساهل » بدلا من سياسة « الخط المتشدد » •

التهديدات والوعود : « مازق السجينين » Prisoners Dilemma :

ولسوء الحظ أن هناك نموذج لعبة أخرى فى مجال الصراع الدولى ، غالباً ما تكون أكثر واقعية ، وهى لعبة « مازق السجينين » • وتتلخص قصة هذه اللعبة فى أن مأمور أحد السجون كان لديه ذات مرة سجينين لا يمكنه اعدامهما إلا فى حالة اعتراف أحدهما على الأقل • وعليه ، فقد استدعى المأمور أحد السجينين وعرض عليه إطلاق سراحه وإعطائه مبلغاً من المال إذا اعترف قبل يوم واحد على الأقل من اعتراف زميله ، حتى يمكن اعداد عريضة الاتهام وتنفيذ حكم الإعدام فى زميله • كذلك أخبره المأمور بأنه فى حالة اعتراف زميله قبل يوم واحد من اعترافه هو ، فإن هذا الزميل سوف يطلق سراحه ويعطى المبلغ ، بينما ينفذ حكم الإعدام فى السجين الأول • وهنا سأل هذا السجين الأول : « وما الذى سيحدث إذا اعترفنا نحن الاثنين فى نفس اليوم يا سيدى ؟ » فأجابته المأمور : « فى هذه الحالة لن يتم اعدامكما ، ولكنكما ستقضيان عشر سنوات فى السجن » • ثم سأل السجين : « وما الذى سيحدث ان لم يعترف أحد منا ؟ » فأجابته « فى هذه الحالة ، سيطلق سراحكما دون أى مكافأة ، ولكن هل ستقام بحياتك إذا سارع زميلك هذا المحتال - بالاعتراف والحصول على المكافأة ؟ والآن عد الى الزنازة الانفرادية وفكر فى اجابتك حتى الغد • » واستدعى المأمور السجين الثانى ، ودار بينهما نفس الحديث • تم قضى كل منهما الليل يفكر فى هذا المازق •

ان الهيكل الرياضى لهذه اللعبة يشبه فى بعض الوجوه هيكل لعبة
« الدجاجة » . فكل سجين لديه استراتيجيتان للاختيار من بينهما : اما أن
يتعاون مع زميله على الصمت (ج) ، أو أن يرتد عنه بالاعتراف (د) . وهناك
أربع نتائج ممكنة فى هذا الصدد .

١ - (ج ج) صمت كلا السجينين وحصولهما على حريتهما دون المكافأة
المالية .

٢ - (ج د) صمت السجين الأول وارتداد الثانى ، بحيث يؤدى ذلك الى
اعدام الأول ، وحصول الثانى على حريته ومكافأته .

٣ - (د ج) ارتداد السجين الأول ونيله الحرية والمكافأة ، وتعاون الثانى
واعدامه لثقلته .

٤ - (د د) تصرف السجينين كواقعيين متشددين ، واعترافهما ، ثم
قضاؤهما عشر سنوات فى السجن .

ومع معرفة هذه النتائج الممكنة ، وعدم معرفة القرار الذى سيتخذه
الزميل ، وفى غياب وسائل الاتصال أو التنسيق بينهما ، فإى الاستراتيجية
سيختار كل سجين منها بطريقة أكثر تمعلا ؟ ففي رأى نظرية المباراة التقليدية
توجد اجابة واضحة ، وهى ضرورة الارتداد . فعلى أحسن الفروض ، قد يؤدى
الارتداد الى حصوله على الحرية والمال . وفى أسوأ الفروض سيقتضى عشر سنوات
بالسجن . أما التعاون فسوف يؤدى فى أحسن الظروف الى حريته دون المال .
وفى أسوأ الفروض ستكون عاقبته وخيمة وهى المشقة . وطالما أنه لا يستطيع
الاعتماد على زميله ، فإن كلا منهما يجب أن يسعى لمصلحته الشخصية بأن
يفتار الارتداد ، مع ما يستتبعه من مكافآت أكثر وعقوبات أقل . وعليه ، فإن على
كل من السجينين أن يعترفا . وحيث أنهما متعلقان ، فعليهما أن يفعلا ذلك فى
نفس اليوم . وهكذا ، فبالرغم من أنه كان بإمكانهما الحصول على حريتهما
إذا لاذا بالصمت ، فإنهما سيقضيان الآن عشر سنوات فى السجن ، يتأملان فى
نتائج تعقلهم الواقعى .

وكما هو الحال فى لعبة « الدجاجة » ، سيكون من الأفضل للاعبين
— إذا استطاعا — أن ينسقا استراتيجيتهما ، وأن يلعبا عن طريق التعاون المزدوج
(جج) ولكن ، يجد اللاعبون فى لعبة « مازق السجينين » — على عكس لعبة
« الدجاجة » — من الصعب عليهم فعل ذلك . لماذا ؟

يتطلب التعقل فى لعبة « الدجاجة » أن يصبح التعاون أفضل من الارتداد ،
لأن عقوبة الارتداد المزدوج (دد) أظف من الغواية بالارتداد عن شريك متعاون

بغية الاستفادة من الخيانة • أما في «مازق السجينين» ، فإن عقوبة «المخدوع» الذي خانته زميله رغم تعاونه عن ثقة هي ولا شك أسوأ من عقوبة الارتداد المزدوج • فالمخاطرة بالخيانة ليست على ما يبدو من قبيل التعقل • وتوضح مواقف الرقابة على السلاح ونزع السلاح ، أو عدم التصعيد بين الخصمين الأيديولوجيين المتنافسين ، سمات مشابهة ، لأن كليهما يستطيع الحصول على مكاسب حقيقية من الثقة المتبادلة • وهذه المكاسب تتوازن أو تتجاوز بواسطة المكافآت الناجمة عن الخداع الناجح ، أو بواسطة الجزاءات التي توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع •

إن مباراة واحدة في لعبة «مازق السجينين» ليس لها حل متعقل مقنع ، اللهم إلا ذلك الحل السخيف الذي يحاول فيه كلا اللاعبين اختيار الارتداد المزدوج (دد) ، فيزجوا بأنفسهم في السجن لمدة عشر سنوات • ومع ذلك ، يمكننا أن نسقط من حسابنا افتراض «نهاية العالم» الكامن في نموذجنا ، والذي جعلنا نتظاهر بأنه لا يهم في هذه اللعبة إلا مباراة واحدة • ولكننا إذا حولنا اهتمامنا إلى أفضل استراتيجية لسلسلة من المباريات المتكررة ، يمكننا اكتشاف بداية الحل •

ووسيلة هذا الاكتشاف تتضمن مركبا من التحليل والتجربة • فإذا استطاع السجينان في لعبتنا تلك أن ينسقا استراتيجيتهما ، فمن الممكن أن ينالا حريتهما • بيد أنه لا يتوفر لديهما وسائل الاتصال • أما في حالة وجود سلسلة متكررة من المباريات ، فسيكون لديهما إحدى هذه الوسائل ، لأنهما يوصلان شيئا ما لبعضهما ، طوعا أو كرها عن طريق كل حركة يقومون بها ، وعن طريق النتيجة التي تؤدي إليها هذه الحركة • وقد أجرى أنا تولى رابوبورت وزملاؤه في جامعة ميتشيجان تجارب لألعاب «مازق السجينين» ، قام خلالها لاعبان بإجراء ثلاثمائة مباراة متتالية ضد بعضهما البعض • وتقوم النتائج المنشورة التي توصلوا إليها على استخدام تجارب أكثر من مائة ألف مباراة وهي نتائج مثيرة جدا للطلاب الذين يدرسون الصراعات بين الأفراد والجماعات والدول •

وفي هذا المجال ، تجدر الإشارة إلى بعض هذه النتائج • ففي اللعبة الأولى التي اشتملت على ثلاثمائة مباراة متتالية ، نجح الخصمان في احراز التعاون المزدوج (جج) ، والمكافأة المشتركة في ما هو أقل بقليل من ٥٠٪ من عدد المباريات • وتتنصف المباريات ، ما بين الثلاثين والأربعين التالية بخيبة أمل ظاهرة ، يصيحان معها أكثر تشددا ، أحدهما تجاه الآخر ، وهكذا تصبح المباراة أكثر تنافسا ، ويتناقص التعاون المتبادل (جج) إلى حوالي ٢٧٪ ، بحيث

يخسر كلا اللاعبين خسارة شديدة . وخلال الـ ١٠٠ مباراة التالية يدركون تدريجيا أن هذه المنافسة المهلكة لا تؤتي أكلها ، وأن التعاون لابد وأن يؤتي ثماره . أما خلال الخمسين مباراة الأخيرة في تتابع الثلاثية مباراة ، فهم يتعاونان بنجاح على إحراز مكاسب التعاون المتبادل المثمرة في حوالى ٧٣٪ من مبارياتهما .

ولعل أحد التفسيرات الممكنة لهذه نتلخص في أن كلا اللاعبين يستخدمان في المراحل الأولى التعاون أكثر من الانفصال ، وإن كان من المحتمل جدا أن يفشلا في تنسيق تحركاتهما التعاونية . وبمجرد حدوث ذلك ، نجد أن اللاعب الذى قام بالمحاولة التعاونية قد وقع عليه جزاء شديد بسبب الحركة الانفصالية لخصمه ، بل ومن المحتمل أن يفسر ذلك على أنه ضغينة وخيانة ، فيرد على ذلك بالتحول إلى استراتيجية الانفصال . ومن ثم تتوالى سلسلة من الردود المتبادلة (التى تستغرق وقتا طويلا من الجانبين للتخلص من آثارها) حتى يتعلما في النهاية كيفية الوصول إلى مستوى أعلى من التنسيق ، والمحافظة على هذا المستوى ، دون المستوى الذى بدأ الاثنان منه أصلا .

من ثم ، يتضح أن شخصية كل من اللاعبين ليس لها دخل كبير في سلسلة نتائج اللعبة . ولكن المهم هو نتائج المباريات القليلة الأولى ، التى يبدو أنها تولد أثرا قويا يحول دون تقدم اللعبة . فإذا أدت هذه النتائج إلى وضع سلسلة من السوابق الأولية للعداء ، فإن الصراع والجزاء المتبادل سيكونان قاسيا وطويلا ، مما يجعل حل تأخر عملية استعادة الثقة وتعلم التعاون المتكرر حتى وقت طويل . أما إذا أدت التحركات الأولى إلى إقامة هيكل من التعاون ، فمن المؤكد أن النتائج الملمية سوف تسود خلال المراحل التالية .

كذلك ، تساعد مثل هذه النتائج في عملية التنبؤ وإدارة الصراع الدولى وتسييره . فهى تقودنا إلى عدم توقع الكثير من أثر نوايا الحكومات الأجنبية ، أو ما يعتقد أنه من السمات الجوهرية لهذه الحكومات ، وأن نهتم بدرجة أكبر بأنماط التفاعل المتبادل بين الحكومات ، بما فيها حكومتنا بالطبع . وعندئذ لن يكون من المهم كثيرا أن نسأل : « ماذا كانت حكومة الدولة س تنوى بهذا التحرك ضد الدولة ص ؟ » ولكن السؤال الأهم سيكون : « ماذا حدث فعلا للدولتين س ، ص نتيجة تحرك حكومة الدولة س ، واستجابة حكومة الدولة ص لهذا التحرك ؟ » وأن نسأل كذلك : « ما هى الآثار التى كان من الممكن أن تحول دون تقدم اللعبة في المستقبل ، نتيجة لهذه التجربة ؟ » .

كذلك تؤكد البيانات شك طلاب العلوم السياسية حول اجادة كل من الشهداء والخونة لهذه اللعبة . والشهيد هو ذلك اللاعب الذى يؤدى دائما حركة التعاون (ج) ، بصرف النظر عن تكرار خيانة ومعاذرة خصمه له . كما تشير هذه البيانات الى ميل الخصوم نحو استغلال الشهداء بطريقة سافرة ، خاصة وأن هؤلاء الشهداء عادة ما يميلون الى أن يبقوا خاسرين حتى نهاية اللعبة . أما الخونة ممن دأبوا على استخدام الغش والخديعة ، فسيخرجون أيضا بنفس النتيجة السيئة . فهم سرعان ما يثيرون عملية الرد بالمثل . فإذا استمروا فى استراتيجية الغش ، فلا ريب أنهم سيظلون رهينة نتائج الجزاءات من نوع الارتداد المتبادل (دد) ، أى أنهم سيخسرون باستمرار . ومن ذلك يتبين أن الاستراتيجية المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة هي : -

(أ) المبادرة بالتعاون .

(ب) الاستمرار فى القيام بحركات تعاونية طالما أنها متبادلة .

(ج) الرد دون تغاؤل فى حالة مواجهة ارتداد متكرر ، ولكن مع القيام بعد ذلك من وقت لآخر بسلسلة من حركتين أو ثلاث حركات تعاونية من طرف واحد ، حتى يعطى الخصم فرصة للتحويل الى سلسلة من التعاون المتبادل .

وقد تضاعف السلوك التعاونى بكثرة ، كلما اتضحت وتأكدت مادة الربح للاعبين أثناء اللعبة . (وقد لوحظ ذلك ، بالرغم من أن كلا اللاعبين كانا يخبران بمادة الربح قبل بدء اللعب ، وكانت نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ لهم أثر كل جولة . ولعل هذه النتيجة تؤيد رأى عما فويل كانت وغيره من الفلاسفة ، القائلين بأن ادراك الناس لموقفهم ادراكا تاما سيجعلهم أكثر قابلية لسلوك تعاونى وأخلاقي .

مباريات البقاء وتكلفة التفكير Survival Game and the cost of thinking

وقد تصبح اللعبة أكثر واقعية فى إحدى المراحل الحاسمة ، عن طريق جعل اللاعبين يؤدون لعبة « مآزق السجينين » خلال ثلثائة جولة متتابعة . وهكذا لم تعد اللعبة لعبة « نهاية العالم » التى لا يكون للاعبين فيها أى مستقبل ، ولا تكون هناك حاجة للتفكير فى أثر استراتيجيتهم على السلوك المستقبلي للاعبين الآخرين .

جداول (١١)

بعض أمثلة لنماذج المباريات

١ - « الحل الوسط »

عمود اللاعب (ب)

ب - ٢		ب - ١		الاستراتيجيات ١ - ١ وصفه اللاعب « ب » ٢ - ١
٢٠ +	٢٠ -	١٠ -	١٠ +	
١٠ +	٢٠ -	١٠ -	١٠ +	

قالب النتائج : كل خانة تمثل النتيجة التي يتم التوصل اليها اذا اختار اللاعبان أ ، ب الاستراتيجيات التي تؤدي اليها . وتوجد أرباح اللاعب « أ » في أسفل الركن الأيمن ، ومكاسب اللاعب « ب » في أعلى الركن الأيسر لكل خانة .

النتيجة « الطبيعية » أو المتوسطة :

أ - ٢ ، ب - ٢ (١٠ - ، ١٠ +) أ - ٢ هي أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب أ لنفسه اذا فعل اللاعب ب أسوأ ما يمكنه له و ب - ٢ هي أحسن ما يمكن للاعب ب أن يفعله في مواجهة استراتيجية اللاعب أ .

٢ = « البجاجة »

ب - ٢ (د)

ب - ١ (ج)

١٠ +	١٠ -	٥ -	٥ -	١ - ١ (ج)
٥٠ -	٥٠ -	١٠ -	١٠ +	٢ - ١ (د)

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة ج (٥ - ، ٥ -)

٣ - « مازق السجينين »

ب - ١ (ج) ب - ٢ (د)

٢٠ +	١٠ +	١ - ١ (ج)
٢٠ -	١٠ +	
١٠ -	٢٠ -	٢ - ٢ (د)
١٠ -	٢٠ +	

النتيجة الطبيعية ، أو للتوسطة : (١٠ - ، ١٠ -)

ولكن اللعبة سوف تصبح أقرب الى لعبة البقاء التي تكمن مكافأة النجاح فيها - الى حد كبير - في السماح بالاستمرار في اللعب ، ويكمن عقاب الفشل فيها الى اليأس الكامل وضرورة ترك اللعبة - كما يحدث في مباريات الحياة الواقعية لرجال الأعمال ، والسياسات الحزبية ، والعلاقات الدولية بين الحكومات - ومن الضروري تصور نماذج المباريات المتقنة في المستقبل هل أنها مباريات بقاء ، اذا ما تشابهت مع الحياة الواقعية في مجالات الأعمال والعلاقات الدولية ، واصبحت ذات فائدة في لعبة البقاء التي نلعبها جميعا للجنس البشرى .

وهناك ثمة حاجة ماسة الى تطوير آخر في نماذج نظرية المباراة ، وان كان من الصعب جدا احداث ذلك . فلكي تقارب نماذج المباريات المطورة واقع السياسة الداخلية والدولية بدرجة كبيرة ، يجب أن نضع في اعتبارنا تكلفة واتخاذ القرارات . ففي النظرية التقليدية للمباريات ، يفترض أن اللاعبين يستطيعون حساب كل التحركات الممكنة من جانبهم ومن جانب خصومهم ، والنتائج المحتملة لهذه التحركات ، وانهم يستطيعون فعل ذلك فوراً وبصورة تامة ، دون تكلفة في الوقت أو الجهد أو الموارد . بمعنى أن كل لاعب قد يعرف كل القطع والمواقع الحالية لخصمه كما يفعل في لعبة الشطرنج ، أو أنه قد يجهل بعض أو كل أوراق اللعب التي يمسك بها الخصم كما هو الحال في لعبة البوكر . وبعبارة أخرى أن النظرية التقليدية للمباريات التي ابتكرها فون نيومان ومورجنستين تفترض أن كل لاعب لا يواجه بالضرورة صعوبة في التفكير الفوري حول الأشكال الممكنة للتحركات والنتائج التي تنطوي عليها الحقائق المبسطة أمامه .

وحقيقة الأمر ، أن هذا الوضع لا ينطبق على الشطرنج أو البوكر . فلعبة الشطرنج مثيرة أساسا من حيث أن الوقت الذي يمر بين الحركة والأخرى - وغالبا ما يكون ساعة في دورات الشطرنج - هو قليل جدا بالنسبة لأي لاعب بمعنى أن تفكيره سيكون محدودا جدا حتى ولو كان لديه وقت أطول للتفكير لكي يستعرض هذا الخفيص الواسع من امكانيات التكوين التي تسمح بها اثنان وثلاثون قطعة من قطع الشطرنج على الرقعة المكونة من أربعة وستين مربعا . كذلك نرى أن عالم تركيبات البوكر الممكنة لا يمكن استنفاده في الحدود الزمنية للعبة ، والحدود البشرية للاعبين . وهكذا ، يصبح أفضل شيء يمكن للاعب أن يفعله هو انتقاء عدد قليل من « الاستراتيجيات المرشحة » أو « الحلول الممكنة » بواسطة خليط من التفكير العقلاني والتخمين والحدس ، ثم قضاء وقت من التفكير المحدود لديه في حساب الموارد وتحليل مضمون هذه الاستراتيجيات للفضلة قليلة العدد ، على أمل أن تثبت احداها على الأقل كاستراتيجية مقبولة لديه . ومن ثم ، فإن اللاعب يقوم بالاختيار على مسؤوليته .

ويشبه هذا الوضع ما يحدث في مجال السياسة ، وكثير من المواقف الانسانية الأخرى التي تتطلب اتخاذ القرارات . ففي معظم هذه المواقف ، لا يسمح مجموع تركيبات التحركات والنتائج الممكنة لكل الأطراف المعنية بشيء من قبل الحساب الشامل في إطار الوقت المتاح . هذا فضلا عن أنه في مثل هذه الظروف ، سسيكون من الصعب بمكان أن نتحدث عن الحل « الأمثل Optimal » (أي أفضل الحلول الممكنة) ، وذلك ما دام من المحتمل جدا أن يظل المدى الكامل للحلول مجهولا للاعبين والمراقبين في إطار أي تحديد زمني متاح للتفكير والعمل . ولهذا ، فإن البحث عن الاستراتيجية النهائية المثلى للفوز يتحول إلى بحث عن أفضل استراتيجية متوسطة ، تمكن من البحث عن أفضل استراتيجية نسبية للفوز - أي تلك التي يعتبر تحقيقها أكثر احتمالا في إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة .

وعبء البحث ، كما عبيء آخر ، له تكلفته . فيجب أن يتم الاختيار بين الحلول الأفضل الكامنة التي يكون البحث عنها أكثر تكلفة ، واكتشافها أقل اجتيازا ، وبين الحلول أو الإستراتيجيات الأوضح والأقل جودة ، ولكن الأسرع والأقل تكلفة في اكتشافها . ففي مجال السياسة العملية - سواء الداخلية أو الخارجية يكون لتكاليف الوقت والتفكير أهمية حاسمة . فالبحث عن « أفضل استراتيجية يفترض الميل إلى التوقف بمجرد اكتشاف أي استراتيجية مقبولة بتكلفة معقولة من ناحية البحث والحساب ، بشرط ألا يكون قد ظهرت استراتيجية بديلة وجذابة بنفس الدرجة . وبالرغم من أن رجال السياسة ، ومديرى الأعمال التجارية ، يعتقدون غالبا أنهم « يفاضلون » بين استراتيجياتهم

لانتقاء الأفضل ، فإنهم في الواقع لا يفعلون سوى ما أطلق عليه عالم الاجتماع هربرت سيمون « الارضاء المخلوود » أي انتقاء أكثر الاستراتيجيات قبولا من بين البدائل القليلة التي يمكنهم دراستها ، في إطار الوقت والموارد التي تمكنهم من تحقيق ذلك .

وهكذا ، تكون النتيجة في مجال السياسة الدولية هي ما يشبه « قانون أدنى جهد عقل » ، فالسياسة الخارجية يجب اكتشافها ، أو على الأقل الموافقة عليها ، بواسطة رجال مرهقين ، يعملون تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت ، والعبء الزائد للاتصال . فمن الممكن اعتناق أي سياسة يكون من السهل نسبيا اكتشافها وتفسيرها ، وتتناسب مع عادات التفكير المخروسة من قبل في عقول صانعي القرارات ، دون أن يكون لها عيوب أساسية واضحة . ومن ثم ، فإن القسدر الكبير من التنسيق والالتزام بين عدد كبير من الأفراد ، - كمتطلبان أساسيان لتنفيذ أية سياسة رئيسية ، سيجعل من الصعب تغيير هذه السياسة ، ولهذا ، فإن السياسات الخارجية الرئيسية لا يتم اختيارها والمحافظة عليها عن طريق الحساب العقل ، كما توحى نماذج نظرية المباراة التقليدية ، ولكن يتم ذلك عن طريق عملية عقلية جزئية ، وعشوائية جزئيا ، من البحث والتقييم المحدودين ، اللذين لا يوجد لهما حتى الآن نماذج موثوق بها في نظرية المباراة .

التهديد والردع كمباريات دوائر مختلفة :

وقد أدى توماس شيلنج مساهمة قيمة نحو الفهم الأفضل للسياسة الدولية حينما أوضح أن مواقف التهديد والردع يمكن معالجتها على أساس أنها مباريات دوائر مختلطة . فالجانب الذي يقوم بالتهديد (١) « المهدد » بكسر الدال ، **والجانب الذي يتلقى التهديد « (٢) المهدد بفتح الدال » يجب أن يكون لهيما** على الأقل مجموعة من المصالح المتصادمة : أن يكون المهدد (٢) يفعل ، أو على وشك أن يفعل شيئا يكرهه المهدد (١) ، بدرجة تجعله يهدد بوقف أو تغيير أو منع هذا الشيء . ويضيف شيلنج أن طرفي التهديد تكون لهما أيضا مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ التهديد لأن العمل المهدد به ليس مؤذيا للمهدد (٢) فقط ، ولكنه مكلف ومؤذ كذلك للمهدد (١) . وذلك لأنه لو كان العمل المهدد به في صالح المهدد (١) لفعله بدلا من مجرد التهديد بفعله . فكونه يفضل التهديد عن إثبات الفعل مباشرة ، أمر لا يشهد بطبيعته ، ولكن يشهد بكارهيته وإدراكه للتكاليف المتوقعة نتيجة إثبات العمل المهدد بفعله . ولهذا ، فإن المهدد (١) والمهدد (٢) يجنيان شيئا مشتركا ، إذا أمكن تجنب تنفيذ عملية التهديد .

ولهذا التحليل معنيان ضمنيان واضحا ، يتناقضان أحيانا مع بعضهما البعض . المعنى الضمني الأول هو أنه حتى في مواقف التهديد والردع ، يحتفظ

الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد . فإذا كان الخصمان متساويين ، وكانت التكلفة المشتركة أكبر مما تستحق المسألة المختلف عليها ، فإن الردع يصبح أشبه بمباراة « الدجاج » . وإذا كانت التكلفة كبيرة ولكنها أقل من الفائدة المتصارع عليها ، فإن الردع هنا يصبح أشبه بمباراة « مازق السجينين » . وإذا ظل الخصمان متساويين تقريبا ، ولكن التهديد بينهما أصبح أكثر شدة (إما عن طريق القسوة الشديدة أو زيادة الأسلحة المدمرة) في حين لم تزد فوائد الفوز ، فإن منافسة الردع ستتحرك من نموذج مباراة « مازق السجينين » الى نموذج مباراة « الدجاج » . وكلما زادت حدة التهديدات المتبادلة ، قل الدافع العقلي لدى الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات .

لذلك ، فإن الردع يعتبر من أحسن السبل عقلانية ضد الخصم ضعيف اندفاع . والتهديد الشديد ضد خصم لا يستطيع أحداث نفس المستوى من الخصائص في حالة الردع بالمثل ، يعنى التهديد بتكاليف كبيرة عليه (٢) مقابل تكلفة قليلة على المهدد (١) . وهذا يفرى - على سبيل المثال - على التهديد بالقصف البحرى أو الجوى ضد دولة متمردة أضغر وأشد فقرا ، ليس لها قوة بحرية أو جوية نقابها للرد بالمثل . وكلما كان التهديد أشد (مثل التهديد باستخدام أسلحة أكثر دمارا ، أو بتوجيه ضربات مباشرة ضد أشياء أو أشخاص أعزاء كالمدن أو الأطفال أو حكام الدولة) ، كان التهديد - طبقا لهذه النظرية - أكثر فعالية ضد خصم ضعيف ، ولكن متعقل .

وطبقا لنظرية الردع التقليدية ، فإن التهديد الأشد (بالأسلحة الأشد دمارا أو ضد الأهداف الحيوية) يكون له أثر عكسي تماما حينما يوجه ضد خصم بانتهازية الردع بنفس المستوى القنفذ ، أو يكون له حلفاء أقبلوا على الردع نيابة عنه . ولذلك ، فإن استبدال الاتحاد السوفييتى للرؤوس النووية فى الصواريخ طويلة المسافات برؤوس هيدروجينية أقوى فى الخمسينات ، لم يجعل تهديدات الاتحاد السوفييتى ضد ألمانيا الغربية أو بريطانيا أكثر فعالية . فكلتاها استمرت فى الاعتماد على قوة القنبلة الهيدروجينية للولايات المتحدة ، بالإضافة الى أن بريطانيا كانت قد بدأت فى تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها . وبالمثل ، فإن الدول الشيوعية لم ترهبها الترسانة النووية المتزايدة للولايات المتحدة فى الخمسينات أو الستينات ، طالما كان لديها قوة تقليدية (ومن بعدها قوة نووية) كبيرة خاصة بها ، مثيلة لما كان لدى الاتحاد السوفييتى ، وطالما تلقت تأكيد الاتحاد السوفييتى بحمايتها نوويا كما كان الحال فى كوريا عام ١٩٦٢ . كما لم تخف بعض تلك الدول نتيجة وجود جيوش برية كبيرة لديها ، وبعض الحماية السوفييتية على الأقل ، بالإضافة الى اكتسابها لبعض قدرات الأسلحة النووية ، كما فعلت الصين عام ١٩٦٤ . وليس هناك

ما يدعو الى الشك في أن التهديدات السافرة بالحرب الكيماوية أو البيولوجية بين القوى الكبرى هي عديمة الجدوى ، كمحاولة للحصول على أية امتيازات سياسية . وطالما ظل الجانبان متعلقين وقادرين على انزال خسائر جسيمة ببعضها ، فان أى تزايد في التهديد لن يؤدى الا الى تقليل الدافع على تنفيذها . وحيث أن كل طرف يدرك موقع الطرف الآخر ، فان التهديدات السافرة المتبادلة في مثل هذه الظروف يقل احتمال تصديقها ، وتصبح أقل فعالية .

ويمالج المعنى الضمنى الثانى فى نموذج شيلنج هذه المسألة - ففي رأى - شيلنج أن فعالية التهديد لا تعتمد على درجة شدته فحسب ، ولكن أيضا على إمكانية تصديقه ، التى تعتبر مظهرا مميزا للتهديد ، يمكن معالجته على حدة من قبل المهدد (١) الماكر . وفى هذا يقول شيلنج ، أن مثل المهدد يمكنه أن يجعل تهديده أكثر احتمالا للتصديق ، بأن يبدو غير منطقي جزئيا ، وأن يتصرف بطريقة غير منطقية جزئيا . ويمكنه فعل ذلك بأن يلتزم بإجراءات وأعمال أكثر بهورا مما يسمح به الالتزام بالمنطق . ومن أمثلة شيلنج ، أنه اذا تنافست سيارتان على الجانب الأيمن من الطريق ، فان النجاح يحتمل أن يحالف السائق الذى يزيد سرعة سيارته أولا بدرجة لا تمكنه من التوقف فى الوقت المطلوب لتجنب التصادم . ويقول شيلنج ، ان هذا السلوك غير المنطقي سيضطر السائق الآخر الى أن يبطئه من سرعته لتجنب التصادم ، الا اذا عكف السائق الآخر (ربما يكون قد قرأ كتابات شيلنج أو على الأقل متابعيا لمنطقه) على زيادة سرعته حتى لا يمكنه التوقف قبل صدم منافسه أو أى فرد آخر . وبنفس المنطق ، يمكن تحقيق النصر فى مباراة « الساج » للاعب الذى يزعمه حيلة القيادة من سيارته ، أو الذى يلقي بقطعة قماش سوداء على الزجاج الأمامى بينما يقود بطريقة مستقيمة - ما لم يلجأ خصمه الى نفس التكتيكات .

... وتعتمد التكتيكات التى درسها شيلنج فى أساسها على الخلق المتعمد للمخاطرة المشتركة بين الخصمين . وكلما زادت المخاطرة المشتركة التى تخلقها التكتيكات المشهورة ، أو الوسائل التى تترك بعض التهديد للصدف (مثل إطلاق مركبة مزودة بأسلحة نووية فى مدار تتحكم فيه حيلة روليت ، أو الدخول فى حرب محدودة ولكنها تتصاعد ، بحيث يعرف الجميع أنه من السهل أن يفلت زمام السيطرة عليها) ، أصبح التهديد أكثر قابلية للتصديق ، (وزادت بالتالى المصلحة المنطقية للطرفين بالهروب من هذا الموقف الخطير) . فاذا التزم المهدد (١) بالاصرار غير المنطقي على المضى فى طريقه ، ازدادت لدى الطرف المهدد (٢) المصلحة المنطقية فى الاستسلام .

ولا تحتوى نظرية الردع على تحديد معين لحجم الرهان فى المنافسة فقد يكون كبيرا أو تافها ، كما تكون المخاطرة فورية أو بعيدة المدى . كذلك تنطبق

النظرية على مواجهات الردع بين القوى التي تتصارع على بعض المصالح الهامشية ، وبين القوى التي تتصارع على وجسود أقاليمها ومؤسساتها المركزية كما أنها تنطبق على الصراعات الدولية التي تتضمن مجرد أجدان لمجموعات صفوة معينة. أو مجموعات مصالح خاصة . والصراعات التي تتضمن بقاء أنظمة أو دول أو سكان بأكملهم .

وفي الواقع أن هذه النظرية في تأكيدها على الفائدة الكامنة للسلوك المتهور ، كوسيلة مساعدة لآمكان تصديق التهديدات ، تهيج قدرة الحكومة أو الدولة في المنافسة على المغالبة في تقدير المصالح المعرضة للخطر . وكلما زادت إمكانية تصديق المغالبة في التقدير وخداع النفس بالنسبة لهذه المصالح ، أصبحت تهديداتها أكثر فعالية . وبعبارة أصح أن نظرية الردع تقترب هنا من أن تصبح نظرية لخداع النفس .

وتعتبر نظرية الردع نظرية مثيرة وهامة . ولكن لها ثغرات خطيرة لا سبيل الى مقاومتها . ويبدو أن هناك إيمانا كبيرا بهذه النظرية من قبل كبار رجال الدولة ، والقادة العسكريين ، وبعض قطاعات الرأي العام في دول كثيرة . بل هي تلخص وتؤلف بطريقة رائمة وذكية كثيرا من المعتقدات الشعبية التي تؤمن بها هذه الجماعات . وعلى أية حال ، فقد فعلت هذه النظرية الكثير لتقدم التفكير في هذه الأمور ، وأحلت روح الفوز بأساليب المهارة والحساب محل روح الحيلولة العتيفة ، وعلمت الناس أن ينظروا دائما الى جانبي لوحة اللعبة ، وأن يفكروا في القدرات الحقيقية والاستراتيجيات الممكنة لمنافسهم ، وهكذا ، حل التفكير النقدي محل حماس الاعتقاد بالصواب ، وتعلم المتنافسون الاهتمام بالمصالح المشتركة ، والاهتمام بمصالح خصومهم .

ولكن ، في نفس الوقت ، جلبت نظرية الردع معها عددا من المخاطر ، سواء كانت هذه المخاطر عاطفية أم مدركة . فقد شجعت بعض الناس على أن يلعبوا في خيالهم بأرواح الملايين ، وأن « يفكروا فيما لا يمكن التفكير فيه » على حد قول هيرمان كان ، وأن يفكروا بسهولة في « اتفاق » مليون نسمة يمثل ما يفكرون في اتفاق مليون دولار . كذلك شجعت بعض الناس على قسوة القلب ، وقسوة المشاعر ، والاعتقاد بأن الغاية تبرر الوسيلة ، أو أن شئت قل بعض الاستعداد لازالة الحواجز العاطفية ضد التفكير في بعض المترادفات المقبولة للقتل الجماعي والتعذيب كوسيلة كامنة لتحقيق السياسة العامة . من ثم يمكن القول بأن هذه النظرية قد شكلت - بكل هذه المظاهر تحديا خطيرا لتقاليدنا الدينية والأخلاقية الجوهرية .

ولعل مخاطرها المدركة أكثر من ذلك بكثير ، حيث يعاب عليها بحالتها

الراهنه ثمان من مواطن وأوجه الضعف الفكرى ، جديرة بالذكر فى هذا المجال ، يمكن علاج ثلاثة منها بسهولة نسبيا ، عن طريق الاستخدام الأفضل للامكانيات الفكرية التى تقدمها نظرية المباراة ، بينما تحتاج العيوب الخمس الأخرى الى تغييرات جذرية فى طريقة التفكير .

نظرية الردع الحالية تنحاز الى جانب التفكير قصير المدى . فهى تميل أولا الى اعتبار قدرات المتنافسين ثابتة ، وإهمال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة لكل منهما . كما أنها تعطى إهتماما لما يمكن أن يأخذه أحدهما من الآخر فى نقاط الاتصال والصراع ، أكثر مما يمكن أن يحصل عليه منهما اذا أمكن تجنب الصراع أو تحديده بشدة بصفة مؤقتة ، واستثمار الموارد المتوفرة بطريقة مثمرة فى مكان آخر . وثانيا ، تميل هذه النظرية غالبا الى معالجة القضايا الفورية لمعظم الصراعات الدولية الكبرى على أنها أكثر تكاليف من الحرب النووية ، بمعنى أنها تميل الى معالجة هذه الصراعات على أنها تشبه « مازق السجينين » (التى توحى بدوافع قوية من عدم الثقة والعداء) أكثر ما تشبه مباراة « الدجاجة » التى قد تكون أكثر واقعية فى بعض الحالات .

ثالثا : أن جانباً كبيراً من نظرية الردع الحالية يؤكد على اللقاءات أو المواجهات الفردية أكثر مما يؤكد على اللقاءات أو المواجهات المتكررة ، بالرغم من أن التكتيكات العقلانية لألعاب الطلبة الواحدة أو « نهاية العالم » تختلف عن تكتيكات ألعاب البقاء . فمثلا ، قد يبدو أن التفاوض ، بعد بدء الخصم قصف أراضي الدولة ، يمثل سلوكا متوقفا وعتيا . ولكنه قد يدعو الخصم الى تكرار مثل هذه التكتيكات فى فترة النزاع التالى . ومن ثم تؤدي الى فتح الباب أمام سلسلة من أعمال الارهاب المتتامة ، والاستسلام التدريجى . ولذلك ، فإن أكثر التكتيكات تمكلا ، بالنسبة لدولة لم تهزم من قبل ، قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالإكراه . والواقع أن هذا هو التكتيك الذى تتبعه معظم الدول ، التى لم تهزم أو تمزل كلية ويفرض عليها الاستسلام ، لأكثر من قرن مضى .

أما العيوب الخمس الباقية لنظرية الردع فتمازالت أكثر خطورة . وهى :

أولا : تفترض النظرية الحالية أن المهدد (١) والمهدد (٢) لهما سيطرة تامة على سلوكهما . ولكن هذا الافتراض غالبا ما يكون زائفا . فبقدر ما يتصرف المهدد (١) بطريقة غير منطقية لزيادة الثقة فى تهديداته ، فإنه حتما سيقابل الثقة فى تأكيده بأنه سيمتنع عن تنفيذ تهديده اذا أذعن المهدد (٢) لمطالبه . وإذا استخدم تكتيكات متهورة ، فإنه لا يستطيع عادة السيطرة على

تهديداته وتأكيداته في وقت واحد • بيد أنه إذا استنتج المهدد (٢) أن المهدد (١) المتهور غير المنطقي سيفعل به أسوأ الأشياء في أى حال من الأحوال ، فإن المهدد (٢) سوف يفقد الدافع للدفاع للاذعان ، حتى ليصل به الأمر الى تهدى المهدد (١) فيحلول عام ١٩٣٩ ، أصبح هتلر أكثر صدقا عما كان في سنة ١٩٣٦ ، ولكن تهديداته فشلت في أن تثني فرنسا وبريطانيا عن الدخول في الحرب ضده - ليس لأن حكومتهما لم تأخذ تهديدات هتلر مأخذ الجد ، لكن لأنهما فقدتا الثقة في تأكيدات بالامتناع حالة اذعانهما لمطالبه •

ومع ذلك ، فقد يكون للمهدد (٢) سيطرة أقل على سلوكه ، علما بأن نظرية الردع التقليدية لا تضع في اعتبارها الامكانية المستقلة للملوك الذي سيواجه الردع - أى الذى يرغب المهدد (١) في حظره • فإذا كان هذا السلوك المحظور غير محتمل الحدوث على أية حال من جانب المهدد (٢) ، فإن الردع قد ينتج بسهولة ، أو قد يبدو على الأقل ميسور التحقيق • ولكن إذا كان السلوك المطلوب رده سلوكا محتملا ومتكرر الحدوث في العادة ، أو إذا كانت تزيده دوافع قوية ، كحركة دينية أو ثورة اجتماعية ، فإن الردع ينبغي أن يكون من القوة حتى يتمكن فعلا من حظر هذا السلوك • ومن المحتمل جدا أن يفشل الردع في مثل هذه المحاولات •

ثانيا : تهمل نظرية الردع غالبا حساب المخاطرة التراكمية Cumulative Risk ففي مثال شيلنج ، يحتمل أن يأخذ السائق المتهور يمين الطريق في أول قطاع ، فيمر منه بسرعة وينجو • فإذا فرضنا أن فرص نجاة هي ٠.٩ أو ٩٠٪ ، ثم استمر في تكتيكاته المتهورة ، وأن فرص نجاته ونجاحه في كل مقابلة تالية في قطاعات الطريق هي ٩٠٪ أيضا ، ففي هذه الحالة ، ستكون فرص نجاته وحياته بعد مقابلتين هي ٩٠٪ من ال ٩٠٪ ، أو ٠.٩ بما يساوى ٨١٪ • وستكون فرص نجاته في ثلاث مقابلات ماثلة هي ٠.٩٣ بما يساوى ٧٢.٩٪ ، بينما تصبح هذه الفرصة في أربع مقابلات حوالى ٥٩٪ ، وفي ست مقابلات أقل من ٥٤٪ ، وفي سبع مقابلات أقل من ٥٠٪ ، ثم تنصف بعد ذلك كل سبع مقابلات • ومن ثم ، فإن ٢١ مقابلة متتالية ستقدم للاعبنا المخاطر فرصة واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاة ، وفي ٤٩ مقابلة ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل ١٠٠ فرصة ، وفي ٧٠ مقابلة ستكون فرصته أقل من واحد في الألف • وغنى عن البيان ، أن ما تحققه كل مقابلة فردية بأن تعطيه ٩ فرص من بين كل ١٠ فرص ليست من الأهمية بمكان ، إذا ما قورنت بالنتيجة المهلكة للمخاطر التراكمية ، ولهذا ، يجب أن تحكم الشؤون الخارجية للدول ، التي تنوى الاستمرار في خطتها لفترات طويلة من الزمان ، نظريات تساعد على البقاء لعدة أجيال وقرون • وعلى شاكلة هذا

المثال ، تواجه السياسة الخارجية للدول عشرات من المقابلات المفعمة بخطر الحرب .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فإن نظرية الردع التقليدية تصبح أكثر خطورة في افتراضها الأساسي الثالث بأن المهدد (١) والمهدد (٢) - أى الحكومتين وجماعات الصفوة في دولتي مواجهة الردع - سوف يظلان متعقلين تماما في ظل التوتر (كما في حالة أزمة تتضمن تهديدات ومخاوف وشكوك وانهاك وأعباء اتصال متزايدة) . ولكن التجربة وكثير من بحوث علم النفس قد أثبتت العكس حيث يميل الأشخاص المتوترون المنهكون المتعبون - بما فيهم السياسة والعسكريون - الى أن يصبحوا عدوانيين ، في حين يصبح ادراكهم أقل دقة ، وقدرتهم على الحكم أقل كفاءة . وباختصار ، فإنهم يصبحون أقل تعقلا ، في حين أن نظرية الردع تنصح المهدد (١) بالمراعاة ببقائه وبقائهم على استجاباتهم المتعقلة لتهديداته .

ورابع هذه الافتراضات الأساسية المشكوك في نتائجها ، افتراض خفي . ذلك هو الافتراض الضمني بوجود بعض اللاتناسق بين المهدد (١) والمهدد (٢) خاصة حينما يكون بلد الكاتب نفسه (الولايات المتحدة) طرفا في النزاع . إذ يفترض بعض الكتاب الأمريكيين عن الردع ، وكذلك بعض القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين ، أنه من الممكن ارحاب الأجانب عن طريق التهديدات أو مظاهرات القسوة التي لا يمكن إلا أن تغضب الأمريكيين أنفسهم : فمن المفترض لديهم دائما أن الأجانب أضعف في قدراته ، أو في دوافعه لحدوث الصراع ، أو في جلده وقدرته تحمله للمخاطرة . والواقع أن هذا مجرد وهم معروف على النطاق الدولي ، تعمل على تشجيعه الحكومات في عصر القوميات بين مواطنيها ، ولكنه قد يكون مهلكا في سياسة الردع النووي .

والافتراض الأساسي الخامس لنظرية الردع ربما يكون أهمها جميعا ، حيث يمتد ليشمل المجموعة الكبرى كلها لنماذج المباريات . ذلك هو افتراض الدوافع غير المتغيرة للاعبين خلال المباراة . فمن المفروض أن اللاعبين المتعقلين يريدون الفوز ، ولا يجب أن يريدوا غير ذلك من بداية المباراة حتى نهايتها . ولكن هذا الافتراض غير ملائم للمسائل الانسانية ، وخاصة في مجال السياسة . فنحن نعلم أن الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات والسلوك كلهم يغيرون من آرائهم ، وغالبا ما يفعلون ذلك أثناء صراع يكونون طرفا فيه . بل قد يدفع الى بعض هذه التغيرات مسار الصراع نفسه .

من ثم ، كان افتراض الدوافع غير المتغيرة مهما بصفة خاصة لحساب النجاح المحتمل للردع ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نوع من التهور المحسوب

واللاعقلانية الجزئية وهي التهديدات التي تتعمد ترك بعض الأشخاص للصدفة
- التي درسها شيلنج . فإذا بقيت القناعات الإدراكية والقيم لدى المهدد (٢)
بدون تغيير أثناء عملية إخضاعه لهذه التكتيكات ، فسيكون من العقل أن
يستسلم لها . ولكن هذا الافتراض ليس مقبولا ، فقد تتغير مفركات المهدد (٢)
عن المهدد (١) . فإذا حاول المهدد (١) أن يظهر نفسه بمظهر من لا يتعمل الأمور
جزئيا - كان يسرع بسيارته عند قطاعات الطريق ، أو ينزع سماعة الأذن أثناء
المفاوضات ، أو يتظاهر بالترنح والسكر بينما يحمل مفكرات شديدة الانفجار
لوضمها خلف خصمه ، أو في حالة قيام زعيم دولة بالهباب حماس الرأي العام
الداخلي عمدا ، فمن المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعمل كلية أو إلى حد كبير .
وبالتالي يحمل خصمه الأمر على أنه تهديد أعمى يجب القضاء عليه بأسرع
ما يمكن ، مهما كانت المخاطرة . من ثم ، قد تدعو التهديدات اللاعقلانية في
ظاهرها ، أو التي لا يسيطر عليها سيطرة كاملة ، إلى القيام بهجمة نووية أولى
مباغتة من قبل الطرف المهدد (٢) ، الذي يمتلك القدرة على القيام بمثل هذه
الهجمة .

وقد يسير التفسير في قيم الجانب الذي تلقى التهديد المتهور في نفس
الاتجاه . فالتهديدات التي أوردها شيلنج في نماذجها قد تنجح في المواقف
المشابهة لمباريات « الدجاج » ، أي المواقف التي تكون فيها جزاءات عدم التعاون
المتبادل أعلى من الجزاءات التي توقع في حالة استسلام أحد الطرفين . وهذا
هو السبب في أن المهدد (١) الأكثر تهورا والذي يزيد من سرعة سيارته ،
أو ذلك الذي يلتزم مبكرا بطريقة لاروجة فيها ، يتوقع من خصمه - لأسباب
تتعلق بالمصلحة الشخصية أن يستسلم له في النقطة الأقل أهمية في المقابلة
المعنية . ومع ذلك ، فيمكن أن تتغير قيم المهدد (٢) تغييرا جذريا عندئذ . فالذي
يعنيه الآن لم يعد ذلك الموضوع التافه نسبيا المتعلق بالنزاع الأصلي - مثل حق
الطريق في القطاع الأصلي للطريق ، أو صراع على الحدود بين الحكومات في قطاع
قاحل ومهميل نسبيا من الأراضي المتنازع عليها - ولكنه الآن يضيف أهمية كبيرة
جدا على عدم الأذعان لمثل هذه التكتيكات ذات الضغط العالي . فقد يتمتع راكب
دراجة بخارية أمير مسخته قائلا « سأجهد الطريق حتى لو كان ذلك آخر شيء
أفعله في حياتي » ، حتى ولو لم يكن في عجلة من أمره عند هذا القطاع . كذلك
فقد تفضل الحكومة والرأي العام في دولة مهزومة اقتحام أجسام المخاطر على
الأذعان للتهديدات ، حتى ولو كان ذلك في نزاع تافه في أصله .

وبالمصطلحات الرياضية ، يمكن القول أن التغير في مقياس المنافع لدى
المهدد (٢) قد حول صراع نموذج « الدجاج الأصلي إلى «مازق سبجيني» حقيقي - عل

الأقل بالنسبة للاعب واحد ، أصبح جزء الاستسلام فيه بالنسبة لطرف واحد (جـ) يفوق نصيبه من الجزء المشترك للصراع المتبادل (د د) • ويؤكد حدوث ذلك ، أن التهديدات على نمط النماذج التي أوردتها شيلنج ، سواء عن طريق الالتزام الذي لا رجعة فيه ، أو فقدان السيطرة الجزئي المتعمد ، من المحتمل أن تصبح تهديدات انهماكية ومدمرة للذات • وقد يكون بمقدور المهسد (١) المتهور سابقا أن ينقذ نفسه ، بالعودة السريعة الى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل •

ولهذا ، ففي المراحل الأولى لصراع الردع ، يمكن للمهدد (١) وللمهدد (٢) عن طريق سلوكهما أن يغير كل منهما الى حد ما قيم وإدراكات الآخر ، بالإضافة الى قيمهما الذاتية • كذلك يمكنهما زيادة أو تقليل نسبة الفوائد التي يشتركان فيها • ويقدر ما يغير كل منهما في دوافع الطرف الآخر ، بقدر ما تتحول المنافسة بينهما الى ندوة أو مجادلة حقيقية ، أكبر من أن تكون مباراة •

(٣) المناظرات أو الندوات : منافسات تسمح بتغيرات في الصور والدوافع :

يمكن تسمية الصراعات التي يغير فيها الخصوم الدوافع والقيم والصور المدركة للواقع لدى بعضهم البعض « المناظرات » بالمعنى الحرفي للكلمة • فليس كل تبادل للكلمات أو الرسائل ، وليست كل الأحداث التي تسمى «مناظرات» مجادلات أو مناظرات حقيقية بهذا المعنى • فمن المعتاد أن فريقى الندوات في المدرسة الثانوية لا يحاولان تغيير آراء أحدهما الآخر بالنسبة لموضوع الندوة الذي يتناظران فيه ، ولكنهما على الأصح يشتركان في مباراة يتنافسان خلالها في التأثير على حكام الندوة ، وربما على الجمهور • فهما في هذه المباراة يلعبان لكي يفوزا • فإذا أعلن فريق في أثناء الندوة أن خصومه قد فازوا عليه بمناقشاتهم ، فمن الممكن أن يكون أفرادهم قد تعلموا شيئا عن موضوع المناقشة وإن خسروا المباراة • وعادة ما تكون للدعوى القضائية في المحاكم مثل هذه الصفة من صفات المباراة • فالادعاء ومحامي الدفاع لا يحاولان اقناع أحدهما الآخر • كذلك لا يحاول ذلك محاميا الأطراف المتنازعة في القضايا المدنية • ففي كل حالة من هذه الحالات يحاول كل منهما كسب القضية عن طريق التأثير على القاضي أو المحلفين • ويقدر ما يكسب أحدهما صدور حكم الى جانبه ، بقدر ما يخسر الجانب الآخر • وبعبارة أصح أن تغيير القاضي أو المحلفين لأرائهم لا يتم الا نتيجة لمرافعات المتنافسين ، ودورهما في اظهار الحقائق المتعلقة بالموضوع أمام القاضي ، بأفضل مما يستطيع أى محقق محايد بمفرده •

وهذا على خلاف المجادلات داخل الهيئات التشريعية حيث توجد فرصة

أفضل لكي تدور ندوات حقيقية • وكذلك الحال في شأن المفاوضات بين الدبلوماسيين الذين يمثلون الحكومات ، ومناقشات ممثلي الحكومات في المنظمات الدولية • ففي مثل هذه الحالات يحاول المشرعون أو الدبلوماسيون أو مندوبو الحكومات أن يكسبوا شيئا للمصالح أو الأحزاب أو الجماعات أو الحكومات والدول التي يقومون بتمثيلها • بمعنى أنه يجب عليهم في معظم الأحيان أن يكسبوا شيئا إلى جانب المصالح التي يقومون بتمثيلها على حساب أى مصالح أخرى معارضة ، أو بالأصح على حساب الجماعات والحكومات الأخرى • ولكن ليس من المعلوم في معظم الأحوال أى النتائج أو الحلول ستكون أكثر فائدة للمصالح التي يمثلها كل مفاوض ، أو في مصالح معظم أو كل الأطراف المعنية • وبالتالي يجب العمل على اكتشاف ذلك ، وعرضه للقبول أو الموافقة •

لذلك ، كانت المفاوضات الحقيقية بمثابة خليط من المباراة التنافسية في رحلة للاكتشاف المشترك ، وحيلة متبادلة للتفهم المشترك لادراكات وأفضليات معظم أو كل الأطراف المعنية • ولعل المفاوضات الطويلة التي أدت إلى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - والتي اشتركت فيها معظم دول العالم باستثناء فرنسا والصين الشيوعية - تعطينا مثالا صادقا لهذا النوع من الندوات الحقيقية • فبالإضافة إلى المصالح التنافسية الملحة المتعددة للقوى المختلفة ، برزت خلال هذه الندوة مجموعة من الادراكات والمصالح المشتركة ، كانت من القوة بحيث أدت إلى قرار تم قبوله من كل دول العالم تقريبا •

وعلى الرغم مما يبدو من أن الندوات أو المناظرات الحقيقية - قومية كانت أم دولية - لا يمكن تمثيلها تمثيلا جيدا بواسطة نماذج المباريات ، أو أى عمليات « قتال » شبه آلى على الوجه الذى سبق مناقشته ، فإن الطبيعة الدقيقة لمثل هذه الندوات مازالت غير مفهومة فهما جيدا • ومع ذلك ، فهناك قدر كبير من التجارب العملية للمناظرات ، التي استمدت منها عناصر للحكمة وبعد النظر • فالندوة (المناظرة) يحتمل أن تؤدي إلى اكتشاف حل مقبول للطرفين ، ومفيد لهما ، إذا استطاع كل طرف أن يكتشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل - أى إذا تعلم أن يصوغ لنفسه قضية خصمه في شكل واضح مستساغ ، يكون مقبولا للخصوم أنفسهم •

من ثم ، هناك خطوة ضرورية أخرى ، مؤداها أن يكتشف كل طرف الأساس التي يمكن عن طريقها اقناع الطرف الآخر بصدق وجهات نظره • وبعد أن يكتشف أحد الطرفين الآراء وتصورات الواقع التي يتمسك بها الطرف الآخر ، يجب أن يحاول اكتشاف مدى صحة Domain of Validity كل رأى •

ففى نزاع بين دولة ناشئة كانت مستعمرة « والدولة الأم » التى كانت تستعمرها ، يحتفل أن يشكو المتحدثون باسم الدولة الجديدة من الاضطهاد والاستغلال الذى كانوا يلاقونه على يد ساداتهم الاستعماريين ، فى حين أن المتحدثين بلسان الدولة الاستعمارية السابقة سيميلون الى التركيز على الفقر الذى كانت المستعمرة السابقة تعاني منه قبل قدومهم اليها ، ثم على التحسينات والمزايا التى جلبها الحكم الاستعماري لشعب المستعمرة . وكل من هذين الرأيين قد يكون صحيحا فى مجال محدود من الحقائق ، ولكنه قد يكون غير صحيح. فى مجالات أخرى . فإذا تعلم كل طرف اكتشاف مدى صحة آراء خصمه التى تبدو فى ظاهرها منافية للعقل ، وكذلك اكتشاف مدى صحة أفكاره هو التى تبدو له فى ظاهرها معقولة جدا ، فإن احتمال - وليس تأكيد - قيام مناظرة حقيقية ذات نتيجة مثمرة ومجزية للطرفين قد يزداد .

من ثم ، توحى هذه الأمثلة أن لقاءات فعلية كثيرة بين مجموعات المصالح أو الأطراف أو الدول أو الأيديولوجيات المتصارعة ، قد يكون لها كثير من سمات الندوات والمناظرات الحقيقية . فإذا حدث ذلك ، فإن الزمن والأحداث ونتائج سلوك هذه الأحداث ونتائج سلوك هذه الأطراف سيؤدى فى نهاية المطاف الى تغيير قدر ونظرة وأهداف وقيم الأطراف المتصارعة . وفى هذا الصدد ، أشار جون ديون ذات مرة الى أن الناس لا يقررون كثيرا من خلافاتهم ، ولكنهم يتفلبون عليها . ومع ذلك ، فباستثناء بعض المسحات القليلة من الحكمة ، مازالت هناك حاجة الى تطوير نماذج رسمية ملائمة للندوات الحقيقية .

والخلاصة ، ان الصراعات القائمة بين الدول فعلا ، غالبا ما تكون خليطا من القتال والمباريات والندوات ، مع سيطرة هذا العنصر أو ذاك فى أوقات وأماكن مختلفة . ولذا ، فإن السياسة والحكومات والمواطنين المسئولين يكمن فى السيطرة على هذه الصراعات الدولية لابقائها داخل حدود محتملة ، وفى أن يصونوا مصالحهم القومية الراهنة بطريقة عملية (بينما تستمر هذه المصالح فى التطور والتغير) ، وأن يكسبوا عنصرى الزمن والقوة ، وأن يكفلوا بقائهم القومى .

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية والتحالف : الائتلافات (COALITIONS)

قد تجد دولتان في صراع مع بعضهما البعض أنه لا مناص من اعتماد أحدهما على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة . ويحدث ذلك لأن حكومة أى من الدولتين لا تستطيع أن تحصل على شيء تريده دون بعض التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخرى ، أى أن إحدى الدولتين لا تستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعيا) من الدولة الأخرى ما لم تسمح هذه الأخيرة (وهي تعترف بذلك ضمنا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب . وواضح أنه في ظل صراع من هذا النوع ، يحاول حكام كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تدفع إلى) ما يريدونه باستخدام أى وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ . وكلما كانت الوسيلة أقل إضرارا وتكلفة ، كان ذلك أفضل .

الدبلوماسية :

بطبيعة الحال تستطيع الدول في المهتم الأول أن تتفاوض وأن تتساوم بواسطة الطرق العادية للدبلوماسية . وعادة ما يكون سفراؤها ووزراء خارجيتها وكبار موظفيها الدبلوماسيون مفاوضين محنكين ، يعرفون أنه في سبيل الحصول على خدمة قد يضطر المرء إلى أن يعد بتقديم خدمة في مقابلها . ويعرفون أيضا أنهم في بعض الأحيان يستطيعون أن يضمنوا في موازين المساومة إحصاءات مهذبة بأن الخدمات التي سبق تقديمها للدولة الأخرى من المحتمل أن تستمر إذا ما تحققت الرغبات الحالية لحكومتهم .

وغالبا ما تشبه المساومة من هذا النوع لعبة الدبلوماسية التي تعالج طبقا لقواعدها مصالح الطرفين . فيجب على الدبلوماسيين من كلا الطرفين أن يقرروا أولا أفضل استراتيجية لهم على ضوء تقديرهم للاستراتيجية الممكنة للطرف

الأخر . بعد ذلك يمكنهم ممارسة لعبة المساومة خطوة ، ومن اقتراح الى اقتراح مضاد بقدر ما يستطيعون حتى يمكن الخروج بنتيجة مقبولة للطرفين ، مالم ينته الأمر بالفشل ، فتتأجل أو تنتهي المفاوضات . وأحيانا - كما رأينا في الفصل السابق - قد تأخذ هذه المفاوضات صورة الندوة أو الحوار بين الحكومتين والدولتين . حينئذ يصبح على كل دولة أو حكومة أن تتعلم بعض الشيء خلال عملية التفاوض . فقد تتغير الى حد ما تصورات كل طرف بالنسبة للطرف الآخر ، وبالنسبة للواقع الخارجى ، بل قد تتغير أيضا بعض الأولويات والقيم الأولية . فإذا مالت هذه التغيرات الى جعل المصالح الراضية لكل دولة أكثر تناميا واتساقا مع مصالح الدولة الأخرى فإن مواقف التفاوض قد تتقارب ، ويزداد احتمال التوصل الى اتفاق مرض للطرفين . ومع ذلك ، ففى مجال السياسة الدولية ، تتصرف كل دولة عادة كما لو كان لها مصلحة فى التأثير على هذه العملية بدرجة تسمح لها بأحداث أكبر قدر ممكن من التغيير فى آراء الدولة الأخرى ، فى حين لا تقبل تلك الدولة سوى أقل قدر من التغيير فى آرائها هي .

وكقاعدة عامة ، فإن كل دولة تفضل أن تتحدث على أن تلتصت ، وأن تعلم على أن تتعلم . وهكذا ، فإن كل دولة تحاول أحداث تغيير كبير فى خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها الا أدنى تغيير كبير فى خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها الا أدنى تغيير . (وفى باب سابق من هذا الكتاب ، عرفنا هذا النوع من السلوك بممارسة القوة ، أو بالتحديد القوة الخالصة) .

ولعل الطيف الواسع لممارسة القوة على دولة أو عدة دول هي التأثير والدعاية ، فيمكن جعل أفراد الصفوة من الأجانب أكثر تقبلا لرغبات دولة ما اذا كانوا قد تلقوا تعليمهم هناك ، وخاصة فى مدارسها وجامعاتها ذات المقام الرفيع . فقد تقدم الدولة المؤثرة طمعا على هيئة درجات فخرية وجوائز لأفراد الصفوة من الدولة المقصودة . وقد تقدم المنح الدراسية لطلابها الموهوبين ، والاعانات المالية لبعض مؤسساتها الثقافية المأمول فيها وان كانت الفلسفة . كما يمكن تسهيل عمليات برامج التبادل الثقافى والمكتبات والمستشفيات وزيارات كبار الشعراء والعلماء تحقيقا لهذا الهدف الخفى .

وعلاوة على ذلك ، يمكن توجيه جهود أكبر للتأثير على وسائل الاعلام فى الدولة المقصودة . فيمكن تزويدها بسيل من الأنباء أو الصور المناسبة . مجانا أو بسعر منخفض . كما يمكن استمالتها للالتزام بأخذ معظم الانبثار الدولية من إحدى وكالات الأنباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى مثل وكالة زويتير البريطانية ، ووكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة كيودو اليابانية ، ووكالة الأنباء

الألمانية ، وكالة تاس السوفيتية ووكالةتي أسوشيتد برس و يونايتد برس الأمريكيتين . وينظرة سريعة الى الأحرف الأولى لاسم وكالة أنباء عالمية تعطى معظم الأنباء الدولية للصحف الرئيسية في الدولة النامية ، يمكن أن نتحقق من أي القوى الكبرى تمارس أكبر قدر من التأثير أو النفوذ في هذه الدولة .

كذلك ، يمكن استخدام وسائل اعلام أخرى بنفس الطريقة . فعن طريق التزويد بعدد كبير من الأفلام التي تعرض في دولة ما (عادة على أساس اتفاقية تجارية أو ثقافية معينة) أو عدد وفير من برامج الإذاعة والتلفزيون فيها ، يمكن لدولة كبيرة أن تزيد من نفوذها غير المباشر على دولة أصغر بدرجة كبيرة .

وهناك وسائل نفوذ أكثر مباشرة . فمثلا ، يمكن احتساب السيطرة الجزئية على وسائل الاعلام عن طريق فن الإعلان أو عن طريق شراء حق الملكية أو الأسهم . كما يمكن دعوة محرري الصحف الى زيارات رسمية موسعة معد لها دعائيا بطريقة جيدة ، أو اعانة المحررين والصحف بحكمة وحذر بالوسائل المختلفة . بل يمكن عمل شيء مشابه في بعض الدول لبعض الساسة ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية ، أو حتى بعض أفراد الخدمة المدنية أو العسكريين . رجال الشرطة أو الحكومة نفسها . فإذا كان أي من هؤلاء معد للبيع ، فغالبا ما يكون هناك طرق كثيرة لشرايتهم بهندء ، أو على الأقل لدعم طموحهم . فإذا ما قدموا خدماتهم مجانا ، أمكن أيضا اعانتهم لجعلهم أكثر تأثيرا .

عندئذ ، يحتجب النفوذ والدعاية بطبيعة الحال ، ويتدرجان الى نوع من الأشكال الضائنة للحرب السياسية — ولكن نادرا ما يمنع هذا الحكومات من اللجوء الى هذه الوسائل ضد الدول التي تبدو غير حصينة بالنسبة لهم ، أو حينما تبدو المصالح الرئيسية في خطر . على أنه قد يكون لكل هذه المحاولات نتائج عكسية وسيئة إذا اكتشفتها الحكومة المعنية في الوقت المناسب ، أو إذا كان شعبها قادرا على المقاومة إذا ما استشير في مثل هذه الحالات .

ولتكلمة هذه الجهود الخاصة ببسط النفوذ على دولة ما من الداخل ، هناك طرق لاضعاعها للدعاية والأشكال المختلفة للضغط من الخارج . فقد تشن وسائل الاعلام في الدولة صاحبة النفوذ وإبلا من الدعاية أو حملة دعائية مستمرة ضد الحكومة المعنية بهدف ارغامها على الاستسلام في مسألة متنازع عليها . فتوجه الإذاعات الى سكان هذه الدولة من الخارج ، أو توضع مكبرات الصوت في بعض النقاط على الحدود . وقد ترسل المنشورات بالبريد ، كما يمكن تهريبها أو اسقاطها من الطائرات أو البالونات كذلك تنظم في الدولة صاحبة النفوذ سميات

كتابة خطابات شخصية تكون موجهة للمجموعات الحساسة من سكان الدولة المعنية .

ونادرا ما تحرز هذه الوسائل الدعائية الكثير ، الا اذا كانت سياسة أو حكومة الدولة المعنية قد أوشكت على التغير بالفعل . وكقاعدة عامة ، فإن كسب مراكز سيطرة أو نفوذ رئيسية داخل الدولة المعنية ، أو اكتساب قوة ضغط حقيقية عليها من الخارج يكون أكثر فعالية . ولهذا الغرض يصبح من الأهمية أحيانا السيطرة على الصناعات الرئيسية أو الشركات التجارية الكبرى في الدولة المعنية ، مع كل الاتصالات وقنوات النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي ترتبط بها . كما يمكن للدولة صاحبة النفوذ أن تكسب مركز قوة داخل الدولة المعنية بامدادها بالأسلحة الضرورية أو معدات الاتصال الرئيسية الخاصة بالمسكرين أو الشرطة المحلية - حتى تضغطها بعد ذلك إلى إرسال بعض كبار ضباطها إلى الدولة صاحبة النفوذ للتدريب على استخدام هذه الأشياء . وتظل بعد ذلك معتمدة على الدولة صاحبة النفوذ فيما يتعلق بقطع الغيار والمساعدة في المشكلات الأكثر تعقيدا المتعلقة بالصيانة المنتظمة ، والتجديد كل فترة ، حتى لا تصبح هذه الأشياء في حكم المهجور أو العتيق .

ومن المعلوم أن التأخير في تقديم هذه الإمدادات والمساعدات ، أو التنصل منه ، يمكن أن يكون أداة ضغط فعالة ، وخاصة إبان الأزمات . كذلك يمكن ممارسة الضغط عن طريق عرض أو رفض (حسب الظروف) شراء بعض صادرات الدولة المعنية التي يصعب بيعها لغير الدولة صاحبة النفوذ ، ومنح أو منع قرض تكون الدولة المعنية في حاجة ملحة إليه وقت الأزمة المالية ، والإسراع أو الإبطاء في إرسال شحنات من الحبوب إلى الدولة المعنية بعد فشل محصولها واقترب جزء من سكانها نحو المجاعة .

وفضلا عن ذلك ، فهناك وسائل ضغط أكثر حسما من كل ذلك . فبعد تبدأ الطائرات العسكرية للدولة صاحبة النفوذ تفضل طريقها (عمدا) بشكل متكرر عبر حدود الدولة المعنية ، أو أن تحلق فوق أراضي هذه الدولة على ارتفاعات شاهقة . وبهذه الطريقة يمكن لطائرات الدولة صاحبة النفوذ ليس فحسب أن تجمع معلومات مفيدة عن طريق تصوير الأهداف العسكرية ، ولكنها تستطيع كذلك أن تظهر وجودها ، وأن تستعرض شجاعتها وجبن أو عجز الدولة المعنية من منبها ، وأن تشجع مؤيديها من المحليين وتهبط عزيمة معارضيه . ويمكن الحصول على نتائج مماثلة عن طريق السفن الحربية التي غالبا ما استخدمت لإظهار راياتها ، والدخول في استعراضات بحرية مختلفة قرب سواحل الدولة المتمردة لأرهابها ، أو قرب سواحل حليف مزعزع لكي يقوى نفسه .

وربما لسوء الحظ ، لا يمكن تحقيق التأثير على دولة أجنبية إلا الى درجة معينة بمجرد الوعود والتهديدات . وبعد هذه الدرجة ، يصبح من المستحيل تحقيق أى شيء دون اللجوء الى بعض أشكال ودرجات الحرب . وقبل أن نستعرض هذه الأشكال والدرجات ، قد يكون من الجدير أن تلخص فى الجدول رقم ١٢ المواقف المختلفة التى يمكن أن تخلق داخل حكومة دولة ما الحاجة لممارسة بعض التأثير أو النفوذ على حكومة دولة يمكن أن تكون هدفا له .

وفى كل المناسبات الموضحة فى الجدول رقم ١٢ ، يمكن استخدام الوعود استخدامها مفيدا اذا أمكن جعلها مناسبة ومعقولة بالنسبة للدولة « ب » ، أى للدولة التى يجب أحداث التأثير فيها . ويمكن للتهديدات أن تساعد فى ست

جدول رقم (١٢)

فرص الدولة « أ » فى ممارسة نفوذها على الدولة « ب »

مواقف الأئمة والتبليط (وأداء من)				أداس مواقف التشجيع والإغراء				« أ » تفعل أن تقوم « ب » ...
٨ من	٧ من	٦ من	٥ من	٤ من	٣ من	٢ من	١ من	
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تفعل
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تلاحظ ب وهي تفعل الآن ...
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	أ تتوقع أن تفعل ب فيما بعد ...
ح	ح	د	د	ح	ح	د	د	أ تريد أن تمزج (أو تملأ) « د » سلوك ب الحال « أ يجب أن : تعاقب تكاثر تهدد تعد
لا	لا	ربما	نعم	لا	لا	ربما	نعم	
نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	
ربما	نعم	نعم	نعم	ربما	نعم	نعم	نعم	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	

(*) الدولة (أ) يجب أن تعاقب أو تهدد فقط فى حالة الشك فى تميزاتها بالسلوك المستقبلي للدولة (ب) أو إذا شككت فى أن الفعل الذى للدولة (ب) سيأتى بسرعة .

حالات من الحسالات الثمانية ، « وربما » أيضا في الحالتين الأخيرتين إذا بدا أن التزام الدولة « ب » في المستقبل مشكوك فيه أو متأخر . ومع ذلك ، فسواء نجحت التهديدات أو ارتدت على صاحبها ، فإن ذلك لا يعتمد فقط على قوة الدولة « أ » ، وإنما يعتمد أيضا على ظروف وحدود نظرية الردع التي ناقشناها في الفصل السابق . وتنطبق حدود مماثلة على المكافآت أو العقوبات الفعلية ، لأنها تعمل بين الدول كوسائل ضمنية ، ومن ثم كوعود أو تهديدات للأفعال المقبلة .

الائتلافات أو التحالفات COALITIONS

يمكن للدولة غالبا أن تجعل وعودها وتهديداتها أكثر قابلية للتصديق ، وأن تجعل ترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية أكبر عن طريق انضمامها لتحالف ما أو عن طريق إقامة مثل هذا التحالف . وبوجه عام ، فإن التحالفات وسيلة ضرورية لممارسة النفوذ والقوة في كل من السياسة الدولية والسياسة الخارجية . ففي معظم الأحيان ، لا يستطيع شخص واحد أو جماعة أو دولة بمفردها أن تكون من القوة بحيث يمكنها السيطرة بمفردها في اتخاذ قرار هام . ولكن في غالب الأحيان ، يمكن لأي منها السيطرة بمساعدة تحالف ما ، والا فتن يمكنها السيطرة اطلاقا .

وقد صاغ السياسي ويليام رايكر William Riker نظريات هامة عن هذه التحالفات . فهو يرى السياسة ، والانتخابات ، والتصويت ، والحرب ، هي بأسرها مواقف قرارات تؤدي في الأجل إلى إحدى نتيجتين تختلف في قيمتها بالنسبة لكل مشترك . ويقول رايكر أن كل مشترك متقبل سياسيا يفضل النتيجة التي تكون أكثر قيمة بالنسبة له ، أي أنه يريد أن يكسب . ويضيف قائلا أنه في حالة وجود فائزين ، فلا بد من وجود خاسرين ، ولذلك فإن أفضل نموذج للسياسة والحرب هي مباراة القيمة صفر Zero-sum Game (التي ناقشناها في الفصل السابق) . ولكن في حين أن النقود أو المنافع يمكن تقسيمها إلى مباراة القيمة صفر اقتصاديا ، إلا أن هذا لا يمكن عمله خاصة في المنافسات الحاسمة في السياسة والحرب . ويرى رايكر أن « النصر وحده لا يمكن تجزئتها » (١) ، واذن ، فالرجل المتعقل هو الذي يختار دائما النتيجة ذات العائد الأكبر بالنسبة له ، والذي يريد بحماس أن يكسب .

W.H. Riker, The Theory of Political Coalitions, New Haven, Yale University Press, 1967, pp. 29-31, 174.

(١)

كيف يمكن لهؤلاء الأثانيين أن يكونوا تحالفات ؟ انهم سيفعلون ذلك كلما كان ذلك يعود عليهم بفائدة أكبر مما لو كان كل منهم على حدة ، لأن النصر كما يرى راينكر ، رغم أنه لا يمكن تجزئته ، إلا أن غنائم النصر يمكن تقسيمها في معظم الأحيان . وفي هذه الحالة ، فإن مبدأ العقلانية يتنبأ بأن كل شخصية سياسية (دولة) ستندفع الى - أو تحاول تنظيم - ذلك التحالف الذي ينتهي لها بأكثر عائد . وواضح أن هذا لابد أن يكون بآدي ذي بدء تحالفا رابعا ، لأنه بدون النصر لن يكون هناك غنائم . ومع ذلك ، فمن بين عدة تحالفات رابعة ، فإن التحالف الأفضل هو ذلك التحالف الذي يستطيع توزيع أكبر قدر من الغنائم على أقل عدد من الشركاء .

ولذلك ، فإن العقلانية السياسية كما يفهمها راينكر ستؤدي بالأشخاص السياسيين (الدول) الى مبدأ الحجم Size principle ، فهم سيقومون بتشكيل وإعادة تشكيل تحالفات تجريبية إبان عملية المساومة ، يبحثون ويتقربون حتى ينجح بعضهم في النهاية في تشكيل أصغر تحالف رابع ، يكون من الأكبر بحيث يفوز ، ويكون في نفس الوقت من الأصغر بحيث لا يسمح لأي حلفاء غير ضروريين أن يطالبوا بأي جزء من الغنائم .

وحيث أنه من الممكن وجود أكثر من « أصغر تحالف رابع » واحد ، فمن المحتمل أن تكون عملية المساومة والبحث طويلة ومعقدة . ورجال السياسة المتفعلون كالسياسيين المحترفين والدبلوماسيين غالبا ما يقضون وقتا أطول في المفاوضات والمناورات إذا كان لديهم سبب يدعو الى الاعتقاد بأن ذلك سيمنحهم فرصة أكبر لالانتهاء بتحالف أفضل . ويتنبأ راينكر باتجاه مناوراتهم في نظريته عن المبدأ الاستراتيجي Strategic principle حيث يقول بأنه في المراحل النهائية من عملية تشكيل التحالف ، يتحرك المشتركون نحو أصغر تحالف رابع . وفي حالة وجود تحالفين كبيرين متماثلين لهما نفس الحجم الرابع في المرحلة قبل الأخيرة من المساومة ، فإنهم لذلك لا يحتمل انضمامهم لأي منهما ، لأن التحالف الناتج سيكون من الأكبر بحيث لن يقدم عائدا مغريا لأعضائه . والأرجح عند راينكر أن أحد التحالفات الأصغر المائلة ، أو حتى مشتركا واحدا ، سيكون كافيا لتحويل أحد التحالفين الكبيرين الى أصغر تحالف رابع . وهذا الحليف الصغير - ولكن المركزي - قد ينال نصيبا من أرباح الحلف لا تتناسب مع حجمه أو وزنه ، ولكنه سيكون متناسبا مع قيمة مركزه الاستراتيجي في هذا التسلسل المعين في عملية تكوين التحالفات .

وفي معظم الأحوال ، حينما يتعذر تقسيم ثمرات النصر ، فإن أحد

المشتركين الذى تشكل له هذه الثمرات قيمة معينة قد يرضى دفع عدة أقساط جانبية للمشتركين المتوقعين فى الحلف لكى يشترى تأييدهم . وقد يأتى بعض هذه الأقساط الجانبية من الأرباح التى سيأتى بها النصر المتوقع . فقد تكون تغييرات فى معاهدة ، أو التزامات معينة بالنسبة لسياسات المستقبل ، أو عقود ، أو امتيازات فى الأقاليم التى سيكسبها الحلف . وقد تأتى أقساط أخرى مما يطلق عليه راىكر « رأس المال العامل » الخاص بالقائد ، يعنى وقته وجهده وموارده والتزاماته الحالية المتضمنة فى قرارات أخرى خاصة به تكمن وراء النصر الفورى الذى يهدف اليه . كما قد تأتى هذه الأقساط فيما يشبهه راىكر « بالاصول الثابتة » مثل فعالية تهديداته أو هيئته ، أو « الكاريزما »^(*) الخاصة به «Charisma»

وكل هذه الأقساط الجانبية لها تكلفتها بالنسبة للقائد ، مما يضطره الى التخلّى عن أشياء أو جهود ذات قيمة معينة بالنسبة له . ولذلك ، فكلما ازدادت الأقساط الجانبية التى يدفعها الحلفاء المستقبل ، فإن القيمة الإجمالية لهذه الأقساط قد تصبح أكبر من قيمة محتوى النصر بالنسبة له . وفى هذه الحالة ، يجب على القائد المتعقل أن يتوقف . الا إذا كان هناك احتمال بأن الفوز فى حد ذاته قد اكتسب أهمية بالنسبة له بغض النظر عن محتوى أو هدف النصر . وفى هذا يقول راىكر ان السياسة التنافسية فى الواقع تختار ذلك النوع من القائد أو رجل الدولة الانتهازى الذى تكون لديه المادة أو الرغبة السائدة فى النصر ، ليس من أجل مبدأ أو عقيدة ، وإنما من أجل تحقيق الفوز فى حد ذاته .

والنتيجة هى أن قادة التحالفات يميلون بالضرورة الى زيادة الاتفاق ، فهم يدفعون فى الأقساط الجانبية أكثر مما تساوى غنائم النصر بالنسبة لهم . وهكذا فإنهم فى النهاية سيضعفون أنفسهم ، ويبتزون ويرفعون حلفاءهم الذين يدفعون لهم ببذخ . وفى النهاية ، يحطم كل قائد تحالف نفسه ، لأن القيمة غير الملموسة للنصر بالنسبة له لا تستطيع أن تحل محل النضوب التدريجى للأصول الملموسة التى يضيعها على بناء امبراطورية أو دعم تحالف غير مربح ماديا . وفى رأى راىكر ، أن هذا هو أحد الأسباب فى انهيار الامبراطوريات ، بل أحد الأسباب فى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيفقدان فى المستقبل جزءا كبيرا من القوة التى يمتلكونها الآن فى السياسة الدولية . فإن عاجلا أو آجلا سوف تضعفان بسبب هذا الميل المهلك لقادة التحالف للانغراق على حلفائهم .

(*) « كاريزما » القائد هى قوته على أن الإعجاب اللقائى والاصياع له من قبل جمهور هام أو دائرة انتخابية اعتاد أفرادها - أولادهم استمداد سبق أن يستجيبوا بهذه الطريقة لوجوده أو رسائله .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الميل للاغتراف في رأى رايدر هو أحد أسباب عدم الاستقرار الأساسية في النظام الدولي الحالي للدول ذات السيادة . والسبب الثاني لعدم الاستقرار هذا هو ميل مثل هذا النظام التنافسي غير المستقر للقضاء على بعض أعضائه الأساسيين .

نظرية التحالف وعدم استقرار ميزان القوى :

طبقا لنظرية توازن القوى (كما أعاد صياغتها باصطلاحات حديثة العالم السياسي. مورتون كابلان. Morton Kaplan ، يجب أن يكون هناك على الأقل خمس قوى عظمى أو « أشخاص » أساسيون « في العالم » (لأنه في حالة وجود قوى أقل ، فلن يكون هناك تحالفات مختلفة تكفي لحفظ النظام مرنا) . وسيكون على كل من هذه القوى الالتزام بقواعد أساسية معينة . ويمكن سرد صورة من هذه القواعد مع بعض التمديل والتبسيط فيما يأتي : -

(أ) العقل Rationality

- ١ - أعمل دائما لزيادة القدرات .
- ٢ - فاوض أحسن من أن تحارب ، ولكن أفضل أن تحارب عن أن تترك فرصة لزيادة القدرات .

(ب) حفظ الأشخاص (الأطراف) Preservation of Actors

- ٣ - من الأفضل أن تتوقف عن المحاربة من أن تقضى على ممثل أساسي .
- ٤ - اسمح لأي ممثل أساسي منهزم أن يدخل كمضو جديد ، أو أحل آخر محله برفع ممثل لم يكن أساسيا فيما سبق (أى قوة أصغر) . وعامل كل الممثلين الأساسيين كمكلفاء ألقوا بمقبولين .

(ج) حفظ النظام Preservation of the System

- ٥ - اعمل على معارضة أى ممثل أو تحالف يميل إلى أن يصبح هو السائد في النظام « (ومن ثم ، فإذا كان أحد التحالفات قريبا من النصر ، يجب على الممثلين المحايدين أن ينضموا لأقوى مجموعة من أضعف معارضيه) .

(*) بمعنى أطراف وليس بذلك الأشخاص التابعين لنظام سياسي معيّن ، ويقومون بلمب الدور الأساسي فيه (المراجع) .

٦ - اعمل على كبح جماح الممثلين الذين يشتركون في مبادئ التنظيم
فوق القومى Supranational .

ويقول كابلان أن العمل طبقا لهذه القواعد سيمكن مثل هذا النظام من المحافظة على نفسه لفترة طويلة . ولكن رايدر يقول أن مثل هذا النظام لا يستطيع أن ينجح ، فمنه أن الممثلين المغلاء يريدون الفوز ، ولذلك فهم لن يؤيدوا نظام توازن القوى فى حالة وجود فرصة أمامهم للانضمام لتحالف فائز . ولا شك أن مثل هذه القرص سوف تتاح ان عاجلا أو آجلا بين قوى خمس كبرى . وعلاوة على ذلك ، فإن الطرف المتفعل سيسعى بالضرورة لزيادة قدراته ، ولن يتوقف للابقاء على طرف أساسى منهزم اذا لم تكن هناك طريقة أخرى لحصوله على عائد لنفسه . ومن ثم ، فكلما زادت ندرة العائدات فى المنافسة ، أصبح كبح الجماح عديم الفعالية . وينطبق نفس القول على جميع أشكال السيطرة فى القواعد من رقم ٣ الى ٦ . فهي قائمة على الأخلاقيات الدولية ، أو المصلحة الذاتية بعيدة المدى ، ولكن كليهما معرض للاضمحلال أو الزوال حينما تزداد الضغوط باتخاذ قرارات فورية . وفى هذا يقول رايدر أن النظام التنافسى فى السياسة يكافئ ويختار من القادة أولئك الذين يحققون أحملا أبعد وينفقون عن بذخ أكثر ، حيث يهتمون بالفوز أكثر مما يهتمون بالمبادئ . ولن يتوقع من مثل أولئك القادة أن يكثرثوا كثيرا بأى مبادئ من شأنها المحافظة على نظام توازن القوى .

وينتهى رايدر من ذلك بأن هذه السياسات تتميز بمبدأ اختلال التوازن Disequilibrium principle . فالأنظمة السياسية التى يتصرف أعضاؤها طبقا لمبدأ الحجم والاستراتيجية لابد أن تكون غير مستقرة ، لأنها تتضمن وجود قوى تضغط من أجل القرار بغض النظر عن فائدة أو محتوى القرار . ومن ثم فإنها تضغط من أجل القضاء على المشتركين ، ويتضمن ذلك القضاء على النظام ككل .

ويعتبر تحليل رايدر تحليلا عميقا ، ولكنه من جانب واحد ، فلكي يبرز بعض مظاهر السياسة اختار أن يمثل كل سياسات التحالف بمباراة الصفر دون أن يمثلها بنموذج القيمة المتغيرة الأكثر واقعية . وقد أكد على النصر القصير المدى والفوز كقيم منفردة فى حد ذاتها ، بعيدا عن محتواها المستقل ، وبعيدا عن المضمون الفعلى لكل القيم الأساسية الأخرى التى لا تقل عنها أهمية فى السلوك الاجتماعى والسياسى للإنسان . وبهذا دفع ثمنا باعظا لهذه الدرجة المتطرفة من التجريد .

ففى نظريته ينظر الى كل نصر على حدة ، باعتباره نصرا نهائيا ، من حيث غائمه وهذه الغنائم يستولى عليها المنتصرون ، دونما اهتمام بكيفية ايجاد هذه

الغنائم فى المقام الأول ، أو كيف يمكن إعادة ايجادها فى المستقبل ، بالنسبة للجولة التالية من العملية . وفى حين أن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الحديثين ، وجزءا كبيرا من العلوم السياسية تتناول مسألة التدفقات الدورية . Circular flows وعملية استرجاع Feedback الرسائل أو الخدمات أو القيم ، نجد أن انتقال الغنائم فى عالم راينر هو انتقال نهائى وذو اتجاه واحد فقط : الى المنتصرين . وهكذا فإنه قد كتب نظرية عن سياسة التخصيص أو الامتلاك Appropriation ، وليست عن سياسة الانتاج والتعاون والنمو التى لا تقل فى مجموعها أهمية وحيوية .

وبغض النظر عما بنظرية راينر من تصور محدود ، فإن نظرية التحالفات هذه تعتبر انجازا فكريا كبيرا . فهى تقدم نموذجا لعملية يمكن بواسطتها تأليف التحالفات . وهى تسمح بالتعرف على الامكانيات الاستراتيجية فى هذا الشأن ، كما أنها تساهم بقدر هام فى نقد نظرية توازن القوى . كذلك تكشف نظرية راينر عن المصادر الدفينة لعدم الاستقرار فى سلوك رجال الدولة وقادة التحالفات القومية ، والحكومات والدول الرائدة فى الساحة الدولية .

الفصل الثالث عشر

فشل السيطرة ، وأشكال الحرب

إذا لم تعد وسائل النفوذ الوطنية للدولة ما ، أو النفوذ المجمع لتحالف دولي ، كافية لتغيير سلوك الدولة الهدف ، فإن الدولة التي تحاول التأثير عليها قد تضطر للجوء الى القوة . وأقل استخدامات القوة عنفا هو الحصار - أما برا كما فعل الاتحاد السوفييتي في برلين الغربية عام ١٩٤٨ ، أو بحرا كما فعلت الولايات المتحدة لفترة قصيرة مع كوبا عام ١٩٦٢ .

العنف المحدود كوسيلة للضغط Limited violence as a means of pressure

إذا لم يواجه الحصار بتحد من قبل قوة أخرى ، فإن تنفيذه قد ينجح دون اراقة دماء . أما إذا واجهه تحد ، أو فشل تنفيذه ، كان نفذ ولكنه فشل في تغيير سلوك الدولة الهدف ، فإن على الدولة التي تبني أحداث التأثير إما أن تتخلى عن محاولتها لفرض الضغط على الدولة الهدف ، وإما أن تتحرك نحو تصعيد الصراع . وفي هذا التحرك نحو درجات أعلى من الصراع ، يحتمل أن يقتل بعض الناس .

وثمة طريقة أكثر وضوحا لزيادة الضغط على الدولة الهدف ، وذلك عن طريق تسليل المخربين ورجال العصابات الذين يزرعون الألغام على الطرق ، وينسفون المنشآت ذات الحراسة الضعيفة ، ويهاجمون الموظفين المنعزلين أو المؤسسات المحلية ، أو المراكز الحكومية الصغيرة . فإذا لم يلق المتسللون دعما كافيا من السكان ، كما كان الحال عند تسليل العرب الى اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ من سوريا ومصر ، فانهم على الأقل يستطيعون خلق جو من القلق وعدم الأمان في المناطق المتاخمة للمحدود . وإذا حمل المتسللون معهم معدات قوية وحصلوا على بعض المساعدة من السكان المحليين ، فإن في وسعهم أن يضربوا أماكن أكثر عمقا ، كما فعل بعض الكوماندوز البريطانيين ضد فرنسا المحتلة إبّان الحرب

العالمية الثانية ، وكما استطاع الفدائيون العرب أن يفعلوا في الجزء المحتل من الأردن بواسطة إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ .

ويمكن الحصول على أكبر آثار التسلسل في الحالات التي يعمل المتسللون خلالها كملحق أو وسيط لقوات العصابات المجندة محليا ، والذين تتم قيادتهم - كليا أو جزئيا ان أمكن - من داخل الدولة الهدف ، ومن بين سكانها . وهنا يمكن للاذاعات والدعائيات الخارجية ، والعملاء المسلحين ، والفرق الخاصة والخبراء الفنيين ، وربما أيضا القوات المسلحة ، أن تشمل حربا أهلية حقيقية ، أو أن تصعد منها في حالة وجودها أصلا .

التدخل الأجنبي والحروب الداخلية :

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى : فقد تهدف بهدف إلى جعل حكومة الدولة الهدف تقوم بعمل شيء لم تكن لتفعله بدون هذا الضغط . وقد يهدف إلى منع حكومة الدولة الهدف من الإقدام على فعل شيء كانت ستفعله لولا الضغط المقول فيه . (من ثم ، فقد أطلقنا على الهدف الأول من هذين الهدفين الرمز س وعلى الهدف الثاني رمز ص في الجدول رقم ١٢) .

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى : فقد تهدف إلى تغيير بنيات حكومة الدولة الهدف أو بعض مؤسساتها الرئيسية . وقد تهدف إلى الاستيلاء على جزء من أراضيها ، أو أن تنهى استقلالها كليا . وهكذا ، قد ترغب حكومة شيوعية في الضغط على دولة هدف مجاورة لها بغرض السماح بدخول شيوعيين محليين في حكومتها الائتلافية الجديدة ، بوصفها الحكومة التي يمكنها إنهاء حالة العنف المؤبد من قبل قوى أجنبية على أراضيها . وقد تهدف الحكومة الشيوعية بضغطها إلى إقامة نظام شيوعي كامل ، أما مجندا محليا ، أو مستورد جزئيا من الخارج .

وعلى العكس من ذلك ، قد تضغط حكومة معادية للشيوعية على دولة هدف تحكمها الشيوعية - بهدف التخفيف من سيطرتها الدكتاتورية ، ومنع حريات ونفوذ أكثر للمجموعات المحلية غير الشيوعية أو المضادة للشيوعية ، أو لمنح حكم ذاتي أكبر لمناطق الحدود التي يسود فيها شعور غير شيوعي أو معاد للشيوعية . وقد تهدف إلى الإطاحة تماما بالحكومة الشيوعية في الدولة وإحلال حكومة معادية للشيوعية محلا ، وربما إحلال حكومة موالية للغرب . من ثم ، نرى تأييد روسيا السوفيتية وبلغاريا ويوغسلافيا لرجال العصابات اليونانيين في منتصف الأربعينات ، وضغط فيتنام الشمالية على لاوس وجنوب فيتنام في الخمسينات والستينات ، يعطى أمثلة لمشكلات من النوع الأول ، في حين أن

تأييد الولايات المتحدة لرجال العصابات الكوبيين المعادين للشيوعية إبان غزو خليج الخنازير عام ١٩٦١ ، قد أثار مشكلات من النوع الثاني .

وتعتمد نتيجة هذه الجهود في معظم الأحيان على ثلاثة أشياء : -

١ - تعاطف ونشاط وقوة السكان المحليين في الدولة الهدف في تأييد أو معارضة الحكومة .

٢ - حجم ونوع وإصرار القوة والضغط الخارجى ضد النظام أو الدولة الهدف .

٣ - تدخل أو عدم تدخل دولة أخرى مع أى جانب من جوانب الصراع .
وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل الثلاثة جزئياً باختلاف حجم الدولة الهدف . فكلما زاد عدد سكانها ، زادت تكاليف التدخل الخارجى وقل تأثيره . ففي الدول الكبيرة (كتلك التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ مليون نسمة) يكون التدخل الخارجى باهظ التكاليف بشكل خاص وغير مجد ، كما تكون اتجاهات وأعمال السكان المحليين فيها حاسمة بالنسبة لنتيجة المنازعات السياسية .

أما فى الدول الصغيرة (كتلك التى يقل سكانها عن ١٠ مليون نسمة) فإن التدخل الخارجى ، سواء كان سرياً أو علنياً ، تزداد احتمالات نجاحه ، كما حدث فى جواتيمالا عام ١٩٥٤ وفى لبنان عام ١٩٥٨ ، وفى جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ فالأمر يستلزم وجود حكومة ثابتة الإقدام بشكل غير عادى ، أو وجود حافز قوى لدى الجزء الأكبر من السكان فى دولة صغيرة ، لى تحتفظ بحكومة تناصر بكل ما لديها فى مواجهة دولة قوية مجاورة . وقد ثبت إمكان تحقيق ذلك فى أوقات مختلفة ، وبطرق متعددة ، فى كل من سويسرا وإسرائيل وفنلندا وأفغانستان وكوبا ، وخاصة إذا كانت الدولة الصغيرة محصنة بقوة لا تساوى (بالنسبة لجارتها القوية) التكاليف الباهظة المحتمل اتفاقها للتدخل على نطاق يكفى للإطاحة بالحكومة أو تفويض استقلال تلك الدولة الصغيرة .

ومن المحتمل إثارة مشاكل دولية خطيرة فى حالة الدول المتوسطة الحجم (ربما التى يتراوح سكانها بين ١٠ و ٣٠ مليون نسمة) مثل الجزائر ودولتي فيتنام ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر ، تلك التى قد تبدو جميعها صغيرة بحيث يمكن النظر إليها كأهداف سهلة للتدخل ، ولكنها فى نفس الوقت تبدو كبيرة إلى الحد الذى قد يسمح بالاستفادة منها . فإذا أصبحت إحدى هذه الدول المتوسطة الحجم المغرية منقسمة على نفسها بسبب صراع داخلى بين مجموعات سكانها ، أو أصبحت على شفا ثورة أو حرب أهلية ، فقد تندفع قوة خارجية

أو أكثر للتدخل ، سرا أو علانية ، على أمل الفوز بكسب سريع في مجال التنافس الدولي للقوى . ولكن من المحتمل حقا انهيار تلك الآمال ، خاصة إذا وجد حافز قوى لدى جزء كبير من سكان تلك الدولة للاشتراك في الممارك السياسية . في هذه الحالة ، نرى توازن القوى السياسية المحلية هو الذى يسهم بدرجة كبيرة في تحديد النتائج ، ويزداد معدل الصراع بحيث يجعل التدخل الخارجى طويلا وباهظ للتكاليف ، وفي النهاية غير مجد . وحتى إذا نجح بعض المحليين المتحالفين مع قوة خارجية متداخلة في السيطرة على الدولة — من ذلك الحجم المتوسط المفرى ولكن من غير الممكن ادارته والسيطرة عليه بسهولة — فمن المحتمل جدا أن يصل هؤلاء المحليين الى نتيجة أخرى — غالبا ما تكون صحيحة —، وهى أنهم إنما فازوا بفضل جهودهم الشخصية في المقام الأول ، وبالتالي فهم يدهشون حماتهم السابقين بنكرانهم للجيل .

وفي الدول ذات الحجم المتوسط ، تؤدي القوة النسبية للعوامل الرئيسية الثلاثة — عدد ونشاط السكان المحليين ، وحجم وكفاءة تدخل القوة الخارجية ، وامتناع أو تدخل القوى الخارجية الأخرى — الى خلق ثلاث أشكال رئيسية من الصراع ، هى : —

١ — حرب أهلية تشنها أساسا قوات من داخل الدولة الهدف ، وتلعب الدعايات والضغوط الخارجية دورا هامشيا فقط (كما حدث في الحرب الأهلية الروسية عام ١٩١٧ ، ١٩٢١) .

٢ — هجوم خارجى تقوم به أساسا قوات أجنبية تفزو الدولة عبر أحد مناطق حدودها الإقليمية أو عبر خط التقسيم بالنسبة للدول المجزأة ، مع تأييد هامشى قصير المدى من المتماطين المحليين ورجال المصائب (كما حدث في حالة غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام ١٩٥٠) .

٣ — شكل مختلط من أشكال الحرب ، تحارب القوى المتمردة المحلية فيه حكومة الدولة الهدف في شكل حرب أهلية حقيقية ، بينما تتلقى في نفس الوقت دعما كبيرا مستمرا من قوة خارجية واحدة على الأقل (كما فعل رجال الفيت — كورج في جنوب فيتنام ، الذين قدمت وزارة الدفاع الأمريكية عددهم عام ١٩٦٧ بحوالى ٢٣٠ ألف فيتنامى جنوبى ، ٥٠ ألف من الأفراد والقوات من فيتنام الشمالية) .

وفي معظم الأحيان ، منذ عام ١٩٤٥ ، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشككين الأول والثاني من أشكال الصراع هذه واضحة وبسيطة نسبيا ، وهى : تجنب أى تورط كبير في الحروب الأهلية الحقيقية في الخارج مثل الحرب الأهلية الصينية والمعارضة الشديدة — مهما كانت التكاليف — لأى عدوان شامل عبر حدود أو خطوط تقسيم دولية كما حدث في كوريا عام ١٩٥٠ . وقد كانت

هاتان السياستان مقبولتين لدى الناس بدرجة معقولة داخل الولايات المتحدة وفى معظم العالم غير الشيوعى ، حيث ظلت المعارضة ضئيلة نسبيا .

وهذا ، على عكس النوع الثالث (المختلط) من الحروب ، كما كان الحال فى فيتنام أثناء الستينات ، فحينما تمت تجربة السياسات المبسطة الواضحة فى هذه الحالة ، سرعان ما أصبح واضحا أنها لن تنجح بالدرجة المطلوبة . وهكذا ، كانت الحكومات المتتالية للولايات المتحدة ، وخاصة حكومة الرئيس جونسون من عام ١٩٦٤ فصاعدا ، تميل الى وصف هذا الصراع على أنه أساسا عدوان فيتنامى شمالى على فيتنام الجنوبية . وعلى النقيض من ذلك ، كان النقاد المحليون والأجانب ، مشيرين فى ذلك الى أربعة أخماس الفيتناميين الجنوبيين فى قوات الفيت كونج ، يميلون الى رؤية الصراع على أنه حرب أهلية فى المقام الأول ، مهملين خمس قوات الفيت كونج القادمين من فيتنام الشمالية . وبالتالي مهملين القدر الأكبر من أسلحة ومعدات الفيت كونج القادمة من الشمال أو من دول شيوعية أخرى . وسرعان ما طالبت سلسلة متتالية من حكومات فيتنام الجنوبية المتعرضة لضغط شديد ، والمعتمدة جميعها على المساعدات الأمريكية ، بأعداد أكبر من القوات لمساعدتهم ضد أعدائهم الخارجيين والمحليين . وبحلول شهر مايو سنة ١٩٦٧ ، كان هناك حوالى ٤٥٠ ألف رجل من القوات الأمريكية فى فيتنام الجنوبية ، متفوقين على عدد المتسللين من فيتنام الشمالية بنسبة ٩ الى ١ وفى نفس الوقت ، كانت القوات الجوية والبحرية الأمريكية قد أخضعت مناطق كبيرة من فيتنام الشمالية لقصف موسع مستمر لمدة تزيد على عامين (منذ فبراير سنة ١٩٦٥) . ولكن حكومة فيتنام الشمالية لم تظهر أى دلائل على الاستسلام ، كما أنه لم تظهر دلائل على الهدوء فى فيتنام الجنوبية . وهكذا ، أصبح الصراع الشامل فى المنطقة مستمرا فى التصاعد ، وبدا واضحا أن حربا من هذا النوع لا يحتمل تسويتها عن طريق تعريف مبدئى واضح ، أو نصر عسكري مبدئى ، وإنما يمكن تسويتها عن طريق سلسلة طويلة ومستمرة من الاستنزاف والاجهاد ، وأخيرا ، عن طريق حل وسط ، إلا اذا ابتلها تغير مفاجئ فى إطار حرب أكبر بين القوى العظمى .

سلم التصعيد The Ladder of Escalation

يرى هيرمان كان Herman Kahn (كما هو موضح فى الجدول رقم ١٣) ، أن الحرب المحدودة على غرار نوع الحرب التى قامت فى فيتنام فى أوائل ١٩٦٧ - أى الحرب التى لا تصل الى حد القصف الشامل ، والغزو الشامل للأراضى ، واستخدام الأسلحة النووية - لا تعدو أن تكون محطة استراحة مؤقتة على سلم التصعيد الطويل .

جدول (١٣)

سلم التصعيد : خطوط عامة (أو مجردة)
التسايح

الحروب المدنية المركزية

- ٤٤ - نوبة أو حرب جنونية •
- ٤٣ - أنواع أخرى من الحرب الشاملة المقيدة •
- ٤٢ - هجوم تدميري ضد المدنيين •

الحروب المدنية المركزية

- ٤١ - هجوم مكثف للتجريد من السلاح •
- ٤٠ - قصف مضاد بنفس الدرجة •
- ٣٩ - حرب بطيئة ضد المدن •

(حالة استهداف المدن)

الحروب العسكرية المركزية

- ٣٨ - هجوم غير محدد على القوات •
- ٣٧ - هجوم على القوات مع تفادى الاشتباك المباشر •
- ٣٦ - هجوم مقيد لنزع سلاح القوات •
- ٣٥ - قصف مقيد لتخفيض القوات •
- ٣٤ - حرب بطيئة ضد القوات •
- ٣٣ - حرب بطيئة للممتلكات •
- ٣٢ - اعلان الحرب الشاملة رسميا •

(حالة الحرب المركزية)

الهجمات المركزية

لاعطاء مثل أو عبرة

- ٣١ - رد بالمثل متبادل •
- ٣٠ - اجلاء كامل (٩٥٪ تقريبا) •

- ٢٩ - هجوم على السكان كمبرة (كمثل)
- ٢٨ - هجوم على الممتلكات كمبرة (كمثل)
- ٢٧ - هجوم على العسكريين كمبرة (كمثل)
- ٢٦ - هجوم بياني (عمل) على منطقة في الداخل

(الحافة المركزية القلعة)

أزمات غربية

أو غير مألوفة

- ٢٥ - إجلاء أو تهجير (٧٠٪ تقريبا)
- ٢٤ - إجراءات مضادة غير عادية واستفزازية وذات مغزى
- ٢٣ - حرب نووية محلية - عسكرية
- ٢٢ - إعلان حرب نووية محدودة
- ٢١ - حرب نووية محلية - كمبرة

(لا - حافة الاستخدام النووي)

الأزمات العادية

- ٢٠ - خطر أو حصار عالمي (سلمي)
- ١٩ - هجوم ضد القوات (له ما يبرره)
- ١٨ - عرض أو استعراض مذهل للقوة
- ١٧ - إجلاء محدود « للسكان » (٢٠٪ تقريبا)
- ١٦ - « إنذارات » نووية
- ١٥ - حرب نووية بالكاد (محدودة جدا)
- ١٤ - إعلان حرب تقليدية محددة
- ١٣ - تصعيد مزدوج على نطاق واسع
- ١٢ - حرب (أو أعمال عنيفة) تقليدية على نطاق واسع
- ١١ - حالة اعتماد قصوى
- ١٠ - قطع العلاقات الدبلوماسية على سبيل الاستفزاز

(الحرب النووية بعيدة عن التفكير كحالة « عتبة »)

الآزمات التقليدية

- ١ - مواجهات عسكرية تمثيلية .
- ٢ - أعمال عنف للازعاج .
- ٣ - مضايقة أو ازعاج « قانونى » - رد المضايقات بالمثل .
- ٤ - تعبئة ذات مغزى .
- ٥ - اظهار القوة .
- ٦ - تصعيد المواقف - مجابهة الارادات .

(لا تصنف بحالة القلوب)

مناورات ما قبل الآزمات

- ١ - تصريحات هامة ورسمية .
- ٢ - تلميحات سياسية واقتصادية ودبلوماسية .
- ٣ - أزمة ظاهرية .

علم الاتفاق - الحرب الباردة

فالقوى العظمى عادة ما تكون متورطة فى كل حرب محدودة تقوم فى هذا العصر ، بشكل مباشر أو غير مباشر . واذا انتهوا جميعهم الى تقبل نتيجة الصراع المحل المحدود على أنه فوز أو خسارة أو تعادل - فان هذه الحرب تصبح بالنسبة لهم « معركة متفق عليها » ، وذلك بمعنى أنه فى اطار القواعد المقبولة صراحة أو ضمنا لهذه المعركة ، يكون للقوى العظمى الحرية فى تجربة سياساتها وأسلحتها (التقليدية) ، وقدرات ودوافع النتائج التى تصل اليها ، حتى تستطيع أن تسعى بعد ذلك لتحقيق مصالحها هنا وهناك أو فى أى مكان آخر على ضوء هذه النتائج .

ومع ذلك ، فاذا رفضت قوة عظمى ما على الأقل ، قبول هذه النتيجة للصراع المحدود ، فان ذلك لا يعنى أن يكون نقضاً للقواعد المقيدة لها ، هو أفضل من أن ترضى بفقد ماء وجهها ، أو فقد نفوذها ، أو هزيمة حلفائها المحليين . وهى اذا استصعدت الحرب . وما لم تكن كل قوة أخرى فى الجانب المعارض أضعف منها بكثير ، أو أكثر جنباً ، أو مجرد قوة مسالمة ، فان الجانب الآخر سيلجأ الى نفس الشيء ، بحيث يزداد التصعيد ليمضى نقطة التوقف الرئيسية هذه .

ومن هنا فصاعداً ، يقل عدد نقاط التوقف ، وتصبح كل منها أقل تأثيراً .
فالحرب التقليدية المحدودة تتبدل بحرب تقليدية شاملة ، بدون أية قيود على
الأهداف العسكرية في أرض المعركة . ولكن الحرب التقليدية الشاملة تزيد
بشدة قيام سيكولوجية الحرب التقليدية من الأنواع المألوفة في الحربين العالميتين .
فستبدوا الأسلحة الأكثر تطرفاً ذات جاذبية بالنسبة للرأى العام وجماعات
الصفوة في الدول الرئيسية المتصارعة ، مع وجود التصور العقلاني القديم بأن
أقصى التكتيكات يتوقع أن تكون أكثرها رحمة ، من حيث أنها تستقضى على العدو
بسرعة ، وتنفذ مزيداً من الأرواح . ولكن هذا المنطق يستميل كلا من الجانبين .
فالجانب الذي يكون في البداية أقل قسوة سرعان ما سيلجأ للرد بالمثل وهكذا
تصبح الحرب مدمرة أكثر فأكثر ، ويشعر من يقعون على قيد الحياة من الجانبين
بعمداً بالمرارة . وكما يبدو اللجوء إلى الأسلحة النووية الآن مجرد مسألة
وقتيّة ، فربما يصبح كل جانب في المستقبل أكثر تصميمًا على خطف كل
ميزة ممكنة ، بالأسراع في عمل ما يعتقد أنه أمر لا مفر منه في جميع الحالات .

كذلك قد تبقى الحرب النووية في البداية حرباً محلية ، وحينئذ لن
تستخدم سوى الأسلحة النووية التكتيكية ، وعلى أرض المارك فقط . ومع
ذلك ، فسرعان ما تستخدم الأسلحة النووية المتوسطة المدى المحمولة على
صواريخ في مهاجمة الموانئ ومراكز السكك الحديدية ، والمطارات ، من خلف
الجبهة المحلية ، مدمرة في هذه العملية معظم السكان المدنيين في تلك المناطق .
(قد تكون صدمة الرأى العام حتى هذه المرحلة غير شديدة ، لأن الناس
سيكونون قد اعتادوا في المراحل الأولى من الحرب على الهجمات الجوية الشاملة
على السكان المدنيين . وربما يكونون غير مدركين تماماً لقدرات الجانب الآخر
على الرد النووي) .

ولكن حينما يصاب أحد الجانبين بأسوأ النتائج في الصراع النووي المحلي ،
فإن قاداته لابد وأن يلجأوا إلى مهاجمة « الملجأ أو المقر المركزي » للقوة المعادية
(أو حلفاء) - أي أراضيه الإقليمية الرئيسية ، بما فيها من مناطق مركزية
ومدن رئيسية . وقد تكون الهجمات الأولى من كلا الجانبين مجرد مظاهرات
استعراضية . وقد تكون هجمات تعطي أمثلة أو نماذج ، وتهدف إلى تدمير عدد
قليل من الأهداف العسكرية المحددة ، أو المؤسسات الصناعية ، أو المراكز الأهلية
بالسكان بهدف استعراض قوة سلاح أحد الطرفين . ومن وجهة النظر الفنية ،
كان تدمير مدينتي هيروشيما وناجازاكي في أغسطس ١٩٤٥ نتيجة هجمات من
النوع التمثيلي (الذي يعطي كمثال) . ولم يكن لدى اليابانيين أي قوة للرد
بالمثل . ولكن في عالم اليوم ، سيكون لدى كلا الطرفين في أي حرب كبرى

أسلحة نووية • وحيث أن الهجمات الاستعراضية أو التمثيلية سبرد عليها بالمثل دون الاستسلام ، فإن احتمالات تزايد التصعيد قائمة •

والآن وبعد أن استعرض كل جانب القوة الفتاكة لأسلحته ، واستعداده لاستخدامها دون شفقة ، فسيكون لديه دافع قوى لتدمير أكبر قدر ممكن من أسلحة الجانب الآخر ، قبل أن يستطيع هذا الأخير استخدامها • وهنا يمكن للحرب المتصاعدة أن تدخل مرحلة « الحروب المركزية العسكرية » ، بما فيها من هجمات نووية على الأهداف العسكرية في الإقليم المركزى لكل من القوى المتصارعة • وقد تكون هذه الهجمات من نوع « القوة المضادة » أو « الضربة الأولى » ، التي تهدف الى سرعة تدمير عدد كبير من قاذفات وصواريخ العدو ، وهي على الأرض ، قبل انطلاقها • ولكن لا يحتمل أن تؤدي أية « ضربة أولى » الى القضاء على كل الأسلحة النووية لاحدى القوى الكبرى • بل قد تقوم قواتها الباقية « بضربة ثانية » مدمرة للرد على المهاجم •

وفي هذه المرحلة ، قد تحل محل حرب « القوة المضادة » الموجهة ضد مواقع الطائرات والصواريخ حرب « المدن المضادة » الموجهة ضد الأهالى أنفسهم • وطبقا لحسابات بعض علماء الاستراتيجية ، فإن من أكثر الأمور حكمة بالنسبة لكل جانب ، هو تدمير مدينة واحدة أو عدد قليل من مدن الخصم في البداية ، بهدف افهامه أن مدنه الباقية تعتبر الآن بمثابة رهائن • ولكن نفس الحسابات الاستراتيجية الحكيمة ستدفعه هي أيضا - الجانب الآخر - الى عمل نفس الشيء ، أى تدمير مدينة أو عدد قليل من مدن الدولة المعادية حتى يجعل مدنها الباقية بمثابة رهائن أيضا • وقد تكون نتيجة ذلك نشوب حرب « المدن المضادة » بالحركة البطيئة ، التي تدمر كل من القوتين الكبيرتين فيها مدن الأخرى ، واحدة تلو الأخرى ، حتى تقرر إحدى القوتين تصعيد الحرب الى ما هو أكثر وأخطر •

ومازال هناك متسع للتصعيد • فهناك بعض المدن التي توليها الدولة تقديرا أكثر من غيرها لاحتوائها على أشياء دينية مقدسة ، أو آثار قومية ثمينة ، أو كنوز فنية لا يمكن تعويضها ، أو لاقامة عدد كبير من أسر الصفوة الحاكمة فيها • وهناك أماكن يتركز السكان فيها بالملايين ، وهي من أهم الأشياء في عصر السياسة الجماهيرية • ويمكن أن تصبح إحدى هذه المدن أو كلها أهدافا في مرحلة هجمات « القيمة المضادة » أو الرد على مثل هذه الهجمات • فإذا حدث هجوم على معظم هذه المدن أو عليها جميعا ، أمكننا التحدث عن « هجوم إبادة مدنى شامل » **« Civilian Devastation Attack »** وإذا ما توقفت كل وسائل ضبط النفس ، وكل الجهود الأخرى من أجل السيطرة السياسية الحكيمة ، وبدأت الدولة فى إطلاق كل أسلحتها الباقية على عدوها ، فإننا نأتى الى ما يطلق عليه بعض الكتاب حرب « النوبات » **« Spasms »** ، أو الحرب بدون

تعمل . وبعد ذلك - أى بعد اطلاق آخر سلاح واستنفاد آخر مورد عسكري
فلن يتبقى سوى أرض خراب مسمومة ، تنذر بموت طويل مقدم لمنظم - ان لم
يكن لكل - من يبقى فيها على قيد الحياة .

الحلقات الأساسية في العمليات Crucial Links in The Processes

فشل الإدراك وبعد النظر والسيطرة :

بدأ الحديث بتوضيح جهود دولة واحدة للضغط على دولة أخرى . ثم
استعرضنا الدرجات المتصاعدة للصراع الدولي الى أن وصلنا الى مستوى الحرب
المحدودة ، ثم تتبعنا التصعيد الممكن لها حتى مرحلة الحرب الشاملة ، وتدمير
الخصمين الرئيسيين لجزء كبير من البيئة الخاصة بهما . أما الاجراءات والعمليات
التي يمكن أن تربط بين هذه المراحل المتتابة للصراع المتصاعد في شكل
سلسلة مميّنة من الأحداث ، فلا تعدو أن تكون نوعا من فشل الإدراك ، وانعدام
بعد النظر والمقدرة على السيطرة .

وفشل الإدراك مألوف لنا من مناقشتنا الأولى للصور الجماعية ووسائل
الإعلام ، ودور الحكومات التي قد تقوى من هذه الصور في البداية ، ثم تتأثر
بها بعد ذلك في قراراتها . والالتزام بالصور الثابتة للدولة أو للدول الأجنبية ،
والرغبة في توافق الأنغام ، ورفض وإنكار المعلومات التي لا تتناسب أو تتماشى
مع المدركات المقبولة سلفا . كل ذلك يمكن أن يؤدي الى حالة مرادفة للنوم أو
العمى بالنسبة للحكومات والدول فهي قد تفشل في رؤية مواقف وقدرات
سكان الدول الأجنبية بطريقة واقعية ، حتى تأتي الى تصادم كامل معها ، في
الطريق نحو التصعيد .

ويمكن تشبيه الحكومة في طريقها للتصادم بقطبان سفينة أو سائق سيارة
يمر بنقطة الدهشة أو النقطة اللارجمة . ونقطة الدهشة Point of Surprise
في حادثة سيارة - طبقا لرسم مصمم لأبحاث الحوادث بشركات التأمين - هي
تلك النقطة التي يبدأ فيها سائق المركبة خلال سيرها بإدراك أنه يتحرك نحو
تصادم أو حادثة كبيرة أخرى . أما نقطة اللاهروب (أو اللاعودة) Point
of No Escape فهي تلك النقطة التي تظهر خلال تقدمه نحو الحادثة ، والتي
لا يوجد بعدها ما يمكنه عمله لمنع التصادم . فإذا أتت نقطة الدهشة قبل نقطة
اللاعودة ، فإن السائق يمكنه منع التصادم وانقاذ نفسه وسيارته ، أما إذا جاءت
نقطة الدهشة بعد نقطة اللاعودة فإن الإدراك يأتي متأخرا ، وتصبح الكارثة
حتمية .

وقد يتبع نفس هذا التسلسل في المصادمات المهلكة في مجال السياسة

الدولية ، مثل الوضع عند بداية الحرب العالمية الأولى . فقد اكتشفت بعض الحكومات عام ١٩١٤ أنها تتحرك نحو حرب كبرى - وليس نحو حرب صغيرة - في وقت كان بإمكانها عمل شيء لتفاديها (رغم أنهم لم يفعلوا ما يكفي عند حدوثها) . ولكن حكومات أخرى مثل حكومات ألمانيا الامبراطورية وروسيا وامبراطورية النمسا والمجر استطاعت أن تكشف مؤخرا أين سارت بها الأحداث . ولكنها قد أصبحت غير قادرة على إيقاف رحلة دولها نحو الدمار .

وإذا كانت عملية التصعيد أبطأ ، أو مرسومة على أساس وجود مراحل متوسطة أكثر ، فإن نقطة اللاعودة تأتي بعد ذلك . فإذا اكتشف حكام دولة واحدة على الأقل في الوقت المناسب أن « نظام الصراع » الكلي للدول المتخاصمة يتحرك نحو الكارثة ، فإن بإمكانهم النجاح في إيقاف التصعيد . ولكن ، حتى ولو أدركوا الخطر المحقق بهم في الوقت المناسب ، فإن عملية التصعيد نفسها قد تشمل قدرتهم على اتخاذ قرار متعقل ، أو قد تؤدي الى تدمير هذه القدرة جزئيا . ويصبح صانعو القرار في الدولة معرضين الآن للتوتر الذي يسببه الخوف والندم من جانب الخصم الأجنبي ، ومعرضين كذلك لأثر التهديدات والأعمال الاستفزازية والعنوانية ، وأثر الرأي العام الداخلي ، ودعائهم الوطنية التي لابد وأن تكون دعاية ملتزمة . وتحت وطأة هذه الضغوط ، فإن قيم ومبركات صانعي القرار قد تتغير في اتجاه الصراع الأعنف أو قد يستبدل صانعو القرار أنفسهم بأشخاص آخرين عليهم قيود أقل فيما يتعلق بأثارة وتصعيد الصراع بقوة .

وأخيرا - كما في الحرب المحدودة - فإن الشعور المؤيد للحرب وللصراع بين الصفوة ، وكذلك بين الجماهير ، قد يصل الى ذروة يستقر عندها لفترة ، بينما تدفع الحرب المحدودة قديما للأمام . ومن هذه الدروة توجد ثلاثة مخارج أو منافذ : فقد يتم كسب الحرب المحدودة وينتهي الشعور المؤيد للصراع بالفوز . وقد يتصاعد الصراع الى تدمير نووي شامل . وقد يستمر الصراع بدون نصر . وفي ذلك مرحلة من القلق والانهاك أو إعادة توجيه الرغبات على الجبهة الداخلية . فبعد مقتل كثير من الشباب تبدو أرواح أولئك الذين مازالوا أحياء هي الأثمن . وأحيانا ما تبدو أهداف ومطالب المرحلة الأولى من الصراع غير مهمة بالنسبة لأولئك الذين بقوا على قيد الحياة قرب نهاية الصراع .

وعند هذه المرحلة ، قد يتبدل الإجماع السياسي المحل : ففي حين أن بعض المجموعات قد تستمر في الحث على مواصلة الحرب ، فإن مجموعات أخرى قد تنبرى لمعارضة الحرب والحث على السلام . وقد يتحرك الرأي المحل بين كل المجموعات والمستويات تقريبا على هذه الخطوات ، بحيث يتم تجنب الصراع الداخلي عندما تصبح الحرب الخارجية تدريجيا أقل شعبية . وفي كلتا الحالتين ،

فان رأى الصفوة ورأى الجماهير قد يتجه نحو إيجاد الحلول الوسط وقبول الوضع الجديد .

وفى حالة الدولة المنهزمة المنهكة بشدة ، يمكن أن يتحول رأى الصفوة ، ورأى الجماهير بدرجة اكبر . فهم قد يقبلون بتنازلات كبيرة للمعدو ، كما فعل كثير من الروس فى أوائل عام ١٩١٨ عند اتفاق سلام بريست - ليتوفسك Brest-Litovsk مع ألمانيا . وفى الحالات القليلة القصوى قد يفضلون الاستسلام المباشر طالما أن أية مقاومة أخرى ضد عدو متفوق ستكون يائسة ، وخاصة إذا ظهر أن الحياة تحت شروط ما بعد الاستسلام المتوقعة ستكون أفضل ، كما كان الحال بالنسبة لقادة ألمانيا واليابان العسكريين الذين استسلموا للولايات المتحدة والحلفاء الآخرين عام ١٩٤٥ .

ومع ذلك ، فقد كان مثل هذا الاستسلام صفقة خفية . فقد باعت الدولة المنهزمة قدراتها المتبقية لأحداث الضرر بالمنتصر مقابل شروط اعتبرتها أفضل بكثير مما كانت تتوقع الحصول عليه بغير طريق الاستسلام . ومع ذلك ، فان مثل هذا الاستسلام يتطلب منتصرا قويا قادرا على فرض شروطه . ومن حيث أنه لا يحتمل استسلام أية قوة عظمى فى حرب نووية شاملة بين قوى كبرى الا فى حالة الدمار الشامل المتبادل ، فان المناقشات عن « الاستسلام الاستراتيجى » ستظل دائما مجرد موضوع أكاديمى . أما المناقشات عن التهدة De-Escalation ، وتحديد نطاق الصراع فى المراحل الأولى من صراع القوى الكبرى ، فستكون دائما شيئا عمليا أكثر .

الفصل الرابع عشر

بعض بدائل التصعيد والحرب

قد تفشل دولة ما في السيطرة على سلوك دولة أخرى ، ولكن مع ذلك فإن التصعيد نحو صراع شامل يمكن إبطاؤه أو إيقافه - وربما حتى عكسه . كما يمكن في الواقع - في ظروف معينة (ستناقش فيما بعد) - تجنبه كلية . بل من الممكن أيضا جعل الصراعات نادرة وضعيفة ، حتى بين الدول أو الشعوب التي تعتمد على بعضها اعتمادا كبيرا . في مثل هذه الحالة يجب دفع التعاون ليكون مذكرا ومجزيا إلى الحد الذي يخلق سلسلة من الأحداث تؤدي إلى شكل من أشكال التكامل السياسي المستقر والدائم .

وقد اقترح عالما علم النفس الاجتماعي تشارلز أوسجود Charles osgood ومورتون دويش Morton Deutsch وعالم الاجتماع اميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni شكلا من أشكال الاستراتيجية لتهدئة مواقف الصراع الحادة . فهم يرون أن أي حكومة ترغب في تهدئة صراع ما يجب عليها أن تقدم من جانبها تنازلا محدودا مدروسا أو لفئة مصالحة ، أن لم يكن عدد من هذه الأفعال واللفتات . فإذا ردت الدولة الخصم على ذلك بتنازل مقابل أو لفئة مصالحة أخرى ، أصبح على الدولة الأولى أن تبادر بخطوة أخرى صغيرة ولكن واضحة نحو علاقات أفضل . فإذا تم الرد على ذلك بشيء من نفس النوع ، يجب المبادرة بخطوة أخرى ، وهكذا حتى يهبط الصراع كله إلى مستوى مأمون ، أو حتى يستبدل بدرجة من التسامح المتبادل والتعاون ثم الصداقة في المحل الأخير .

وتقترح هذه النظرية أنه في حالة رفض المبادرة الأولى للتهذبة أو الصداقة ، ألا تصعد صراع الدولة الساعية للمصالحة ، بل يجب عليها أن تنتظر وتتروى فترة . فإذا ما هوجمت ، وجب عليها الدفاع عن مصالحها بنفس المستوى القائم من التنافس أو العداء ، وإن أمكن بعد ذلك مباشرة القيام بمبادرة

محدودة أخرى للمصالحة • والفكرة الأساسية هنا تشابه الفكرة التي اقترحها
أناتول رابوبورت Anatol Rapoport في بياناته التجريبية عن لعبة
مازق السجينين : رفض الاستشهاد والاستكانة ، ومقاومة الهجوم ، ولكن مع
الاستمرار في عرض الفرص المتكررة والواضحة على الخصم بقصد التحول إلى
سلسلة من المبادرات التعاونية المتبادلة •

ورغم أن هذه الاستراتيجية قد تنجح أحيانا في العلاقات الدولية ، كما
نجحت في العلاقات العمالية ، وفي بعض مواقف الصراع المحدود نسبيا ، فإن
نجاحها في المرحلة الحالية من السياسة الدولية لا يمكن الاعتماد عليه •

فالحث على الصراع يوجد غالبا في كلتا الدولتين ، وعادة ما يتجسد في
جزء كبير من الهيكل الاجتماعي والسياسي للدولة ، وفي قراراتها الاقتصادية
واستثماراتها الأولى ، وفي التزام القادة والصفوة من السياسيين والعسكريين ،
وفي التصورات الموجودة في عقول هذه الصفوة والجمهير ، وفي التوقعات
وتسلسل الأفعال التي قد تؤدي كلها إلى نشوب الصراع • ووقف هذه السلسلة
من الأفعال وعدم الوفاء بالالتزامات ، وعكس الأوامر المحددة والسياسات
الرئيسية ، وإلغاء عقود الحكومة ، وسحب الوعود السياسية ، وتلطيخ سمعة
الأحزاب والقادة ، والوصول إلى خيبة الأمل بالنسبة للتوقعات والمصالح ،
وزعزعة الأوضاع المحلية والدولية والاتفاقيات السياسية – كل ذلك قد يكون
مؤلا باهظ الثمن ، ومحفوا بالمخاطر الجسيمة • فالدولة التي تحاول فجأة
تهدة صراع خارجي قد تجد نفسها عرضة لتوترات وصراعات داخلية قاسية •
وقد يخشى حكامها التكاليف الداخلية التي سيؤدي إليها « الاستسلام » ، بل
قد يخشون التهدة في الصراع الخارجي أكثر من خشيتهم من التكاليف
السياسية والعسكرية لمواجهة الخارجية المتصاعدة •

وتزداد هذه الأخطار الداخلية إذا كانت التنازلات للعدو من جانب واحد كبيرة
ومفاجئة • وتزداد الخطورة أكثر إذا لم تقابل هذه التنازلات بسرعة بتنازلات
واضحة من جانب العدو • فالمبادرات التدريجية المتكررة التي تتخللها فترات
انتظار للتنازلات للقبالة ، أو للمقاومة والرد المحدود على أي هجمات جديدة من
جانب العدو ، قد تقلل من خطر حدوث أزمة سياسية داخلية ، ولكنها لا تزيل
هذا الخطر كلية ، لأن النجاح والنية الحسنة الصادقة للتهدة في الخارج لابد
وإن توابكها مهارة وقدرة بالنسبة للقيادة في الداخل •

التحول الداخلي لطرفي الصراع أو أحد أطرافه :

حيث أن الصراعات غالبا ما تنشأ نتيجة لعمليات كامنة في الهياكل
الداخلية لأحدى الدولتين المتصارعتين أو لكليهما ، فإن تغير هذه الهياكل قد

يضع حدا لهذه الصراعات ويمنع العودة إليها . ولذلك ، فإن التحول الداخلى الجذرى للدول المتصارعة غالبا ما يلقي التأييد على أنه أفضل طريقة - بل الطريقة الوحيدة عند البعض - للقضاء على الحروب . مثلا كان جان جاك روسو يرى أن الحكم المطلق للأمراء فى الدول الأوروبية فى القرن الثامن عشر هو السبب الرئيسى للحروب ولذلك رفض مشروع القس سان بيير المعاصر له بإقامة عصابة للأمراء لحفظ السلام على أساس أنه مشروع غير عملى . فقد كان روسو يؤمن أن السلام لا يمكن تأمينه وضمانه إلا بالقضاء على النظم الملكية المطلقة . وقد جاء الوقت الذى اختفت فيه الملكيات المطلقة فى معظم الدول الأوروبية والعالم ، ولكن الدول القومية التى خلفتها لم تبرهن على أنها أكثر حبا للسلام من أسلافها .

وفى حين أن روسو كان يأمل فى القضاء على الحروب من خلال القضاء على الملكيات المطلقة ، تجد أن ماركس ولينين كانا يأملان فى إنهاء كل الحروب بالقضاء على النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وتوقعا معه القضاء فى النهاية على حكم الطبقات ككلية . فقد اعتقد ماركس أنه مع نهاية الصراع بين الطبقات سوف تنتهى الصراعات بين الدول . ومنذ عام ١٩٤٥ ظهر عدد من الدول الشيوعية الى حيز الوجود ، وبدأ اختبار هذا الأمل بالتجربة العملية . ولكن بالرغم من أن الحكومات الشيوعية عادة ما تدعى أن صراع الطبقات داخل بلادها قد انتهى الى حد كبير ، وأن علاقاتها بالدول الشيوعية الأخرى علاقات أخوية ، فإن الأجهزة الدكتاتورية للدولة فى كل من هذه البلاد لم « تدبل » بعد ، ولا تبدو أية دلائل على حدوث ذلك فى المستقبل القريب . كذلك فإن العلاقات الدولية القائمة بين الدول الشيوعية ، وخاصة تلك الدول ذات الظلال المختلفة للمبدأ الشيوعى ، قد زخرت بالصراعات السياسية والاقتصادية ، رغم أنه لم تنشب حروب بينها منذ منتصف عام ١٩٦٧ (١) . ولذلك ، فإن الأمل الشيوعى فى تجنب الصراعات التى لا تصل الى حد الحرب بين الدول الشيوعية قد تبيد (كما حدث بالنسبة للاحتلال السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) ، وأن كان الأمل فى تجنب حرب كبرى بين الدول الشيوعية مازال قائما .

وإذا لم ينتج أى تحول جذرى فى الهياكل الداخلية للدول فى القضاء على خطر الحرب ، فإن الخوف من هذه التحولات الجذرية غالبا ما يزيد من حدة الخطر . فالصنوة والأقليات المفضلة المعرضة للتهديد (كما كان الحال فى ألمانيا وإيطاليا واليابان إبان الثلاثينات) عادة ما تفضل عن عمد الصراع خارج الدولة على فكرة التغيير غير المحتمل على الصعيد الداخلى . وقد أدت مخاوفهم

(١) لوصل: تجد هذه الحروب والغزوات التأديبية المعتمدة بين فيتنام والصين سنة ١٩٧٩ (المراجع) .

وخيبة آمالهم ازاء التغييرات الداخلية المهددة لهم الى جعلهم مدافعين وعدوانيين
بغير تعقل ، يرون المؤامرات والتهديدات في كل مكان من حولهم . وقد يضربون
في النهاية في ذعر وغضب أعمى خصما أو هدفا خارجيا .

أما من وجهة نظر حفظ السلام ، فإن التغييرات الأقل جذرية في النظام
الاجتماعية الداخلية ، وفي سياسات الدول ، قد تكون أكثر أمنا وفاعلية ،
وخاصة اذا ما استمر اجراء مثل هذه التغيرات المحدودة دون تخاذل . ولهذا
يجب أن تتجه هذه التغييرات المحدودة بوجه عام نحو زيادة قدرات كل دولة على
تقبل الصراع وإدارته . كما يجب أن تهدف هذه التغييرات داخل كل دولة الى
زيادة القدرة على التكيف والترابط لدى النظام السياسي ، وقدرته على التكامل ،
والتغير الفعال لبعض أهداف الدولة على الأقل ، وربما قدرته على اجراء تحول
وتطوير ذاتي داخلي .

ومثل هذه التحولات الداخلية المحدودة والجزئية في الدول والأمم (نحو
إدارة أكثر فعالية للصراع ، والسعي وراء الأهداف الأقل خطرا والأكثر عائدا)
كانت أكثر مما يتصور المرء عبر عصور التاريخ . فقد تورطت إنجلترا في حروب
برية في القارة الأوروبية من القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر .
واستولت في معظم هذه الفترة على مدن ساحلية مثل بوردو Bordeaux
وكاليه Calais ، وأحرزت انتصارات مدوية في كريسي Crecy
وإجينكورت Agincourt ، ثم أحرقت جان دارك مستهدفة تدمير فرنسا .
ولقد أنفقت إنجلترا في هذه العمليات قدرا كبيرا من الرجال والمال ، حيث كان
الالتزام العسكري والسياسي تجاه القارة الأوروبية يبدو لكثير من قادتها أمرا
لا يمكن الرجوع عنه . وقد قيل أن الملكة ماري الكاثوليكية قد ماتت في منتصف
القرن السادس عشر وهي تنبث باسم « كاليه » . ولكن هذا الالتزام كان قد
انتهى تقريبا في ذلك الوقت ، ولهذا ، سرعان ما تخلت إنجلترا عن كاليه - آخر
حصن لها في فرنسا - وتحولت من السعي الى القوة البرية في القارة الأوروبية
الى السعي للقوة البحرية الأكثر عائدا في جميع أنحاء العالم .

وقد أصبح هذا التحول ذا فائدة كبرى بالنسبة لإنجلترا ، حيث عاد عليها
بأربعة قرون من النمو والقوة والرخاء الذي لم يسبق له مثيل . ولكن هذا
التحول لم يتحقق - أو على الأقل لم يسهل تحقيقه - الا بتولى أسرة جديدة
للسلطة في إنجلترا عام ١٤٨٥ ، وهي أسرة تيدور The Tudors صاحبة
الاهتمام البالغ بالسفن والشتون البحرية ، والتي حظيت بتأييد ائتلاف جديد
(يعتمد على ويلز وبعض مجموعات الصفوة والأسرة في إنجلترا ، ممن كانوا
أقل نفوذا في الماضي) . وكان لها رأى جديد في الإدارة والحكومة . وبعد عام
١٥٣٦ ، ساعد بدرجة أكبر على التحول قيام جماعة جديدة هي جماعة الإصلاح

البروتستانتى التى قضت على التصورات القديمة بضرورة التزام إنجلترا نحو القارة الأوروبية . ثم اكتملت عملية التحويل عام ١٥٥٥ ، عندما انتصرت البروتستانتية الانجليزية أخيرا ، واعتلت العرش الملكة اليزابث الأولى .

ومن الصعوبة . يمكن ، أن نسوق فى هذا الصدد أمثلة أخرى بالتفصيل . ولكن تحول الاتحاد السويسرى عام ١٥١٥ من سعى منهك وراء بسط سيطرته على لومباردى Lombardy الى سياسة حياد ، وتوسع محدود غربا ، وتنمية داخلية أقل تكلفة وأكثر عائدا ، يضع نموذجا مماثلا . وهنا أيضا ساعد على سهولة التحول ذلك التحول النسبى فى النفوذ لصالح الأعضاء القدامى والجدد فى المجلس الاتحادى (أمثال برن ، وفريبورج ، ومسولويرى ، وبال ، وشافهاوسن وأبينسل) ، من كان اهتمامهم بلومباردى قليلا بالاضافة الى الاشتغال بالنسبى فى نفوذ آل كانتون Cantons (مثل يورى وشويز) المهتمين أساسا بشئون لمباردى داخل الاتحاد . وهنا أيضا نلاحظ أن حركة الإصلاح أدت الى ظهور عدد من المشاكل والصراعات التى جعلت التزام سويسرا الأمور بسياسة القوة فى لومباردى يبدو قليل الأهمية .

وهناك مثال آخر ، يبدو من خلال تغل السويد فى القرن الثامن عشر عن سياسة القوة فى منطقة البلطيق وأطراف الأراضي الروسية ، عجلت به النفقات المتزايدة على الحروب البرية ضد روسيا . كذلك ، توقفت جهود الولايات المتحدة لادخال كندا فى الاتحاد الأمريكى - التى اتخذت أشكالا مختلفة منذ الثورة الأمريكية وصياغة بنود الاتحاد حتى حرب عام ١٨١٢ - بعد حملتها الفاشلة ضد كندا . وأثر نزع السلاح على الحدود الأمريكية - الكندية عام ١٨١٩ لم تحدث أية مناقشات أخرى هناك ، على حين تحولت سياسة الولايات المتحدة كلية الى السعى لتوسع غربا ، الأمر الذى كان أكثر فائدة بالنسبة لها .

وربما كانت تهدة الصراع بين فرنسا والوطنيين العرب فى الجزائر ترجع الى عملية مشابهة . فقد تحولت فرنسا من حرب برية طويلة فاشلة فى الجزائر الى سعى أكثر فعالية وراء مصالحها فى كثير من بقية مناطق أفريقيا وأوروبا . كما اتجهت الى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لفرنسا نفسها ، وإلى المددات النووية الخاصة بالقوات المسلحة الفرنسية . وقد سهّل من هذا التحول الاستبدال الجزئى للمؤسسات والمجموعات القيادية الخاصة بالجمهورية الفرنسية الرابعة بمؤسسات ومجموعات قيادية خاصة بالجمهورية الخامسة (التى ضمت بشكل ملحوظ الرئيس ديغول وحزبه) ، وكذلك استبدال بعض القادة القدامى ذوى التفكير الخاص بحروب المستعمرات بقيادة عسكريين جدد أكثر كفاءة من الناحية الفنية .

وفى نهاية الستينات ، بدأت الولايات المتحدة تواجه إمكانية الاختيار بين سعيها المتزايد من أجل القوة البرية فى آسيا ، وبين سعى أقوى نحو التكامل الأوروبى فى منطقة الأطلسنطى . وكذلك بين تقديم معونة اقتصادية أكثر للدول النامية وبين التوسع فى مجال القضاء الخارجى ، إزاء النمو المتوقع لقدراتها ومواردها العلمية والتكنولوجية . فطبقا للدستور ونظام الحزبين فى الولايات المتحدة ، يمكن تحقيق مثل هذا التحول بسهولة ويسر ، فى حالة طلب الرأى العام - على مستوى الجماهير وعلى مستوى الصفوة كذلك - مثل هذا التحول . ولكن حتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يكن مثل هذا الاختبار قد تحقق بعد .

التقليل من الاتصالات المتبادلة :

كما يتضح من شكل ٤ ، تتجه الصراعات إلى الظهور بين الدول التى بينها درجة عالية من الاعتماد المتبادل والتعامل المتبادل ، وإن كان بينها فى نفس الوقت مصالح متعارضة ، بحيث يوجد « معامل اختلاف » سلبى فى عائداتها : فيصبح الكثير من النتائج المجزية بالنسبة لدولة ما موقفاً أو غير مجز بالنسبة للدولة الأخرى . ويمكن تخفيض حدة الصراع بين هذه الدول بتقليل درجة الاعتماد المتبادل بينها ، وخفض درجة تدفق المبادلات بينها . فكلما قلت الاتصالات المتبادلة ، وربما قلت فرص المشاحنات .

ويبدو أن السياسات التقليدية للصين القديمة قد تبنت مبدأ امشأبها حينما قام حكامها ببناء السور العظيم ، وقللوا من اتصالاتهم بالعالم الخارجى حتى أوائل القرن التاسع عشر . وقد اتبع حكام اليابان أبان حكم أسرة توكوجاوا Tokugawa من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر سياسة مماثلة فى الانعزال عن العالم الخارجى . وخلال القرن التاسع عشر اضطرت الصين واليابان للتخل عن سياسات الانعزال هذه ، على الرغم من أن هذه السياسات قد نجحت فى تجنب الدولتين ويلات الحروب الخارجية الكبيرة لعدة قرون . وهذه ظاهرة تناقض تناقضا صارخا مع التاريخ الحربى لدول أوروبا الحديثة .

وفى العالم الغربى ، لم تستخدم سياسات تقليل الصراع ، عن طريق تقليل المستوى المطلق (أو على الأقل الأهمية النسبية) للاتصالات بين الدول المتعادية عدا كامتا ، إلا نادرا . وربما ساهمت مشاعر من هذا النوع فى تكوين الحالة النفسية لجورج واشنطن ، عندما أصبح مواطنيه فى خطاب الوداع عام ١٧٩٧ ، بالابتعاد عن المشاحنات والتورطات السياسة المعاصرة له فى العالم القديم . وقد تجددت هذه المشاعر أيضا أكثر من مرة ، فى ظروف مختلفة تماما ، أبان فترة الاتجاه الانعزالى لدى كثير من الأمريكيين ، ما بين عامى ١٩٣٢

الأيضورية المتبادلة (موجب تدوير معادلات كل طرف)	موجب		سالب	
	إجمالي العلاقات بين الطرفين عالية	مخفضة الأرقام	مخفضة الأرقام	عالية الميزان
عالية	التكامل	علاقات متبادلة (علاقة عبء التكامل علاقات صراعية (حبة)	علاقات متبادلة (علاقة عبء التكامل علاقات صراعية (حبة)	الصراع
مخفضة		علاقات طبيعية	علاقات صحية	علاقات متبادلة
		منطقته عدم الاكتراث		

شكل (٤) معادل مختلف المصالح أو المصالح بين الدول

وعام ١٩٤١ ، وما صاحب ذلك من نتائج كانت أقل حظا وقد اتجهت الحكومات الشيوعية بدرجة كبيرة الى تقليل الاتصالات عبر حدود دولها . والمثال الصارخ لذلك هو بناء حائط برلين في أغسطس ١٩٦١ . ولكنها فعلت ذلك لتشد يد رقابتها داخل كل دولة فيها ، أكثر منه لتقليل الصراعات الخارجية . ومع ذلك ، فمن الممكن (وليس من المؤكد) أن هذه السياسة قد منعت على الأقل بعض الاحتكاكات والصدامات الدولية التي كان من الممكن أن تحدث . فقد بدت برلين المقسمة - على الأقل في منتصف الستينات - مدينة أهدأ مما كانت خلال العشر سنوات السابقة .

تقليل المصالح المتنافسة وتقوية المصالح المتناغمة :

فإذا كانت الاتصالات المتبادلة لا يمكن أو لا يجب تقليلها ، فيمكن تقليل احتمال الصراعات عن طريق تقليل بعض أو كل المصالح المتعارضة بالنسبة في الدولتين المعنيتين . أما عن كيفية وتكلفة تحقيق ذلك فانهما تعتمد على طبيعة كل مصلحة . فيمكن مثلا بالنسبة لكل من الدول المتنافسة تنافسا

اقتصاديا حادا أن تتحول الى خط مختلف من التخصص ، أو الى سوق مختلف ، أو منطقة جغرافية هامة . ويمكن إعادة تكييف الأهداف السياسية ، كما يمكن خلق يورات اهتمام بديلة وأقل تشبعا بالصراع ، وذلك بالنسبة للرأى العام فى كل دولة .

ويمكن أيضا ازالة مصدر التهديدات والشكاوى ، كما حدث بالنسبة لازالة الاتحاد السوفييتى الصواريخ المتوسطة المدى من كوبا فى أواخر عام ١٩٦٢ ، بناء على اصرار الولايات المتحدة . كذلك يمكن تهدئة المخاوف الحقيقية والزائفة ، كما حدثت الولايات المتحدة مخاوف كل من كوبا والاتحاد السوفييتى بمنحهم تأكيدات فى نفس الوقت بأنه لن تكون هناك محاولة غزو مفترض من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا ، بعد المحاولة الفاشلة عند خليج الخنازير عام ١٩٦١ . وبعد اجراءات خفض التصعيد هذه (ومع المستوى المنخفض المستمر من الاتصالات بين الولايات المتحدة وكوبا) ، انخفض التوتر فى كوبا والمناطق المحيطة بها ، ما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ ، بشكل ملحوظ .

وحتى اذا لم يكن من الممكن تقليل الاتصالات أو المصالح المتضاربة بدرجة ملحوظة ، فمن الممكن مع ذلك تقليل الصراعات عن طريق ابراز ثقل المصالح المتوازنة أو المتضاربة بين الدول المعنية . وفى داخل كل دولة ، يمكن جعل روابط المصلحة الايجابية مع الدولة الأخرى تجب المصالح المتضاربة السلبية التى تمهد الطريق للانفصال والعداء ، وحينما يمكن ايجاد مثل هذه المصالح المشتركة و ابرازها فى مجال العلاقة بين الدولتين ، فإن هاتين الدولتين تميلان الى التحرك نحو اقامة علاقات صداقة متبادلة ، وربما الى مرحلة أو درجة أعلى من التكامل السياسى .

وأفضل أمل للتحرك فى هذا الاتجاه ، قد يكمن فى استراتيجية مشتركة للتغيير الداخلى والخارجى معا بالنسبة للدول التى قد تظل منفصلة فى الصراع ، أو تلك التى تتحرك نحو علاقات سلبية ، أو حتى تلك التى تتحرك نحو التكامل . وينطوى هذا الاتجاه بالنسبة للدول المعنية على جعل مصالحها المتضادة أقل ثقلا وبراوزا ، مع جعل المصالح المتوازنة فى نفس الوقت أكثر وضوحا وقوة . ويؤدى ذلك ، تحويل مركز اهتمام الجماهير بعيدا عن الصراع ، وتوجيهه ان أمكن نحو التعاون . وذلك يعنى العمل على عزل واضعاف كل المجموعات والمؤسسات والمصالح التى تسعى للصراعات المتفاقمة ، داخل كل دولة . وكذلك العمل فى نفس الوقت على تقوية كل المجموعات والمصالح التى تسعى للتكيف والتعاون السلمى الدولى ، وضمها معا فى ائتلافات .

وقد ينطوى كل ذلك على أحداث تغيير سياسى كبير داخل معظم أو كل

الدول المعنية • قفى بعض هذه الدول سيصبح من الضرورى وصول هذه التغييرات الى عمق هيكلها السياسى • مع ذلك ، فان هذه التفيرات قد تكون ذات فعالية كبيرة بالنسبة للسلام ، اذا لم تصل الى درجة الثورة الشاملة ، ونجحت فى تجنب اثاره المخاوف المتطرفة الكامنة وخيبة الأمل لدى مجموعات الصلوة ومجموعات المصالح التى تتمتع بالامتيازات ، ولكنها بدأت تشعشع بالتهديد •

وعلاوة على ما تقدم ، يجب أن تهدف استراتيجية تقليل الصراع وتشجيع التكامل الكامن الى زيادة قدرة كل دولة على إدارة الصراع ، وتحمل التهديدات. وليس ، والقدرة على تغيير الهدف والتحول الذاتى ، دون أن تفقد شخصيتها وقيما وتقاليدما الأساسية • وسوف يتطلب ذلك إعادة تحديد دور الدولة فى ساحة السياسة الدولية ، وكذلك إعادة تحديد كثير من الأدوار السياسية داخل كل دولة • وغالبا ما يتطلب الأمر كذلك إعادة تقييم صورة العالم فى نظر الدولة أو قادتها أو طبقاتها السياسية المعنية • وعادة ما يتطلب الأمر بعض التغيير فى الإدراك الذاتى القومى - أى فى الصورة السياسية والثقافية المقبولة لدى الدولة عن نفسها وعن قيمها وأهدافها •

وكما رأينا عبر التاريخ ، لم ينجح سوى عدد قليل من الدول فى أحداث هذه التحولات الجزئية ، والتقليل من تهديد بعض (وليس كل) الصراعات الدولية من أجل بقائها أو رخائها • ولكن هذا النجاح قد أصبح اليوم ضروريا بالنسبة لدول كثيرة بسرعة أكبر ، وبطريقة يمكن الاعتماد عليها أكثر • فهناك وسائل جديدة ، أو وسائل تطور من أجل الاستعانة بها على بلوغ هذه النتائج • وهى وسائل جديدة بالدراسة • أكثر هذه الوسائل الكامنة رجاء هى القانون الدولى ، والمنظمات الدولية والصور المختلفة من الأشكال الاتحادية Federalism والتكامل فوق القومى Supranational •

التكامل : الدول وفوق القومى

أن « يتكامل » الشيء معنى بوجه عام أن يجمع الأجزاء كلا واحدا - أى أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة الى مكونات لنظام أو جهاز متناسق . والخاصية الأساسية لأى نظام تكمن فى وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته . والاعتماد المتبادل بين أى مركبتين أو وحدتين يكمن فى احتمال أنه إذا حدث تغير فى أحدهما - أو أجرى تعديل جوهري فى جهاز أحدهما - فإنه يحدث تغييرا يمكن التنبؤ به فى الآخر . وبهذا المعنى فإن القفل والمفتاح الذى يناسبه يكونان نظاما متكاملًا ، بمعنى أن إدارة المفتاح سوف « تدير » القفل . وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد فى أى من وحداته أو مكوناته منفصلة . فنظام القفل والمفتاح يمكن استخدامه للتحكم فى عملية فتح وإغلاق باب ، أما القفل بمفرده أو المفتاح بمفرده فلا يستطيع ذلك .

فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل ، ونتج ممسا خواص للنظام تفترق إليها فى حالة وجودها منفصلة . وأحيانا ما تستخدم كلمة « التكامل » لوصف العملية التكاملية التى تحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التى كانت منفصلة سابقا .

والتكامل السياسى هو تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد أو الجماعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسى . وفى مجال السياسة ، يعتبر التكامل هو العلاقة التى يتعدل فى إطارها سلوك هذه الأطراف أو الوحدات أو المكونات السياسية عما كان سيؤول إليه فى حالة عدم تكامل هذه المكونات . وفى هذا الصدد ، يمكن مقارنة التكامل بالقوة لأننا نذكر أن القوة يمكن تصورها كملاقة يمكن فى إطارها جعل أحد الأطراف على الأقل يتصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التى كان سيتصرف بها فى غير ذلك الوضع (أى فى حالة غياب القوة) .

ونطاق Domain التكامل - شأنه شأن نطاق القوة - يتكون من سكان المناطق الجغرافية المتكاملة . وللتكامل - مثل القوة - مجال Scope ، هو مجموع المظاهر المختلفة للسلوك الذى يدخل فى نطاق علاقة التكامل هذه . وهكذا ، فان إنجلترا وويلز ليستا متكاملتين سياسيا فقط بواسطة السياسات العديدة لدولة الرفاهية الحديثة ، وانما كذلك فيما يتعلق بالدين عن طريق كنيسة إنجلترا التى تدعما الدولة ويراسها الحاكم . ولكن فى الولايات المتحدة (المتكاملة فى مظاهر عديدة جدا) لا يوجد مثل هذا التكامل الدينى الرسمى بين الولايات (التى قد تكون لها تقاليد مختلفة كما هو الحال بالنسبة لماساتشوستس ، وبيريلايد ، ويوتا ، ونيفادا ، ونيويورك) . كذلك نرى أعضاء الأمم المتحدة متكاملين فيما يتعلق بمجموعة من المظاهر أقل كثيرا مما تقدم .

كذلك يمكن مقارنة التكامل السياسى بالقوة فيما يتعلق بمظاهرها Range ويمكننا اعتبار مدى التكامل هنا على أنه يتكون من مدى الثواب والعقاب (الحرمان) للوحدات المكونة لها والذى يمكن على أساسه المحافظة على علاقة التكامل فيما بينها . وقد يكون هذا المدى معتدلا فى حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة التى ليس لها سوى أهمية هامشية بالنسبة لأعضائها ، بحيث أن نجاحها لا يعود عليهم إلا بكسب قليل ، كما أن حلها أو الانفصال عنها لن يسبب سوى خسارة قليلة .

وقد يكون مدى الجزاءات التكاملية الايجابية والسلبية كبيرا يشمل شروبا شاسعة من الآمال الفوائد المشتركة فى حالة النجاح ، وعقوبات شديدة فى حالة الفشل أو الانفصال وقد كان ذلك هو الحال منذ عام ١٧٧٦ فصاعدا حينما كان سكان ، ومجموعات الصفوة فى ولايات الولايات المتحدة ، يواجهون ويجنون فوائد التكامل فى صورة الاستقلال والاستقرار المشترك للأراضى الغربية والقارة بأسرها . ومن ناحية أخرى ، كان فشل التكامل يتهدهدهم بفقد الاستقلال ، وباقامة أنظمة استعمارية أوربية مختلفة على وجه الاستمرار فى أجزاء مختلفة من القارة المجزأة ، فضلا عن دمار الحرب الأهلية والحروب الدولية داخل أراضيهم .

اما بالنسبة لانتشار أو عدم انتشار مدى معين من الثواب والعقاب - بالفعل - فى بيئة سياسية معينة ، فهذه بالطبع مسألة أخرى . فقد تحدثنا فى حالة القوة عن ثقل قوة أحد الأطراف بوصفها تمنى امكانية تغلبه على المقاومة ، كما تمنى قدرته على تغيير احتمالات النتائج المرجوة فى بيئته . وفكرة ثقل القوة فى حالة التكامل متوازية مع مفهوم التماسق Cohesion ، أو التلاصق Cohesiveness .

ويعتبر نظام ما متناسقا بقدر مواجهته للضغط والقوة ، ويقدر تحمله لعدم التوازن ومقاومته للتصدعات . كما يمكن قياس تناسقه ، أو قوة تناسقه ، بواسطة التحول المستمر الذى يمكن للنظام أن يحدثه فى احتمالات سلوك مكوناته (كالمطريقة التى من المحتمل أن يتصرفوا بها إذا لم يكونوا متكاملين فى النظام) . وكلما كانت الضغوط التى يتغلب عليها النظام المتكامل أكثر ، كلما كان تقديرنا لتناسقه أكبر . وهكذا ، فإن التلاصق ، أو التضامن Consolidation الذى وصلت اليه ألمانيا وإيطاليا على التوالى بعد الوحدة الوطنية فى كل منهما فى القرن التاسع عشر ، تفسره الحقيقة القائلة بأن أيا من الأقاليم المكونة لكل منهما لم تحاول أن تنفصل بعد الحانة المهلكة التى لاقتها كلتاها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، على حين أن ضغوطا مشابهة ساهمت عام ١٩١٨ فى تقسيم كل من إمبراطورية النمسا - المجر ، والاتحاد البريطانى - الأيرلندى . وتساعدنا الاختلافات فى الأبعاد الأربعة للتكامل وهى النطاق ، والمجال ، والمضى ، والثقل - على التمييز بين النماذج المختلفة للمجتمعات المتكاملة سياسيا ، على الوجه الآتى :

تسمى الجماعة ذات النطاق العام جماعة عالمية Universal ، مثل الاتحاد البريد العالمى (من حيث المبدأ ، وفى العمل على وجه التقريب) . وفى مقابلها تسمى الجماعة الخاصة Particular التى تقتصر عضويتها على دول محددة (كالجماعة العربية ، والاتحاد الجمرى لدول البنيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) . أما بالنسبة للمجال فنحن نفرق بين المجتمعات المحددة Specific ، أى المجتمعات المحدد عملها فى موضوع أو خدمة محددة ، وبين المجتمعات التشعبية Diffuse التى يتوقع أن يفعل كل منها ما يحتاجه أو يطلبه أعضاؤه تقريبا . وعادة ما تجبرنا الإمكانيات المحدودة للتنظيم الدولى على اختيار بعينه . فثمة منظمة يمكنها تأدية خدمة محددة لمجموعة عالمية من العملاء مثل الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية الذى يقوم بتنسيق خدمات التلغراف الدولية بين عدد كبير من الدول ، والذى يفتح الباب لعضويته أمام أى دولة تتقدم لطلب العضوية . وثمة منظمة أو جماعة أخرى تستطيع أن تضطلع بمسؤولية متشعبة تشمل عددا كبيرا من الخدمات ، ولكنها تقصر عمله على مجموعة خاصة من الأقاليم أو الولايات أو الدول . وقد كانت الولايات المتحدة طبقا لبنود الاتحاد الكونفدرالى (١٧٨١ - ١٧٩١) جماعة من هذا النوع الأثير ، وهى مازالت من نفس النوع ولكن بدرجة أكبر طبقا للمستور الفيدرالى (الذى تم التصديق عليه عام ١٧٩١) .

وقبل أن نستعرض بعض النماذج المختلفة من المنظمات والجماعات الدولية التى تختلف فى النطاق والمجال ، يجب أولا أن نوضح مفهوم « الجماعة »

السياسية **Political Community** فالجماعة السياسية هي مجموعة من الوحدات السياسية التي يكفي اعتمادها المتبادل لحدوث تغيير جوهري في نتيجة بعض القرارات المتخذة من جانب احدها تجاه الأخرى . وطبقا لهذا التعريف الضيق فإن الجماعة هي ببساطة درجة معينة من الاعتماد المتبادل ، ومن ثم فهي حقيقة موضوعية ، بغض النظر عما إذا كانت الحكومات أو السكان المعنيين مدركين لذلك أم لا . فأى اثنين في مباراة ، وأى دولتين في منافسة أو صراع ، هما عضوان في جماعة سياسية واحدة بهذا المعنى الضيق ، والواقع في الوقت نفسه . وسواء شاء أم أبى ، فإن نتيجة ما يفعله أى منهما ستمتد إلى حد كبير على عمل الآخر .

أما إذا كانت الوحداتان ، أو المجموعتان ، أو الدولتان المعنيتان مدركتين لاعتمادهما المتبادل وحلوه في هذا المجال ، فانهما قد يعدلان سلوكهما تبعاً لذلك . بل قد يتصرفان كأعضاء جماعة واحدة ويقومان بأدوار تنافسية أو تعاونية تناسب مع نوع هذا الاعتماد المتبادل اللذان يجدان نفسيهما فيه - اقتصاديا كان أو استراتيجيا أو سياسيا - فإذا كانت الجماعة أساسا جماعة صراع **A Community of Conflict** بحيث أن النتائج الخبيثة للدولة (أ) محببة أو معاقبة للدولة (ب) ، فانهما سوف تتصرفان كخصمين أو متنافسين ، أما إذا سار الثواب لكل منهما في خط متواز ، واعتمد على تنسيق أفعالهما ، فانهما ستكونان إيجابيا جماعة مصلحة **A Community of Interest** بل وقد تحاولان أن تتعاوناً . ومع ذلك ، فسواء كانتا في تعاون أو صراع ، فانهما ستتصرفان كعضوين في مجتمع - أى بطريقة مختلفة عما لو كانت كل منهما قد تصرفت بمفردها .

وجماعات الصراع تربط أعضائها (سواء الأفراد أو الجماعات أو الدول) في علاقة يسودها صراع متبادل ، أما كلياً أو بدرجة كبيرة . ومع ذلك ، فمن الطريف أنه بالرغم من حدوث تكامل قليل أو عدم حدوث تكامل اطلاقاً بين الأعداء « التقليديين » أو الأعداء « بالوراثة » داخل هذه الجماعات ، فقد ثبت (كما لاحظ كثير من طلبة التاريخ وعلم النفس) أن الناس والدول يميلون بطرق كثيرة إلى اقتباس الأشياء التي يكرهونها . وقد أشار جورج راسل الوطني الأيرلندي (الذي كان يكتب باسم مستعار « أ.ي. ») إلى أن أكثر الأيرلنديين المتطبعين بطباع الانجليز كانوا أولئك الذين يضمرون أكبر كراهية لانجلترا .

وغالبا ما ترتبط الدول مع بعضها البعض في جماعة تتميز بوجود تنافس ذي قيمة متفجرة أو ذي دوافع مختلطة ، ثم تتعارض مصالحها بعد ذلك في بعض المجالات الهامة ، ولكنها في مجالات أخرى تستفيد من تنسيق جهودها . وفي هذه الحالة فانها تساعد الطرفين على إيجاد نوع من « الحل البازر » الواضح

المقبول لكليهما ، والذي يستلزمان تنسيق توقعاتهما وأفعالهما حوله . وأحد الأشكال البسيطة لهذا التنسيق غالبا ما يوفره العرف الدولي والقانون الدولي .

القانون الدولي :

نعني بالقانون قاعدة عامة تنطوي على فئة معينة من الحالات ، مقبولة ومقررة سلفا كقاعدة شرعية تسود جماعة من الناس ويساندها جزاء محتمل النفاذ . وعادة ما يستمد القانون الوطني (الداخلي) جزاءاته من أجهزة التنفيذ الخاصة بالدولة ، كما يستمد شرعيته من مجموعات وسائل الاتصال وذكريات الناس والثقافة السياسية التي يعتمد عليها القبول والتأييد الشعبي في كل دولة . ففي النظام الداخلي للدولة ، نرى أجهزة التنفيذ ومشاعر الاحساس بقيام الشرعية متاحة لتحقيق الأغراض العامة (أى : لأى غرض أو حاجة تتطلبها هذه المصالح العامة) بمعنى أنها وسائل وأساليب متشعبة المجالات ، خلافا لما عليه الحال في النظام الدولي .

ولذلك يمكن اعتبار القانون الدولي أكثر أشكال التنظيمات الدولية عالمية وأكثرها تحديدا في نفس الوقت ، فهو ككل أنواع القانون ينطبق على مسائل محددة ، ولكن كقاعدة عامة ليس له جهاز ثابت يمكنه الاعتماد عليه . كذلك لا توجد سوى درجة أقل من الثقافة السياسية الدولية المشتركة ، اللهم الا بين طبقة عليا محدودة من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين وبعض أعضاء مجموعات الصفوة الأخرى المهتمين بشكل خاص بالمسائل الدولية . فالرسائل والرموز والمصالح القومية المدركة تكون أكثر وضوحا لمعظم الأفراد وعامة السكان في كل دولة . ونتيجة لذلك ، فإن مدركات شرعية القانون الدولي تميل الى الضعف نسبيا ، في حين تميل مدركات القانون الوطني والمصلحة القومية الى القوة نسبيا . ومع ذلك ، فإن القانون الدولي قد نما وتطور وازدادت قوته على مدى القرون ، وبصفة عامة أصبح لا يمكن انتهاكه دون أن يؤدي ذلك الى عواقب وخيمة . والمفاد أن القانون الدولي يستمد جزاءاته - أى المرافد لاحتمال تنفيذه - من التكلفة المحتملة لانتهاكه .

ولذلك ، فإن الحدود التي تفصل بين القانون الدولي والعرف الدولي غير محدودة المعالم - على عكس الحدود الفاصلة بين العرف القانوني والسياسي وبين القانون المكتوب في كل دولة ، ولكنها أيضا أشبه بالحدود السابقة غير المحددة بين القانون العرفي غير المكتوب والقانون المكتوب أو السوابق التي وجدت في المراحل الأولى من تطور عديد من النظم القانونية (مثل القانون الروماني والقانون العام الإنجليزي) ، وفي قوانين عدد من الدول النامية المعاصرة التي تمر بفترة انتقال من القانون التقليدي الى القانون الحديث المكتمل .

والعرف يوفر الوقت والجهد وعدم التأكد ، فهو يصوغ مسبقاً قرارات كثيرة ، ويقلل من أعباء الاتصال وصنع القرار ، كما أنه ينسق بين توقعات الأطراف المختلفة ، ويساعد على التنبؤ بالمستقبل بدرجة أكبر . أما القانون فهو العرف المشروع الذى أدركه الناس على نطاق واسع ، والذى تسانده جزاءات محتملة ضد عدد قليل من المنتهكين له . فالقانون يفعل ما يفعله العرف - ولكن بدقة أكثر ، وشدة أكثر ، واعتماد أكثر عليه ، فضلاً عن أن القانون صريح ، وعقلانى عادة (أى يمكن تتبع عملياته خطوة بخطوة) (١) .

ولذلك فمن السهل إخضاعه للمنطق ، وللتناول المزدوج الذى يسمح بإعادة وضع عناصره وقواعده مما بطرق جديدة لمعالجة مشاكل جديدة . وهو يخلق من البداية أنواعاً من الحالات التى يمكن لأحكامه أن تندرج عليها أو تستثنى منها .

ولذلك فمن الممكن استخدامه لادراج حالات أو قضايا جديدة ضمن تصنيفات قديمة ، كما يمكن توسيعه بالقياس ليشمل تصنيفات وأنواعاً جديدة من القضايا . ومن ثم فإن القانون يمتلك قوة كامنة أكبر ودقة أكثر من العرف ، كما أنه أكثر مرونة ، وأكثر قدرة على التطور .

وللقانون الدولى هذه الخواص والإمكانات الثلاث . فسواء كان مصدره العرف أو المعاهدات ، فهو يقوم على خدمة الدول وتنسيق توقعاتها المتبادلة وسلوكها بما يتماشى مع مصالحها . ولا يمكن عيه الجزاء الأول وراه فى مجرد ضبط النفس من جانب أشخاصه ، ولكن كذلك فى إدراك الخسائر والقلال والأعباء الكبيرة الواقعة على كاهل جميع الأطراف المعنية نتيجة انعدام القانون الدولى ، أو إهماله بوجه عام .

وهكذا يمكن أن يشبه الوضع هنا بالنسبة لقواعد المرور - بالقيادة على الجانب الأيمن من الطريق ، حيث يكون عدم الانصياع لها أكثر تمبا وخطراً . ولدينا مثال جيد لذلك وهى القاعدة القديمة للقانون الدولى التى تنص على رعاية الحرية الشخصية للسفراء . فأحياناً ، كان الطغاة القدامى يقتلون السفراء الأجانب حين لا تعجبهم رسائلهم ، الأمر الذى لم يدم وقتاً طويلاً ، حتى أصبحت أى دولة حديثة تجرؤ على قتل السفراء تتوقع أن كل الدول الأجنبية لن ترسل لها سفراء فى المستقبل ، وأن سفراء هذه الدولة يجب أن يتوقعوا معاملة مماثلة فى الخارج (وهذا بلا شك سيجعل الخدمة الدبلوماسية لديها عملاً غير مرغوب فيه) .

(١) غالباً ما يعنى المؤلف هنا بالقانون law وسارفته بالعرف custom ما نستخدمه بالتحديد بالتصريح (المراجع) .

وباختصار أصبح سوء معاملة السفراء والدبلوماسيين الأجانب عملاً يؤدي إلى متاعب أكثر بكثير مما يستحق (الأمر الذي بدأت في اكتشافه كل من الصين الشيوعية - والهند عام ١٩٦٧) • ومن ثم رأينا قاعدة احترام السفراء تستمر أكثر من ألف سنة ، باستثناء عدد قليل من الحالات ، رغم عدم وجود حكومة عالمية أو حكومة أو شرطة دولية لتنفيذ هذه القاعدة وبوجه عام ، فإن خصائص التنفيذ الذاتي لهذه القاعدة قد أثبتت كفايتها •

وكقاعدة عامة فإن خاصية التنفيذ الذاتي للقانون الدولي تتطلب إما مساواة تقريبية في مراكز الأطراف (بحيث تسمح بتكتيكات « العين بالعين » فيما بينهما) ، وإما توقع حدوث انعكاس في الأدوار المقبلة بينها (بحيث قد تسمح بتكتيكات « العين بالعين » في المستقبل) • فإذا كان لأى طرفين في قضية دولية قوة متساوية تقريباً ، فإن كلا منهما يستطيع أن يرد بالمثل وبفعالية على ما يمكن للآخر أن يفعله • بمعنى أن المصلحة الذاتية لا بد وأن تؤدي في المواجهات المتكررة (القائمة في ظل ظروف التناسب أو التوازن التقريبي هذه) إلى مكافأة الأطراف التي تتعلم تنسيق سلوكها وتجنب الصدامات الضارة بالنسبة للطرفين •

فإذا لم يوجد تناسب تقريبي في قوة ومركز كلا الطرفين ، وجب أن يعوقا انعكاس أدوارهما في المستقبل • فألمانيا النازية كان لها التفوق الجوي عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، وقد استغلت هذا التفوق في قلب مدينتي وارسمو وروتردام يسكانهما من المدنيين خلافا لقواعد القانون الدولي السائد • ولكن في ظرف وقت قصير (من عام ١٩٤٢ فصاعداً) فقدت ألمانيا تفوقها الجوي ، واستخدمت ضدها بشدة سابقة القصف المركز للمدن ، حتى أصبح الرأي العام الأمريكي والبريطاني ، بل ومعظم الرأي العام العالمي ، يقبل ظاهرة القصف المشبع لها مبرور وغيرها من المدن الألمانية • (الأمر الذي لم يكن له أثر عسكري ولكنه أودى بحياة ما يقرب من نصف مليون من المدنيين من الألمان) •

وبوجه عام ، من الأفضل لمعظم الدول أن تضع في حسابها إمكانية واحتمال انعكاس الأدوار في المستقبل • فالدولة التي تؤكد على حقها النابع من سيادتها بإيقاف وتفتيش كل السفن التي تدخل مياهها الساحلية (البحر الساحلي أو المياه الإقليمية) ، ثم تفرى بمد « مياهها الإقليمية » بما يزيد عن الحد التقليدي ، من ثلاثة أميال إلى ١٢ ميلاً (كما سبق للولايات المتحدة أن فعلت أيام الحظر في العشرينات) ، قد تكتشف فيما بعد أن هذا المبدأ - في حالة اتباع دول أخرى له - يمكن أن يصبح في غير صالح صناعة صيد الأسماك الخاصة بهذه الدولة التي بدأت زيادة مسافة مياهها الإقليمية •

وهناك أمثلة أخرى أكثر حطوة ، تنطبق على القيود القانونية الدولية للحرب ، كالتواعد الخاصة بمعاملة الأسرى أو الأهداف المدنية ، واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيكتريولوجية . فمهما كانت الأسلحة أو الأساليب الحربية التي تستخدمها دولة ما ، خاصة إذا كانت تستعملها باستمرار ، فمن المحتمل أيضا أن تستخدم نفس الأسلحة أو الأساليب ضد مواطنيها في يوم من الأيام . بمعنى ، أن المزايا التي قد تحصل عليها دولة من الدول نتيجة مخالفة أو اغفال القيود القانونية الدولية في المدى الطويل ، عادة ما تثبت أنها دون الأهمية التي بدت عليها في البداية إلى حد كبير ، أو أن شئت فقل ما تلبث هذه الدولة أن تكتشف ، بمزيد من الأسى ، أن النفقات والمساوئ الطويلة الأجل لهذا الاجحاف أو الاغفال هي أكبر بكثير مما كانت تبدو عليه فتعاليم الانجيل التي تحذر بأن « لا مفر من حدوث الاساءة ، ولكن ثبا لمن تسبب فيها » ، أو تنذر « بقدر ما تكيل لفرك ، سيكال لك » ، كانت تحمل مالا يقل عن ألف سنة من التجارب السياسية التي قيلت فيها . وقد أثبتت تجارب الإمبراطوريات والماليك المعديسة التي قامت واندثرت ، في الألف سنة التي مضت من بعدها ، صدق هذه التعاليم على طول المدى .

وربما يصعب على الأمريكيين أكثر من غيرهم تقدير الثقل الكامل للاعتبار الانجيلي - رغم ثبات صحته تاريخيا - ، وذلك لأن تجربتهم التاريخية الذاتية كانت مختلفة حتى الآن ، ان لم تكن فريدة إلى حد كبير . فجزء كبير من هذه التجربة الأمريكية المبكرة كان ضد الهنود الذين كانوا أقل قوة ، ثم ضد بريطانيا (١٧٧٦ - ١٧٨٣ و ١٨١٢ - ١٨١٥) التي كانت من البعد والمشغلة بحيث لم تتمكن من استخدام قوتها كاملة . أما حرب عام ١٨٤٨ ضد المكسيك ، وحرب عام ١٨٩٨ ضد أسبانيا ، فقد كانتا ضد دول أضعف بشكل واضح ، في حين أن الحربين العالميتين الأولى والثانية ضد ألمانيا دارت رحاهما وسط تحالف ، كانت القوات الأمريكية فيه لا تقابل القوات الألمانية برا الا في وقت متأخر نسبيا من بداية الحرب ، أي بعد أن تكون القوة الألمانية قد تضعضعت أو تم احتلالها في مكان آخر بحيث يصبح للاشتراك الأمريكي مغزى أو احتمال فرض قرار مبكر بتكلفة قليلة نسبيا من الخسائر . وربما كانت المعارك ضد اليابان في أثناء الحرب العالمية الثانية هي أكثر الحروب التي خاضتها أمريكا مرارة على مدى المائة عام الماضية ، وهذا أيضا هزمت الولايات المتحدة دولة لا يزيد عدد سكانها عن نصف عددها ، ولا تزيد قدرتها على انتاج الصلب عن أقل من ١/١٠ من قدرة الولايات المتحدة . ولم يحدث في أي حرب خارجية ، منذ عام ١٨١٥ ، أن تم غزو أراضى الولايات المتحدة أو قصف مدنها من ثم ، لا نرى لدى الغالبية العظمى من الأمريكيين ثمة تجربة شخصية أصبحت فيها مدنها

أو منازلهم ميدانا للمعركة - وهي تجربة كانت للأسف جدد شائعة لدى غيرهم من الشعوب والبلاد .

ولذلك ، يبدو أمرا طبيعيا أن يعتقد الأمريكيون أن الحرب الشاملة تعنى النصر لا الكارثة وأن يطالبوا بحرب أكبر واستخدام أسلحة أكثر دمارا ، حينما يشعرون بالاحباط فى حرب محدودة بعيدة عن شواطئهم . وأن يشعروا بنفاذ الصبر تجاه كل القيود القانونية والدبلوماسية الدولية على ما يعتقدون أنه من قبيل قوة بلادهم ، دون أن يعيروا اهتماما للتكاليف على المدى الطويل . وفى الواقع أن هذه المشاعر لا تعدو أن تكون تعبيرا عن استجابة طبيعية للتجارب الفريدة فى الماضى الأمريكى ، - وهي استجابة تلقى شعبية كبيرة بين مجموعات الكونجرس ، وبين الناخبين الموجهين بقوة نحو الماضى . هذا ، وإن أمكن لهذه الاستجابة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أن تكون استجابة انتحارية ، بخاصة وقد أصبحت كل أراضي الولايات المتحدة ، فى عصر قذائف الصواريخ العابرة للقارات - داخل مجال الرؤوس الحربية النووية . فمع كل كارثة يمكن أن تصيب الاتحاد السوفيتى من جانبنا ، يمكن أن نصاب بكارثة مماثلة ، ليست أقل عنقا . حقا إن جزما كبيرا من علاقات القوة الدولية بالنسبة لنا فى الماضى كان متناسقا ، بحيث خلف لنا ذكريات تجعل الكثيرين لا يحتملون الانصياع للقانون الدولى والسياسات القومية الخاصة بضبط النفس . ولكن أهم علاقات القوة بالنسبة لنا اليوم - وهي علاقتنا بالاتحاد السوفيتى - قد أصبحت ولا بد علاقات متناسقة ، لعدة أسباب عملية . وكلما مر الوقت وحصلت دول أخرى على مخزون أكبر من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها ، فإن القانون الدولى والسياسات القومية العاملة على ضبط النفس لابد وأن تتزايد أهميتها من أجل بقاء الجنس البشرى .

على أنه يجدر الانتباه الى أن التنفيذ الذاتى بفعل التجربة المريرة ، وضبط النفس كممارسة لبعد النظر ، ليسا هما الجزأين الوحيدين للقانون الدولى . فهناك جزاءات أقل لها دورها - تتمثل فى ضغط الرأى العام العالمى (الذى تجاهلته ألمانيا خلال حربين عالميتين ، حتى عاد عليها بالندم) ، واشتمزاز الرأى العام الداخلى من تصرفات حكومته التى تبدو تصرفات وأعمالا غير شرعية قد تؤدى الى سحب الثقة والتأييد الشعبى - بطريقة هادئة ولكن مؤثرة - ، فضلا عن تأييد القطاعات الهامة من مجموعات الصفوة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية . وعلاوة على ذلك ، قد تؤدى الانتهاكات الصارخة للقانون الدولى الى أعمال منوطة من جانب دول ثالثة ، أو عقوبات وأضرار مختلفة. تقدم المنظمات الدولية على اتخاذها . ولهذا ، لا تستطيع أى حكومة مسئولة أن تتجاهل لفترة طويلة الأثر التراكمى لكل هذه العمليات .

أجهزة القانون الدولي (تسوية المنازعات) :

وعلى كل ، فلا معنى ذلك أنه من السهل دائما تحديد قاعدة القانون الدولي في صدد مسألة بذاتها ، كما هو الحال في صدد تحديد مضمون القانون الوطني (أو المحلي كما يحلو لفقهاء القانون الدولي أن يسموه) في نزاع ما . فهناك جانب كبير من قواعد القانون الدولي التي تجد مصدرها المباشر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الدول التي وقعت وصدقت عليها فإذا قبلتها مختلف الدول على نطاق واسع ، ومن بينها جميع القوى الكبرى بطبيعة الحال ، أمكن القول بأن هناك إجماعا من قبل المجتمع الدولي حول قبول هذه القواعد . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مجموعات القانون الدولي وإجماع الخبراء (١) وأحكام المحاكم الدولية .

ويمكن تسوية المسائل المتنازع عليها عن طريق الدبلوماسية المباشرة - أي عن طريق التفاوض والمساومة بين الأطراف المعنية مباشرة . فإذا فشلت هذه الطريقة وأدت إلى طريق مسدود ، أو إلى خطر تصعيد الصراع ، أمكن تدخل دول ثالثة ، قد يقتصر اشتراكها على بذل المساعي الحميدة التي تقتصر على أعمال الضيافة وتوفير مكان محايد للاجتماعات بالنسبة للدورة التالية من المفاوضات . وقد تسلك هذه الدول الثالثة سبيل الوساطة ، ومؤديها تقديم بعض المقترحات من أجل الوصول إلى حل وسط . وعادة ما تنظر الأطراف المتنازعة لهذه المقترحات ليس فحسب بالنسبة لفوائدها الكامنة المدركة ولكن أيضا نظرتها إلى قوة الدولة التي تقوم بهذه الوساطة .

فإذا التزم طرفا النزاع مسبقا بقبول قرار الطرف الثالث ، حل التحكيم محل الوساطة . وقد يكون المحكم حكومة أو هيئة من الأفراد . وغالبا ما يتم اختيار ثلاثة أو خمسة محكمين بواسطة طرفي النزاع من قائمة أعدت مسلفا بأسماء الخبراء الموثوق فيهم . وتوجد مثل هذه القائمة لدى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي في لاهاي (ولذلك تعتبر محكمة تحكيم لا محكمة قضاء) . ويتم تحديد سلطات المحكمين وحدود الدعوى (نقاط النزاع) التي سيتم التحكيم فيها في كل حالة على حدة ، في عقد تحكيم أو اتفاق بين الأطراف المتنازعة ، يحال بموجبية هذا النزاع - أو عدد من الحالات والمنازعات إلى المحكمين . ويحدد نفس الاتفاق الإبدئي التي سيتم على أساسها اتخاذ القرار كالقانون السائد أو قواعد العدل والإنصاف .

(١) ربما يعني المؤلف بذلك « الوفاق الدبلوماسية وكتابات الفقهاء ، كمصادر ثانوية واحتياطية لقواعد القانون الدولي » (المراجع) .

فاذا اتفق على أن يتخذ القرار في الدعوى على أساس القانون السائد ، فعادة ما يفضل الأطراف عرضها على محكمة العدل الدولية ، التي هي - طبقا لميثاق الأمم المتحدة - « الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة » . وقد خلفت هذه المحكمة دون تغيير تقريبا ، المحكمة الدائمة للعدل الدولي في عهد عصبة الأمم . ومن ثم ، فهي في الواقع تمارس وظيفتها منذ عام ١٩٢٠ . وأعضاء الأمم المتحدة أطراف في النظام الأساسي للمحكمة ، ولكن ولاية المحكمة تعتمد في كثير من الحالات على موافقة الأطراف ، وإن كانت هذه الولاية (الاختصاص) مقيدة في كثير من الحالات ، بسبب التحفظات العديدة للدول الأعضاء . ومن المعلوم أنه ليس للمحكمة أداة لتنفيذ أحكامها . ولكن مؤدى قبول الدول ووضوحها لولاية المحكمة ، إنما يعني وجوب تنفيذ قراراتها ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التي تتعلق بالخرب الباردة أو اتحاد جنوب أفريقيا .

وقد وجهت الجهود الخاصة بإجراء توسيع جذري في الاختصاص الإلزامي للمحكمة بمقاومة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبعض الدول الأخرى ، حتى باتت هذه الجهود بالفشل . فاذا ما نجحت مثل هذه الجهود في المستقبل ، فلا شك أنها ستجعل من المحكمة الدولية أداة رقابة ذات غرض عام ، متسع النطاق . فاذا ما استطاعت المحكمة أن تحافظ على عاليتها ، أو أن تتوسع فيها ، فإنها ولا شك ستكون بحاجة إلى إمكانيات أكبر بكثير لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها الموسعة في النطاق والمجال . وما زالت هناك حاجة لتنمية هذه الإمكانيات السياسية الكبيرة على المستوى الدولي .

الوظيفة Functionalism المنظمات الدولية ذات الأغراض المحددة :

تختلف المنظمات الدولية ذات الوظائف المحددة ، والمفتوحة لانضمام جميع الدول ، عن القانون الدولي من حيث امتلاكها لأجهزة دائمة أقوى ، ومن حيث تركيزها الأكبر على اتخاذ القرارات وخلق قواعد جديدة ، فضلا عن وسائلها في تنفيذ وإدارة سياساتها . وبعض هذه المنظمات هي منظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر الدولي الذي اتخذ نواته في أول مؤتمر للصليب الأحمر في جنيف عام ١٨٦٣ ليعنى بعملية الإغاثة في حالة الكوارث ، وتقديم المساعدات الطبية العاجلة ، والصناية بأسرى الحرب .

ومع ذلك ، فإن معظم المنظمات الدولية الهامة من هذا النوع هي منظمات تتكون من الحكومات . مثال هذه المنظمات الحكومية اتحاد البريد العالمي (١٨٧٤) ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية سنة ١٩٣٢ (الذي حل محل اتحاد التلغراف الدولي ١٨٦٥) ، ومنظمة الطيران المدني الدولي وغيرها .

وتقوم منظمات أخرى بوظائف أوسع مثل منظمة العمل الدولية (سنة ١٩١٩) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (سنة ١٩٤٥) ، ومنظمة الصحة العالمية (سنة ١٩٤٨) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو سنة ١٩٤٦) . ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالتنسيق بين هذه المنظمات وغيرها من الوكالات « المتخصصة » المدينة الأخرى - وهو بالتاكيد تنسيق غير محكم . وقد قام هذا المجلس - الذي من مهمته أيضا مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية - بتبني بعض السوابق الهامة نحو وضع أسس جديدة للسلوك القومي والدولي ، وذلك عن طريق اتفاقيته الخاصة بمكافحة جريمة إبادة الجنس البشري ، واتفاقيته بحقوق الانسان ، وهي الاتفاقيات التي لم تصدق عليهما عدة دول حتى الآن . والنظرية الوظيفية *Functionalism* في العلاقات الدولية تستهدف تفويض مهام عامة أكثر فأكثر لهذه المنظمات ذات الوظيفة المحدودة ، حتى يمكن للدول العالم أن تتكامل تدريجيا في مجتمع واحد تستحيل فيه الحرب . ولكن هذا الأمل يبدو غير مؤكد ، لأن هذه المنظمات كلها تقتصر سلطاتها أساسا على تبادل الآراء والمعارف ، والقيام بالدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقديم المونة الفنية للحكومات التي تطلبها ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تشرع . ورغم أن المبدأ القديم الخاص بالإجماع قد استبدل بمبدأ الأغلبية في التصويت داخل هذه المنظمات ، فقراراتها لا تلزم أي حكومة لم تصدق عليها . (يوجد لبعض الوكالات الفنية فقط سلطة محدودة في إنشاء قواعد ، لقواعده الأمن الجوي التي تضعها منظمة الطيران المدني ، والتنظيمات التي تضعها منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار الأوبئة هي ملزمة للدول الأعضاء ، وذلك ما لم تخطر بخلاف ذلك في ظرف مهلة محددة) .

وليس لأي من هذه الوكالات سلطة فرض ضرائب ، كما ليس لمعظمها أي سلطة فعالة لفرض الجزاءات . وتتكون أجهزتها الرئيسية من مندوبين للحكومات . وهم بهذا لا يقولون إلا ما أمرتهم حكوماتهم بقوله . فهم على عكس أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية ، ليسوا أحرارا في التصويت على قرار يلزمون به مبعوثهم . فهم - إذا جاز القول - ممثلون في اتجاه واحد ، أي أنهم يمثلون حكوماتهم لدى المنظمة الدولية ، ولكنهم لا يستطيعون في نفس الوقت أن يمثلوا بطريقة فعالة إرادة هذه المنظمة لدى دوائرهم ، كما يفعل المشرعون الوطنيون .

وبالأهم ، تعنى الوظيفة الكلاسيكية - كما صاغها ديفيد ميتراي David Mitrany - معالجة هذه الوظائف والخدمات الدولية أو فوق القومية على أنها مسائل فنية ، غير سياسية في طبيعتها ، وبمسئدة تماما عن ضروها

وضغوط مجموعات المصالح والدول وجماهير الناس ، ولكن هذه النظرة يمكن أن تكون مصدر ضعف سياسى ، لا مصدر قوة • ففى معظم الأحوال لا تستطيع المنظمات الدولية الحالية عمل شئ أكثر من الاتصال بالحكومات التى مازالت تملك حق رفض دخول الموظفين الدوليين لأراضيها فى أى وقت شامت • وباستثناء بعضات المعونة الفنية الميدانية ، لا يستطيع الموظفون الدوليون التعامل مباشرة مع الناس الذين سيقدّمون لهم خدماتهم • بل انهم ليوافقون شتى العقبات فى اتصالاتهم المباشرة مع الجماهير ، أو عمل أى شئ بخصوص هذه الاتصالات • وهكذا يتعذر نمو نوع من الولاء الشعبى من جانب هذه الجماهير تجاه الوكالات والرموز الدولية ، ولا يحتمل أن تضعف الاستمالة نحو الصور والرموز الوطنية •

بل إن معظم جماعات الصفوة الوطنية لتفضل أن يظل الوضع على هذا الحال • فليس لدى أعضائها أية رغبة فى إضعاف سلطاتهم نحو مجتمعاتهم الوطنية عن طريق السماح بتنمية جدية لأى ولايات دولية منافسة • وهكذا تخلت اليونسكو بسرعة عن المعنى فى مهمتها الرئيسية لخلق أيديولوجية دولية جديدة ، ومجموعة جديدة من الرموز ، لأن الاتحاد السوفيتى والحكومات الغربية الكبرى لم تشجع فكرة تقوية منافسة جديدة •

وبالمثل رفضت الدول الغربية فى عام ١٩٤٧ منح منظمة الأغذية والزراعة أية سلطات فعالة على أسعار وامتدادات الغذاء الدولية • وظلت المنظمة مكرسة لإجراء الدراسات وإصدار التوصيات ، الى جانب قدر ضئيل من المعونة الفنية على حين ظلت القرارات الخاصة بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية فى العالم - وما يصاحبها من نفوذ سياسى متوقع - فى أيدي حكومات الدول المصدرة للمواد الغذائية بصورة رئيسية كالولايات المتحدة •

وكلما كانت القوة الكامنة للمنظمة الدولية أعظم ، كان نفوذها المحتمل أوسع وأكثر انتشارا من الناحية الوظيفية ، وعادة ما تصبح مقاومة المجتمعات الوطنية وجماعات الصفوة ضد السماح بزيادة هذه القوة الدولية الكامنة أشد وأغنف • وكلما اقتربت وكالة دولية ما من المساس بجوهر سيادة الدولة ، كلما أصبحت المشكلة أصعب • فصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير قد يسمان حرية كل دولة فى إدارة عملتها المحلية بالطريقة التى تراها حكومتها مناسبة ، بل إن لصندوق النقد الدولى نوعا من السلطة فى فرض الجزاءات حيث يستطيع - فى ظروف معينة - رفض تقديم دعم مالى للحكومات غير المأونة ، إن لم يلجأ الى تجميد القروض الممنوحة لها • وغنى عن البيان أن الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مساهم فى الصندوق تتمتع بخمسين فى المائة من الأصوات فيه ، فضلا عن أنها تستطيع الاعتماد على أصوات عدد آخر من

الدول التي يتفق رجال البنوك فيها مع أسلوبها في التفكير . ولهذه الأسباب نفسها ، فإن أى توسع فى سلطات صندوق النقد الدولى يتطلب الزام أعضائه على حساب سيادتهم ، سيصبح من الصعب تحقيقه فى المستقبل . ولم يتحقق حتى الآن بين مثل هذه المنظمات الأمل فى حدوث خدمة أو وظيفة متكاملة محددة تستدعى النظر فى إقامة مؤسسات دولية أخرى .

ومن المؤكد أن الوظيفة الكلاسيكية لها مثل أعلى مختلف . وقد عبر ميثرائى عن أمله فى أن تدخل الوكالات ذات الوظائف المحددة تحديدا دقيقا فى اتصال مباشر مع الناس الذين تخدمهم فى كل دولة . وعلى الرغم من أن خدماتها غير سياسية ، إلا أنها قد تتمكن عن طريق تأدية وظائفها تلك من كسب قبول متزايد من جماعات الصفوة ، وتأييد متزايد من الشعوب . ولكن حتى الآن لم نر من بين الوكالات الدولية المتخصصة - باستثناء منظمة الصحة العالمية - تحركا يخطى واسعة فى هذا الاتجاه .

المنظمات الدولية ذات الأغراض العامة

يعتبر الأمن **Security** من أهم وأوسع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأفراد والحكومات . فهو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى كالثروة والرفاهية والود وغيرها من القيم التي يتوقع بقاؤها بعض الوقت . ويعتبر الأمن قيمة في حد ذاته عند كثير من الناس ، ولكن معناه غالبا ما يكتنفه اللبس ، من حيث هو وضع وشرط للتمتع بالقيم الأخرى . وغالبا ما يعنى الأمن لمعظم الناس أمن الحياة بالنسبة لهم ولمن يحبونهم . فهو يعنى بطريقة أكثر وضوحا قيام السلم وتديمه . ولكنه يمكن أن يعنى أيضا تأمين الثروة والملكية ، حتى وإن كانت هذه الثروة تقوم على صراع جزئى - ولكنه حقيقى - فى المصلحة بين الدائن وبين المدين ، وبين مالك الأرض وبين المستأجر ، وبين صاحب العمل وبين العامل - وهو صراع قد يصل فى شدته إلى حد الحرب الخفية فى بعض الدول النامية . وقد يعنى الأمن الرموز والمؤسسات ، أو أمن المراكز الطبقية ، ودور الصور والمعدات ، والأيدولوجية والثقافة ، أو المطالبة بالاحترام واحترام الذات . فبعض هذه القيم أو كلها تبدو جديدة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحمايتها ، فإن الناس يعلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم .

يتطلب حفظ السلم القدرة على التنبؤ بالقوة ، إن لم تكن قدرة على التغلب عليها . كما تتطلب حماية أمن القيم الأخرى عادة نفس القدرة . وهكذا فإن المحافظة على الأمن تعنى التحكم فى القوة ووسائل تنظيمها ، أو إن شئت فقل القدرة فى التأثير على توزيع القيم المتعددة ، والسعى وراء تحقيق الأهداف العديدة .

ولذلك ، فإن المنظمة الفيدرالية أو الدولية التي تحافظ على السلم والامن « فقط » ، قد تشبه المنظمة ذات الهدف المحدد من حيث الشكل ، ولكنها تختلف عنها من حيث كونها منظمة ذات أهداف عامة من حيث الموضوع . وقد ينص ميثاقها على الأكثر بعدم التدخل في الشئون « المحلية أو الداخلية » للدول الأعضاء ، ولكن على المدى الطويل قد تتزايد قدراتها بما يقلل من أهمية النوايا والأغراض عند وضع الميثاق . ذلك أن المنظمة اذا أصبحت أضعف من واحد أو عدد من أعضائها ، فلن تكون قادرة على حفظ السلام أو استعادته أمام تحدى هؤلاء الأعضاء . ولكن اذا أصبحت المنظمة أقوى من أعضائها فمن المحتمل أن تصبح من القوة بحيث تستطيع التدخل بين الحين والحين فى أى أو فى كل شأن من شئونهم حسب الظروف ، وبخاصة اذا كان هناك عدم اتفاق عن ماهية الشئون الداخلية . عندئذ ستصبح المنظمة الفيدرالية أو الدولية أكثر قدرة على فرض وجهة نظرها ، حتى تستطيع فى النهاية أن تحدد وتفسر الثغرات أو الفجوات المتنازع على تفسيرها فى ميثاقها أو دستورها .

ولكن المشكلة الرئيسية لدى منظمة دولية تضطلع بحفظ السلم والامن تكمن فى جعلها لا فى قوتها ، وذلك لأن معظم أعضائها يخشون قوتها ، أو يخشون إمكانية أن تصبح هذه المنظمة (الفيدرالية أو الدولية) وسيلة لسيطرة إحدى الدول الأعضاء القوية (أو عدد قليل منهم) ، كما هو الشأن عندما تكون الشركة المساهمة وسيلة لدعم قوة الأقلية المنظمة من المساهمين ضد أغلبية المساهمين الآخرين .

فى المنظمات الدولية التى تهدف الى العالمية فى العضوية ، تتعاطم الفروق بين الدول الأعضاء ، وتتزايد بالتالى مخاوفهم المتبادلة . ولذلك ، فبالرغم من أن المشروعات الخاصة بمنظمات أو تحالفات حفظ السلام التى تضم معظم أو كل الدول كانت تطرح منذ أن اقترح بيير ديبوا Pierre Dubois مشروعا كهذا عام ١٣١٠ ، وبالرغم من أن المؤتمرات الدولية المؤيدة لمثل هذه الأفكار قد أخذت تعقد منذ أربعينات - القرن الماعى (١٨٤٠ - ١٨٤٩) ، فإنه ما من منظمة من هذا النوع قد خرجت فعلا الى حيز الوجود الا بعد الحرب العالمية الأولى - ألا وهى عصبة الأمم . فمنذ ذلك الوقت وقد بدأت الحكومات والدول تبدي تخوفا أكبر من نشوب الحرب ومن التفجرات الدولية المفاجئة أكثر مما تبدي تخوفا من احداها للأخرى .

الامن الجماعى وعصبة الأمم :

قامت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى من أجل صيانة السلام وتثبيت التعديلات الإقليمية التى تمخض عنها التغير العالمى الشامل . ومن المعلوم أن

المادة ١٠ من عهد العصبة قد أعطت الدول الأعضاء حق الدفاع عن استقلالها وسلامة أراضيها ولكنها تركت لكل دولة في النهاية تقرير ومساكن تنفيذ هذا الالتزام من عدمه .

وطبقا لمبدأ الأمن الجماعي ، أصبح على كل أعضاء العصبة أن يعملوا معا في مقاومة أية دولة تقوم بخرق السلام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية ، وعسكرية اذا استدعى الأمر . وكان عليهم أن يفعلوا ذلك بغض النظر عن التحالفات السابقة للدولة أو الدول التي تقوم بخرق السلام ، لأن الأمل كان معقودا على أن يحل الدفاع عن الوضع الراهن الجديد عن طريق نظام للأمن الجماعي محل النظام القديم القائم على أساس التحالفات وتوازن القوى ، والذي أدى الى قيام الحرب العالمية الأولى . وخلال العشرين سنة التالية لقيام العصبة ، انضمت تقريبا كل دولة أصبحت ذات سيادة الى عضويتها ، باستثناء البعض كإفغانستان وبوتان ونيبال واليمن والولايات المتحدة .

وقد كانت الولايات المتحدة برئاسة الرئيس وودرو ويلسون منذ أبريل ١٩١٧ أحد المشرفين الرئيسيين بالفعل على قيام عصبة الأمم وإنشاء عهدها في مؤتمر السلام بباريس سنة ١٩١٩ ولكن سرعان ما بدت ضرورة تقليص الشعور الوطني داخل الولايات المتحدة ، بخاصة في مجلس الشيوخ . فبناء على توصيات رئيس الولايات المتحدة الأسبق ، وليم هاوارد تافت ، تم تعديل مشروع عهد العصبة المقترح أنشأها بحيث يحمي الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء ، وأن يتطلب الإجماع بالنسبة لكل القرارات السياسية ، وأن يكفل لكل دولة حق الانسحاب ، وأن يحتفظ بمبدأ مونرو ، بمعنى أن يبقى المنظمة العالمية وأعضاء العصبة غير الأمريكيين بعيدين عن أية تسوية للمنازعات في نصف الكرة الغربي . وكان الغرض من كل من هذه التعديلات هو التقليل من السلطات القانونية للمنظمة العالمية ، وحماية وتقوية السلطات القانونية للدول الأعضاء ومع ذلك فشل الرئيس ويلسون في الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على عهد العصبة . وبهزيمة ويلسون والحزب الديمقراطي أمام الرئيس وارن هارونج والجمهوريين عام ١٩٢٠ ، تقرر عدم انضمام الولايات المتحدة الى المنظمة .

وكان المجلس هو الجهاز الذي يحكم العصبة وتسود فيه القوى العظمى التي تكونت أساسا من فرنسا وبريطانيا ، ثم انضم اليها أعضاء دائمون مثل إيطاليا واليابان ، وأخيرا ألمانيا (سنة ١٩٣٦) والاتحاد السوفيتي (سنة ١٩٣٤) ، الى جانب تسعة أعضاء غير دائمين تنتخبهم جمعية العصبة بحيث يمثلون جميع المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم . وكانت الجمعية التي تضم كل الأعضاء

هى الفرع الرئيسى الآخر للعصبة ، كما كانت هناك سيكرتارية بها ٧٥٠ موظفا برئاسة سكرتير عام .

وخلال فترة قيام العصبة ، تم عرض ستة وستين نزاعا سياسيا عليها ، نجحت فى معالجة خمسة وثلاثين نزاعا منها ، ولكنها فشلت فى أهم هذه المنازعات . وقد سادت التجاحات فى السنوات الأولى من حياة العصبة ١٩٢٠ - ١٩٢٥) ، وفى سنوات ازدهارها (١٩٢٥ - ١٩٣٢) . ورغم أن الولايات المتحدة ظلت خارج العصبة ، إلا أنها اقتربت منها ابتداء من عام ١٩٢٧ فصاعدا ، حينما أنشأت فرنسا والولايات المتحدة ميثاق برمان - كيلوج الذى تمهدت الدول الموقعة عليها بنبل الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية . وقد انضمت الى هذا الميثاق دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح بمثابة صيغة جديدة للمكانة الأخلاقية المضطحة للحرب . ولكن لم يكن أبدا نقطة تحول للحيلولة دون قيام الحرب .

وقد ظلت الدول الأعضاء منقسمة انقساماً عميقاً بسبب اختلاف مصالحها وأيديولوجياتها فبينما رغبت فرنسا وبريطانيا فى الاحتفاظ بالأقاليم والامتيازات التى اكتسبتها فى الحرب العالمية الأولى ، وأرادت فرنسا - التى كسبت اقليمى الأنزاس واللورين ، وحوض السار (مؤقتا) فى القارة الأوروبية - أن تكون اجراءات الأمن الجماعى محكمة وصلبة ، فضلت بريطانيا - التى كانت مكاسبها فيما وراء البحار - أن تكون هذه الاجراءات مرنة ومطاطة . وهكذا نجحت الدولتان ، فيما بين الحربين العالميتين بفعل تنافسهما فى تدمير نفوذ احدهما الأخرى فى القارة الأوروبية ، بينما أرادت جماعات الصفوة ومعظم النخبين فى ألمانيا أن تجنى مكاسب أكبر ، عن طريق توجيه سياسة المانية حربية لتحقيق هذه الأهداف بعد تولى هتلر السلطة عام ١٩٣٣ . أما قادة إيطاليا ، وبخاصة بعد تولى الفاشيين السلطة برئاسة بينيتو موسوليني عام ١٩٢٢ ، وقادة اليابان ، فقد رغبوا فى الحصول على المكاسب الإقليمية التى فشلت دولهم فى نيلها خلال الحرب العالمية الأولى . وهكذا حاولت دول المحور ، الثلاث ، وببعض القوى الأصغر ، جامدة قلب الوضع الراهن الذى كان من المفروض أن تدافع عنه عصبة الأمم ضد كل تهديدات « العدوان الخارجى » .

وكان موقف الاتحاد السوفييتى أكثر غموضا . فقد رضى حكامه مؤقتا بقبول الحدود التناقضة لبلادهم كما غدت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ولكنهم كانوا ياملون فى مكاسب أكبر فى المستقبل عن طريق القوة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة لدولتهم التى يجرى فيها التصنيع بسرعة وعلى نطاق واسع ، وعن طريق الدور الذى تلعبه أيديولوجيتهم الثورية فى استمالة الجماهير

التي تعاني من فقر مدقع في الصين وبقية أرجاء آسيا ، وغيرها من الأقاليم النامية - فضلا عن أنهم كانوا ياملون في ذلك بالنسبة للعمال في العالم الغربي الذي يسوده الكساد .

ولذلك فلم يكن للحكومة السوفيتية مصلحة في الدفاع عن الوضع الراهن ، ولكنها لم تكن في عجلة من أمرها لتخاطر بشن هجوم شامل على هذا الوضع . ولكن سرعان ما شعرت بتهديده النزعة الحربية الجديدة في ألمانيا واليابان ، فانضمت عام ١٩٣٤ الى عصبة الأمم سعيا وراء التحالف مع قوى الوضع الراهن .

وهكذا ، سرعان ما خبا ضوء المفهوم الأصلي « للامن الجماعي » كبديل للنظام القديم لسياسة التحالفات . فلم يكن الامن الجماعي - كفاية في حد ذاته - من الأهمية بالنسبة للحكومات والشعوب بحيث يطفى على المصالح القومية والاعتبارات الباهظة. التكاليف بالنسبة لكل دولة على حدة بل بدت التحالفات وسيلة أكثر مناسبة للغايات الأخرى . وبعبارة أصح ، سرعان ما أصبح « الامن الجماعي » مجرد شعار يلصق بأى نظام للتحالف يتعارض مع نظام آخر للتحالف يستخدم أعضاؤه نفس الشعار بالطبع ولكن كل هذه التحالفات ظلت محفوفة بالمخاطر . فقد أصرت ألمانيا وإيطاليا واليابان على إعادة النظر في الوضع الراهن بالنسبة للأقاليم المحتلة ، في حين تناوبت فرنسا وبريطانيا اللجوء لمحاولات الصلح والترضية ، عن طريق التنازلات لشراء القوى الداعية وإعادة النظر ، أو عن طريق تحويل ضغوطها التوسعية تجاه دول ثالثة هذا ، بينما ظلت الولايات المتحدة ، التي لم تكن لها مصالح اقليمية كبيرة ، بعيدة عن هذا الصراع المباشر لفترة طويلة ، وقامت بين الاتحاد السوفيتي والقوة الغربية هوة من العداوة الأيديولوجي والشك المتبادل .

من ثم ، لم تستطع عصبة الأمم أن تكون نظاما للامن يفوق وحدة الدول الكبرى قوة تلك التي كانت تشكل فيما بينها الجزء الأكبر من قوة المنظمة . ومنذ عام ١٩٣١ فصاعدا بدأت سلسلة من الاخفاقات الكبرى بالنسبة للعصبة . ففي هذه السنة ، أخفقت العصبة في اتخاذ أى إجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين في منشوريا . وفي عام ١٩٣٥ ، أمكن التصويت على فرض عقوبات اقتصادية محدودة على إيطاليا الفاشية التي كانت تقزو بجيوشها أثيوبيا ، ولكن فشل التصويت على محاولة إيقاف تدفق البترول لمعدات الحرب الإيطالية ، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل عام ١٩٣٦ . فمن المعلوم أن السنوات ما بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ كانت بمثابة نقطة التحول في مصير العصبة ، رغم أن كثيرا من المراقبين لم يلاحظوا ذلك وقتئذ . ففي هذه السنوات كانت العصبة

هي بؤرة الاهتمام العالمي ، وكان بمقدورها أن تصبح نقطة التجمع ورمز وحدة الرأي العام العالمي ، وأداة للعمل المنسق لكثير من الحكومات القوية ضد التهديد وممارسة الحرب العدوانية من جانب القوى التصحيحية (ألمانيا وإيطاليا واليابان) . وقد كان الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة - لأسباب تتعلق به - مهتما بالتعاون مع القوى الغربية . بينما كانت القوى المعتدلة في ذلك الوقت أضعف بكثير من القوى الغربية . (وكذلك بالنسبة لروسيا) عما أصبحت عليه بعد ذلك في الخمسينات من ١٩٤٨ إلى ١٩٤١ . فلو أن العصبة استطاعت أن تنجح في تلك الأعوام الحاسمة (من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٧) لكان بالإمكان منع نشوب الحرب العالمية الثانية ، أو على الأقل لكان من الممكن إيقافها بخسارة أقل بكثير في الأرواح مما حدث فيما بعد . ولكن لأسباب تتعلق بكل دولة على حدة ، ترددت كل من حكومات الدول الغربية الكبرى ، والرأي العام خلال الفترة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ ، حتى ضاعت الفرص في هذه السنوات المواتية . وقد طالب الرئيس فرانكلين روزفلت في خطاب شهير في شيكاغو عام ١٩٣٧ « بالصبر على المعتدين » . ولكنه لم يلق تأييدا من الرأي العام ، ولا من رأى الصفوة ، واضطر إلى الانتظار أربع سنوات أخرى حتى يقترب معظم الرأي العام من رأيه .

وهكذا أخفقت عصبة الأمم ، وتحرك العالم خطوة فخطوة نحو الحرب العالمية الثانية أو بالأصح إلى موت ٥٠ مليون من البشر . فالعصبة لم تفعل أي شيء لوقف التدخل المكثف من جانب إيطاليا وألمانيا في محاولتهما لقلب نظام الحكم في الجمهورية الأسبانية إبان الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٨) . كما أنها لم تفعل شيئا بصدد هجوم اليابان على شنغهاي عام ١٩٣٧ ، أو بصدد ضم هتلر بالقوة لكل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، أو بصدد هجومه الشامل على بولندا عام ١٩٣٩ التي اندلعت على أثرها الحرب العالمية الثانية .

في هذه الفترة ، لم يكن الاتحاد السوفيتي يكتثر بالعصبة المشغولة . وقد بدأ ستالين يتخلى عن البحث الموق في التحالف مع الغرب ، ويوقع في أغسطس ١٩٣٩ « ميثاق عدم اعتداء » مفاجئ وانتهازي تماما مع هتلر . وفي خريف وشتاء عامي ١٩٣٩ إلى ١٩٤٠ احتلت جيوش الاتحاد السوفيتي أجزاء من شرق بولندا ، ودول البلطيق المكونة لأستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، ثم شرق فنلندا ، أما بحجة « تحرير » سكانها أو بحجة حماية الأمن القومي السوفيتي . وقد حارب الفنلنديون ضد هذا الغزو وإنهزت العصبة في هذه المرة وقامت « بطرد » روسيا من عضويتها . ولكنه كان إجراء تنقصه الفعالية ، تحطمت قوته المعنوية

مقدماً بسبب سلبية العصبية تجاه الأعمال العدوانية الأوسع والأفطع التي قامت بها قوى المحور .

وهكذا أصبحت العصبية عديمة الأهمية سياسياً . فلم يتم التحالف بين قوى الغرب والاتحاد السوفيتي - وهو تحالف حيوي بالنسبة لمصالحهم - إلا بعد اكتساح فرنسا ، وقصف لندن بقنابل الألمان ، واقترب الدبابات الألمانية المهاجمة من ليننجراد وموسكو . هذا ، بينما كانت الولايات المتحدة - في ذلك الوقت من أواخر عام ١٩٤١ - تتحرك نحو زيادة مساعداتها للحلفاء . ولكن بسقوط القنابل اليابانية على بيرل هاربور ، وإعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة في اليوم التالي ، أصبحت الولايات المتحدة شريكا كاملاً ، ثم قائداً للتحالف الذي أدى بعد ذلك إلى نشأة الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة : هل هي جمعية عالمية أو حكومة عالمية ؟

حينما أسست المنظمة الرسمية للأمم المتحدة في يونيو ١٩٤٥ ، تحددت أهدافها العامة في ديباجة ميثاقها بلغة تحمل في طياتها نوعاً من الحلول الوسط . فقد أعلنت « شعوب الأمم المتحدة » أنها قد « آلت على أنفسها » أن تسعى لتحقيق أربعة أهداف رئيسية :

١ - « أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب » .

٢ - « أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » .

٣ - تحقيق « العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي » .

٤ - « أن تدفع بالرفق الاجتماعي قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أوسع » .

وقد استمال الهدفان الأولان - الحصان والسلم وحقوق الإنسان الرغبات الإنسانية التي أثارها الحرب في كل الدول تقريباً . ويعني الهدف الثالث الخاص « بالعدالة واحترام الالتزامات ، احترام الحالة الراهنة الجديدة التي تنشئها معاهدات السلام ، وربما كذلك حقوق الملكية في الدول الأجنبية ، وهي الحقوق الخاصة بالدول والشركات والأفراد طالما أن هذه الحقوق يحينها القانون الدولي (ولكن نص الديباجة اقتصر على ذكر أن الموقعين قد آلوا على أنفسهم أن « يبينوا الأحوال » التي « يمكن » في ظلها تحقيق هذه العدالة والاحترام للالتزامات

الدولية) . أما الهدف الأخير ، فقد ربط بين «الرقى الاجتماعى» ومستويات المعيشة المرتفعة - اللذين أكد عليهما الاتحاد السوفييتى وبعض الدول الفقيرة - وبين « جو من الحرية أفسح » - الذى أكدت عليه دول الغرب . وهكذا أوضحت الأمم المتحدة سمات الحلول المقاعدية الوسط لعصر دولة الرفاهية أكثر مما فعلت الأمم .

ولم تكن الأمم المتحدة بالطبع دولة فوقية Superstate . بل أن الأمم المتحدة قد تركت كما فعلت نظيرتها عصابة الأمم ، سيادة أعضائها كاملة دون مساس . فقد وصفت المادة رقم ٢ من الميثاق المنظمة بأنها «تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها» (المادة ٢ فقرة ١) . وأنكرت على المنظمة صراحة أى سلطة « للتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السطان الداخلى لدولة ما » (المادة ٢ فقرة ٧) . وقد ترك الميثاق دون تحديد ماهية هذه الشئون « التى تكون من صميم » هذا السطان الداخلى ، حتى غلت حكومة كل دولة عضو ؛ هى من الناحية العملية صاحبة السطان فى اتخاذ هذا القرار بنفسها . فى جميع المنازعات ذات الأهمية .

جميع أنواع المنازعات ذات الأهمية .
الجمعية العامة :

للجمعية العامة للأمم المتحدة - على عكس ما كان عليه الحال فى عصابة الأمم - سلطة اتخاذ القرارات عن طريق أغلبية الأصوات ولكن فى « المسائل الهامة » مثل قبول أو طرد الدول الأعضاء ، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وانتخاب أعضاء الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ، وإصدار التوصيات إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن (الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى) ، يتطلب الأمر اتخاذ القرار بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٢) . أما المسائل الأخرى ، بما فى ذلك تحديد المسائل الإضافية التى تتطلب فى إقرارها أغلبية الثلثين فتصدر التوصيات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٣) .

ولا تستطيع الجمعية العامة أن تتصرف فى المسائل الحرجة المتعلقة بالحرب والسلام . فهى تستطيع فقط أن تنظر وتناقش وأن تصدر التوصيات . ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تصدر أية توصيات بالنسبة لأية مسائل تهتم بالسلم والأمن الدولى ، إذا كانت معروضة على مجلس الأمن . وفى خريف عام ١٩٥٠ أثناء الحزب الكورى ، وافقت الجمعية العامة على قرار تبنته الولايات المتحدة ، وهو « الاتحاد من أجل السلام » الذى كان يهدف إلى تمكين الجمعية العامة من أخذ زمام المبادرة ، حالة وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود بسبب الخلاف

بين القوى الكبرى • ولكن مع انضمام دول جديدة الى الأمم المتحدة ، أصبحت الأغلبية في الجمعية العامة تقودها غالباً الدول غير الملتزمة تجاه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي ، حتى أصبحت عملية التصويت بالأغلبية على مسائل خاصة بتصفية الاستعمار أو السياسات العنصرية لاتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا تشكل شعوراً بعدم الارتياح لدى قوى الغرب التي لم تكن تظهر أى استعداد وقتئذ للالتزام بهذه القرارات • وبوجه عام ، رأينا كل دولة كبرى كانت تدعى الحماس البالغ في تنفيذ توصيات الجمعية العامة عندما تناسب سياساتها القومية ، لا تظهر أى حماس عندما تتعارض هذه التوصيات وسياساتها القومية • ومع حلول منتصف عام ١٩٦٨ ، لم تكن الجمعية العامة قد تحركت أكثر لتصبح أداة أكثر فعالية مما كانت عليه قبل عشرين عاماً •

وبالمثل فإن سلطة الجمعية العامة في أن « تنظر في ميزانية المنظمة وتصدق عليها » (مادة ١٧ فقرة ١) ، وأن تقرر « نفقات الهيئة » التي يتحملها الأعضاء (مادة ١٧ - فقرة ٢) لم تتطور الى السلطة الكاملة لفرض الضرائب • فحينما تم التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ على تدخل قوة تابعة للأمم المتحدة في الأمور المتأزمة في الكونغو (ليوبولدفيل) - أي الكونغو البلجيكي سابقاً - وافقت الولايات المتحدة على ذلك ، ومارست نفوذاً ضخماً للعمل على تنفيذه ، وفضلت مساهمة كل عضو في الأمم المتحدة بتصيب متساو في النفقات • ولكن فرنسا والاتحاد السوفييتي رفضا أن يدفعا حصتهما على أساس أن هذا التدخل (الذي رفضاه) لم يكن لتتم الموافقة عليه قانوناً إلا بواسطة مجلس الأمن (حيث كان من الممكن لهما وقفه عن طريق الفيتو) ومن ثم كان تكليفهما بالمساهمة في عمل تم بطريقة تتعارض مع حق الفيتو الذي يتمتعان به في مجلس أمن أمراً غير مشروع • وقد حاولت الولايات المتحدة لمدة من الزمن الحصول على موافقة الجمعية العامة على إيقاف حق التصويت بالنسبة لكل الدول التي لا تدفع نصيبها ، كما لو كانت هذه الدول لم تدفع أنصبتها المعتادة في ميزانية الهيئة (المادة ١٩) • ولكن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء تردد في قبول هذا التفسير الجديد للميثاق • بل كان على الولايات المتحدة نفسها أن تفكر كيف ستكون استجابتها هي أيضاً اذا ما نجحت أغلبية في الجمعية العامة (ربما نتيجة تحالف بين مجموعة الدول النامية وبين الكتلة السوفييتية) في تكليف بعض الحكومات بالبدء في عملية باهظة التكاليف باسم الأمم المتحدة ، تكلف الولايات المتحدة فيها بتحمل جزء كبير من النفقات • وعلى أية حال ، فتح حلول عام ١٩٦٧ تم التخلي تماماً عن مشروع القرار الذي يخول الجمعية العامة سلطة اجبار الدول الكبرى التي لا ترغب في المساهمة في العمليات الخاصة التي تؤيدها الجمعية العامة • ولعل قيام مثل هذه المنظمة الدولية التي

تتمتع بسلطة فرض الضرائب (التي مستثقل في النهاية كاهل الدول الغنية)
قد يكون ممكنا في المستقبل بصورة أكثر فعالية .

مجلس الأمن :

يكن جوهر قدرة الأمم المتحدة على العمل في مجلس الأمن . فطبقا للمادة
٢٤ أ من الميثاق ، لأعضاء الأمم المتحدة أن « يعهدوا الى مجلس الأمن بالتبعات
الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ، ويوافقوا على أن المجلس في قيامه
بواجباته .. لما يعمل نائبا عنهم » . فإذا استطاع المجلس عمل شيء ، فإن
الأمم المتحدة قد استطاعت ذلك . أما إذا لم يستطع ، فإن الأمم المتحدة لا تستطيع
عمل شيء أكثر من الاشارات والايماءات . وقد تم التنبؤ بذلك منذ البداية . ففي
حين أن الجمعية العامة تناقش ، فإن مجلس الأمن يعمل . والميثاق يتحدث عن
الجمعية العامة على أنها تصدر « توصيات » ، بينما يخول مجلس الأمن سلطة
اتخاذ « القرارات » . (المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨) .

وطبقا للميثاق ، فإن بين هذه القرارات ما يتعلق بالحياة والموت .
وللمجلس سلطة « تقرير وجود أي تهديد للسلم أو إخلال به ، أو وقوع عمل
من أعمال العدوان وأن « يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير .. لحفظ السلم
والأمن الدولي أو اعادته الى نصابه » (المادة ٣٩) . وهذه التدابير كما يتصورها
الميثاق تشمل « وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية
والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو
كليا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية » (المادة ٤١) . وهذه التدابير تقوم بها
الدول الأعضاء حينما يطلب مجلس الأمن ذلك منها . ومع ذلك ، « فإذا رأى
مجلس الأمن أن هذه التدابير لا تفي بالغرض » ، فإن له حق العمل مباشرة .
اذ ينص الميثاق على أن للمجلس الحق في « أن يقوم بذلك عن طريق القوات
الجوية والبحرية والبرية حسبما يتطلب الأمر لحفظ أو استعادة السلم والأمن
الدولي » (المادة ٤٣) . وباختصار ، فإن للمجلس السلطة القانونية لتنفيذ
قراراته - إذا ما دعا الأمر - بواسطة الحرب . ومن أجل ذلك ، فإن على كل
الدول الأعضاء التعهد بوضع قوات مسلحة وتسهيلات مناسبة تحت تصرف
مجلس الأمن عندما يطلب ذلك طبقا لاتفاقيات خاصة (المادة ٤٣ فقرة ١) ،
ورغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون على الدول
الأعضاء تجهيز فرق من قواتهم الجوية المحلية التي يمكن استخدامها فوراً من
أجل أعمال القمع الدولية المشتركة (المادة ٤٥) . وعلاوة على ماتقدم ، فإن كل
أجهزة القمع المقتنة هذه يمكن استخدامها لتنفيذ أي اتجاه أو حل سياسى يقرره

مجلس الأمن عندما يناقش موقفا يشكل في رأيه تهديدا للسلم . ويعمل المجلس طبقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة » (المادة ٢٤ فقرة ٢) ، ولكن حسب تقييمه الخاص بوصفه وحده الحكم في الموضوع . ولا يستطيع أى جهاز آخر داخل أو خارج الأمم المتحدة أن يتخطى قرارات هذا المجلس ، حتى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حذر عليها صراحة مجرد إصدار أية توصية بصدد أى موقف (سياسى أو عسكري مثلا مازال موضوعه معروضا على مجلس الأمن) إلا إذا طلب المجلس ذلك » (المادة ١٢ - فقرة ١) .

فإذا أخذنا سلطات المجلس هذه مجتمعة ، وجدناها سلطات مطلقة كاسحة لا رقابة ولا ضوابط عليها من الخارج . فالضوابط في هذا الصدد تأتي من داخل مجلس الأمن نفسه ، الى درجة شملت حركته على وجه التقريب بسبب عدم قدرة أعضائه على الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة .

وتنعكس المآزق الحرجة للسياسة الدولية بطريقة واقعة في إجراءات التصويت داخل هذا المجلس الذى يضم خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين . ومنذ ازدياد العضوية فيه عام ١٩٦٣ وقد أصبح عشرة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة عامين . والأعضاء الدائمون يمثلون في الواقع القوى الكبرى القائمة عام ١٩٤٥ . ولكن بحلول عام ١٩٦٥ أصبحت القوى الخمس صاحبة الأسلحة النووية ، رغم عدم التساوى في الكميات الموجودة لدى كل قوة . ويكن جوهر سير العمل في مجلس الأمن كما تصوره الميثاق في اجماع الأعضاء الخمسة الدائمين . فأصوات كل الأعضاء الدائمين أساسية في كل قرارات مجلس الأمن ، باستثناء القرارات الإجرائية التى يمكن الموافقة عليها بأغلبية تسعة أعضاء مجردة (المادة ٢٧) .

ونتيجة « لمبدأ الاجماع » بين القوى الكبرى ، فقد أصبح لكل عضو دائم حق النقض (الفيتو) طبقا للميثاق . فلا يمكن الموافقة على قرار حول مسألة هامة ضد صوت واحد من هذه الأصوات ، أو حتى بملونه وغالبا ما استخدم الاتحاد السوفييتى - لاحتمال كونه غالبا بشكل أقلية داخل المجلس - حق الفيتو كثيرا جدا ، كما استخدمته القوى الغربية كذلك في عدد من المناسبات .

ويعكس نظام التصويت هذا حقيقة أساسية للعالم ، ليس فحسب عام ١٩٤٥ ، ولكن أيضا حتى أواخر الستينات . ففي الحالتين ، ثبت أنه من الصعب إجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى على إجراء شئ هام الا وفق إرادتهما . كما بدا واضحا أنه من الصعب كذلك إجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين . ولكن كما كان منطوق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة ، إذا أمكن اتفاق هذه

القوى الخمس ، وبدأ اهتمامها جميعا بالدرجة الكافية ، فان من الممكن لها تجريد قوة كافية. لوقف أى حرب أو تهديد بالحرب من أى مكان من العالم بالسرعة الممكنة . وهكذا يمر استبدال المشكلة الأتلية الخاصة ، بإيقاف أو السيطرة على أية ميول أو اتجاهات حزبية لدى كل الناس والدول ، بمشكلة أصغر بكثير ، تتعلق باكتشاف الوسائل اللازمة لإيجاد نوع من التنسيق بين خمس دول فقط - وهى مشكلة رقم صهيونيتها تبدو أيسر تناولا .

الصراع بين الشرق والغرب فى سياسة الأمم المتحدة :

لم يتم حتى اليوم ادراك امكانيات التعاون بين القوى العظمى كما تصورها واضعو الميثاق الا بدرجة محدودة . فقد أبقت الحرب الباردة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على طرفى تقيض بالنسبة لمعظم المسائل . واستخدام كل منهما الأمم المتحدة أداة سياسية لخدمة مصالحه فى هذا الصراع .

ولم تظهر أية دولة من هاتين الدولتين العظميين ، أو غيرها من بين معظم الدول الأخرى فى الأمم المتحدة ، أى التزام عميق حتى الآن بحق الأمم المتحدة فى التدخل أو بروز سلطتها فوق القومية *Supranationalism* كغايات فى حد ذاتها فقد ظلت الدول الغربية توافق على تدخل الأمم المتحدة فى شئون الدول. أو المواقف التى بدأ فيها اضعاف النفوذ الشيوعى أو منع وجوده مسبقا ، أمرا محتملا كما حدث فى مشكلات شمال ايران (١٩٤٦) ، واليونان (١٩٤٦-١٩٤٨) ، وكوريا (١٩٤٧ - ١٩٥٣) ، والمجر (١٩٥٦) ، ولبنان (١٩٥٨) ، والكونغو (أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ الى ١٩٦٣) . ولكن فى الحالات التى حثت غالبية الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ اجراءات ضد السياسات الاستعمارية لحليف غربى كالبرتغال ، أو ضد القلاقل المنصرية لنظم حكم مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام مالى واقتصادى غربى مثل روديسيا واتحاد جنوب أفريقيا (فى الستينات) . فان الدول الغربية كانت أكثر ترددا . وبالطبع ، كان الاتحاد السوفيتى يميل بوجه عام الى اتخاذ الجانب المضاد فى كل مسألة ، ويتكيف هذا الجانب مع عدم رغبة عامة فى وجود مؤسسات فوق قومية تسيطر عليها بالضرورة اقلية غير شيوعية . وحتى فى الحالات التى وجد فيها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نفسيمما فى اتفاق محدود داخل الأمم المتحدة (كما حدث فى قضية فلسطين واسرائيل (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ، وقضية استقلال اندونيسيا (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ، وحرب السويس (١٩٥٦) فان الانحيازات المتناقضة من شرقية الى غربية ما لبثت أن قد قامت فى تلك المناطق .

(١) هكذا فى الأصل المترجم ، علما بأن اعلان دولة اليهود فى جزء من فلسطين لم يكن قبل سنة ١٩٤٦ (لفرنج) .

ورغم كل الاعتبارات ، فإن الصراع بين الشرق والغرب قد زاد من أهمية التصويت في الأمم المتحدة . فقد أوضحت دراسة حديثة أن هذا الصراع قد سيطر على ٤٥٪ من عمليات التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، وزادت هذه النسبة إلى حوالي ٦٥٪ عام ١٩٦١ . وتوقعت هذه الدراسة أن ترتفع النسبة إلى أكثر من ٧٠٪ عام ١٩٦٧ . وفي نفس الفترة ، فإن المسائل المسماة مسائل « الشمال - الجنوب » بين الدول المتقدمة والمتخلفة قد انخفضت من حوالي ٢٠٪ من جملة عمليات التصويت في الجمعية العامة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ١٢٪ عام ١٩٦١ ، ومن المتوقع هبوطها إلى ١٠٪ عام ١٩٦٧ . على أنه من الملاحظ أن هذه الثنائية القطبية المتزايدة بالنسبة لمسائل الشرق والغرب قد صاحبها تعدد قطبي Multi-Polarity في المصالح ، وفي نجاح التصويت من جانب كتل التصويت المختلفة . فقد أصبحت القوى العظمى الآن - أكثر مما كان الوضع في السنوات الأولى من حياة الأمم المتحدة تجد لزاما عليها عقد تحالفات مع كتل المصالح الخاصة لقوى أقل ، وذلك بالاتفاق معها في المسائل الخاصة ذات الأهمية بالنسبة لهذه القوى . ونتيجة لذلك ، فإن المجموعات العربية والأفريقية والسوفيتية كانت في السنوات الأخيرة أكثر نجاحا داخل الجمعية العامة ، وربما كذلك داخل الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة . ويمكن أن نمرؤ إلى الدرجة التي حدثت بها هذه الظاهرة احتمالا بأن تتحرك الأمم المتحدة تجاه نوع من نظام الحزبين ، يجب فيه على القوتين الرئيسيتين للكتلتين الغربية والشرقية أن تتناحسا في تقديم الامتيازات للقوى الأقل بهدف المحافظة على اتصالاتها وجذب التأييد الإضافي الذي تحتاج إليه . وهكذا ، يمكن للقوى العظمى في مثل هذه الظروف ، أن تدمر الأمم المتحدة عن طريق انتهاج مثل هذه السياسات المتزمنة ، الضيقة الأفق ، كما يمكنها بالمقابل انقاذ المنظمة الدولية والعمل على تطويرها عن طريق زيادة قواها من المرونة وبمد النظر .

المركز الرئيسي للسكرتير العام :

سيظل المركز المتغير للسكرتير العام للأمم المتحدة أحد المؤشرات للاتجاه الذي تتحرك فيه المنظمة الدولية . كما قد تكون عالمية العضوية والتمثيل في الأمم المتحدة مؤشرا آخر . وقد ابتلى تريغف لى Trygve Lilo النرويجي (أول سكرتير عام للأمم المتحدة) بماء من جانب الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٠ ، بسبب تفسيره للميثاق تفسيراً جذاباً ولكن مشكوك فيه من الناحية القانونية . بعد ذلك ، (عند هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية) وافق لى « كسكرتير عام على تصويت حرج لمجلس الأمن ، يفوض بمقتضاء الولايات المتحدة في صد الهجوم نيابة عن الأمم المتحدة . فقد تم هذا التصويت في غياب المندوب

السوفييتي (الذي قاطع الاجتماع احتجاجاً على عدم الاعتراف بالصين الشيوعية) ، من ثم كان هذا التصويت يفتقر الى شرط وجود أصوات جميع الأعضاء الدائمين بالمجلس كما نص الميثاق . وبذلك اعتبر تصويتاً غير قانوني ليس فقط من قبل الاتحاد السوفييتي ، بل كذلك من قبل عدد من رجال القانون في عدد من الدول ، بما فيهم بعض المحامين الدوليين المرموقين في الولايات المتحدة ذاتها . ولكن في ذلك الوقت ، كان رأي « لي » وأغلبية المجلس قد ساد ، وجرّت أحداث الحرب الكورية تحت علم الأمم المتحدة ، كما تم إحباط الهجوم الكوري الشمالي ، وأدى وقف إطلاق النار الى الهدنة (من عام ١٩٥٣ الى ١٩٥٤) التي تركت على أثرها أقاليم كل من كوريا الشمالية والجنوبية دون تغيير حتى الآن . ولم يتغيّب منذئذ المنسوب السوفييتي عن حضور اجتماعات المجلس . وأصر الاتحاد السوفييتي على عدم إعادة انتخاب تريچف لي عند انتهاء مدته .

وكان داج هنرشلد خليفة تريچف لي أكثر قبولاً لدى جميع القوى الكبرى . وخلال عهده اتسعت عضوية الأمم المتحدة بدرجة كبيرة ، وبرزت قضايا إنهاء الاستعمار الى السطح سراعاً ، كما برز استخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنازعات المحلية . وقد استخدمت أول قوة من هذا النوع في قطاع غزة بين مصر وإسرائيل ما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ . واستخدمت قوة دولية أكبر (مكونة من الهند وإيرلندا والسويد ويوغسلافيا وعدد من الدول الأفريقية) في الكونغو ، حيث لقي هنرشلد حتفه في حادث سقوط طائرة .

وقد كان يوثانت (من بوزما) ثالث سكرتير عام للأمم المتحدة هو أول شخص غير غربي يصبح الموظف التنفيذي الأول للمنظمة العالمية . وكما كان الحال بالنسبة لسابقيه ، فإن درجة التأييد التي تحظى بها توصياته في المنازعات الدولية من قبل الدول العظمى كانت مؤشراً للدرجة التي تحدد رغباتهم في أن تصبح الأمم المتحدة منظمة دولية حقيقية ، ذات قيادة وإرادة جماعية تتعدى حدود الدول التي تشكلها . وحتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يبد في الأفق أن مثل هذه الآمال ستوف تتحقق . فقد تجاهلت الولايات المتحدة نداءات يوثانت المتكررة بوقف القصف الجوي لفيتنام الشمالية من جانب واحد - وكان يأمل في أن هذا الوقف سيفتح الطريق أمام وقف إطلاق النار ، وإجراء مفاوضات التسوية للنزاع في فيتنام . كما أن حكومة فيتنام الشمالية لم تبدل أي مجهود لتشجيع قيام الأمم المتحدة بالوصول الى تسوية للصراع . وهكذا ما لبث يوثانت أن أعلن على الملأ مخاوفه من أن يصبح العالم على الطريق نحو حرب عالمية

ثالثة .

قضايا للمستقبل : عضوية ومهام الأمم المتحدة :

لم تعد فيتنام الشمالية أو الجنوبية أعضاء في الأمم المتحدة بعد . وينطبق نفس القول على دولتي كوريا : الشمالية والجنوبية ، ودولتي ألمانيا : جمهورية ألمانيا الاتحادية في الغرب وجمهورية ألمانيا الديمقراطية التي يحكمها الشيوعيون في الشرق . ومن بين « دولتي الصين » ، لا يعترف إلا بالحكومة المضادة للشيوعيين في جزيرة تايوان (١) على أنها حكومة الصين ، بينما الحكومة الشيوعية للصين في القارة والتي يبلغ تعدادها ما يزيد على ٧٠٠ مليون نسمة لم تعترف بها الأمم المتحدة بعد ، على مدى عشرين سنة تقريبا .

وقد نادى جميع سكرتيري الأمم المتحدة على وجه التقريب بوجوب تحقيق مبدأ العالمية الذي ينادى بأن كل حكومة ذات سيطرة فعلية على دولتها يجب أن تكون عضوا في الأمم المتحدة . إلا أن القوى الغربية ، وبخاصة الجزء الأكبر من الرأي العام في الولايات المتحدة مازالت مترددة في الاعتراف بالنظم الشيوعية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تم عام ١٩٥٥ السماح بانضمام عدة حكومات شيوعية إلى عضوية الأمم المتحدة (ألمانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا) ، وكذلك نظم الحكم الدكتاتورية غير الشيوعية مثل إسبانيا والبرتغال . ولكن حتى عام ١٩٦٧ ومشكلات التمثيل في الأمم المتحدة بالنسبة للبلد المقسمة (وهي الصين وألمانيا وكوريا وفيتنام) لم تحل بعد . وغنى عن البيان ، أنه يمكن تتبع فكرتين أساسيتين عبر تاريخ الأمم المتحدة : أولاها ، تتعلق بالبحث حول قيام سلطة مركزية ، وثانيتها البحث عن وسائل الاتصال والتوفيق الجماعية وطبيعي أن يتطلب قيام مثل هذه السلطة المركزية تقوية قاعدة التصويت بالأغلبية ، وإلغاء حق الاعتراض (الفيتو) الخاص بالقوى الكبرى ، وزيادة سلطات السكرتير العام ، وتوسيع نطاق ولاية محكمة العدل الدولية . كما سيتطلب ذلك تطوير القوة العسكرية للأمم المتحدة ، وسلطات الأمم المتحدة في فرض الضرائب . ومع ذلك ، فطالما استمرت دول العالم مختلفة ، أحداها مع الأخرى كما هي الآن ، فإن الدولة التي تمارس أكبر نفوذ في الأمم المتحدة سواء كانت الولايات المتحدة أو غيرها - هي التي ستحكم العالم بالفعل .

وليس هناك من أمل حقيقي لحدوث مثل هذا في المستقبل القريب . ولكن هناك ثمة طريقة أخرى اقترحها السناتور الراحل آرثر فاندنبرج عام ١٩٤٥ ، وهي جعل الأمم المتحدة مجرد مقر لاجتماع العالم حيث يمكن أن تناقش جميع

(١) تم كتابة هذا الكتاب قبل انحلال الصين الشعبية مقسما في الأمم المتحدة والاعتراف بجمهورية ألمانيا الاتحادية ووحدة فيتنام الشمالية والجنوبية ، وانضمامها إلى الأمم المتحدة (المراجع) .

القضايا علانية ، وحيث يمكن للحكومات أن تتعلم كيف تتناول الخلافات الناشئة عن المصالح والأيدولوجيات ، وكيف تتجنب الصدامات المباشرة . وهنا ، يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تساعد الدول الناشئة حديثا على تعلم أدوارها الجديدة في السياسة العالمية ، وعلى أن تصبح - إذا جاز التعبير - « مندوبة اجتماعيا » في النظام الدولي . ففي هذا المجال ، أحرزت الأمم المتحدة بالفعل نجاحا ملحوظا منذ ١٩٤٥ . فمنذ أن عينا « يذاكرتنا إلى عصر النهضة الدبلوماسية الدولية البلقان (في القرن التاسع عشر) وقارناه بعصر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، لأدركنا التباين بين الوضعين . فلم يحدث قبل هذا التاريخ أن نشأت دول جديدة عديدة ، مثلما يحدث الآن بخصارة مجبودة نسبيا في الأرواح . (تعتبر الحرب الأهلية في نيجيريا عام ١٩٦٨ استثناء رئيسيا مفاجئا) .

وتوضح كل هذه الاعتبارات أن فكرة وجود منظمة عالمية ذات أغراض عامة ما زالت بعيدة المنال فالأمم المتحدة ليست عالمية تماما ، وما زالت غير قادرة تماما على خدمة الأغراض العامة . فهي تضم حوالي ثلاثة أرباع الجنس البشري بحسب . كما أنها محدودة أيضا من الناحية الفعلية في مهامها ومواردها وسلطاتها ومسائل دعمها ، بحيث لا يمكن وصفها بأنها منظمة فوق قومية Supranational . وإنما مجرد منظمة دولية . وهي على أحسن الفروض آخادام العام لمعظم الحكومات الوطنية الرئيسية في العالم . ولكن ليس لها أية سيادة على أي منها ، كما أنها لم تحل محل كل هذه الحكومات تماما في أية مهمة أو وظيفة سيادية كبرى . ولكني نوجد حكومة فوق القومية بالمعنى الصحيح (مسئولة عن معظم أو كل المهام الكبرى للحكومة ، ومخولة سلطة تغطي الحكومات التي تتكون منها على الأقل في بعض المسائل الهامة) ، أو أن تمنح تفويضا مطلقا للمنظمة الدولية في ممارسة بعض المهام أو الوظائف الخاصة بالحكومة ، يجب أن نتجده في هذا السبيل نحو المنظمات الدولية الخصوصية Particularistic

المنظمات الاقليمية كطريق نحو التكامل

عادة ما تقتصر المنظمات الدولية الخاصة على ميدان أو نطاق عمل يطلق عليه بعموم لفظ « اقليم » - أى أن تكون مقتصرة على عدد قليل من الدول التى تجمع بينها بعض الروابط الجغرافية ، أو الثقافية ، أو التاريخية ، أو روابط اقتصادية ومالية . وقد يجمع بينها تفكير سياسى تحررى ، وتشابه فى المؤسسات الاجتماعية ، أو خليط من هذا وذاك . وكان هناك ثمة أمل فى أن تجربة خلق وتطوير مثل هذه الروابط « الاقليمية » أو « الوطنية » من شأنها أن تعلم الحكومات والشعوب تقدير مزايا التكامل الدولى ، وثنمية العادات والمهارات التكاملية السياسية ، اللازمة لممارسة هذا التكامل بنجاح ، على نطاق اوسع ومهام اكبر .

ولم يعد هناك سوى عدد قليل من هذه المنظمات الاقليمية التى تضطلع كل منها بعدد محدود من الوظائف لعدد محدود من الدول - وعادة ما ، لا تزيد هذه الدول أو تلك الوظائف زيادة كبيرة عن العدد الذى بدأت به هذه المنظمات حياتها . وربما أضيف عدد قليل من الدول أو الوظائف الى كل من هذه المنظمات فى مراحل حياتها الاولى ، وقامت توقعات ملؤها الثقة فى نموها المطرد . ولكن فى مجال التطبيق ، كان هذا النمو عادة ما يتوقف ، أو يبطئ بدرجة كبيرة ، حتى وصلت كل منظمة فى النهاية الى الاستقرار فوق هضبة من نوع ما ، تعمل أو تعيش من فوقها (باستثناء عدد قليل من المنظمات التى أصبحت خاملة أو ميتة ، كاتفاق دول البلقان الذى قام فى الثلاثينات من هذا القرن) . ومع ذلك ، فقد استطاعت بعض المنظمات الاقليمية ، من حين لآخر ، أن تدخل طوراً جديداً من النمو فيما يتخلل بالعضوية ، ونطاق وميدان العمل . وقد يستطيع البعض الآخر أن يحقق أطواراً جديدة من النمو فى المستقبل .

وقد تكون أكبر وأهم المنظمات الإقليمية هي تلك التي تكونت في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O. E. E. C.) عام ١٩٤٨ لتتقدم صيغة يمكن من خلالها تنسيق خطط استخدام مشروع مارشال الأمريكي ، وإعادة تعمير وتنمية مئة عشرة دولة أوروبية اقتصاديا . وكانت المنظمة التي تلتها وهي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O. E. C. D.) أكبر حجما ، حيث ضمت الى جانب دول غرب أوروبا الولايات المتحدة وكندا ، ولكن سلطاتها كانت تقتصر على عمل الدراسات والتوصيات وتعتبر هاتان المنظمتان من المنظمات ذات الأغراض الخاصة ، إذ أنهما كانتا تقتصران على المسائل الاقتصادية . ورغم ذلك ، فقد ساعدت المنظمتان ، ومعهما بعض المنظمات الدولية الأخرى ، في وضع الأساس للتخفيضات المتتابة للحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا . وقد توصلتا حتى عام ١٩٦٧ ، خلال ما أطلق عليها « جولة كينيدي » من المفاوضات ، الى اتفاقيات - لم يصادق عليها بعد - لتخفيض هذه الحواجز بما يساوي في المتوسط ربع معدلاتها الأصلية .

منظمة حلف شمال الأطلسي :

هناك هيئة دولية ذات نطاق أضيق ، ولكنها الى حد ما تتمتع بسلطات أكبر وهي منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) التي تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة أوروبية من بينها بعض الدول البعيدة الى حد ما عن المحيط الأطلسي مثل اليونان وتركيا . ويتركز الاهتمام الرئيسي لهذه المنظمة في النفوذ العسكري لأعضائها ، أي ادارة دفة القوة . ولذلك يمكن أن تصبح بدرجة ما منظمة تخدم أغراضا عامة . وحينما أنشئت عام ١٩٤٨ ، كانت مهمتها الرئيسية هي تنسيق القوات المسلحة لأعضائها لدرء خطر أي هجوم سوفيتي محتمل على أوروبا الغربية ، سواء على هيئة غزو عسكري ، أو تصعيد لمنازعات الحدود ، أو ثورات دولية مدعمة من قبل الاتحاد السوفيتي . وكان جوهرها يكمن في نوع من تبادل الالتزامات والتعهدات العسكرية . فقد تعهدت الولايات المتحدة باستخدام أسلحتها النووية (التي كانت ما تزال حakra عليها) لحماية حلفائها الأوروبيين ، كما تعهد هؤلاء الحلفاء بتجهيز عدد كبير من القوى البشرية ، وجزء من المعدات التقليدية ، وتوفير أراض للمقاعد ، وتقديم التسهيلات من أجل جهود الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة .

ومن الناحية العملية ، كانت هذه القيادة المشتركة تستجيب لسياسات الولايات المتحدة التي ظلت تسيطر على الجزء الرئيسي من « السيف » النووي للحلف . ومع ذلك ، فقد قدمت منظمة حلف شمال الأطلسي في نفس الوقت

إطارا سياسيا وقانونيا لاعادة تسليح ألمانيا الغربية . وفي أواخر الخمسينات من هذا القرن ، أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية تساهم بأكبر نصيب فردى في « درع » المنظمة من القوات البرية المسلحة تسليحا تقليديا . كما ساهمت بريطانيا بنصيب أقل - ولكن ملموس - في كل من « السيف » و « الدرع » ، بينما سحبت فرنسا تدريجيا تعاونها مع المنظمة الى درجة اضطرت معها المنظمة عام ١٩٦٨ الى نقل قواتها ومنشأتها من أراضي فرنسا ، ونقل القيادة من باريس الى مدينة صغيرة قرب بروكسل في بلجيكا .

ومنذ البداية ، كانت للمنظمة سلطات كبيرة لتخطيط وتنسيق واعداد الاتفاقيات مع الحكومات الأعضاء بشأن تجهيز القوات والسفن والطائرات ، والقيام بمناورات ، وتوفير قيادة مشتركة من المنظمة للقوات التي تضعها الدول الأعضاء تحت تصرفها ، واقتراح اتفاقيات لهذه الحكومات تتعلق بتعبئة هذه القوات وصيانتها . ومع ذلك ، فليس للمنظمة أية سلطة لارغام أية دولة على توفير القوات التي قد تطلبها المنظمة . وحتى كتابة هذا الكتاب ، لم يكن قد تم التوصل الى تحقيق الهدف الخاص بتجهيز ثلاثين فرقة في أوروبا تحت قيادة المنظمة ، وهو ما كان قد اتفق عليه في أوائل الخمسينات . وليس هناك أمل كبير في أن يتم ذلك في المستقبل القريب . ورغم ذلك ، فلم يحدث طوال سنوات وجود المنظمة ، منذ عام ١٩٤٨ ، أن سقطت دولة أوروبية تحت الحكم الشيوعي ، أو كانت ضحية لهجوم شيوعي واسع النطاق ، أو ثورة داخلية مدعومة من قبل الشيوعيين . وإذا كانت كل هذه الأشياء مستبعدة الحدوث على أية حال ، فإن الجهود المبذولة داخل المنظمة كان من الممكن تكريسها لاستخدام أفضل في أماكن أخرى . ولكن إذا كان من المعتقد أنه في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٨ ، كان من الممكن حدوث ضغط سوفيتي مكثف على دولة أوروبية غربية في غياب دفاع المنظمة عنها ، فإن للمنظمة أن تدعى أن لها الفضل في منع حدوث مثل هذا الضغط .

وعلى أية حال ، فإن احتمال حدوث هجوم سوفيتي مباشر على أوروبا الغربية قد أصبح مستبعدا منذ أواخر الستينات . فبعد وصول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى القدرة على أحداث أضرار لا تحتمل بأحدهما الآخر ، بدا مستبعدا أن يختار أي منهما طريقا يؤدي الى انتحار قومي ، وتضاءلت درجة تصديق تهديداتهما وتعهداتهما باستخدام الوسائل النووية . وفي الواقع أنه بعد الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢ ، أصبح الأعضاء الأوروبيون في منظمة حلف شمال الاطلسنتي أقل تخوفا من التهديدات السوفيتية . هذا ، وإن أدى الاحتلال السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ الى مزووجة نظرهم ، ولكنه لم يؤد الى دحضها ، حيث ظلوا يعتمدون على الحماية النووية للولايات المتحدة .

ولكنهم توقعوا أن تعتمد هذه الحماية على المصلحة الخاصة لأمريكا أكثر من اعتمادها على الالتزام المعنوي المجرد تجاه تحالف منظمة حلف شمال الأطلسي في حد ذاته .

في ظل هذه الظروف ، أصبح من المحتمل تضائل أهمية منظمة حلف شمال الأطلسي كنظام للتحالف العسكري بالدرجة الأولى ، ما لم يتم توسيع نطاق وميدان عملها ليشمل المسائل السياسية والاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، فسوف يتعين على الولايات المتحدة - في كل هذه المجالات - أن تصبح حليفا على قدم المساواة تقريبا مع الآخرين ، من حيث إمكانية تفوق الأغلبية عليها في التصويت في بعض المناسبات ، ومن حيث إمكانية إخضاع حكمها ورأيها القومي لحكم المنظمة وأنها الجماعي . فقد أوضح قرار الولايات المتحدة المنفرد ، خلال الفترة من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٨ ، بغرض مخاطرة تصعيد الحرب في فيتنام - دون تأييد الأغلبية في الأمم المتحدة أو أغلبية حلفائها في منظمة حلف الأطلسي - أن الولايات المتحدة مازالت بعيدة عن التكامل التام سواء في الأمم المتحدة ، أو في نطاق حلف الأطلسي .

وهكذا ظل تنبؤ عالم النفس جيزوم بيرنر Jerome Burner عام ١٩٤٤ بأن الشعب الأمريكي لن ينضم انضماما كاملا في منظمة لا يسيطر عليها ، تنبؤا صحيحا ، حتى بعد حوالي ربع قرن من الزمان . فقد كان هذا الشعب عضوا في المنظمة حلف الأطلسي آنذاك . (كما كان عضوا فيا للأمم المتحدة) . ولكنه كان يتوقع سيطرة إرادته ، كما كان يميل إلى التساؤل عما يمكن لحلف الأطلسي والأمم المتحدة أن يفعله من أجل الولايات المتحدة أكثر من تساؤله عما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله من أجل هاتين المنطمتين . وأخيرا فإذا لم تضاهل أهمية منظمة حلف الأطلسي ، فسيكون هناك شيء أكثر إلحاحا من جانب الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء . ولم يكن واضحا على الإطلاق حتى عام ١٩٦٧ ، ما إذا كان هذا الشيء سيؤيد أم لا . فإذا كانت الولايات المتحدة تبني من الضخامة ومن الاهتمام بمشاكلها الخاصة ومن الاختلاف من حلفائها في المنظمة إلى الحد الذي لا يسمح لها بدمج كيانها في وقت قريب (في أي شكل من أشكال الاتحاد) مع دول المنظمة ، أفلا تبدو دول غرب أوروبا أصغر حجما وأكثر حاجة إلى مثل هذا الاتحاد ؟ أو ليست هذه الدول أكثر تماثلا في التفكير من حيث نوع التكامل الذي تريده ، وكيفية تحقيقه ؟

الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية : مجموعة السوق الأوروبية المشتركة :

شهدت الأعوام من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ تكوين نواة الأفكار الأساسية لتوحيد أوروبا ، والتي أثرت على سياسة أوروبا للمشرين سنة التالية . ففي

خطاب شهير في سبتمبر ١٩٤٦ في زيورخ ، اقترح بير ونستون تشرشل « علاجاً » لأمرأى أوروبا ، قائلاً أنه « إذا تم تعاطينه بوجه عام وبطريقة تلقائية ، فإنه سيجعل أوروبا كلها أو معظمها خلال سنوات قليلة حرة وسعيدة شأنها شأن سويسرا اليوم » . وفي رأى تشرشل أن « طبيعة هذا العلاج النابع من سياسة الدولة واضحة بحيث يجب علينا أن نقيم شككلاً من أشكال الولايات المتحدة الأوروبية » . « كما أن وسيلته لتحقيق ذلك كانت جـد واضحة حيث قال : « أن العملية بسيطة ، وكل ما هو مطلوب هو عزم مئات الملايين من الرجال والنساء » .

وكان محتملاً أن تستميل بلاغة تشرشل المبسطة الخادعة أربع مجموعات من التجارب والآمال التي كانت منتشرة في أوروبا عام ١٩٤٦ . أولها كان الأمن فقد أخفقت الدول في حماية شعوبها من دمار الحرب العالمية الثانية . وكان الأمل في أن وجود أوروبا موحدة هو البديل الذي سوف يحميها من التهديد الواضح بقيام توسع شيوعى . وكان ثانى هذه الآمال هو الرخاء : فقد دمرت اقتصاديات أوروبا القومية بسبب الحرب وانتابها الفقر ، وكانت التجربة قد أثبتت قبل ذلك إنها عرضة للتصدع ، إبان الكساد الكبير الذى حدث فى الثلاثينات . ولعل الأمل في وجود أوروبا موحدة سيجعلها أكثر استقراراً ورخاء ، وربما يصل بها سريعاً الى معدل حجم السوق ودخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية . أما القضية الثالثة فكانت تتمثل فى الحرية وسرعة الحركة : فقد ذاق الناس الويل لعدة سنين خلال الحرب من طريق صرف السلع بالبطاقات وتقنينها ، والقيود الوطنية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال ، والتي زادت حدتها أثناء الكساد والحرب . وأصبح الناس ينشدون قيام أوروبا موحدة تستعاد فيها الحركة الحرة للأشخاص والأفكار والسلع . وكانت القضية الرابعة هي القوة : فقد فقدت دول أوروبا الغربية كثيراً من قوتها ، وفقدت الدول التي كانت لها مستعمرات بعض هذه المستعمرات . وكان من المتوقع فقد باقي هذه المستعمرات في وقت قريب . ولم تكن هناك أية دولة أوروبية غربية في الأعوام من ٤٦ حتى ١٩٤٨ - باستثناء إنجلترا - لها حساب كبير في السياسة الدولية . وكان الأمل في أن وجود أوروبا موحدة قد يعيد الى شعوبها مجتمعة كثيراً من قوتها ، وربما بعض ممتلكاتها التي فقدتها كل على حدة .

وبالرغم من أن هذه الاعتبارات الأربعة - الأمن ، والرخاء ، والحرية وسرعة الحركة ، والقوة ، قد استعملت البعض بدرجة كبيرة ، واستعملت الكثيرين بدرجة معتدلة في أنحاء أوروبا الغربية ، فإنها لم تضحج اهتماماً ملحاً لدى السود الأعظم من الناس ، أو حتى لدى الغالبية البسيطة في أية دولة ، وكان

أمن أوروبا في حالة الهجوم تحييه التحالفات القومية من ناحية المبدأ ، والولايات المتحدة من الناحية الفعلية . وتمت استعادة الرخاء عن طريق إعادة البناء الاقتصادي للدول ، والاقتصادية القومية في ظل مشروع مارشال (٤٨ - ١٩٥٢) التي ساهمت الولايات المتحدة فيه بمساعدات كبيرة . ولم تتم حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والسلع لأنه كان من شأنها تفكيك سيطرة الدول على معدلات الأجور والأسعار والضرائب والأرباح والعالة ومستويات المعيشة ، ومعدل وتوجيه النمو الاقتصادي . ولم يتم إنشاء مؤسسات فوق قومية للاضطلاع بمهام الرقابة أكثر من تنفيذها بطريقة تستجيب لرغبات الجماهير المختلفة في كل دولة . وأخيرا ، فإن دول أوروبا الغربية لم تستعد قوتها خلال العشرين عاما التالية سواء مجتمعة أو منفردة ، فقد فقدت معظم ما تبقى من مستعمراتها ، ولكنها وجدت نفسها أكثر ازدهارا ، ولم تبد شعوبها ميلا كبيرا نحو بذل أية تضحيات مستمرة من أجل سعى جديد وراء الامبراطورية أو القوة ، سواء تحت اشراف قومي أو أوروبي .

ومع ذلك ، فإن معظم الخطوات قد تمت في الاتجاهات الأربعة كلها ، وساعد على ذلك نشأة عدد من المؤسسات الأوروبية الجديدة التي أثبتت قدرتها ، حتى بالرغم من اخفاق بعض المؤسسات الأخرى ، وارتباط المؤسسات الأوروبية كلها في البداية بتحقيق أهداف أكثر طموحا مما أنجزته بالفعل ، ومنذ البداية ، كانت النية لدى كل من هذه المؤسسات الأوروبية أن تكون مؤسسات انتقالية ورغم اقتضار كل منها على مهمة أو وظيفة محددة ، وفي الغالب على مجموعة معينة من الدول الأوروبية ، فقد كان القصد من كل مؤسسة جديدة هو خلق احتياجات جديدة من أجل إيجاد تكامل أكثر ، ومواقف سياسية جديدة ، ومصالح وعادات من شأنها أن تيسر الخطوات المقبلة نحو هذا التكامل المنشود . وكان أمل « الأوروبيين » من بين رجال الدولة في أوروبا الغربية أن يصبح هذا التكامل في النهاية أحد الأهداف العامة ، متشابهة في ذلك مع فكرة الدولة القومية ، اتحادية كانت أم بمفردها . كما كان هناك أمل في أن يشمل هذا التكامل في النهاية كل أوروبا غير الشيوعية ، بل وربما يحتل في الوقت المناسب بعض دول أوروبا الشرقية التي كان يحكمها الشيوعيون في ذلك الوقت بعيدا عن الكتلة السوفيتية ، وكذلك في غرب أوروبا .

وقد بدأت الجهود الرئيسية نحو التكامل الأوروبي بمعاهدة دانكيرك (مارس ١٩٤٧) بين فرنسا وبريطانيا ، وكانت معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة ضد أي تجدد محتمل لعدوان الماني ، ولكنها تضمنت أيضا تمهدا بالتعاون التبادل في مجال المصالح العامة المتعلقة بالرخاء والأمن الاقتصادي للدولتين . وقد تلا ذلك أول اعلان عن مشروع مارشال من يونيو ١٩٤٧ ، ثم

تكوين لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي من بريطانيا وفرنسا أربع عشرة دولة
أوروبية أخرى في يوليو ١٩٤٧ ، وتوقيع ميثاق التعاون الاقتصادي الأوروبي
في أبريل ١٩٤٨ .

وفي نفس الوقت ، انزعجت الحكومات الغربية من تكوين هيئة شيوعية
دولية في سبتمبر ١٩٤٧ وهي « الكومينفورم » من الأحزاب الشيوعية في
الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الشيوعية . وتلا ذلك في ديسمبر
١٩٤٧ اعلان « حكومة ديمقراطية مؤقتة لليونان الحرة » بقيادة شيوعيين
(وانتهت بعد ذلك بالفشل) . وفي فبراير ١٩٤٨ ، وقع انقلاب شيوعي في
تشيكوسلوفاكيا فرض سيطرة شيوعية محكمة عليها . وكان أحد أشكال
الاستجابة لهذه الأحداث من قبل الغرب هو توقيع اتفاقيتين عسكريتين : معاهدة
بروكسل ، وهي تحالف عسكري تم توقيعه في مارس ١٩٤٨ من بريطانيا وفرنسا
ودول «البنيلوكي» (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وهو ما عرف في البداية
باسم «الاتحاد الأوروبي الغربي» (Wes) ، ومعاهدة شمال الأطلسنطي التي وقعت
في أبريل ١٩٤٩ والتي تولدت عنها منظمة حلف شمال الأطلسنطي

خطوات نحو الاتحاد الأوروبي :

تم في مايو ١٩٤٩ التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الأوروبي (C. E.)
وينص على تكوين جمعية استشارية تكون اجتماعاتها علنية (ما يسمى ، البرلمان
الأوروبي ، في استراسبورج) ، ولجنة وزارية تكون اجتماعاتها مغلقة . وتتكون
الجمعية الاستشارية من ممثلين تنتخبهم البرلمانات الوطنية ، أو يتم تعيينهم
بواسطة حكومات الدول الأعضاء ، ولكنهم يدلون بأصواتهم كأفراد - وهذا
غالباً ما يعني من الناحية التطبيقية التصويت على نمط الأحزاب ، وكان المقصود
من ذلك هو أن تكون هذه الجمعية منبرا للرأي العام الأوروبي الذي كان ينتظر
منه أن يساهم في التكوين والقيادة ، ولكن سلطاته كانت تقتصر على إصدار
التوصيات (بأغلبية الأصوات) للجنة الوزارية التي لم تكن بدورها تفعل شيئا
سوى إصدار التوصيات (ولكن بشرط اجماع الوزراء أو من ينوب عنهم وكانوا
يتصرفون في كل حالة طبقا لتعليمات حكوماتهم) للحكومات الأعضاء التي كانت
لها وحدها سلطة القيام بأي اجراء . وهكذا فإن الرأي العام « الأوروبي » كان
يقترح فقط ، ولكن كل دولة هي التي كان لها حق التصرف .

وفي عام ١٩٥٠ ، أنشئ اتحاد المدفوعات الأوروبي (E. P. U.) داخل اطار
منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، وذلك لتسهيل التجارة والمعاملات المالية
للمتحدة الأطراف داخل المنطقة التجارية في أوروبا الغربية ومنطقة الاسترليني ،

حتى يمكن على الأقل التوصل الى وضع يسمح فيه بتقابلية تحويل عملات عدد كاف من الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وعندئذ يمكن الاستغناء عن اتحاد المدفوعات الأوروبي . وقد نجحت هذه العملية كما خطط لها : فقد ساعد اتحاد المدفوعات في تسهيل التجارة الأوروبية المتعددة الأطراف طوال الخمسينات ، ولكنه اختفى مع أواخر الخمسينات بعد أن أصبحت العملات الأوروبية الرئيسية قابلة للتحويل بحرية في سوق النقد الدولي . أما امكانية استخدام اتحاد المدفوعات لأعداد الأساس لايحاد عملة أوروبية مشتركة من عدمه ، فان هذه مسألة أخرى وعلى أية حال ، فان الحكومات الكبرى (وشعوبها بالطبع) قد فضلت وضع السيطرة على عملاتها المحلية (ومن ثم على جزء كبير من اقتصادها القومي) في أيديها ، وبذلك تم حل اتحاد المدفوعات الأوروبي .

- وفي ربيع عام ١٩٥٠ ، تم الشروع في تنفيذ خطة شومان (نسبة الى روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك) لتجميع الرقابة على كل انتاج لفرنسا وألمانيا من الفحم والصلب في سوق مشتركة تكون تابعة لهيئة عليا ذات سلطات تنفيذية ، قائمة على النقل الاختياري لسيادة الدول المشتركة ، وكان الباب مفتوحا أمام الدول الأوروبية الأخرى للاشتراك في هذه المنظمة الجديدة . وكان مقرا أن تكون الهيئة العليا مسئولة أمام جمعية برلمانية . وكانت هناك محكمة عدل تختص بالمسائل القانونية ، ومجلس وزراء يمثل الحكومات القومية: وطبقا لمجال اختصاصها ، كانت المنظمة الجديدة منظمة فوق قومية أي أنها (طبقا لتعريفنا السابق لهذا المصطلح) تتخطى سلطات صنع القرار التابعة للحكومات القومية للدول الأعضاء . وكان الهدف السياسي الفوري وراء انشاء هذه المنظمة هو رغبة فرنسا في أن تؤمن نفسها ضد أي بعت ممكن للقومية والعسكرية الألمانية خلال فترة إعادة تسليح ألمانيا ، وهي خطة بدأ التفكير فيها منذ انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، وبرزت أهميتها تحت وطأة الحرب الكورية . وأكثر من ذلك ، فان « شومان » قد وصف خطته في مايو ١٩٥٠ بأنها « خطوة أولى نحو الاتحاد الأوروبي » . وفي أغسطس أعرب عن ثقته في أن هذه الخطة « ستقودنا بسرعة نحو توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا توحيدا كاملا » . وفي أبريل ١٩٥١ ، تم توقيع ست دول (فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، ودول البينلو كسي الثلاثة) على المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب **E. C. S. C.** ثم تم تصديق هذه الدول عليها ، وأصبحت نافذة المفعول في يوليو ١٩٥٢ .

وقبل ذلك بشننهرين - أي في مايو ١٩٥٢ ، وقع وزراء خارجية الدول الست معاهدة ذات آثار أبعد (بناء على اقتراح فرنسا أيضا) خاصة بدمج قواتهم المسلحة في مجموعة الدفاع الأوروبية **E. D. C.** تحت لواء سلطة فوق

قومية مماثلة للهيئة المشرفة على المجموعة الأوروبية للفحم والصلب .

وكانت قد تمت صياغة هذه المعاهدة على نحو يسمح بإعادة تسليح ألمانيا ، ولكن في إطار الجيش الأوروبي فقط . ومع ذلك ، فقد كان من المقرر أن يحل جيش أوروبي محل الجيش الفرنسي (أو على الأصح مجموعات القوات المسلحة الفرنسية كلها) وبالتالي يتر الدراع العسكري لفرنسا كقوة كامنة في السياسة القومية لفرنسا نفسها ، وقد اتحدت قطاعات كبيرة من اليمين واليسار الفرنسي لمعارضة هذا الاقتراح . وبالرغم من أن الدول الخمس الأخرى الأعضاء قد صادقت على هذه المعاهدة ، إلا أن البرلمان الفرنسي لم يوافق عليها في أغسطس ١٩٤٥ ، ودفن مشروع مجموعة الدفاع الأوروبية .

وقد تم إعداد مشروع معاهدة أكثر طموحا لإنشاء مجموعة أوروبية كانت تسمى فيما سبق المجموعة السياسية الأوروبية ، وتم إعداد هذا المشروع عام ١٩٥٣ بواسطة مجلس خاص (مكون من أعضاء مجلس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، علاوة على بعض المندوبين من فرنسا وألمانيا وإيطاليا) ، لكن هذا المشروع لم يتم التوقيع عليه من قبل الحكومات ومات وهو مازال في مهده .

المؤسسات الوظيفية الأوروبية :

وإذا كانت جهود الاتحاد الأوروبي قد توقفت عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، فإن المؤسسات الوظيفية الأوروبية على الأقل قد أحرزت بعض التقدم . ففي عام ١٩٥٣ ، خرج إلى حيز الوجود كل من الوكالة الأوروبية الانتاجية (B. P. A.) ومجلس التعاون الجمركي (C. C. C.) والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل (B. C. M. T.) والمجلس الأوروبي للبحث النووي (C. E. R. N.) وفي عام ١٩٥٥ عقد المؤتمر الأوروبي للطيران المدني (E.C.A.C.) .

وفي محاولة لتعويض الاخفاق الذي حل بجهود التوحيد العسكري والسياسي لأوروبا ، تم بذل جهود هامة لدفع الوحدة الأوروبية قدما في المسائل الاقتصادية ، بين الدول الست على الأقل . ففي مارس ١٩٥٧ ، وقع وزراء خارجية الدول الست اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C.) وإقامة سوق أوروبية مشتركة تدريجيا تؤدي في النهاية إلى حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وذلك خطوة بخطوة في مدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ عاما . وفي نفس الوقت ، تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين الدول الست تتعلق بإنشاء مجموعة الطاقة الأوروبية النووية (Euratom) ، وهي ذات آثار أبعد من المجلس الأوروبي للبحث

النوى . وسرعان ما تم التصديق على الاتفاقيتين ، وخرجتا الى حيز الوجود فى أول يناير ١٩٥٨ . وبحلول عام ١٩٦٧ ، كانت السوق المشتركة - من الناحية القانونية - قد أحرزت تقدما أسرع من الجدول الزمني الأصلي : فقد تم إلغاء أربعة أخماس الرسوم الجمركية بين الدول الست بالنسبة للسلع المصنعة ، كما تم التوصل الى اتفاقيات ذات أبعاد هامة بالنسبة للمنتجات الزراعية . وهكذا نجحت الوظيفة فى إطار حدودها .

ولكن طبيعة وحدود هذا النجاح جديرة بالملاحظة ، فقد أصبحت الحكومات والشعوب الأوروبية لأول مرة فى التاريخ تنظر الى الحرب داخل أوروبا الغربية على أنها غير شرعية بل وغير محتملة ، وغير جديرة بالاعداد لها بطريقة رئيسية . وبهذا المعنى ، فإن أوروبا الغربية قد أصبحت مجتمع أمن . ورغم ذلك ، فيمكن ان تتعرض للتهديد من الخارج ، ولكن سكانها لا يشعرون بالتهديد داخلها من قبل أى جيران فى أوروبا الغربية .

وفى نفس الوقت ، فقد ظلت أوروبا الغربية متعددة من الناحية السياسية . فكل دولها تحتفظ بكل سيادتها تقريبا فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعسكرية ، وهى حقيقة ظهرت واضحة على يد الرئيس ديغول عام ١٩٦٣ حينما اعترض على محاولة بريطانيا الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك حينما رفض فى عام ١٩٦٥ أن يسمح بتخطي فرنسا فى التصويت على المسائل الهامة داخل المجموعة ، ثم مرة ثالثة حينما تحرك لتأخير جهود بريطانيا من جديد للانضمام للمجموعة الأوروبية عام ١٩٦٧ . وحتى الآن لم تتوحد العملات ، أو الاقتصاد القومى ، أو أسواق الأيدى العاملة ، أو أسواق رأس المال فى أوروبا . ولكن منذ عام ١٩١٣ حتى حوالى عام ١٩٥٧ ، كان هناك اتجاه نحو تحقيق تكامل هيكل فى النسيج الاقتصادى والاجتماعى لغرب أوروبا ، كما يتضح من النسب المتزايدة من التجارة عبر الحدود ، والمراسلات البريدية ، والسفر ، وحضور التعليم الجامعى داخل المنطقة . ورغم ذلك ، فى عامى ٥٧ - ١٩٥٨ توقف هذا الاتجاه . فقد وصل التوحيد الهيكل لغرب أوروبا الى هضبة يمكن أن يبقى عندها مدة عشر سنوات أخرى . ويمكن ادراج أسباب أى زيادة أخرى فى حجم المعاملات الكبرى بين دول السوق منذ عام ١٩٥٨ الى آثار الرخاء والاحتمالات العشوائية (أو ربما الصدفة) . وإذا حدث تكامل أكبر ، فيلزم لذلك أن يمسك جيل جديد بزمام الأمور فى المجال السياسى ، وربما يكون ذلك هو الجيل الذى كان فى سن التعليم الجامعى فى السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥٠ حينما بدأت الدفعة الأوروبية وكانت الوحدة أمرا مسلما به .

الجهود الأخرى نحو التكامل الإقليمي :

ظل التكامل فوق القومى خارج أوروبا أضعف منه فى أوروبا الغربية .
فمثلا تعتبر منظمة الدول الأمريكية - التى حلت محل الاتحاد الأمريكى - التى
تعتبر وريثة تقليد خاص بالتعاطف بين الولايات الأمريكية - (ولكنها أيضا
وريثة الاستياء من بعض دول أمريكا اللاتينية من جراء السيطرة الاقتصادية
والسياسية للولايات المتحدة) أقل تكاملا بدرجة كبيرة عن غرب أوروبا فيما
يتعلق بالمعاملات المتبادلة ، والولايات الشعبية ، والمؤسسات القوية .

وقد وحلت الجامعة العربية بين الدول الأعضاء فيها على أسس تراث
مشترك من اللغة والثقافة ، (وإلى حد كبير) الديانة ، وعدم الثقة بالقوى
الخارجية ، غربية كانت أو شيوعية ، وعلى أساس العداء المشترك لدولة
إسرائيل . ولم تكف هذه الروابط رغم ذلك للحفاظ على تفاهم رئيسى فى الحياة
السياسية أو الاقتصادية ، أو لضمان توزيع عادل لعائد البترول بين الدول
العربية الأغنى والأفقر ، أو لتمكين الدول العربية من منع النكسات العسكرية
الكبرى فى أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . وهنا أيضا يعتبر التكامل فى
أحسن صوره مازال فى مرحلة مبكرة نسبيا ويجب توثيق كثير من الروابط
الإيجابية بين الدول العربية فى المستقبل .

والتكامل بين مختلف الدول فى الكتلة السوفيتية هو الآخر غير تام .
ورغم أن الحرب داخل العالم الشيوعى تعتبر غير مشروعة ، إلا أنه قد حدثت
داخله مرارا نزاعات مريرة ذات مهارات قوية متبادلة ، كالنزاعات التى حدثت
بين الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا فى الأعوام من ٤٨ إلى ١٩٥٣ ، وبين الاتحاد
السوفيتى والصين الشيوعية فى الستينات ، وبين الاتحاد السوفيتى
وتشييكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ قبل احتلال قوات رومانيا وبولندا والمجر وبلغاريا
وألمانيا الديمقراطية لأراضى تشيكوسلوفاكيا باسم حلف وارسو . وقد ظلت
المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادى Comecon ، وللتعاون العسكرى
(حلف وارسو) ، مقصورة على الاتحاد السوفيتى وحلفائه من أوروبا الشرقية .
ويبدو أحيانا أن هاتين المنظميتين قد أصابهما التفكير بعد أن أصبحت النظم
الشيوعية فى يوغسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا أكثر قوة
وأكثر ثقة فى نفسها . ورغم ندرة البيانات التى يعتمد عليها الخاصة بالمعاملات
بين الدول الشيوعية ، مثل البيانات المتاحة بالنسبة لغرب أوروبا ، إلا أن
البيانات المتاحة توحي باستمرار وجود دول قومية متعددة داخل العالم الشيوعى .
ومع ظهور جيل سياسى جديد فى هذه الدول ، فإن التحرر والشعور الوطنى

قد يزداد تحت سطح الالتزام والارتباط بالكتلة السوفيتية • وحينئذ سيكون
على الحكومات في هذه الدول أن تختار بين القبول أو الرفض •

وهكذا ، فعينما بدأت الرقابة السياسية السوفيتية على تشيكوسلوفاكيا
تتفكك ، لجأت الحكومة السوفيتية في أغسطس ١٩٦٨ إلى الاحتلال العسكري •
ولكن من المحتمل أن تستمر الضغوط التي تطالب بالتغير في معظم دول الكتلة
السوفيتية وداخل الاتحاد السوفيتي نفسه •

الفصل الثامن عشر

تحقيق التكامل وتلعيمة

غالباً ما ينظر الى المنظمات الدولية على أنها أفضل الطرق التي تخرج بالجنس البشرى من عصر الدولة القومية . ومع ذلك ، فقد أصبحنا نرى هذه المنظمات الدولية القائمة حالياً أو التي قامت من قبل ، وقد تخطتها المشروعات الكبرى من أجل اتحاد الأطلنطي أو الحكومة الفيدرالية العالمية - وهي المشروعات التي مازالت تبشر بالكثير من أجل تحقيق التكامل فوق القومى إذا ما قدر لها أن تقوم بالفعل . على أنه يجدر بنا أن نضع تجارب الماضى فى مقابل هذه الرؤى المستقبلية أن نتساءل عن ماهية بعض الحالات الفعلية للتكامل السياسى وما يمكن أن يستفاد منها .

فهناك نحو خمسين حالة من حالات التكامل السياسى فى العالم ، يمكن أن نتعلم منها بعض الأشياء التي تساعدنا بطريقة مباشرة على معالجة مشاكلنا الحالية بطريقة أفضل . وقد تمت دراسة أربع عشرة حالة من هذه الحالات - عشر منها فى التاريخ القديم وأربع فى التاريخ الحديث - بهدف مقارنتها بالمشكلات المعاصرة . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى بعض النتائج التي أمكن استخلاصها من هذه الدراسة ، حيث تحدثت المهام الرئيسية للتكامل فى الآتى :

- ١ - حفظ السلام .
- ٢ - التوصل الى امكانيات كبيرة متعددة الأغراض .
- ٣ - انجاز بعض المهام المحددة .
- ٤ - تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جنة .

ويمكن قياس هذه المهام : فقياس ما اذا كان هناك دعم للتوقعات الدائمة للسلام في مجتمع ما ، يثبت بغياب أو ندرة الاستعدادات الخاصة للحرب بين الوحدات السياسية والإقليم والسكان في هذا المجتمع . ويمكن اكتشاف البرهان في البيانات الخاصة بتعبئة القوات والأسلحة والمنشآت العسكرية ، والسجلات الدبلوماسية ، وبيانات الميزانية ، وكذا في بيانات الرأي العام على مستوى الصفوة ومستوى الجماهير .

ويتم قياس التوصل الى امكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الاجمالي للمجتمع ، والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ، ومجال معاملاته التجارية وتنوعها . ويتضح ما اذا كان المجتمع يحقق مهام معينة عن طريق وجود - ربما نمو - وظائف مشتركة مناسبة ، ومؤسسات مشتركة ، وموارد مشتركة ، وتضحيات مبذولة في سبيل هذه الأهداف المحددة . وأخيرا ، فان قياس تحقيق الذات ودور الشخصية يتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة ، وخلق واتباع رموز جديدة ، ومن البيانات الكلية عن السلوك الفعلي للسكان ، بما في ذلك درجة القبول الشعبي لانتقال الثروة أو المزايا الأخرى داخل المجتمع ، ووجود درجة من اقتسام المزايا والأعباء داخله .

وسواء أمكن تحقيق المهام اللازمة للتكامل أم لا ، وسواء نجح التكامل أو فشل ، فان ذلك يعتمد الى حد ما على الخلفية السائدة داخل وبين الوحدات السياسية التي سوف يتم التكامل بينها .

ويمكن ايجاز شروط التكامل تحت أربعة عناوين هي :

- ١ - أهمية الوحدات احداها للآخرى .
- ٢ - اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلا .
- ٣ - التجاوب المتبادل .
- ٤ - وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك .

وتتفاعل هذه الشروط معا ، ويمرّز أحدها الآخر ، ولكن يمكن من حيث المبدأ التحقق من كل منها على حدة : فتتضح الأهمية المتبادلة بين الوحدات من حجم المعاملات بينها مثل التجارة والانتقال والبريد ووسائل المواصلات الأخرى ، والدرجة التي تزيد بها هذه المعاملات عن المعدلات التي قد تمرى الى مجرد الصدفة أو الى كبر حجم الوحدات المشتركة فيها ، ودرجة معامل الاختلاف بين آثارها على أي وحدتين سياسيتين مختلفتين مشتركين فيها .

• ويمكن اقتضاح وجود تماثل في نوع ودرجة الثواب المشترك بالنسبة للشركاء في المجتمع الأكبر المرتقب من درجة المعامل الموجب لأنواع الثواب بين اثنين أو أكثر من هؤلاء الشركاء ، بحيث يرتبط حصول أحدهما على مكافأة باحتمال أكبر في حصول الآخر على مكافأة كذلك •

وتشمل ظروف التجاوب المتبادل وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والادراك وتوجيه الذات • ويمتبر الأداء الفعلي من حيث سرعة واحتمال حدوث سلوك متجاوب مصدرا مستقلا للتحقق من وجود التجاوب المتبادل •

وأخيرا ، فإن الولاء العام المشترك يتضح في تكرار و بروز ادراك المصالح المشتركة من ناحية توزيع الاهتمامات ، وتوازي توقعات الثواب كما يتضح من بيانات استطلاع الرأي ، وتحليل مضمون وسائل الاعلام والاتصال الحكومية ، وهناك مؤشر آخر وهو التناسب الموضوعي أو تواكب القيم الرئيسية للسكان بما يسمح لهم بادراك شرعية التعاون بينهم • وبالإضافة الى ذلك ، يمكن النظر الى المؤشرات الخاصة بالمشاعر الذاتية المشتركة المتعلقة بشرعية المجتمع المندمج ، علاوة على جعل الولاء له مسألة نابعة من شعور نفسي داخلي •

وتذهب أهداف وشروط الاندماج الى حد تحديد العمليات والوسائل التي يمكن بواسطتها البدء في عملية الدمج • ويمكن تجميع هذه الوسائل في أربع عمليات وطرق خاصة هي :

١ - توليد القيم •

٢ - تخصيص القيم •

٣ - القمع •

٤ - التطابق •

ويعنى توليد القيم وتخصيصها على التوالي اكتساب وتوزيع السلع أو الخدمات أو العلاقات التي يصدرها السكان الممنون • ويعنى القمع في المقام الأول القسر سواء العسكري أو غيره • ويعنى التطابق تشجيع العمليات ودفع المشاعر الخاصة بالتطابق والولاء المتبادل ومشاعر الجماعة •

أنواع المجتمعات : الدمج في مقابل التعدد

عملية إقامة مجتمع أمن مندمج :

إذا كان الهدف الرئيسي للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة ، وإنما كذلك اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأراض العامة المعنية ، أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار ، أو خليط من ذلك كله ، فإن من الأفضل تكوين ما يسمى « بمجتمع سياسي مندمج » ذي حكومة مشتركة . وإذا كان الهدف الرئيسي هو السلام ، فيكفي تكوين « مجتمع أمن متعدد » ، وفي الواقع أن تحقيقه سيكون أسهل .

وقد يكون المجتمع المندمج كذلك « مجتمع أمن مندمج » تسود داخله توقعات قوية من أجل التغير السلمي ، تثبت صحتها في غياب استعدادات كبيرة محددة من أجل حرب واسعة النطاق داخل هذا المجتمع . وتعتبر أي دولة قومية قوية التكامل - مثلما كانت بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨ - مجتمع أمن مندمج ، (ورغم تزايد العنف الداخلي بين الجماعات العنصرية في المدن الأمريكية في الستينات ، واتخاذ لاستعدادات لاحتمال عودة هذا العنف في المستقبل ، فإن هذه التطورات ظلت حتى الآن بعيدة عن الحرب الأهلية) . ولكن لا تستطيع حكومة مشتركة أو قوانين ومؤسسات مشتركة أن تكفل الأمن والسلام الداخلي في دولة على حافة حرب أهلية كما كان الحال في الولايات المتحدة عامي ١٨٦٠ - ١٨٦١ ، وبين الهند وباكستان عامي ٤٦ - ١٩٤٧ ، ونيجيريا عام ١٩٦٧ . وفي الواقع أن جهود المحافظة على المجتمع المندمج أو الاتحاد السياسي بالقوة قد تؤدي إلى نشوب الحرب الواسعة النطاق التي كان الهدف من إقامة مجتمع أمن في الأصل هو تجنب مثل هذه الحرب . ويوضح الجدول ١٥ العلاقات الممكن قيامها بين المجتمعات المندمجة ومجتمعات الأمن .

وقد بدأت أهمية هذه العلاقات في التغير . ففي حين أن الحروب الأهلية الواسعة النطاق ، وسفك الدماء كان من الممكن في الماضي خروج غالبية السكان المتحاربين منها أحياء ، لأن هذه الحروب كانت تستخدم فيها أسلحة ذات قوة تدميرية محدودة نسبيا ، نجد أنه من الممكن اليوم القضاء على الجماهير المتحاربة

(وربما الجنس البشرى كله) فى حرب أهلية نووية على نطاق ضيق . وعليه ، فمع زيادة فتك الأسلحة ، زادت أهمية المحافظة على السلام ، والتفكير السلمى وتسوية المنازعات ، فى حين انخفضت أهمية الاتحاد من أجل القوة ذات الغرض العام ، أو من أجل الشعور بهيبة وشخصية أكبر للجماعة ، كما قلت أهمية التمييز القانونى بين الحرب الدولية والحرب الأهلية ، كذلك فقد زادت خطورة المجتمعات السياسية المتدمجة - ولكن غير المتكاملة .

جدول رقم (١٥)

الانتماج السياسى ، والتعدد والأمن :
النماذج الممكنة للمجتمع السياسى

الانتماج	عدم الانتماج	التكامل
<p>مجتمع الأمن المتدمج</p> <p>مثال</p> <p>(الولايات المتحدة اليوم)</p>	<p>مجتمع الأمن المتعدد</p> <p>مثال</p> <p>(النرويج - السويد اليوم)</p>	
الانتماج	عدم الانتماج	عدم التكامل
<p>مجتمع مندمج وليس مجتمع أمن</p> <p>مثال</p> <p>(إمبراطورية هابسبورج ١٩١٤)</p>	<p>مجتمع (لا إندماج)</p> <p>مجتمع (لا أمن)</p> <p>مثال</p> <p>(الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى اليوم)</p>	

ورغم خطورة مجتمع الأمن المتدمج فى حالة فشله ، فإنه سيظل مرغوبا أكثر من بدائله ، لأنه فى حالة نجاحه لن يحافظ على السلام فحسب ، ولكنه سيوفر كذلك قوة أعظم لانتاج الخدمات والأفراض الحكومية العامة والمحددة ، وربما يوفر شعورا أكبر بالشخصية والطمانية النفسية بالنسبة للصفاة وجماهير السكان داخله . ورغم أنه مرغوب أكثر ، فإنه شأنه فى ذلك شأن كل ما هو أفضل - أصعب فى تحقيقه والمحافظة عليه .

الشروط الخلفية الأساسية : تعدد إحدى الدراسات ١٢ شرطا خلفيا اجتماعيا واقتصاديا داخل وبين الوحدات المشتركة ، يبدو أنها ضرورية (وربما غير كافية رغم ذلك) لنجاح مجتمع الأمن المتدمج وهي : -

١ - التوافق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي .

٢ - أسلوب معيشة مميز وجذاب ؛

٣ - توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك .

٤ - زيادة ملحوظة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة .

٥ - نمو اقتصادي أعلى ، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة (بالمقارنة مع الأقاليم المجاورة خارج منطقة التكامل المرتقب) .

٦ - بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها ، وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها .

٧ - توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل ، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل .

٨ - وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة .

٩ - تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة .

١٠ - بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها .

١١ - وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات (كأن يكون داخل أغلبية أو أقلية) بين الوحدات السياسية .

١٢ - وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك .

وتوفر هذه الشروط الأساسية مجتمعة جزءا كبيرا من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي لا غنى عنها للشروط السياسية المعروفة اللازمة لمجتمع الأمن المتدمج ، والتي تكمن أساسا في استعداد وقدرة جميع الطبقات السياسية المعنية في جميع الوحدات المشتركة على :

١ - قبول ودعم المؤسسات الحكومية المشتركة .

٢ - تقديم ولاء سياسي عام لهذه المؤسسات للحفاظ على المجتمع الاندماجي .

٣ - تشغيل هذه المؤسسات المشتركة باهتمام مناسب متبادل ، وباستجابة لرسائل وحاجات كل الوحدات المشتركة .

وحتى بعد اقامة مجتمع آمن مندمج كاتحاد فيدرالى أو امبراطورية ، فانه غالبا ما يكون معرضا للنزاع الدنى أو الانفصال . ومن المحتمل أن يؤدي أحد الظروف التالية لتفكك هذا المجتمع :

١ - أى زيادة سريعة فى الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية فى المجتمع أو فى إحدى وحداته وبخاصة اذا حدثت زيادة الأعباء فى مرحلة مبكرة قبل أن يتم تفعيم التكامل عن طريق تعلم الولاء والعادات السياسية (الراسخة) .

٢ - زيادة سريعة فى التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من عملية استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للمجتمع .

٣ - زيادة سريعة فى التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أسرع وأقوى من أى عملية تكاملية تعويضية .

٤ - تنحور خطير فى القدرات السياسية أو الادارية للحكومة أو الصفوة السياسية فى مقارنتها بالمهام والأعباء الحاضرة التى عليهم مواجهتها .

٥ - انفلاق نسبى للصفوة السياسية من شأن أن يؤدي الى تباطؤ جذرى فى دخول أعضاء وأفكار جديدة ، وإلى نشأة صفوة مضادة معادية من أعضاء الصفوة المرتقبين الذين يشعرون بالإحباط .

٦ - فشل الحكومة والصفوة فى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان فى الوقت المحدد (والتي ربما تكون قد ظهرت فى مناطق بارزة فى الخارج) ، أو الفشل فى التكيف فى الوقت المناسب مع التدهور الوشيك ، أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو الميزة (مثل مركز الأقلية البيضاء فى الاتحاد السابق لروديسيا ونياسالاند) .

مجتمعات الأمن المتعددة أسهل فى تكوينها واستمرارها ، وبالتالي فغالبا ما تكون وسيلة أكثر فعالية للحفاظ على السلام بين أعضائها . ويبدو أنها لا تحتاج الا الى ثلاثة شروط رئيسية لوجودها وهى :

١ - اتفاق القيم السياسية الرئيسية .

٢ - قدرة الطبقات السياسية المعنية فى الدول المشتركة على الاستجابة لرسائل وحاجات وأفعال احداها الأخرى بطريقة سريعة ومناسبة ودون اللجوء الى العنف .

٣ - قدرة متبادلة على التنبؤ بالمظاهر الهامة للسلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي (ولكن هذه المظاهر الهامة أقل بكثير في حالة مجتمع الأمن المتعدد عنها في حالة المجتمع المندمج الأكثر ترابطاً) .

عملية التكامل :

ان مجتمعات الأمن المندمجة ، كالدول القومية أو الاتحادات الفيدرالية ، ليست كالأجهزة العضوية . فهي لا تخرج الى حيز الوجود عن طريق عملية نمو خلال تعاقب ثابت للمراحل كما هو الحال بالنسبة لمراحل تطور أبي ذئبية الى ضفدع ، أو نمو القطر الرضيع الى قط كبير ، وانما التكامل يشبه على الأصح عملية صف التجميع *Assembly Line* ، فالمجتمعات المتكاملة تتجمع في جميع مظاهرها وعناصرها الأساسية عبر التاريخ كما تتم عملية تجميع السيارة . ولا يهم كثيرا فيما يتعلق بإداء السيارة الكاملة نظام التتابع الذي أضيف فيه كل جزء الى الجزء الآخر طالما أن كل عناصرها الضرورية قد انضمت معا في النهاية . ومع ذلك ، فقد تمت ملاحظة بعض خصائص عملية التكامل في عدة حالات سابقة ، وسيكون من الجدير ملاحظتها في الحالات الحاضرة والمقبلة :

تبدأ عملية التكامل غالبا حول منطقة النواة *Core area* التي تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا ، وفي بعض الجوانب الهامة الأكثر تقدما وجاذبية عن الوحدات الأخرى . وفي الحكومات أو الصفوة السياسية لمناطق النواة هذه يوجد قائد نشيط أو موحد بالنسبة للنظام السياسي المتكامل الناشئ . وقد لعبت بريطانيا هذا الدور في الجزر البريطانية ، وبيدمونت في توحيد إيطاليا ، وبروسيا في توحيد ألمانيا ، ومارشال تشوسيتس وفيرجينيا وبنسلفانيا ونيويورك مشتركة في تكامل المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة في الولايات المتحدة .

وفي المراحل الأولى لعملية التكامل غالبا ما ينشأ مجتمع « لا حرب » نفسيا وتصبح الحرب بين الشركاء المقبلين غير شرعية . ولا تحوز الاستعدادات الجدية للحرب على تأييد شعبي ، وحتى اذا وجدت بعض الدول من الشركاء المقبلين نفسها في معسكرين مضادين في نزاع دولي أكبر ، فإنها تتصرف بحيث تبقى العداءة والاضرام المتبادلة عند أدنى حد - أو ترفض محاربة احدها الأخرى كلية . وقد نشأ مجتمع « لا حرب خطيرة » من هذا الطراز بين دول الكانتون السويسرية في القرن السادس عشر ، وبين الولايات الإيطالية منذ منتصف القرن الثامن عشر وبين الولايات الأمريكية منذ عام ١٧٧٥ ، وبين الولايات الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وربما يكون قد نشأ منذ عام ١٩٥٠

بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك رغم الكثير من ذكريات الحروب السابقة بينها .

كذلك غالبا ما تضعف الانقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشئ . وأهم من ذلك ، فإن هذه الانقسامات تنتقل خارج حدود الوحدات المشتركة ، تسيطر على الحياة السياسية عندئذ انقسامات تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية . وكلما تنوعت وبرزت هذه الانقسامات المقاطعة المتبادلة ، كلما كان قبول الاتحاد الناشئ أفضل . وتاريخ مثل هذه الانحيازات المقاطعة للأحزاب السياسية والديانات والمصالح الاقتصادية (وكلها تكمل وتعزل وتجتاز الروابط القديمة للوحدات والأقاليم الأصلية) يمكن تتبعه في تاريخ توحيد بريطانيا ، وسويسرا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الانقسامات بين الأقاليم والوحدات السياسية عندما تتوازى وتتعزز بواسطة الانقسامات القديمة أو الجديدة الخاصة باللغة والديانة والأيدولوجية والمصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ، فإن تكاملها قد يتوقف أو يعكس اتجاهه . وقد حدث ذلك بين بريطانيا ومعظم أيرلندا ، وبين الأجزاء المختلفة من المملكة النمساوية - المجرية ، وبصفة مؤقتة بين شمال وجنوب الولايات المتحدة . وفي كل حالة ، كان مجتمع الأمن المندمج ينهار بصفة مؤقتة في الولايات المتحدة ، ولكن (حتى الآن) بصفة دائمة في الحالات الأخرى .

وأخيرا ، ففي الحالات الناجمة للتكامل عن طريق الاندماج السياسي كانت الطوائف أو الأحزاب السياسية عبر الأقاليم تمثل شيئا جديدا ، فكانت تتطابق مع أحد أو بعض التجديدات الرئيسية عبر الأقاليم ، تلك التجديدات التي كانت حامة وجذابة في مكانها وزمانها . فاصلاحات ملوك تيودور لعبت دورا رئيسيا في تكامل إنجلترا وويلز ، وكذلك إصلاحات الأحرار Whigs (وقبولهم بواسطة المحافظين Tories) في توحيد إنجلترا واسكتلندا . وقد لعب الأحرار ومذهب التحرر دورا مماثلا في توحيد كل من سويسرا وإيطاليا وألمانيا في القرن التاسع عشر ، وساعدهم على ذلك غالبا قبول المحافظين المستنيرين أمثال كافور وبسمارك للإصلاحات والتجديدات الهامة والإشراف عليها . وقد ساعدت الثورة الأمريكية على توحيد الولايات المتحدة ، وكان الفيدراليون التابعون لهاملتون ، والجمهوريون الديمقراطيون التابعون لجيفرسون يمثلون التجديدات البارزة . وعلى العكس من ذلك ، فإن عنصر التجديد عبر الأقاليم كان ضعيفا في الاتحاد الأنجليزي - الأيرلندي عام ١٨٠١ ، وفي مملكة هابسبورج بعد عام

١٨١٠ ، وفي الاتحاد النرويجي - السويدي بعد عام ١٨١٤ ، وقد تم حل جميع هذه الاتحادات في النهاية .

الوظيفية كطريق إلى التكامل :

وعلى عكس هذه المظاهر الرئيسية للعملية فإن قضية « الوظيفية » - التي يكثر الجدل حولها - تصبح هنا أقل أهمية . ونعتمد إلى الأذهان أن الوظيفية تعني الاندماج الجزئي . وهي تتم بالطريقة التالية : يتم تسليم الحكومات المشتركة لبعض الوظائف المحددة إلى وكالة مشتركة ، ولكن هذه الوظائف ليست على درجة كبيرة من الأهمية ، وبالتالي لا تؤدي عادة إلى نقل كاف من قوة الفرص العام إلى الوكالة الجديدة بحيث تسمح لها أن تكون قادرة فعلا على اتخاذ أي تصرف يتطلب اندماجا كاملا . ولهذا فإنها غالبا ما تختص بالاندماج الجزئي أو الوظيفي . وأحيانا ما يؤدي هذا الاندماج الوظيفي خطوة بخطوة إلى الاندماج الكامل . وقد حدث هذا مثلا في حالات مثل اتحاد الجمارك الألمانية في القرن التاسع عشر ، والإدارة المشتركة للأراضي الغربية بواسطة الولايات المتحدة طبقا لمواد الاتحاد الكونفيدرالي (١٧٨١ - ١٧٩١) ، والكاثولون السويسري منذ أواخر القرن ١٤ وأوائل القرن ١٥ ، وبين إنجلترا وويلز ، وإنجلترا واسكتلندا في المراحل السابقة على اندماج كل منهما في كل حالة .

ومن ناحية أخرى ، فقد تم توحيد إيطاليا دون أي اندماج وظيفي سابق وكذلك فإن وجود اندماج وظيفي لم يحسم الاتحاد النرويجي - السويدي من التحليل . وعلاوة على ذلك ، فرغم وجود فترة من الاندماج الوظيفي سبقت الاندماج الكامل في حالات إنجلترا وإيرلندا ، والنمسا وبوهيميا والمجر ، فإن هذه المجتمعات المندمجة قد فشلت في النهاية .

ونختتم الحديث بالقول أن الوظيفة أو الترتيبات المتعلقة بها ليس لها بمفردها سوى أثر قليل على النجاح أو الفشل النهائي للجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات أمن مندمجة . وتعتمد النتيجة في كل حالة على شروط وعمليات أخرى ، وخاصة على إذا ما كانت التجارب المتعلقة بالترتيبات الوظيفية مجزية أو غير مجزية . وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة للوظيفية هو أنها تجنب مخاطر الاندماج الكلي المبكر وأنها تمنح الحكومات ومجموعات الصفوة والشعوب المشتركة وقتا أطول لكي يتعلموا تدريجيا عادات ومهارات التكامل المستقر المجزئ ذي الأثر البعيد .

سياسة التكامل : القادة والقضايا :

إذا نظرنا الى التكامل باعتباره عملية سياسية ، يتضح أن له نقطة انطلاق من الناحية الزمنية وهي النقطة التي يتوقف عندها عن أن يكون مجرد عدد من الأنبياء أو الاتباع المشتتين الضعفاء ، ولكنها النقطة التي يتحول عندها الى حركة أكبر وأكثر تنسيقا ذات قوة كبيرة تقف وراءه . وقبل الانطلاق يعتبر اقتراح التكامل مجرد نظرية ، أما بعد الانطلاق فانه يعتبر قوة .

وقد تهدف حركات التوحيد الكبرى أساسا الى السلام ، وبالتالي الى التكامل القائم على الاتفاق على التغيير السلمي والتحكم في الصراع ، وقد تهدف هذه الحركات أساسا الى القوة من أجل أهداف محددة أو من أجل أهداف عامة ، وبالتالي الى الاندماج الذي يمكن أيضا أن يتحقق عن طريق الغزو أو القمع . وفي الواقع أن حركات التوحيد السياسي كانت في الغالب عبارة عن تحالفات كبيرة اعتم بعض مؤيديها أساسا بالسلام الداخلي ، في حين أن البعض كان يرغب أساسا في القوة الجماعية عن طريق هذا الاتحاد الأكبر ، كما أن البعض الآخر كان يرغب في الاثنين معا .

ولكي تبلغ القضية الأساسية للتكامل درجة الحدة فانها يجب أن تصبح بارزة أمام مجموعات المصالح الهامة وأمام أعداد كبيرة من أفراد الشعب . وقد وجد في الحالات التاريخية التي تمت دراستها أن ذلك كان يحدث عادة خلال عملية ثلاثية لتغيير العادات . فكان الأمر أولا يستوجب استحداث طريقة حياة جديدة وجذابة يصحبها توقعات عامة بالنسبة للأشياء الجيدة الكثيرة التي ستأتي ، ويصحبها كذلك تجارب كافية عن أثر التطورات الأخيرة على ماضي أو على مستويات المناطق المجاورة ، وذلك بهدف جعل هذه التوقعات العامة ممكنة التصديق ، ولإعطاء السكان والصفوة السياسية المعنية بعض الشعور الكامن بوحدة الرأي والمصالح . وثانيا : يجب إثارة هذا الشعور الكامن بالوحدة عن طريق نوع من التحدي الخارجي الذي يتطلب استجابة جديدة ومشتركة . وثالثا يجب أن يصل جيل جديد الى المسرح السياسي مسلحين بالدرجة السابقة للمصلحة والرأي المشترك ، ومستعدين لاعتبارها نقطة الانطلاق بالنسبة للأعمال السياسية الأخرى . والعملية الثالثة المتعلقة بوصول جيل جديد الى المسرح السياسي حدوثها محتمل بدرجة كبيرة لأن وصول جيل جديد الى المسرح السياسي يحدث كل ١٥ سنة تقريبا . والعملية الثانية الخاصة بأثر بعض التحديات الخارجية محتملة الى حد ما ، حيث أن من المحتمل حدوث تحديات سياسية واقتصادية في عالم سريع التغير على الأقل كل ١٠ الى ٢٥ سنة إن لم يكن على فترات أقل . ولكن العملية الأولى فقط هي غير المحتملة ، وهي الخاصة بظهور

طريقة حياة مجزية ومعها شعور كامن بالوحدة والمصلحة المشتركة في الدفاع عنها أو توسيع مداها ، ويحدث هذا في معظم أنحاء العالم مرة واحدة كل عدة أجيال . وحينما يحدث هذا الخليط غير المحتمل من الأحداث ، فإن القيادة السياسية تجاه التوحيد عادة ما تتكون من ائتلاف من عدة طبقات وليس من طبقة اجتماعية واحدة . وفي حالات الدراسة التاريخية التي قمنا بها ، لوحظ أن مثل هذا الائتلاف كان يربط بين أعضاء وجماعات هامشية أو غريبة إلى حد ما في مجموعة الصفوة (أكثر الداخلين خروجاً) وبين بعض الجماعات الأكثر قوة ونشاطاً بين مجموعة « غير - الصفوة » (أكثر الخارجين دخولاً) الذين بدأوا في الضغط من أجل نصيب أكبر من السلطة السياسية .

وسوف يتطلب الأمر من البداية إيجاد حلول وسط سياسية كبيرة للمحافظة على تماسك هذه الحركات المتكاملة والائتلافات المكونة من طبقات مختلفة والتي يحتمل أن يكون أعضاؤها مختلفين تماماً من ناحية التكوين والمصالح والآراء ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الحلول الوسط من نوع خاص ، وأن تكون مصممة ليس على أساس إحباط كل الأحزاب عن طريق إعطاء كل منها قدرها أقل بكثير مما كان يطمح فيه ، ولكنها على العكس تكافئ كلا منها بأن تمنحه معظم أو كل ذلك المطلب الأكثر أهمية بالنسبة له مقابل تنازلاته في مسائل أخرى أقل الحاحاً بالنسبة له ولكن أكثر أهمية بالنسبة للشركاء الآخرين داخل الائتلاف . وتتضمن هذه الحلول الوسط نوعاً من « إزالة العوائق » سياسياً بدلاً من سد الطريق بها ، فبدلاً من أن يعوق الشركاء أحدهما الآخر ، يجب عليهم اكتشاف طريقة لتبادل المنافع السياسية وربط التنازلات الحقيقية والملموسة بالنسبة للمصالح الحيوية لأحدهما الآخر .

وسوف يستغرق العمل الخاص باكتشاف وإقامة أنماط صالحة للمواصلة السياسية المتبادلة وقتاً طويلاً في أغلب الأحوال . ولذلك فإن عدداً كبيراً من حركات التكامل قد أوضح تنابها لثلاث مراحل . فهناك أولاً مرحلة القيادة بواسطة المثقفين وهي المرحلة التي يؤيد المثقفون أساساً الحركة خلالها (وليس بالضرورة أن يكون المؤيدون هم غالبية المثقفين) ، كما تؤيدها أيضاً مجموعات قليلة ومحدودة نسبياً من الطبقات الأخرى . وبعد ذلك تأتي مرحلة السياسيين الكبار حينما تبدأ مجموعات المصالح الأكبر تتأرجح خلف حركة التكامل ويبدأ التوصل إلى حلول وسط سياسية مفيدة للطرفين . وأخيراً تختفي هذه المرحلة في ظل ظهور المرحلة الثالثة : مرحلة الحركات الجماهيرية وراء سياسات الصفوة المتشعبة ، وذلك حينما تدخل قضية التوحيد السياسي النطاق العمل المتعمق . وحتى في هذه المرحلة يمكن أن تصاب الحركة بالنكسات والاختفاق . وكما توضح دراسة ريتشارد ميريت Richard Merritt عن توحيد المستعمرات الأمريكية ،

فان من المحتمل بالنسبة للنشاطات التكاملية والتأييد الشعبى لها أن تزداد ثم تتدهور ثانية بطريقة ماثلة لمنحنى التعلم . ومع ذلك ، فإذا نجحت عملية التعلم ، فان كل قمة أو فراغ بين قمتين فى هذا المنحنى سيكون أعلى من مثيله فى المنحنى السابق ، حتى تجتاز العملية عتبة حرجة وهنا تكون قد تمت خطوة رئيسية نحو مجتمع الأمن المتدمج .

المطالب والوسائل : خلال فترة التعلم الاجتماعى ، يجب على جماعات الصفوة والسكان أن يتعلموا كيف يرغبون بين كل أو معظم اهتماماتهم السياسية الهامة وبين القضايا المتعلقة بعملية التوحيد ، ويجب أن يصلوا الى ادراك هذه القضية بطريقة واضحة كقرار واحد وبسيط لا تثار ضجة حوله بواسطة عديد من الاقتراحات المنافسة البديلة . ومن بين أكثر المطالب والمصالح السياسية فعالية والتي يجب تركيزها لخدمة قضية التكامل المطالب المتعلقة بحقوق وحريات جديدة أكبر بالنسبة للأفراد والمجموعات ، وعلى مطالب الحريات الأكبر من ناحية الفعالية المطالب الخاصة بمساواة أكثر - سياسية واجتماعية واقتصادية . وبالإضافة الى هذين المطالبين ، يأتى المطالب الخاص بطريقة حياة مرضية تتضمن عادة بعض الخبرات أو الوعود الخاصة بالرخاء والرفاهية المادية . وعلى عكس هذه المطالب الثلاثة ، فان المطالب الخاصة بالسمى نحو قوة جماعية أكبر من أجل ذاتها ، أو الخاصة بالدفاع عن والحفاظ على بعض امتيازات الاقليات الخاصة بمجموعة أو بطبقة ، ليس لها سوى أثر طفيف وربما ليس لها اثر اطلاقا فى تحديد نتيجة العملية التكاملية . وفى إحدى الدراسات التاريخية ، ثبت أن النوعين الأخيرين من المطالب قد حدثا فى حالات فشل التكامل بنفس نسبة حدوثهما فى حالات النجاح .

وبهدف دفع عملية الدمج السياسى للأمام ، تم استخدام جميع الوسائل السياسية العادية ، ولكن ثبت أنه ليس لجميع هذه الوسائل نفس الأثر ، وأكثر الوسائل تأثيرا - من حيث تكرار استخدامها بنجاح - هى تسجيل الاشتراك والتأييد الشعبى الواسع . فمن بين الحالات التى تمت دراستها ، كانت كل حركات الدمج التى تحظى بالمشاركة الشعبية تكلل بالنجاح . والوسيلة الفعالة الثانية هى قبول التعدد ، وبالتالي استقلال وسيادة الوحدات السياسية المشتركة لفترات انتقال طويلة . ويأتى بعد ذلك الاستخدام الواسع للدعاية : التمهيد بالغاء بعض التشريعات المعينة التى لا تحظى بالشعبية ، وتطوير الاستقلال السياسى أو الادارى للوحدات المشتركة .

وعلى النقيض من ذلك ، فان بعض الوسائل كانت قليلة أو عديمة الأثر فى أحداث الدمج ، وتساوت هذه الوسائل فى حالات النجاح والفشل . وبعض هذه الوسائل هو تطوير مؤسسات سياسية محددة ، واستخدام الرموز ،

والالتجاء لبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمدا في الوظائف السياسية أو الإدارية . وقد يكون من المحتمل أن هذه الوسائل كانت ضرورية ، ولكنها بمفردها لم تساهم في زيادة احتمال النجاح .

وقد ثبت أن هناك ثلاث وسائل كانت غير منتجة - أي أنها ارتبطت بفشل الدمج أكثر من ارتباطها بنجاحه . وهذه الوسائل هي الإصرار المبكر على الدمج الكامل ، والجهود المبكرة لإقامة احتكار للعنف ، والفزو العسكري المباشر .

وغالبا ما كانت معارضة الدمج تأتي من الفلاحين والمزارعين وبعض المجموعات القروية ، وفي المرتبة الثانية من المجموعات أو المناطق المتميزة التي كانت تخشى أن تفقد أي شيء من جراء الدمج . ويبدو أن معارضة القرويين لم يكن لها تأثير كبير في نجاح أو فشل حركات الدمج ، ولكن التأييد النشط للفلاحين - وإن كان نادرا - كان دائما يرتبط بالنجاح . كما أن المجموعات المتميزة لم تحدث اختلافا في حالات نجاح أو فشل التكامل سواء بمعارضتها أو بتأييدها ، ولكنها في معظم الأحيان كانت تخرج ببعض الامتيازات الملموسة في صالحها . وأما فيما يتعلق بحركة الدمج ذاتها في كل حالة ، فإن منح هذه الامتيازات للمجموعات المتميزة كان له أثر قليل - ولكن واضح - في صالح النجاح .

وفي النهاية ، فإن حركات الدمج كانت غالبا تنجح عن طريق مزيج من الضم والإبداع ، فكانت تنجح عادة بضم كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة حتى يمكن توجيه كل الاهتمام والعمل السياسي نحو القضية الكبرى الواحدة ، والسياسة الخاصة بالدمج . ولكنها غالبا ما كانت تنجح في عمل ذلك ، وفي دعم وتوسيع نطاق ائتلافها السياسي ، وذلك فقط عن طريق روح الابتكار والإبداع التي حلت بدعاة الدمج إلى ابتكار وصياغة خطط محددة للاتحاد والمؤسسات المعنية لكي تنجح في مهمتها . وغالبا ما كان عامل الإبداع والتجديد السياسي عاملا حاسما ، وكان معظم المؤسسات المركزية لمجتمعات الأمن الناجحة الاندماج مبدعا ، بل وغير متصور في المكان والزمان الذي وجدت فيه . وعلى العكس من ذلك ، فإن عدة مجتمعات أمن مندمجة قد دمرتها السياسات والأراء الروتينية ، والقرارات الواضحة ، وكلها كانت أشياء محتملة ولكنها غير مناسبة في مكان وزمان وجودها . وفي سياسات الدمج أيضا ، كانت المبقرية تكمن في اكتشاف حل غير متصور ولكنه ملائم بدرجة كبيرة ، أو سلسلة من الحلول من هذا النوع ، وتحويلها إلى واقع .

عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد : كما أن مجتمع الأمن المتعدد يحتاج إلى عدد أقل من الظروف الأساسية الملائمة لنجاحه ، فإنه يحتاج كذلك إلى عمليات أبسط - ولكنها قد تكون أكثر حذقا - لكي يأتي إلى حيز الوجود .

والعملية الرئيسية المطلوبة هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن المتعدد الناشئ ، وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفوة (وأخيرا) السكان . والعملية الثانية - وهي مشابهة لعملية تفضيل قيام مجتمعات الأمن المندمجة - هي نشر الحركات الفكرية والعادات التي تجلب التكامل ، واعداد المناخ السياسي لها . والعملية الثالثة قد تكون تنمية وممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكي يصبح من الممكن المحافظة على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة ، والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها . وتعرض هذه العمليات الثلاث مصاعب ليست تافهة ، ولكنها أقل من المصاعب التي تعترض طريق الدمج المباشر بين أى مجموعة من الدول ذات السيادة في عالم اليوم .

بعض القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل والسياسة العالمية

تبرز من خلال استعراضنا لظروف وعمليات التكامل ثلاث قضايا فلسفية عامة . والقضية الأولى هي قضية الهدف الأساسي الذي يجب تبينه : هل يجب أن يكون هو السلام داخل المنطقة المتكاملة ، أم يكون شكلا من أشكال القوة الجماعية ، ربما للدفاع عن المنطقة المتكاملة ضد أية قوى خارجية ، أم يكون مجموعة من الأهداف الأخرى ؟ وإذا كان السلام والقوة قد تم التأكيد عليهما كأهداف طويلة المدى ، فايهما يجب السعى اليه أولا ؟ وما هي الفترة الزمنية المتصورة لبلوغ كلا الهدفين ؟

والقضية الثانية هي الهيمنة **Hegemony** الممكنة لاحدى الوحدات السياسية (مثل أقوى دولة قومية) داخل مجتمع الأمن الناشئ ، في مقابل المساواة التامة أو شبه المساواة بين أعضائه من الدول ذات السيادة تقريبا . ويرتبط بهذه القضية موضوع أغلبية الأصوات في مقابل المفاوضات والتنازلات الخاصة . ورغم أن التصويت بأغلبية الأصوات يشبه - وأحيانا يكون فعلا - وسيلة تتسم بالمساواة ، فيمكن استخدامها كذلك لإقامة سيطرة إحدى القوى الكبرى أو بعضها بمساعدة أصوات بعض القوى الأقل التي يسهل التأثير عليها أو التحكم فيها .

ويمكن أن ينتج عن ذلك نمط يشبه هرم الشركات المساهمة . فالدولة ذات الموارد الكبيرة - ولكن المحدودة - يمكن أن تحتفظ لنفسها بدور رئيسي في قرارات مجموعة صغيرة من الدول . وهذه المجموعة - ولنطلق عليها اسم التحالف (أ) - يمكن لها مشتركة أن تحظى بنفوذ رئيسي داخل تحالف أكبر - ولنطلق عليه التحالف ب . ويمكن استخدام التحالف ب بدوره في السيطرة على التحالف ج وهكذا حتى يمكن لأحد التحالفات في النهاية السيطرة الغالبة الرسمية على

الأمم المتحدة ، والسيطرة المموسة على معظم (وفي الحالات المثلى على كل) العالم . ولم يحدث شيء مشابه لهذا ، ولكن إمكانية حدوثه قائمة ، وربما كانت المقاومة شبه الفطرية من جانب كثير من الدول لأغلبية الأصوات البعيدة المدى من الهيئات الدولية وفوق القومية ، وتفضيل هذه الدول للمفاوضات والتجاوب المتبادل بين الوحدات ذات السيادة ، ربما كان كل ذلك يرجع إلى هذه الاعتبارات .

والقضية الثالثة مرتبطة بالثانية وهي : هل يفضل إقامة المنظمات الأكبر بأضعاف مكوناتها حتى تسهل السيطرة عليها واستبدالها ؟ وبالتحديد ، هل يجب إقامة الاتحادات بأضعاف الدول الأعضاء فيها ، والمنظمات الدولية بأضعاف الدول التي تتكون منها ؟

ويمكن - بالنسبة للمستقبل القريب - الإشارة إلى بعض الاجابات الاجتهادية . من المحتمل أن تبدو المحافظة على السلام المتوتر - ولكن المعنى تحمله - أكثر الحاحا بالنسبة لمعظم الحكومات من إقامة المنظمات فوق القومية الكبرى ذات السلطات الشاسعة من أجل أهداف عامة تقريبا . وستبدو السيادة مع قيود قليلة فقط أكثر جاذبية لمعظم الحكومات من الرضوخ لسيطرة أى من القوى الكبرى أو التحالف الجزئى لهذه القوى . وستبدو تقوية - وليس اضعاف - قدرات ومكانة الدول القومية عملية ومرغوبة أكثر بالنسبة لمعظم حكوماتها وشعوبها .

وقد يتميز المستقبل القريب بعهد من التعدد ، وعلى أحسن الفروض عهد من مجتمعات الأمن المتعددة . ورغم ذلك ، لمعل المدى الطويل يحتمل استمرار السعى من أجل خلق المجتمعات السياسية المندمجة التي تسيطر على السلام والقوة معا حتى تنجح هذه المساعي . وحتى يتحقق هذا النجاح ، فسوف لا يتطلب الأمر مجرد النية الحسنة والجهد المتواصل ، وإنما سيتطلب كذلك الخلق والابداع السياسى ، مع ثقافة سياسية خاصة بانفتاح وتفهم وتعاطف دول أكبر .

وبدون هذا المناخ السياسى ، وهذه الجهود السياسية الجديدة ، فمن غير المحتمل بقاء الجنس البشرى لفترة طويلة . ولكن حقيقة أن كثيرا من الناس فى كثير من الدول أصبحوا يدركون المشكلة ، والحاجة لزيادة الجهود لحلها ، يجعل من المحتمل التوصل إلى حل لها .

ملحق

عملية صنع السياسة في وزارة الخارجية *

« ملحق : ترك الزمن بصماته على مقال هستر أوجيرون مثلما ترك بصماته على كثير من الأشياء » - لالتصليّة العامة في برازيل أصبحت الآن السطارة الأمريكية في برازيل ، ومقر وزير الخارجية وكبار مساعديه بالدور الخامس من معمار New State أصبح الدور السابع في عمارة New State الجديدة ، وشئون الأقاليم غير المستقلة لم يعد يختص بها مكتب مستقل تابع لكاتب شؤون المنظمات الدولية ، ولكن أصبح الأمر يأتينا مكتباً مستقلاً يقوم على تحليل مشاكلها ، ويتبع مكتب المعلومات والبحوث . هذه كلها ليست سوى لفيورات طفيفة ، إذ مازال مقال هستر أوجيرون يشتمل بريقة برافّة وواضحة على النماذج النمطية لصنع القرار في وزارة الخارجية ، وعلى نشاطات هذه الوزارة . »

وزارة الخارجية جهاز يستجيب بطريقة مستمرة لتشكيكة شاسعة من الحواجز . وفيما يلي عينة من الاحتياجات التي تطلب من وزارة الخارجية في يوم معين : تهديد سوفيتي جديد لبرلين ، مؤتمر مقبل لوزارة خارجية منظمة الدول الأمريكية ، طلب قرض مقدم من بولندا ، طلب تأييد ترشيح لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رجاء من سفير بدعوة رئيس وزراء الدولة المعتمد لديها لزيارة الولايات المتحدة زيارة رسمية ، رفض حكومة أخرى السماح للفتنصليّة الأمريكية باستيراد امداداتها الرسمية بدون رسوم ، طلب من البيت الأبيض باعداد وتعليق على عمل قطاع السياسة الخارجية لتضمينه في خطاب هام للرئيس ، زلزال في بحر ايجا يخلق صعوبات يبدو معها احتمال قدرة

(*) من تقرير بعنوان « تكوين وادارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة لشانلرون أوجيرون ، وهو تقرير أعد لتقديمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٦٠ » .

البحرية الأمريكية على تخفيف هذه الصعوبات ، طلب من المتحدث بلسان جمعية السياسة الخارجية بكاليفورنيا ، برقية من عضو بالكونجرس يطلب فيها معلومات يرد بها على خطاب ورد اليه من أحد أعضاء دائرته يحتج فيها على التمييز في المعاملة ضد شركة يمتلكها في دولة أجنبية ، خطابات من مواطنين بعضها يؤيد والبعض الآخر يستنكر لسياسة عدم الاعتراف بالصين الشيوعية ، استفسارات مستمرة من مراسل صحفي اشتم لباً ورد في برقية « سرى للغاية » من سفارة بون حول موضوع إعادة تسليح ألمانيا وإصراره على اكتشاف فحوى هذه البرقية ، طلب من جماعة پروتستانت لتدخل وزارة الخارجية لمنع الخطر المفروض على جماعة من نفس ديانتهم في دولة أخرى ، طلب وفد اتحاد نوادي النساء تقييم الموقف في جنوب شرقى آسيا ، والاقتراحات الخاصة بإمكانية الاستفادة من الجولة التي سيقوم بها أعضاء هذا الاتحاد في هذه المنطقة ، طلب من التفصيلية العامة ببرازيليل بإعادة النظر في علاوة غلاء المعيشة ، زيارة لجنة لتقضى الحقائق حول عمليات برنامج المعونة الخارجية الأمريكية ، اخطار من هيئة مجلس الأمن القومى بحلول موعد مراجعته مذكرة المجلس حول الأقاليم غير المستقلة ، برقية من سفارة أمريكية في الشرق الأدنى توضح أن قلائل الليلة السابقة تجعل زيارة مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الموجود حالياً في منتصف الأطلنطي في طريقه للمنطقة زيارة غير مناسبة في الوقت الراهن ، تحذير وزير خارجىة أوربي من عواقب تغل الولايات المتحدة عن تأييد موقف بلاده في مجلس الأمن ، وتحذير مضاد بواسطة ممثل أفريقي لدى الأمم المتحدة من عواقب تأييد الولايات المتحدة لموقف الدولة الأوربية المعينة . وبالطبع لا تشمل هذه العينة خضم التقارير الاخبارية التي تصل الى وزارة الخارجية عن طريق البرق أو جواً بالحقيبة الدبلوماسية ، أو تلك الدوريات التي لا حصر لها والتي تصل من جميع أنحاء العالم عن طريق البحر .

والشيء المطلوب البدء به هو توجيه هذا السيل من المطالب والاحتياجات في القنوات الصحيحة ولا تعنى بذلك مراسل الصحف أو موظفي السفارات الأجنبية فمن يعرفون طريقهم عادة دون حاجة لتوجيههم . أما بالنسبة للآخرين ، فإن كل احتياج أو فرصة للتحرك تصل أولاً الى الوزارة على هيئة قطعة من الورق - البرقيات والرسائل والخطابات - يجب أن تصل بأقصى سرعة الى أيدي الموظفين الذين سيقومون باتخاذ الاجراءات الخاصة بها ، والذين تقتضى مهام وطيفتهم معرفة محتوياتها .

ويتلقى فرع البرقيات والبريد وهو جزء من قسم خدمات الاتصال الذي يتبع مكتب الادارة المواد الواردة . وبعد حل الشفرة وإعادة كتابة البرقيات بالنص الواضح ، يؤشر على كل برقية بالمكاتب أو اقسام الوزارة التي ستوزع

عليها . ففي حالة الخطاب أو الرسالة التي لم يتوفر لها العدد الكافي من النسخ ، تعد قائمة بأسماء من ستعرض عليهم تباعا ، على أن تذهب أولا الى المكتب (*) المسئول عن اتخاذ أى إجراء تتطلبه الوثيقة أما بالنسبة للبرقيات ، فإن توزيعها يكون فوريا وفي وقت واحد ، حيث يمكن طبع عشرات من الصور للبرقية الواحدة ، فتذهب نسخة صفراء - تسمى نسخة التصرف Action Copy الى المكتب المسئول عن اتخاذ أى تصرف بشأنها ، بينما توزع نسخ بيضاء على المكاتب المعنية الأخرى .

ومن قبيل ذلك هب أن برقية ما (ولتكن رقم ١٠٢٩) قد جاءت من إحدى سفارات أمريكا الكبرى في غرب أوروبا ، تنقل تعذير وزير خارجية الدولة « س » بأن توترا خطيرا سيطرا على العلاقات بين الدولة س والولايات المتحدة ان لم تصوت الأخيرة بجانب الدولة س بالنسبة لقضية حساسة تتعلق بالاستعمار ، وذلك في التصويت الذي سيجرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان مثل هذه البرقية ستوزع على نطاق واسع ، بينما توجه نسخة التصرف الى مكتب الشؤون الأوروبية - فاذا ما وصلت برقية مماثلة بصدد نفس الموضوع عن طريق الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، ينقل نفس التحذير على لسان وفد الدولة س ، فان نسخة التصرف ستوجه الى دائرة المنظمات الدولية . ولعله من الواضح أن هذا مجرد عرف يجرى عليه العمل .

هذا بينما توزع نسخة المعلوماتية Information Copies الخاصة ببرقية لها هذه الأهمية على جميع المسئولين في الدرجات العليا - كوزير الخارجية (عن طريق السكرتارية التنفيذية) ، وكلاء الوزارة ، ونواب وكلاء الوزارة ، والمستشار القانوني . كما توزع على هيئة تخطيط السياسة ، ودائرة الشؤون الأفريقية نظرا لدخول أقاليم معينة في دائرة اختصاصها ، ودائرة شؤون الشرق الأقصى ، ودائرة شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا مادامت البرقية تختص بحكم الشعوب الأوروبية للشعوب غير الأوروبية . هذا بالإضافة الى دائرة المعلومات intelligence والبحوث ، فضلا عن توجيه نسخ إضافية الى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية Desk وعادة ما تقوم السكرتارية التنفيذية بالتأكد من اطلاع وزير الخارجية على البرقية ، وتضمينها في الملخص السرى اليومي الذي يوزع على دوائر الوزارة لتصميم المعرفة على قدر الحاجة . فاذا حملت البرقية شعار « سرى للغاية » فمؤدى ذلك أنها ستضمن في ملخص الأفراد

(*) استخدم لفظ « مكتب » أو « دائرة » بالتبادل والكلمة الإنجليزية لكليهما هي Bureau

دائرة الى أقسام Offices واستخدم لفظ (قسم) للإشارة الى الأقسام وتنقسم كل دائرة لتحتج حيزا للبرق ، كما استخدم لفظ « المكاتب المخصص » ترجمة لكلمة Desk للإشارة الى فروع الأقسام داخل كل دائرة (المترجم) .

اليومي السرى للغاية أو ما يسمى الكتاب الأسود الذى يوزع فقط على الموظفين من درجة مساعد الوزير فصاعدا .

و داخل المكاتب ، يتم استقبال المواد الواردة بواسطة مراكز الرسائل . وهناك يتم توزيع البرقية ١٠٢٩ توزيعا أكثر دقة . فتوجه نسخ الى مكتب مساعد الوزير (أو ما يسمى قسم المقدمة Front Office) ، وإلى مستشار الأمم المتحدة ، ومستشار الشؤون العامة (حيث أن الولايات المتحدة ستدخل فى متاعب مع الرأى العام فى هذا الجزء أو ذاك من العالم) ، وإلى المكتب أو المكاتب الجغرافية التى لها اهتمام رئيسى بالموضوع . وفى دائرة شئون المنظمات الدولية ، سيكون القسم ذو الاهتمام الرئيسى هو قسم الشؤون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة . وربما تذهب نسخة أخرى الى قسم شئون المناطق غير المستقلة .

وفى دائرة الشئون الأوربية ، توجه نسخة التصرف الصفراء للبرقية الى قسم شئون غرب أوروبا ، ومن هناك الى المكتب المختص Desk بالدولة س ، حيث تكون هى أول شئ يواجهه مسئول المكتب المختص عند بداية عمله فى الصباح . وكما يحدث ، فقد يكون مسئول المكتب المختص فى مهمة رسمية فى الليلة السابقة حيث كان يناقش باستفاضة مع السكرتير الأول لسفارة الدولة س الرغبة فى تجنب التطرف داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقليم موضوع الحديث . وفى قسم المقدمة التابع للدائرة ، يكون الموظف المسئول قد دون التفاصيل البارزة للمشكلة التى ستضطلع بها دائرته ، ويبحث بالبرقية الى مساعد الوزير . وتندور الفصول التى تلى ذلك على النحو التالى :

يمر مسئول المكتب المختص بالدولة س القاعة متوجها الى مكتب رئيسه ومن ثم يتجه كليهما الى مكتب مدير قسم شئون أوروبا الغربية ، حيثئذ يتصل الثلاثة بمكتب مساعد الوزير للشئون الأوروبية ويطلبون من سكرتيه تحديد موعد فى أقرب وقت ممكن .

ويقوم مدير قسم الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة بالاتصال تليفونيا بمدير قسم شئون أوروبا الغربية بحكم أن قسم أوروبا الغربية هو الذى سيقوم بصياغة التعليمات الى السفارة الأمريكية فى الدولة س يفرض أن تشن وزارة خارجيتها عن عزمها رغبة فى أن تحاط الأمم المتحدة بما يصدر فى هذا الشأن من تعليمات . وقد يضيف فى هذا الصدد أنهم وقد فكروا فى أن يقوم وفد الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بعرض وجهة النظر هذه على بعثة الدولة س فى نيويورك الا أنه لا ضرورة لذلك حيث ستقوم بعثة الدولة س بتقديم النصح لحكومتها بوضع الرأى العام العالمى موضع الاعتبار .

وبعد الاجتماع الصباحي الذي يفتحه السيد الوزير بالمستولين ، حيث يتم مناقشة الموضوع باختصار ، يتم عقد اجتماع آخر في مكتب مساعد الوزير للمستوطن الأوروبية للاتفاق على الخط الذي سيتبع مع حكومة الدولة س . ويصعد لمستول المكتب المختص باعداد اول مشروع للبرقية التي توضح هذا الخط ، حيث تتم مراجعة المشروع وتعديله بواسطة رئيس ومدير قسم أوروبا الغربية .

ومؤدى هذه البرقية أن تطلب من السفارة الأمريكية في الدولة س إيضاح مغاوير أمريكا من أن الخط المزمع اتباعه بواسطة حكومة الدولة س « لن يؤدي الا الى استغلال الموقف من قبل المتطرفين ، وإلى أضعاف وتخريب عناصر الموقف الودية تجاه الغرب » . كما تطلب البرقية الى السفارة الإيحاء بأن تؤكد حكومة الدولة س سياسة تضع في الاعتبار الآمال المشروعة لأهالي الأقليم الأصليين حتى يمكن تهديد الجو لمناقشة المشكلة بواسطة الجمعية العامة . وبعد تمحيص البرقية والموافقة عليها ، قد يرى مساعد الوزير أن من الضروري الحصول على موافقة دائرة شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا على هذه البرقية وغالباً ما يسبق ذلك وضع قائمة بأسماء من ستوجه البرقية اليهم للموافقة عليها وهم عادة نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية ، ودائرة شئون المنظمات الدولية ، ودائرة الشئون الأفريقية . كذلك قد يرى مساعد الوزير توقيع البرقية من قبل نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية ، دون الحاجة الى توقيعها من قبل من هو أعلى درجة أو مستوى رئاسي بالوزارة . من ثم ، يبقى على مستول الصياغة توجيه البرقية الى من دونت أسماؤهم بالقائمة للموافقة عليها . فاذا دائرة الشئون الأفريقية ، قد وضعت البرقية بأنها رقيقة للغاية بالنسبة لحكومة الدولة س ، وأن وقعت عليها كما هي بالأحرف الأولى أو أعرب قسم الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة عن رغبته في أن يذكر الدولة س بأن الولايات المتحدة كانت مثلاً يحتذى في التزامها بمبدأ إتاحة أوسع فرصة للعمل في نطاق الأمم المتحدة حينما قبلت في عدد من المناسبات إدراج بند على جدول أعمالها يتضمن اتهاماً للولايات المتحدة بالعدوان ، فإن لمستول المكتب المختص بالدولة س أن يوضح أن قسم أوروبا الغربية يحيد مثل هذه الاضافة التي قد تزيد من تعنت الدولة س . وبناء عليه ، فإن على قسم الأمم المتحدة أن يتنازل عن رغبته في الاضافة ، ولكن له أن يطلب حذف عبارة في البرقية يبدو من ظاهرها أنها تضع الولايات المتحدة وراء صراع الدولة س ، وهي العبارة الخاصة بأنه من غير المناسب مناقشة المسألة في الأمم المتحدة . ومن هنا يصبح على المستول الذي قام بصياغة البرقية أن يتولى الاتصال بمدير قسم أوروبا الغربية للموافقة على هذا الحذف ، إذ له أن يقرر ذلك بمفرده ، دون الرجوع الى رئيسه أو الى مساعد الوزير .

وهكذا يقوم مدير قسم الأمم المتحدة بالتوقيع على البرقية بالأحرف الأولى نيابة عن قسمه ، ويقوم مسئول المكتب المختص بالدولة س بتسليم البرقية باليد الى سكرتير نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية . وفي الساعة السادسة ، حين يبلغ تليفونيا بأن نائب وكيل الوزارة قد وقع على البرقية دون تعليق ، يتوجه مسئول المكتب المختص بالدولة س الى الدور الخامس ، ويتوجه بالبرقية الى هيئة مراجعة المراسلات التابعة للسكرتارية التنفيذية حيث تتم مراجعتها لتكون واضحة سهلة الفهم . وهذه هي آخر مراحل الموافقة بما يتماشى مع العرف السائد . ومن ثم توجه البرقية الى فرع البرقيات الرمزية لارسالها الى السفارة المختصة . وفي صباح اليوم التالي ، يتلقى جميع مسئولى الوزارة الذين اشتركوا في صياغة البرقية صوراً منها على الأوراق الوردية اللون الخاصة بالبرقيات الصادرة وتحمل البرقية وقت الإرسال الساعة ٨:١٦ مساءً ، وبذلك تدخل التاريخ كبرقية الوزارة رقم ٧٣٦ الى السفارة في الدولة س . ويكتب مسئول المكتب المختص بالدولة س عبارة « أرسلت البرقية » بالإضافة الى تدوين التاريخ في الفراغ الخاص بذلك والموضح بخاتم مطاط على النسخة الصفراء للأصل رقم ١٠٢٩ . ويقوم الموظف المساعد بمكتب المقدمة بتدوين نفس المعلومات في سجلاته ، ثم ترسل النسخة الصفراء الى الملفات المركزية ، وربما تنقل بعد ذلك في الوقت المناسب الى الأرشيف القومى . ويمكن حفظ الصور البيضاء فقط في ملفات الدائرة .

ورغم ذلك ، ففي هذه الحالة لا يوجد من يهتم نفسه بأن المسألة قد تم التخلص منها فبعد مضي أقل من أربع وعشرين ساعة ، تصل برقية جديدة رقم ١٠٣٥ من السفارة في الدولة س تفيد بأنه في حين أن حكومة س يحتفل أن تقدم بعض التنازلات ، فإنها بالتأكيد ستقوم بشن حملة واسعة النطاق ضد ادراج المسألة على جدول الأعمال ، وأنها تتوقع أن تبذل الولايات المتحدة كافة جهودها لتتكتل كل الأصوات السلبية الممكنة . وهنا يبرز السؤال حول ما هية الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة في الواقع ، وعن حجم الجهود التى ستبذلها لكسب مؤيدين لموقفها ؟ والواقع أنه لا يوجد من يعتقد ولو للحظة واحدة أن هذه المسألة المتفجرة يمكن اتخاذ قرار بشأنها على مستوى الدوائر السياسية بالوزارة ، وإنما للوزير وحده أن يتخذ مثل هذا القرار . وتلك فى حد ذاتها حقيقة مريرة يتركها الوزير شخصياً ، فعقب اجتماع كبار المسئولين ليبحث مسألة برلين ، يوجه الوزير نظر مساعده لشئون التخطيط السياسى بأن يبحث خلال الأيام القليلة القادمة البدائل الممكنة للموضوع . ومن ثم يبدأ مساعد الوزير فوراً فى التحرك ، فيدعو الى عقد اجتماع صباح اليوم التالى . ويحضر الاجتماع كل من : مساعد الوزير لشئون التخطيط السياسى شخصياً ، وعدد من موظفى مكتبه (بما فيهم المتخصصون فى المسائل الأوروبية والأفريقية) ، ومدير مكتب الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة ، ورئيس قسم أوروبا الغربية ،

ومستوئ المكتب الخاص بالدولة ، وعضو من هيئة التوجيه والتنسيق السياسي التابعة لدائرة الشؤون العامة واثنين من المتخصصين في المعلومات وهما مدير قسم الأبحاث والتحليل لأوروبا الغربية ، ومدير قسم الأبحاث والتحليل للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا . وتكتشف المناقشة كل جوانب المسائل المختلفة المرتبطة بالموضوع . وعادة ما تكون المناقشة موضوعية هادئة ، ويكون الهدف من الاجتماع هو العمل على توضيح الأمور ، حتى يتأكد المسئولون عن التخطيط السياسي أن كل المسائل المرتبطة بالموضوع ستكون موضع الاعتبار عند إعداد هذا القسم للورقة التي ستعرض على الوزير .

وقد يصبح الوزير في موقف صعب ، عندما ما تختلف آراء الرئيس حول الطريق الذي يجب اتباعه عن آراء الوزير . وقد ينقسم الكونجرس كذلك في الرأي لأن قسما منه يتأثر بالقوة المغرية لفكرة القومية بين الشعوب غير المستقلة ، في حين أن جانباً آخر يتأثر بالغور الأساسي للدولة من داخل منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودورها في الدفاع الأوروبي كذلك يعمل سفراء بعض الدول على جذب الوزير إلى جانب معين ، في حين أن آخرين يجذبونه إلى جانب آخر . وهناك إحدى الصحف الأمريكية الكبرى التي قد تنصح في مقالها الافتتاحي بممارسة « ضبط النفس والتفهم وبعد النظر » وفي أثناء الاجتماع الذي يعقده الوزير مع كبار المسئولين بالوزارة للتوصل إلى قرار ، قد يلاحظ أن هناك انقساماً عميقاً كما كان يخشى بين مرؤسيه . فهو يتشاور مع كل منهم - مع مساعدي الوزير للتخطيط السياسي ، والشؤون الأوروبية ، والشؤون الأفريقية ، وشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وفي النهاية ، يعرض ملخصاً للأراء ، ثم يعلن عن قراره ذيل ذلك حدوث الأشياء الآتية :

(★) نقل مساعدي الوزير النبأ إلى ذواتهم المختلفة .

(★) إرسال برقية عاجلة تتضمن قرار الوزير إلى السفارة الأمريكية في الدولة س .

(★) إرسال برقية إلى السفارات الأمريكية في العواصم الكبرى في العالم تطلب توجيه كل سفير إلى وزارة الخارجية في الدولة المتمد لديها لشرح وجهة النظر الأمريكية بمباوآت مقنعة .

(★) إرسال برقية ماثلة إلى الوفد الأمريكي في نيويورك لاستخدام مضمونها في المحادثات مع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

(★) عقد اجتماعات يحضرها ممثلون عن الدوائر الجغرافية المعنية ، ودوائر الشؤون العامة ، ووكالة الاعلام الأمريكية . ثم يعود ممثلو وكالة الاعلام الأمريكية إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الاعلام الأمريكية في جميع

انحاء العالم وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الاتباء الخاصة
بالقرار الأمريكى عند اعلانها .

وكلما كانت المشكلة أكثر أهمية ، زاد عدد المستويات العليا التى تناقشها
فى وزارة الخارجية . وفى حالة أزمة ما - ولتكن أزمة ناجمة عن قلب نظام
الحكم فى الدولة أ ، وهى حكومة ذات اتجاه غربى فى الشرق الأوسط - فإن
على الوزير أن يعالج الموضوع بنفسه . هذا علما بأن غالبية عمل الوزارة يقوم به
بالضرورة المسئولون الأقل درجة . ولكن فى حالة اهتمام الوزير شخصيا بأزمة
معينة ، ومتابعتها يوما بيوم ، فإن على مسئول المكتب المختص بالدولة ورئيسه
أن يقوم بتقديم المعلومات التفصيلية التى تكون فى حوزة المتخصصين ، بينما
يقوم محللو الدول ورؤساء الفروع بدائرة المعلومات بالعمل عشر ساعات يوميا ،
طوال ستة أو سبعة أيام الأسبوع . هذا بالإضافة الى ما سبق الأزمة من جهد
وعمل من جانب المسئولين فى المستويات الأدنى .

على أنه فى الحالة المعروضة سابقا ، كان واضحا لفترة ما أن الأمور لا تسير
على ما يرام فى الدولة أ . كما كانت السفارة الأمريكية فى هذه الدولة على علم
بالاستياء المتزايد من النظام الحاكم ، وذلك عن طريق اتصالاتها غير المباشرة مع
عناصر المعارضة السياسية ، وعن طريق المعلومات الواردة لها من القاهرة ، ومتابعتها
للمظاهر التوتر ، والمشورات السرية . فقد قدم مسئول الشؤون العامة فى
الدولة أ بعض المعلومات المتفرقة الى السفارة والى وكالة الاعلام الأمريكية بسبب
اتصالاته الخاصة مع المجموعات المهنية داخل الدولة أ وعلى أساس قوة هذه التقارير
والبرقيات الواردة من المراسلين الأمريكين فى المنطقة ، وتحليلات دائرة المعلومات
والأبحاث ، التى تشير جميعها فى نفس الاتجاه قام مسئول المكتب المختص بالدولة
خلال اجتماع للمسئولين بقسم شؤون الشرق الأدنى بالاضراب عن قلبه اذا
ما طلب منه (اعداد مذكرة يمكن لمدير القسم عرضها على مساعد الوزير . اذا
كانت مقنعة فى عرضها) .

وحيث إن ما يدور بخلد مسئول المكتب المختص بالدولة أ سيطلب تحركا على
المستوى القومى ، فإن ما يكتبه يأخذ شكل مذكرة للعرض على الوزير . وتحتوى
هذه المذكرة على عرض المشكلة والتحريك الذى يوصى باتباعه ، واستعراض للحقائق
المرتبطة بالمسألة ، ثم الخاتمة . وفى نهاية المذكرة ، تكتب قائمة بمرؤى مكاتب
الوزارة التى يجب الحصول على موافقتها . ويجب أن تشفع المذكرة بالمستندات
المؤيدة ، وبخاصة برقيات السفارة التى يلصق على كل منها شريط لتمييزها .

وقد تم تحديد المشكلة بكونها « تقوية النظام الحالى الموائى للغرب فى
الدولة أ » . وعلى سبيل التوضيح ، أعرب مسئول المكتب الخاص بالدولة أ عن

حساسية ومشكلات واحتياجات الدولة المستول عنها ، وطالب باقتصاد الولايات المتحدة بدرجة أكبر عن منافس الدولة ، وهي الدولة ، وإرسال شحنات أسلحة أمريكية ، وتزويدها بالبنادق والطائرات المقاتلة النفاثة التي كانت قد طلبتها ، وتأييد عضويتها في وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، ودعوة الرئيس الأمريكي لرئيس وزراء الدولة لزيارة الولايات المتحدة . ويدهي أن معظم ما توصى به المذكورة يجب أن يكافح من أجل تحقيقه داخل الدائرة السياسية (وحتى في القسم الداخلي) حيث أن هذه التوصيات تتعارض مع مطالب دول أخرى (ومستولى المكاتب المختصة بهذه الدول) داخل دائرة الاختصاصي نفسها . وفي حين أن أيا من مدير القسم أو مساعده الوزير لا يشك في أن مساندة الدولة ب تشكل حائقا في المنطقة ، فانهما يعتبران أن اقتراحها بالتخلي عنها كلية من شأنه أن يقضي على المذكرة المقدمة ، وأخذ ما جاء فيها مأخذ الجد . وأخيرا تفادى المذكرة السياسية حاملة توقيع مساعده الوزير وقد تمت مراجعتها مراجعة شاملة ، ولكنها تكون في انتظار تعديلات أخرى عليها . فقد لا تستطيع وزارة الدفاع توفير البنادق والطائرات النفاثة المرغوبة ، أو لا تستطيع دائرة شئون المنظمات الدولية تقديم أية تمهيدات في هذه المرحلة فيما يتعلق بمسألة العضوية في وكالات الأمم المتحدة . كذلك قد تعذر على نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية تلبية الطلب الخاص بدعوة الرئيس الأمريكي لرئيس وزراء الدولة لزيارة أمريكا زيارة رسمية ، حيث أن عدد الضيوف الذين تمت دعوتهم بالفعل قد أصبح كبيرا جدا .

ويدهي أن يرتفع معدل الاسقاط والاحمال للتوصيات الواردة في المذكرات المقدمة للوزير ، كما هو الحال بين سمك السالمون عند التصارع لفتح طريقه إلى منبع النهر حيث توجد أماكن وضع البيض حيث يرتفع معدل الوفيات . فلا شك أن الامور الشائكة والمعقدة تنتشر في كافة أرجاء العالم . ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع عمل كل شيء في كل مكان وفي نفس الوقت . وحينئذ يبدو أن الدولة - بغض النظر عن صراخها في محاولة لجلب الانتباه - تعتبر بمثابة الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليس من الضروري أن تثير قلقنا . وعندما يحدث الانقلاب في الدولة أ ، يذق جرس التليفون في الصباح الباكر ليوقظ رئيس المكتب المسئول عن الدولة أ والدولة الأخرى . وفي لمح البصر ، وقبل أن تلمس قدمها أرض غرفة نومه ، يكون قد تصور حجم الكارثة الممكنة في تلك المنطقة وتراوده فكرة مؤداهة أن الاطاحة بالملكة في الدولة ج قد أضحي أمرا مهدد الاحتفال . وهذا يتسائل : أما من وثيقة سرية للغاية أودعها مسئولو الأمن بمكتبه ! وهنا يخطر الموظف المناوب بالوزارة هائقا بوصول برقية ليلية خطيرة Ninect (اختصار لكلمة Night Action وهي برقية تستدعي اتخاذ تصرف معين ليلا ، وتتمنى يجب قراءة هذه البرقية فورا لو استدعى الامر البحث عن شخص في قراشه) .

ولهذا يفضل أن يحضر بنفسه لمرامتها • وفى الطريق ، يدير رئيس المكتب رايدو السيارة ليتابع نشرة الأنباء ، ولكنه لا يسمع فيها شيئا بصدد الدولة أ • فقد تفوق العم سام على وكالات الأنباء •

حتى اذا وصل الى مقر الوزارة ، وجد أن البرقية قد تم حل رمزها ، حيث تفيد قراءتها أن هناك ثورة فى الدولة أ ، تم خلالها قتل أو نفى كبار القادة • وهكذا يصبح عليه أن يوقظ مساعد الوزير • ولكن نظرا لأنه ما من شيء يمكن عمله فى هذه اللحظة فانه يقرر الانتظار حتى السادسة صباحا ، ثم يستدعى مدير القسم ويعطيه البرقية ولكنه مع ذلك يعمل على ايقاظ مسئول المكتب المختص بالدولة أ ويطلب منه الحضور ، ويشاركه فى اليقظة ، بجانب الموظفين المناوبين ، ممثل من السكرتارية التنفيذية الذى سيقوم بأعداد البرقية كي يقرأها الوزير فور وصوله • أما فى دائرة المعلومات والأبحاث وقد تجاوزت الساعة الآن الرابعة صباحا - فقد وصل موظفو إعداد ملخص الصباح لقراءة ما ورد ليلا وكتابة النقاط ذات الأهمية وتحليلها حتى يستطيع المدير أن يستخدمها فى اطلاع المسئولين على ما جاء بها خلال اجتماع الوزير بهم صباحا • وبديهي أن يلقى مسئول التلخيص بقسم البحوث والتحليلات للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا نظرة على البرقية الليلية الواردة عن الدولة أ ، ثم يتصل تليفونيا بالمحلل المختص بالدولة أ • وهكذا ، ما أن يحين موعد قدوم الوزير فى سيارته « الليموزين » السوداء ، ويتوجه الى المصعد الخاص ، حتى يكون قد حدث الكثير • فى دائرة شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، يكون كل المسئولين عن الدولة أ ابتداء من مساعد الوزير فمن هم أدنى منه ، بما فيهم المسئول عن حلف بغداد ومنظمة حلف جنوب شرقى آسيا ، والمساعد الخاص الذى يعمل كمستشار سياسى ومستشار التخطيط ، قد عقدوا اجتماعا دام قرابة ساعة لوضع المهام التى تتطلب اهتماما فوريا • حينئذ تكون قد وصلت برقيتان ليليتان أخريان عن الدولة أ ، أحدهما تفيد بأنه حتى الآن لم يتعرض أى مواطن أمريكى للخطر وإن كان مثل هذا الأمر غير مؤكد فى المستقبل • وعندئذ يتصل مساعد الوزير بمدير المعلومات والبحوث بطلب تجميع كافة المعلومات الممكنة من القائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كما يطلب نفس المعلومات الممكنة من القائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كما يطلب نفس المعلومات عن وكالة المخابرات المركزية أما بالنسبة لباقي الأمور ، ففيما يلى تصور مساعد الوزير عما يجب عمله أولا بأول :

١ - إبلاغ وزارة الدفاع بقلق وزارة الخارجية ، وطلب تجهيز طائرات نقل فى المطارات القريبة لاجلاء الرعايا الأمريكيين اذا دعت الضرورة لذلك ، طبقا للخطط المعدة سلفا • كما يجب التشاور حول المعدات المتوفرة اذا ما تطلب الأمر حماية أرواح الرعايا الأمريكيين عن طريق استخدام القوة •

٢ - ارسال مضمون البرقيات الليلية التى وصلت الوزارة الى السفارة الأمريكية

في الدولة ج ، وهي دولة صديقة مجاورة للدولة ١ . وينتظر في كل لحظة وصول برقيات من السفارة الأمريكية هناك . كما يجب إخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بمكتب وكيل الوزارة للشئون الاقتصادية ، وكذلك مكتب شئون الأمن الدولي بوزارة الدفاع ، باحتمال طلب مساعدة عسكرية عاجلة للدولة ج .

٣ - وقف ضخ البترول في أنابيب الدولة ١ ، وإخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بذلك .

٤ - يجب أن يناقش مع وزارة الدفاع إمكانية قيام الأسطول الأمريكي السادس باستعراض لتأييد استقلال وسلامة أراضي الدولة ج .

٥ - يطلب تقييم مخاطر قومي اضطرابي من وكالة المخابرات المركزية ، بشرط ألا تعتبر الوكالة الموقف من الميوعة بحيث لا يمكن وضع تقسيم رسمي يمكن الاستفادة به .

٦ - يقوم مستشار الشئون العامة بالاتصال بدائرة الشئون العامة ، والمتحدث باسم وزارة الخارجية ، ووكالة الاعلام الأمريكية ، للاتفاق على الموقف الأمريكي الذي سيتم اعلانه .

٧ - من المحتمل ضرورة استدعاء سفير الدولة ب وإبلاغه بالحاجة الماسة لموافقة حكومته على السماح بالطيران فوق أراضيها لتوصيل الامدادات للدولة ج . ويفضل بدء مسئول المكتب الخاص بكل من الدولة ب ، ج فوراً في صياغة برقية للسفارة الأمريكية في الدولة ب (وصورتها للسفارة في الدولة ج) تحدد فيها المرحلة التي يجب عليها على السفير التوجه لوزارة خارجية الدولة ب .

وفي الساعة ١٢ ر ٩ ، يطلب مساعد الوزير من سكرتيرته الغاء كل مواعيد اليوم ، بما فيها مواعده مع طبيب الأسنان ، توقعاً منه بأن الوزير سيطلب اليه مرافقته الى البيت الأبيض . ولكنه يبقى على مواعده مع سفير الدولة ج فقط . (السيد السفير ، يمكنك أن تطئن جلالة الملك بأن حكومتى عازمة تماماً على حماية سيادة وسلامة أراضي دولته) .

وفي الساعة ١٤ ر ٩ ، وقبل دقيقة واحدة من بدء اجتماع المسؤولين ، يلحق مساعد الوزير بزملائه في غرفة الانتظار بمكتب الوزير ، وذلك لسماع تقييم مدير المعلومات والأبحاث ، ثم التقدم بتقييمه الشخصي ، وخطة العمل المقترحة .

الفهرس

٣	• • • • •	د • عز الدين فوده	تقديم
٩	• • • • •		مقدمة المؤلف
١٣	• • • • •		مقدمة الكتاب
١٩	• • • • •	مادة العلاقات الدولية	الباب الأول : ماذا نريد أن نعرف :
٢١	• • • • •	عشرة أسئلة أساسية	الفصل الأول :
٢١	• • • • •	١ - الأمة والعالم	
٢١	• • • • •	٢ - الحرب والسلام	
٢١	• • • • •	٣ - القوة والضعف	
٢٢	• • • • •	٤ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي	
٢٢	• • • • •	٥ - الرخاء والفقه	
٢٢	• • • • •	٦ - الحرية والقسم	
٢٢	• • • • •	٧ - الرؤية والوهم	
٢٣	• • • • •	٨ - النشاط واللامبالاة	
٢٣	• • • • •	٩ - الثورة والاستقرار	
٢٤	• • • • •	١٠ - الشخصية الذاتية والتحول	
٢٦	• • • • •	بعض المفاهيم الأساسية	الفصل الثاني : أدوات التفكير :
٢٨	• • • • •	بعض مفاهيم الانظمة الاجتماعية	

٣٣	• • • • •	بعض المفاهيم عن السياسة
٣٥	• • • • •	الحكم أو السلطان
٣٨	• • • • •	الفصل الثالث : القوة والدولة القومية
٣٩	• • • • •	أساس القوة :
٤٢	• • • • •	ثقل القوة على ضوء استخلاص النتائج
٤٧	• • • • •	بعض الأبعاد الأخرى للقوة : النطاق والمدى والمجال
٦٤	• • • • •	الفصل الرابع : حدود القوة : الرمز والواقع
٦٥	• • • • •	القوة كمصلحة :
٦٨	• • • • •	التورط الزائد على حساب الهيبة وصورة « صف الدومينو »
٦٩	• • • • •	القوة كوسيلة وكفاية ؛ سياسة القوة وسياسة النمو
٧٢	• • • • •	حدود القوة ومخاطر الحرب
٧٥	• • • • •	الباب الثاني : أشخاص السياسة الدولية
٧٧	• • • • •	الفصل الخامس : المجموعات والمصالح
٧٩	• • • • •	مجموعات المصلحة الخاصة
٨٢	• • • • •	مجموعات المصالح الأكثر عمومية والطبقات الاجتماعية
٩٢	• • • • •	الفصل السادس : نفوذ الصلوة
٩٨	• • • • •	الفصل السابع : مجموعات المصالح الشاملة الأغراض
١٠١	• • • • •	الأمة الحديثة
١٠٣	• • • • •	الامبراطوريات والمنظمات الدولية
		الباب الثالث : مصالح الأشخاص (الأفراد والدول) عمليات التحكم والصراع
١٠٧	• • • • •	
١٠٩	• • • • •	الفصل الثامن : كيف تسيطر الدولة على نفسها
١٠٩	• • • • •	صنع القرار : ربط المعلومات الجديدة بالذكريات القديمة

١١٢	• • •	الحرية والسياسة : الحاجة لصنع قرارات نابتة
١١٣	• • •	مجموعة من صانعي القرارات وعناصر القرارات
١١٥	• • • • •	الأهداف السياسية وصور الأهداف
١١٦	• • • • •	الاسترجاع (التنفيذ - الاستراتيجية) :
		مسيرة التاريخ : الاغراض والاسباب ونموذج المسير
١١٩	• • • • •	العشوائي
١٢٥	• • • • •	الفصل التاسع : كيف تصنع السياسة الخارجية
١٢٥	• • • • •	البحث عن الأمن القومي
١٢٧	• • • • •	المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية
١٣٨	• • • • •	مصالح الحزب السرية
١٤١	• • • • •	الفصل العاشر : قطاع السياسة الخارجية
		نظرة أخرى الى جهاز الأمن القومي : نموذج التشال الطنغير
١٤٣	• • • • •	البيسط
١٥٤	• • • • •	هل هناك « أولوية للسياسة الخارجية » ؟
١٥٦	• • • • •	الفصل الحادي عشر : كيف تنشأ الصراعات بين الدول
١٥٦	• • • • •	١ - « القتال » : إشكال للصراع شبه آلية
		٢ - « المباريات » : الصراعات المتعلقة التي تميزها
١٥٨	• • • • •	الاستراتيجية
١٥٩	• • • • •	مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة
١٦٠	• • • • •	الاستراتيجيات والحلول
١٦١	• • • • •	مفهوم الحل الوسيط
١٦٣	• • • • •	مباريات القيمة المتغيرة
١٦٣	• • • • •	التحديات المتبادلة : لعبة « الدجاجة »
١٦٥	• • • • •	التحديات والوعود : « مآزق السجينين »
١٦٩	• • • • •	مباريات البقاء وتكلفة التفكير
٢٨٩		تحليل العلاقات الدولية -

١٧٣	• • • • •	التهديد والردع كإمباريات دوافع مختلفة
		٣ - المناظرات أو الندوات : مناقشات تسمح بتغيرات في
١٨١	• • • • •	الصور والدوافع
١٨٤	• • • • •	الفصل الثاني عشر : الدبلوماسية والتحالف : الائتلافات
١٨٤	• • • • •	الدبلوماسية
١٨٩	• • • • •	الائتلاف أو التحالفات
١٩٢	• • • • •	نظرية التحالف وعدم استقرار ميزان القوى
١٩٥	• • • • •	الفصل الثالث عشر : فشل السيطرة وإنشكال الحرب
١٩٥	• • • • •	الصف المحدود كوسيلة للضغط
١٩٦	• • • • •	التدخل الأجنبي والحروب الداخلية
١٩٩	• • • • •	سليم التصعيد
٢٠٥	• • • • •	الحلقات الحاسمة في العمليات
٢٠٥	• • • • •	فشل الإدراك وبعد النظر والسيطرة
٢٠٨	• • • • •	الفصل الرابع عشر : بعض بدائل التصعيد والحرب
٢٠٩	• • • • •	التحول الداخلي لطرفي الصراع أو أحد أطرافه
٢١٣	• • • • •	التقليل من الاتصالات المتبادلة :
٢١٤	• • • • •	تقليل المصالح المتناقصة وتقوية المصالح المتناغمة
٢١٧	• • • • •	الفصل الخامس عشر : التكامل : الدولي وفوق القومى
٢٢١	• • • • •	القانون الدولي (تسوية المنازعات)
٢٢٦	• • • • •	أجهزة القانون الدولي
٢٢٧	• • • • •	الوظيفة : المنظمات الدولية ذات الأغراض المحددة
٢٣١	• • • • •	الفصل السادس عشر : المنظمات الدولية ذات الأغراض العامة
٢٣٢	• • • • •	الأمن الجماعى وعصبة الأمم

٢٣٧	الأمم المتحدة : هل هي جمعية عالمية أو حكومة عالمية ؟
٢٣٨	الجمعية العامة
٢٤٠	مجلس الأمن
٢٤٢	الصراع بين الشرق والغرب في سياسة الأمم المتحدة
٢٤٣	المركز الرئيسى للسكربتير العام
٢٤٥	قضايا للمستقبل : عضوية ومهام الأمم المتحدة
٢٤٧	الفصل السابع عشر : المنظمات الإقليمية كطريق نحو التكامل
٢٤٨	منظمة حلف شمال الاطلسي
٢٥٠	الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية : مجموعة السوق الأوروبية المشتركة
٢٥٣	خطوات نحو الاتحاد الأوروبي
٢٥٥	المؤسسات الوطنية الأوروبية
٢٥٨	الجهود الأخرى نحو التكامل الإقليمي
٢٦٠	الفصل الثامن عشر : تحقيق التكامل وتدعيمه
٢٦٣	أنواع المجتمعات : الدمج في مقابل التعدد عملية إقامة مجتمع آمن مندمج
٢٦٥	الشروط الخلفية الأساسية
٢٦٦	مجتمعات الأمن التعدد أسهل
٢٦٧	عملية التكامل
٢٦٩	الوظيفة كطريق الى التكامل
٢٧٠	سياسة التكامل : القادة والقضايا
٢٧٢	المطالب والوسائل
٢٧٤	بعض القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل والسياسة العالمية
٢٧٦	ملحق ١ عملية صنع السياسة في وزارة الخارجية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٣/٥٤٨٨

ISBN ١٠ - ٢٦٠ - ٠١ - ٩٧٧

يتجاوز العلامة كارل دويتش الأفكار التقليدية في مبحث دراسة العلاقات الدولية ليقدّم نظرة علمية تحليلية شاملة للعلاقات داخل الوحدات القومية والمظلمات الدولية .

ويتخذ دويتش فكر الميتافيزيقية الألمانية ، وفكر المدرسة الماركسية لهما من تفسير ظاهري الاندماج والصراع في المجتمع الدولي ، ويقدم بلدياً عنها نظرية متكاملة المعالم لتحديد اطار العلاقات الدولية

وقد ترجم الكتاب إلى عديد من اللغات الحية باعتباره مرجعاً هاماً في العلاقات الدولية ، كما يعدّ جهداً كبيراً يهتم المشتغلين والدارسين في مجال الشؤون السياسية ، وإضافة جديدة إلى المكتبة العربية .